

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الرابع

مكتبة
دار الشُّرَاة

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقابلته المجمع بالمجمع *

تارة يقتضى مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ ^(٣) ؛ فإن الصلاة والزكاة فى معنى الجمع ، فيقتضى اللفظ ضرورة أن كل واحد مأمور بجميع الصلوات وبلاستباق إلى كل خير ، كما يقال : لبس القوم ثيابهم ، وركبوا دوابهم .
وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مَتَكًا ﴾ ^(٤) أى لكل واحدة منهن .

وقوله : ﴿ أَوْ لَمْ نُنَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ ﴾ ^(٥) ، لأنه لا يجوز أن يتذكر جميع المخاطبين بهذا القول فى مدة وعمر واحد .

وقوله : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾ ^(٦) ، أى كل واحدة من هذا الشر كالقصر ، والقصر : البيت من آدم ، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به ، ولا يجوز أن يكون الشر كله كقصر واحد ؛ لأنه منافٍ للوعيد ، فإن المعنى تعظيم الشر ؛ أى كل واحد من هذا الشر كالقصر . ويؤكد قوله بعده : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٦) ، فشبّه بالجماعة ، أى فكل واحدة من هذا الشر كالجمل فجماسته ، إذ الجمالات الصفر كذلك الأول ؛ كل شرارة منه كالقصر . قاله ابن جنى .

وقوله : ﴿ وَأَسْتَفْشُوا ثِيَابَهُمْ ﴾ ^(٧) .

(*) من أساليب القرآن المنترجة تحت النوع السادس والأربعين ، وأوله فى الجزء الثانى من ٢٨٢

(٢) سورة البقرة ٤٣ ، ٣٣

(٤) سورة يوسف ٣١

(٦) سورة المرسلات ٢٢

(١) سورة المائدة ٤٨

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة فاطر ٣٧

(٧) سورة نوح ٧

وقوله : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ ^(١) ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ آمَنَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالرَّسْلِ .

وقوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ ^(٢) الآية ؛ فإنه لم يحرم على كل واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين ، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته .
وكذا قوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ما ترك جميع النساء ؛ وإنما لكل واحد نصف ما تركت زوجته فقط .
وكذا قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ^(٥) ؛
إنما معناه أتبع كل واحد ذريته ، وليس معناه أن كل واحد من الذرية أتبع كل واحد من الآباء .

وقوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ ^(٦) ، أى كل واحدة ترضع ولدها .
وكقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٧) فَإِنَّ مَقَابِلَةَ الْجَمْعِ أَفَادَتْ الْمَكْنَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتْلَ مَنْ وَجَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .
وقوله : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ ^(٨) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ^(٩) ، فذكر « المرافق » بلفظ الجمع ، والكعبين بلفظ التثنية ؛

(٢) سورة النساء ٢٣
(٤) سورة النساء ١١
(٦) سورة البقرة ٢٣٣
(٨) سورة النور ٢٤

(١) سورة البقرة ٢٨٥
(٣) سورة النساء ١٢
(٥) سورة الطور ٢١
(٧) سورة التوبة ٥
(٩) سورة المائدة ٦

لأن مقابلة الجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد ؛ ولكلّ يد مرفق ، فصحت المقابلة .
ولو قيل « إلى الكعاب » فهم منه أنّ الواجب^(١) ؛ فإن لكلّ رجل كعاباً واحداً ،
فذكر الكعابين بلفظ التثنية ، ليتناول الكعابين من كلّ رجل .

فإن قيل : فلى هذا يلزم ألا يجب إلا غسلُ يد واحدة ورجل واحدة ؟
قلنا : صدّنا عنه صلّى الله عليه وسلم والإجماع .

وتارة يقتضى مقابلة ثبوت الجمع لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى :
﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٢) .

وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٣) .

وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يمتن أحدهما .

أما مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنّه لا يقتضى تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم
الجمع المقابل له ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾^(٤) ،
المعنى كلّ واحد لكلّ يوم طعام مسكين .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٥) إنما هو على كلّ واحد منهم ذلك .

(٢) سورة النور ٤
(٤) سورة البقرة ١٨٤

(١) نيباس بالأصليين .
(٣) سورة البقرة ٢٥
(٥) سورة النور ٤

قاعدة

فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، والحكم في ذلك

فمنه أنه حيث وَرَدَ ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ ^(١) ، وحكمته أنها بمنزلة السُّفْلِ والتحت ، ولكن وصف بها هذا المكان المحسوس ، فجرت مجرى امرأة زور ، وضيع ؛ فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت ، والعلو والسُّفْل ؛ فإن قَصَدَ الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعَيَّنَ قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفلى الذي هو في مقابلة العلو ، فجاز أن تُثَنَّى إذا ضُمَّت إليها جزءا آخر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » فجمعها لما اعتمد الكلام على ذات الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لأحاديها ، دون الوصف بكونها تحت أو سفلى في مقابلة علو ، وأما جمع السموات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فلهذا جُمِعَتْ جمع سلامة ؛ لأن العدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصود بها معنى التحت والسُّفْل ، دون الذات والعدد .

وحيث أريد بها الذات والعدد أُتِيَ بلفظٍ يدل على التعدد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ .

وأيا فإن الأرض لا نسبة إليها إلى السموات وسعتها ، بل هي بالنسبة إليها كحصاة في صحراء ، فهي وإن تعددت ، كالواحد القليل ؛ فاختير لها اسم الجنس .

وأيا فالأرض هي دار الدنيا التي بالنسبة إلى الآخرة ، كما يدخل الإنسان إصبعه في اليم ، فما يعلق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدنيا إلا مُقْلَلًا لها .

وأما السموات فليست من الدنيا على أحد القولين ، فإذا أريد الوصف الشامل للسموات ؛ وهو معنى العلوّ والفوق أفردته كالأرض ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ ^(١) . ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ ^(٢) فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماء معينة .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٣) ، بخلاف قوله في سبأ : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، فإن قبلها ذكر الله سبحانه سعة علمه ^(٥) ، وأن له ما في السموات وما في الأرض ، فاقضى السياق أن يذكر سعة علمه ، وتعلقه بمعلومات ملكه ؛ وهو السموات كلها والأرض .

ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضى ذلك أفردتها لإرادة للجنس .

وقال الشهيلى : لأن المخاطبين بالافراد مقرّون بأن الرزق ينزل من السحاب وهو سماء ، ولهذا قال في آخر الآية : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) ، وهم لا يُقرّون بما نزل من فوق ذلك من الرحمة والرحمن وغيرها ، ولهذا قال في آية سبأ : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٦) ، أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا القول ليعلم بحقيقته .

وكذا قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ^(٧)

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٢) سورة يونس ٦١

(٣) سورة سبأ ٣

(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ يَعْلَمُ ﴾

مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا .

(٥) سورة يونس ٣١

(٦) سورة سبأ ٢٤

(٧) سورة الأنعام ٣

فإنها جاءت مجموعة لتعلق الظرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية ؛ فالمعنى : هو الإله المبود في كل واحدة من السموات ، فذكر الجمع هنا أحسن . ولما خفي هذا المعنى على بعض المجتمة قال بالوقف على قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) ، ثم ابتدئ بقوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ ^(٢) ، أراد لهذين الجنسین ، أى رب كل ماعلا وسفل .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) في جميع السور ؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبیح سكانها على كثرتهم ، وتباين مراتبهم ؛ لم يكن بد من جمع محلهم .

ونظير هذا جمعها في قوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ تَسْبُحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ ^(٥) ، أى تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها ، ولهذا صرح بالعدد بقوله : ﴿ السَّبْعُ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٦) ، فـ « الرزق » المطر ، وما « تُوعَدُونَ » الجنة ، وكلاهما في هذه الجملة ؛ لأنها في كل واحدة واحدة من السموات ، فكان لفظ الإفراد أليق .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٧) لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة واحدة من السموات أتى بها مجموعة ،

(٢) سورة الناريات ٢٣

(٤) سورة الأنبياء ١٩

(٦) سورة الناريات ٢٢

(١) سورة الأنعام ٣

(٣) سورة الحديد ١

(٥) سورة الإسراء ٤٤

(٧) سورة النمل ٦٥

ولم يحى في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

فإن قيل : فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ ^(١) ، وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٢) ؟

قيل : السياق في كل منهما مُرشدٌ إلى الفرق ؛ فإن الآيات التي في يونس سقت للاحتجاج عليهم بما أقروا به من كونه تعالى هورازقهم ، ومالك أسماعهم وأبصارهم ، ومدبر أمورهم ؛ بأن يُخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؛ فلما كانوا مقرين بهذا كله ، حَسُنَ الاحتجاج به عليهم ؛ إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، أى هم يُقرّون به ولا يحدونه ، والمخاطبون المحتج عليهم بهذه الآية إنما كانوا مقرّين بنزول الرزق من قِبَل هذه السماء التي يشاهدونها ، ولم يكونوا مقرّين ولا عالمين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى ينتهى إليهم ، فأفردت لفظة « السماء » هنا لذلك .

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب ، وأن يذكر عنهم أنهم هم المحييون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، أى الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافعه من السموات .

ومنها ذكر الرياح في القرآن جمعاً ومفردة ، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت

(٢) سورة سبأ ٢٤

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يونس ٣١

(٣) سورة يونس ٣١

مجموعة ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ ^(١) .
﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وحيث ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ ﴾ ^(٤) .

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ ^(٥) .

﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوهَا فَاهِلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » ، والمعنى فيه أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات والمنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سورتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات . وكانت في الرحمة رياحاً ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) ، أى تعقيم مامرت به .

وقد اطردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحكمة .

فمنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا

(٢) سورة الحجر ٢٢

(٤) سورة فصلت ١٦

(٦) سورة المائدة ٦

(٨) سورة الذاريات ٤١

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة الروم ٤٦

(٥) سورة الأحزاب ٩

(٧) سورة إبراهيم ١٨

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ^(١) ،
فذكر ريح الرحمة بلفظ الأفراد لوجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو المقابلة ، فإنه ذكر ما يقابلها ريح العذاب ، وهي لا تكون إلا مفردة ،
ورب شيء يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً ؛ نحو : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهُ ^(٢) 》 .

الثاني : معنوي ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها ؛
فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ؛ فإن اختلفت عليها الرياح وتصادمت
كان سبب الهلاك والفرق . فالمطلوب هناك ريح واحدة ، ولهذا أكد هذا المعنى ، فوصفها
بالطيب دفعاً لتوهم أن تكون عاصفة ، بل هي ريح يُفْرَحُ بطيبتها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ^(٣) 》 ،
وهذا أورده ابن المنير ^(٤) في كتابه على الزمخشري قال : الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة على
أصحاب السفن .

قال الشيخ علم الدين ^(٥) العراقي : وكذا جاء في القراءات السبع : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ
الرِّيحَ ^(٦) 》 ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ^(٧) 》 ، والمراد به الذي ينشر السحاب .

(٢) سورة آل عمران ٥٤

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة الشورى ٣٣

(٤) هو كتابه المسمى الانتصاف ؛ طبع في حواشي الكشف ؛ وعبارة الزمخشري : « رواكد :
نواب ، لا تجرى على ظهره ، على ظهر البحر » ، وعبارة ابن المنير في الرد عليه : « وهم يقولون : إن
الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً ، بخلاف الرياح ؛ وهذه الآية تخريم الإطلاق ؛ فإن الريح المذكورة هنا
نعمة ورحمة ؛ إذ بواسطتها يسير الله السفن في البحر حتى لو سكنت لركدت ؛ ولا ينكر أن الغالب من ورودها
مفردة ما ذكره ، وأما اطراده فلا » .

(٥) هو عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الضمير ؛ له كتاب اليد الباسطة في التفسير ، توفي سنة ١٢٩
(طبقات الشافعية ٦ : ١٢٩) .

(٦) سورة فاطر ٩ ، وهي قراءة ابن كثير وحزرة والكسائي وخلف . إنحاف فضلاء البشر ص ٣٦١

(٧) سورة الأعراف ٥٧ ، وفي فضلاء البشر ٢٢٥ : « وقرأ الرياح بالجمع نافع وأبوا عمرو وابن
عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب .

ومن ذلك جمع الظلمات والنور : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(١) ، ولذلك جُمع سبيل الباطل ، وأُفرد سبيل الحق ، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ^(٢) .

والجواب في ذلك كله ، أن طريق الحق واحد ، وأما الباطل فطرقه متشعبة متعددة ، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الجنة ، بل هما ، أُفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الولي ، قال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) لأنه الواحد الأحد ، وجمع أولياء الكفار لتعددكم ، وجمع الظلمات وهي طرق الضلال والغى لكثرتها واختلافها ، ووحد النور وهو دين الحق .

ومن ذلك أفرد اليمين والشمال في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ عِزِّينَ ﴾ ^(٤) ، وجمعها في قوله : ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ ^(٥) ولا سؤال فيه ، إنما السؤال في جمع أحدهما وإفراء الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَقَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ ﴾ ^(٦) ، قال القراء : كأنه إذا وحد ذهب إلى واحد من ذوات الظلمة ، وإذا جُمع ذهب إلى كليهما ، والحكمة في تخصيص اليمين بالإفراء ماسبق ؛ فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة المارج ٣٧

(٦) سورة النحل ٤٨

(١) سورة البقرة ٢٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٥٧

(٥) سورة الأعراف ١٧

وفيه وجوه آخر :

أحدها : أن اليمين مقصود به الجمع أيضاً ، فإن الألف واللام فيه للجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

الثاني : أن اليمين فعيل ، وهو مخصوص بالمبالغة ، فسدت مبالغته جمعه ، كما سدت مسدّ الشبه قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾ ^(١) ، قاله ابن بابشاذ .

الثالث : أن الظلّ حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطول ، ثم يبدو كذلك ظلّاً واحداً من جهة اليمين ؛ ثم يأخذ في النقصان ، وإذا أخذ في جهة الشمال فإنه يزايد شيئاً فشيئاً ، والثاني فيه غير الأول ، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله ، فصار كل جزء منه ظلّ ، فحسن جمع الشمائل في مقابلة تعدد الظلال . قاله الرماني وغيره .

قال ابن بابشاذ : وإنما يصحّ هذا ؛ إذا كانا متوجهين نحو القبلة .

الرابع : أن اليمين يجمع على أيمن وأيمان ؛ فهو من أبنية جمع القلة غالباً ، والشمال يجمع على شمائل وهو جمع كثرة ، والموطن موطن تكثير ومبالغة ، فعدّل عن جمع اليمين إلى الألف واللام الدالة على قصد التكثير . قاله الشنيتي .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّامِلِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِلِ ﴾ ^(٢) فلأن المراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقرّ أهل النار ، فإنها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها بمجموعة .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾ ^(١) فإن لكل عبد قعيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذا كرا عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَا تَيَسَّرُ لِمَنْ بَنَى أَيْدِيَهُمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ

وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴿١﴾ فَإِنَّ الْجَمْعَ هُنَاكَ يُقَابَلُهُ كَثِيرٌ مِمَّا يَرِيدُ إِغْوَاءَهُمْ ، فَجُمِعَ
لِقَابِلَةِ الْجُمْلَةِ بِالْجُمْلَةِ الْمُقْتَضَى لِتَوْزِيْعِ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ .

ومنها ، حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تحبب تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، والنار
لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : لما كانت الجنات مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، ولما كانت النار مادة
واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ
مَعِينٍ ﴾ (٢) ، ولم يقل « وكنوس » لما سذكروه .

الثاني : أنه لما كانت النار تعذيباً ، والجنة راحة ناسب جمع الرحمة وإفراد العذاب ،
نظير جمع الریح في الرحمة ، وإفرادها في العذاب .

وأيضاً فالنار دار جنس والغاضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ ليكون
أنكد لعيشهم ، والكريم لا يترك ضيفه ؛ ولا سبباً إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة
مهيأة له وحده ، فالنار لكل مذنب ، ولكل مطيع جنة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها في آخر ، فحيث بُجِعت فلجميع الدلائل ،
وحيث وُحِدت فلوحدانية المدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك ؛ ولهذا قال في الحجر : ﴿ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٣) ثم قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) ، فلما
ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحد الآيات ؛ وليس لها نظير إلا في العنكبوت ، وهو قوله :
﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ (٥) .

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الحجر ٧٧

(١) سورة الأعراف ١٧

(٣) سورة الحجر ٧٥

(٥) سورة العنكبوت ٤٤

ومنها مجيء المشرق والمغرب في القرآن تارة بالجمع ، وأخرى بالتثنية ، وأخرى بالإفراد ،
لاختصاص كل مقام بما يقتضيه .

فالأول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(١) .

والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَوَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(٢) .

والثالث قوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) فحيث جمع كان
المراد نقي المشرق والمغرب ، وحيث ثنّيا كان المراد مشرق صعودها وارتفاعها ؛ فإنها تبتدىء
صاعدة ، حتى تنتهي إلى غاية أوجها وارتفاعها ؛ فهذا مشرق صعودها وارتفاعها ؛ وينشأ
منه فصلا الخريف والشتاء ، فجعل مشرق صعودها بجملته مشرقا واحداً ، ومشرق هبوطها
بجملته مشرقا واحداً ، ومقابلها مغربا .

وقيل : هو إخبار عن الحركات الفلكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضب
لخطة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه
صفة الأفلاك ، قال تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ... ﴾ ^(٤) ، الآية ،
فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإفراد والتثنية والجمع ، وقد أجرى الله العادة
أن القمر يطلع في كل ليلة من مطلع غير الذي طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهي
من أول فصل الصيف في تلك المطالع والمغارب ؛ إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال ،
ومغربه عند أول فصل الخريف ، ثم تأخذ جنوبا في كل يوم في مطلع ومغرب ، إلى أن
تنتهي إلى آخر مثلها الذي يقدر الله لها عند أول فصل الشتاء ، ثم ترجع كذلك
إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال الربيعي ومغرب ، وهكذا أبدا . فحيث أفرد الله له لفظ
المشرق والمغرب ، أراد به الجهة نفسها التي تشتمل الواحدة على تلك المطالع جميعها ،
والأخرى على تلك المغارب من غير نظر إلى تعددها ؛ وحيث جئ بلفظ الجمع المراد به

(٢) سورة الرحمن ١٧

(٤) سورة يس ٤٠

(١) سورة المارج ٤٠

(٣) سورة الزمل ٩

كلُّ فردٍ منها بالنسبة إلى تعدّد تلك المطالع والمغرب ، وهى فى كلِّ جهة مائة وثمانون يوماً ،
وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدهما الجهة التى تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال
إلى آخر المطالع والمغرب الجنوبية ، وبهذا الاعتبار مشرقان ومغربان .

وأما وجه اختصاص كلِّ موضع بما وقع منه ، فأبْدَى فيه بعضُ المتأخرين معانيَ
لطيفة ، فقال :

أما ما ورد مثنى فى سورة الرحمن ^(١) ، فلأنَّ سياقَ السورة سياقُ المزدوجين .

الثانى : فإنه سبحانه أولاً ذكر نوعيَّ الإيجاد ؛ وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجيَّ
العالم ومظهرَ نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نوعيَّ النبات ؛ فإنَّ منه ما هو على ساق ،
ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نوعيَّ السماء المرفوعة
والأرض ، ثم أخبر أنَّه رفع هذه ووضع هذه ، ووسط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل
والظلم فى الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعيَّ الخارج من الأرض ،
وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعيَّ المكلفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعيَّ
المشرق والمغرب ، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذب ، فلهذا حسن تثنية المشرق
والمغرب فى هذه السورة .

وإنما أفردا فى سورة المزمل لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه سبحانه
أمر نبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنَّه له فى النهار سَبْحاً طويلاً ؛ فلما تقدم ذكر الليل
والنهار ، تممه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودها
منفردين فى هذا السياق ، أحسنُ من التثنية والجمع ؛ لأنَّ ظهور الليل والنهار فيهما واحد .

وإنما جمعا فى سورة المعارج فى قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا

تُكَذِّبَانِ ﴾ آية ١٧ وما بعدها

إِنَّا لَقَادِرُونَ. عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ^(١)، لأنه لما كان هذا القسم في سعة مشارق ربوبيته ، وإحاطة قدرته ، والمقسم عليه بإذهاب هؤلاء ، والإتيان بخير منهم ذكر المشرق والمغرب ؛ لتضمنها انتقال الشمس التي في أحد آياته العظيمة ، ونقله سبحانه لها ، وتصريفها كل يوم في مشرق ومغرب ، فمن فعل هذا كيف يُعجزه أن يبدل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم !

وأيضاً فإن تأثير مشارق الشمس ومغاربها في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمر مشهود ، وقد جله الله بحكته سبباً لتبدل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها ، من حال إلى حال ، ومن برّد إلى حرّ ، وصيف وشتاء ، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها ، فكيف لا يُقدر مع ما يشهدونه من ذلك على تبديل مَنْ هو خير ! وأكّد هذا المعنى بقوله : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ ^(٢) ، فلا يليق بهذا الموضع سوى لفظ الجمع . وأما جمعها في سورة الصافات في قوله : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٣) ، لما جاءت مع جملة المربوبات المتعددة ، وهى السموات والأرض وما بينهما ، وكان الأحسن مجيئها بمجموعة ، لتنظم مع ما تقدم من الجمع والتعدد .

ثم تأمل كيف اقتصر على المشرق دون المغرب ، لاختضاء الحال ذلك ، فإنَّ المشرق مظهر الأنوار ، وأسباب لانتشار الحيوان وحياته ، وتصرفه في معاشه وانبساطه ، فهو إنشاء شهود ، فقدّمه بين يدي ... ^(٤) على مبدأ البعث ، فكان الاختصار على ذكر المشرق

(١) سورة المعارج ٤٠ ، ٤١

(٢) سورة المعارج ٤١ ، بعد قوله في الآية قبلها : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة الصافات ٥ : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾

(٤) كلمة غير واضحة في الأصول ، وفي العبارة غموض .

ها هنا في غاية المناسبة للغرض المطلوب ؛ فتأمل هذه المعاني الكاملة ، والآيات الفاضلة ، التي ترقص القلوب لها طربا ، وتسيل الأفهام منها رهبا !

وحيث ورد البارّ مجموعا في صفة الآدميين قيل « أبرار » ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ أَنفِيَ نَعِيمٍ ﴾ ^(١) ، وقال في صفة الملائكة : ﴿ بَرَّةٌ ﴾ ^(٢) ، قال الراغب : فخص ^(٣) الملائكة بها ^(٤) ، من حيث إنه أبلغ من « أبرار » جمع « برّ » وأبرار جمع بار ، [وبرّ أبلغ من بار] ^(٥) ، كما أن عدلا أبلغ من عادل .

وهذا بناء على رواية في تفضيل الملائكة على البشر .

ومنها أن الأخ يطلق على أخى النسب ، وأخى الصداقة والدين ، ويفترقان في الجمع ، فيقال في النسب إخوة ، وفي الصداقة إخوان ، كما قيل : ﴿ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾ ^(٦) . وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ الشَّدُسُ ﴾ ^(٧) ، قاله جماعة من أهل اللغة ، منهم ابن فارس ، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة ، ثم ردّه بأنه يقال للأصدقاء والنسب : إخوة وإخوان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ^(٨) ، لم يعن النسب . وقال : ﴿ أَوْ يُبَوِّتْ إِخْوَانَكُمْ ﴾ ^(٩) .

وهذا في النسب ، ونظيره قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ ^(٩) ، إلى قوله : ﴿ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ ﴾ ^(٩) ، وهذا هو الصواب . واشتقاق اللفظين من تأخيت

(٢) سورة عبس ١٥ ، ١٦ ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ .

(١) سورة الانفاطار ١٣

(٣) المفردات ٤٠

كِرَامٍ بَرَّةٍ ﴾

(٥) من المفردات

(٤) المفردات : « في القرآن »

(٧) سورة النساء ١١

(٦) سورة الحجر ٤٧

(٩) سورة النور ٣١

(٨) سورة الحجرات ١٠

الشيء ، فسمي الأخوان أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخى ما تأخاه الآخر ،
أى يقصده .

قال ابن السكيت : ويقال أخوة ، بضم الهمزة .

ومنها أفراد العمّ والخال .

ومنها أفراد السمع وجمع البصر ، كقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(١) ، لأنّ السمع غلب عليه المصدرية ؛ فأفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر في الجارحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أبصر إبصارا ، ولهذا لما استعمل الحسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾^(٣) .

وقيل : في الكلام حذف مضاف ، أى على حواس سمعهم .

وقيل : لأنّ متعلق السمع الأصوات ، وهى حقيقة واحدة ، ومتعلق البصر الألوان والأكوان ، وهى حقائق مختلفة ، فأشار فى كل منهما إلى متعلقه .

ويحتمل أن يكون البصر الذى هو نور العين معنى يتعدد بتعدد المقلتين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .

وقال الزمخشري فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾^(٤) : أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعدا ،

(٢) سورة البقرة ١٩

(٤) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ٧

(٢) سورة فصلت ٥

وبرقت برقاً ، والحق أن الرعد والبرق مصدران ، فأفردهما . أوهما مسبيان عن سبب
لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها متعددة .

ومنها ، حيث ذكر الكأس في القرآن كان مفرداً ، ولم يجمع في قوله تعالى :
﴿ يَا كُؤَابِ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن الكأس إناء
فيه شراب ، فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس ، بل قدح ، والقدح إذا جعل فيه
الشراب فالاعتبار للشراب ، لا لإنائه ، لأن المقصود هو المشروب ، والظرف اتخذ للآلة ،
ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتخذها ، والقدح مصنوع والشراب جنس ، فلو قال :
« كؤوس » لكان اعتبر حال القدح والقدح تبع ، ولما لم يجمع اعتبر حال الشراب ،
وهو أصل ، واعتبار الأصل أولى . فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ !

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرؤوس ؛ فدعاهم السجع
إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في حدّ الفصاحة ، والذي يدلّ على ما ذكرنا
أن الله تعالى لما ذكر الكأس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ ^(٢) ،
فذكر الشراب .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جَمَعَ فقال : ﴿ وَأَكْوَابِ
وَأَبَارِيقَ ﴾ ^(٣) ، ثم ذكر ما يتخذ منه فقال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٤) .

ومنها أفراد « الصديق » ، وجمع « الشافعين » ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ .
وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ ^(٥) ، وحكمته كثرة الشفاء في العادة وقلة الصديق ، قال الزمخشري :

(١) —سورة الواقعة ١٨

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٣) —سورة الإنسان ١٥

(٤) سورة الشعراء ١٠٠ ، ١٠١

ألا ترى أنَّ الرَّجُلَ إذا امْتَحِنَ يارهاق ظالم ، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته رحمة له ، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق فأعزُّ من بَيْض الأنوق . وعن بعض الحكماء أنَّه سُئِلَ عن الصديق ، فقال : اسم لا معنى له . ويجوز أن يريد بالصديق الجمع .

وقال السهيلي في " الرَّوضِ الْأَنْفِ " : إذا قلت : عبيد ونخيل ، فهو اسم يتناول الصغير والكبير من ذلك الجنس ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَزَرَعَ وَنَخِيلٌ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ^(٢) ؛ وحين ذكر المخاطبين منهم قال : « العباد » ^(٣) ، ولذلك قال حين ذكر التمر من النخيل : ﴿ وَالنَّخْلَ بِاسِقَاتٍ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٥) ، فتأمل الفرق بين الجمعين في حكم البلاغة ، واختيار الكلام !

وأما في مذهب اللغة ، فلم يفرقوا هذا التفريق ، ولا نبهوا على هذا المعنى الدقيق .

ومنها اختلاف الجمعين في قوله تعالى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٦) إلى قوله : ﴿ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ ^(٧) .

وقال : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾ ^(٨) .

فأما وجه التفرقة بين الجمع في الموضعين ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ ^(٩) إلى قوله : ﴿ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ﴾

(٢) سورة فصلت ٤٦

(٤) سورة ق ١٠

(٦) سورة البقرة ٢٦٦

(٨) سورة النور ٣١

(١) سورة الرعد ٤

(٣) . . .

(٥) سورة القمر ٢٠

(٧) سورة النساء ٩

فخالف بين الجمعين في الأبناء . وفي سورة الأحزاب : ﴿ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ ﴾ ^(١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْتَبَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ ^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿ وَسَبْعَ
سُنْبُلَاتٍ ﴾ ^(٣) ، فالمعدود واحد .

وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع الكثرة ، والثاني بجمع القلة .
وقد قيل في توجيهه : إن آية البقرة سقت في بيان المضاعفة والزيادة ، فناسب صيغة
جمع الكثرة ، وآية يوسف لحظ فيها ^(٤) . وهو قليل ، فأتى بجمع القلة ؛ ليصدق
اللفظ المعنى .

تنبيه

جمع التفسير يشمل أولى العلم وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولى
العلم ، وإن وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ^(٥) ، وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع
السلامة ، وما يجمع جمع التفسير من مذكر غير العاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء ،
كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معقودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ
مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ . وَنَمَازٌ مَّصْفُوفَةٌ . وَزَرَائِبُ مَبْنُوتَةٌ ﴾ ^(٦) .
وقال تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ ^(٧) .

وقد يجمع بالألف والتاء في غير المفرد وإن لم يكن ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿ وَأَذْكُرُوا
اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٦١
(٤) كلمة غير واضحة في الأصول .
(٦) سورة الفاشية ١٣ - ١٦
(٨) سورة البقرة ٢٠٣

(١) سورة الاحزاب ٥٥
(٣) سورة يوسف ٤٣
(٥) سورة يوسف ٤
(٧) سورة هود ٨٨

قاعدة نحوية

نون ضمير الجمع في جمع العاقلات ، سواء القلة كالهنادات ، أو الكثرة كالهناد ، فتقول : الهنادات يَقْمَنُ ، والهناد يَقْمَنُ ، قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(٢) ؛ هذا هو الأكثر .

وقد جاء في القرآن بالإفراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « مطهرات » .

وأما جمع غير العاقل ففيه تفصيل :

إن كان للكثرة أتيت بضميره مفردا ، فقلت : الجدوع انكسرت ، وإن كان للقلة ، أتيت جمعا .

وقد اجتمع في قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(٥) ، فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » ، وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فهذا عائد إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

فإن قيل : فما السر في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة بضمير الجمع ؟ وهلا عكس ؟

قلنا : ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال : لما كان المميز مع جمع الكثرة واحدا ، وحده الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحدا ، وهو أَنْدَرُهُمْ ، وأما جمع القلة فمميزه جمع ، لأنك تقول : ثلاثة دراهم ، أربعة دراهم ، وهكذا ، إلى العشرة تميزه جمع ، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعا وإفرادا ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةُ أَفْجَارٍ ﴾ ^(٧) ، فأثنى بجمع القلة ولم يقل : « ببحور » لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة ،

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة التوبة ٣٦

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة آل عمران ١٥

(٥) سورة لقمان ٢٧

وأما قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١) ، فأضاف الثلاثة إلى القروء ، وهو جمع كثرة ، ولم يُضَفْها إلى الأقراء التي هي جمع قلة . قال الحريري : المعنى : لَتَتَرَبَّصْ كُلَّ واحدةٍ منهن ثلاثة أقراء ، فلما أسند إلى جماعتهن ثلاثة - والواجب على كل فردٍ منهن ثلاثة - أتى بلفظ « قروء » لتدل على الكثرة المرادة ، والمعنى الملموح .

قاعدة في الضمائر

وقد صنف ابنُ الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين - وفيه مباحث :

الأول : للمدول إلى الضمائر أسباب :

منها - وهو أصل وصفها - للاختصار ، ولهذا قام قوله تعالى : ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾^(٢) ، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة .

وكذا قوله تعالى : ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾^(٣) ، نقل ابن عطية عن مكّي ، أنه ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها ، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً . وقد قيل : في آية الكرسي أحد وعشرون اسماً ؛ ما بين ضمير وظاهر .

ومنها ، الفخامة بشأن صاحبه ؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه ، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٤) ، يعني القرآن ، وقوله : ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾^(٥) . ومنه ضمير الشأن .

(٢) سورة الأحزاب ٣٥

(٤) سورة القدر ١

(١) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة البقرة ٩٧

ومنها التحقير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^(١)، يعني الشيطان .
وقوله: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾^(٢) .
﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ﴾^(٣) .

الثاني : الأصلُ أن يقدم ما يدلّ عليه الضمير ، بدليل الأثرية وعدم التكليف ،
ومن ثم ورد قوله تعالى : ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(٤) ،
وتقدم المفعول الثاني في قوله : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ
يُوحِي بَعْضُهُمْ﴾^(٥) ، فأخر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .

وقد قسم النحويون ضمير النية إلى أقسام :

أحدها - وهو الأصل ، أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة ، نحو ﴿وَعَصَى
آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٦) .

﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾^(٧) .

﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا﴾^(٨) .

وقوله : ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾^(٩) .

الثاني : أن يعود على مذكور في سياق الكلام ، مؤخر في اللفظ مقدم في النية ،

كقوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾^(١٠) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة طه ١٢١

(٨) سورة النور ٤٠

(١٠) سورة طه ٦٧

(١) سورة البقرة ١٦٨

(٣) سورة الانشقاق ١٤

(٥) سورة الأنعام ١١٢

(٧) سورة هود ٤٢

(٩) سورة الأحقاف ٢٩

وقوله : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن ، كقوله تعالى : ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٣) ، فإنه عائد على « العدل » المفهوم من « اعدلوا » .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ ^(٤) ، فالضمير يرجع للأكل لدلاله « تأكلوا » .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(٥) أى المقسوم ، لدلالة القسمة عليه . ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون ؛ لأنه مذكور ، وإن كان بعيدا .

الرابع : أن يدل عليه بالالتزام ، كإضمار النفس في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ ^(٧) ، إضمار النفس لدلالة ذكر الخلقوم والتراقي عليها .

وقوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ^(٨) ، يعنى الشمس .

وقيل : بل سبق ما يدل عليها ، وهو العشى ؛ لأن العشى ما بين زوال الشمس وغروبها ، والمعنى : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب .

وقيل : فاعل « توارت » ضمير « الصافنات » ذكره ابن مالك ، وابن العربى فى « الفتوحات » . ويرجح أنه اتفاق الضمائر أولى من تخالفها ، وسنذكره فى الثامن .

(٢) سورة الرحمن ٣٩

(٤) سورة الأنعام ١٢١

(٦) سورة الواقعة ٨٣

(٨) سورة ص ٣٢

(١) سورة القصص ٧٨

(٣) سورة المائدة ٨

(٥) سورة النساء ٨

(٧) سورة القيامة ٢٦

وكذا قوله: ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا. فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾^(١)، قيل: الضمير لمكان «الإغارة» بدلالة «والعاديات» عليه، فهذه الأفعال إنما تكون لمكان.

وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٢)، أضم القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه. وقوله: ﴿فَمَنْ غُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَا إِلَى يَوْمِ الْيَأْسَانِ﴾^(٣)، ف«غفيا» يستلزم «عافيا» إذ أغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من ﴿إليه﴾ عليه.

الخامس: أن يدل عليه السياق فيضم، ثقة بفهم السامع، كما ضمار «الأرض» في قوله: ﴿مَاتَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٤)، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٥).

وجعل ابن مالك الضمير للدنيا، وقال: وإن لم يتقدم لها ذكر، لكن تقدم ذكر بعضها، والبعض يدل على الكل.

وقوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾^(٦)، يعني القرآن أو المسجد الحرام.

وقوله: ﴿قَالَ هِيَ رَأَوْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾^(٧).

﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾^(٨).

﴿وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ﴾^(٩)، الضمير يعود على الميت، وإن لم يتقدم له ذكر، إلا أنه لما قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٩) عليم أن ثم ميتا يعود الضمير عليه.

وقوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾^(١٠) ثم قال: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(١٠)؛ أي من الموروث، وهذا وجه آخر غير ماسبق.

- | | |
|-------------------------|----------------------|
| (١) سورة العاديات ٤ ، ٥ | (٢) سورة القدر ١ |
| (٣) سورة البقرة ١٧٨ | (٤) سورة فاطر ٤٥ |
| (٥) سورة الرحمن ٢٦ | (٦) سورة المؤمنون ٦٧ |
| (٧) سورة يوسف ٢٦ | (٨) سورة النقص ٢٦ |
| (٩) سورة النساء ١١ | (١٠) سورة النساء ٨ |

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا أَخَذَهَا ^(١) ﴾ ولم يقل «أخذه» ، ردًا للضمير إلى « شئًا » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها .

وقيل : « شئًا » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على صاحب المسكوت عنه لاستحضاره بالذكور وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَغْنَانِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ ^(٢) ﴾ ، فأعاد الضمير للأيدى لأنها تصاحب الأغناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ^(٣) ﴾ ، أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما ، فكان يصاحبه الاستحضار الذهني .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ^(٤) ﴾ ، بعد قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ^(٥) ﴾ .

وقوله : ﴿ وَبُوءْتُهُنَّ أَحَقَّ بِرِدِّهِنَّ ^(٦) ﴾ ؛ فإنه عائد على المطلقات ؛ مع أن هذا خاص بالرجعى ، وهل يقتضى ذلك تخصيص الأول ؟ فيه خلاف أصولي . وقوله : ﴿ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٧) ﴾ ؛ فإن الفضة بعض المذكور ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ ^(٨) ﴾ ، أصناف ما يكتز .

وقد يعود على اللفظ الأول دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ ^(٩) ﴾ ، وقد سبق فيه وجه آخر .

(٢) سورة بس ٨

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة التوبة ٣٤

(١) سورة الجاثية ٩

(٣) سورة فاطر ١١

(٥) سورة البقرة ٢٢٨

(٧) سورة فاطر ١١

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ ^(١) ، على أحد الأقوال .

ومما يُتخرج عليه : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٢) ، وبستراح من إلزام تخصيص الأول .

وقد يعود على المعنى ، كقوله في آية الكلاله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَيْنِ ﴾ ^(٣) ، ولم يتقدم لفظ مثني يعود عليه الضمير من « كانتا » ، قال الأخفش : إنما يثنى ، لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعا في « مَنْ » حملا على معناها .

وقال الفارسي : إنما جازت من حيث كان يفيد العدد ، مجرداً من الصغير والكبير .
السادس . ألا يعود على مذكور ، ولا معلوم بالسياق أو غيره وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالمفرد في نعم وبئس ، والجملة ضمير الشأن واللقصة ، نحو ، هو زيد منطلق ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) ، أى الشأن الله أحدٌ .

وقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٧) .

وقد يكون مؤثرا إذا كان عائده مؤثرا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ ^(٨) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَاتِ رَبَّةٌ مُجَرِّمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٩) فذكر

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة طه ١٤

(٨) سورة الأنعام ٢٩

(١) سورة المجدة ٢٣

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الكهف ٢٨

(٧) سورة الحج ٤٦

(٩) سورة طه ٧٤

الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهي مؤنثة ، لأنها في حكم الفضلة ، إذ المعنى : مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مجرماً يحجز جهنم .

(تنبيه) : والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب ، قال تعالى : ﴿ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(١) . ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾ ^(٢) . ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٣) ، ويكون له محل من الإعراب ، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون سرفوعاً المحل ومنصوبه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) . ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

البحث الثالث : قد يعود على لفظ شيء ، والمراد به الجنس من ذلك الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٦) ؛ فإن الضمير في « به » يرجع إلى المرزوق في الدارين جميعاً ؛ لأن قوله : ﴿ هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين . قال الزمخشري : ونظيره : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ^(٧) ، أي بجنس الفقير ، الغنى ، لدلالة قوله : ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ على الجنسين ، ولو رجع إلى المتكلم به لوحده .

البحث الرابع : قد يذكر شيان ويعاد الضمير على أحدهما ، ثم الغالب كونه للثاني ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ ^(٨) ، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة الكهف ٣٩

(٥) سورة الجن ١٩

(٧) سورة النساء ١٣٥

وقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ﴾ ^(١) والأصل : « قدرها » لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين : قربه من الضمير ، وكونه هو الذي يعلم به الشهور ، ويكون به حسابها .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، أعاد الضمير على الفضة لقربها .

ويجوز أن يكون إلى الكنوز ، وهو يشملها .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(٣) ، أراد يرضوها ، خصّ الرسول بالعائد ، لأنه هو داعي العباد إلى الله ، وحجته عليهم ، والمحاطب لهم شفاها بأمره ونهييه ، وذكر الله تعالى في الآية تعظيما ، والمعنى تام بذكر الرسول وحده ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٤) ، فذكر الله تعظيما ، والمعنى تام بذكر رسوله .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ ﴾ ^(٥) . وجعل منه ابن الأنباري : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا تُمْ يَرِّمُ بِهِ بَرِيئًا ﴾ ^(٦) أعاد الضمير للإثم ، لقربه ، ويجوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها ، بتأويل : ومن يكسب إثمًا ثم يرم به .

وقال ابن الأنباري : ولم يؤثر الأول بالعائد في القرآن كله إلا في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ^(٧) ، معناه « إليهما » ، خصّ التجارة بالعائد ، لأنها كانت سبب الانقضاء عنه ، وهو ينطب .

قال : فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالعائد وتارة الأول ، فتقول : إن عبدك وجاريتك عاقلة ، وإن عبدك وجاريتك عاقل .

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الأنفال ٢٠

(٦) سورة الجمعة ١١

(١) سورة يونس ٥

(٣) سورة النور ٤٨

(٥) سورة النبأ ١١٢

قلت: ليس من هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(١). وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا﴾^(٢)، لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه، أو هي لإثبات أحد المذكورين، فمن جملة نظير هذا فلم يُصَب، إلا أن يدعى أن «أو» بمعنى الواو.

وفي هاتين الآيتين لطيفة، وهي أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما، أعاده في الآية الأولى على التجارة، وإن كانت أبعد، ومؤنثة، لأنها أجدب لقلوب المباد عن طاعة الله من اللهو، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو، ولأنها أكثر نفعا من اللهو. أو لأنها كانت أصلا واللهو تبعاً، لأنه ضُرب بالطبل لقدمها على ما عرف من تفسير^(٣) الآية. وأعاده في الآية الثانية على الإثم، رعاية لمرتبة القرب والتذكير.

الخامس: قد يذكر شيثان، ويعود الضمير جمعا؛ لأن الاثنين جُمع في المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٤)، يعني حكم سليمان وداود. وقوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾^(٥)، فأوقع «أولئك» وهو جمع، على عائشة وصفوان بن المعطل.

البحث السادس: قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين، كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٦)، قالوا: وإنما يخرج من أحدهما. وقوله: ﴿نَسِيًا خُوتَهُمَا﴾^(٧)، وإنما نسيه الفتى.

(٢) سورة النساء ١١٢

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) انظر أسباب النزول للواحدى ٣١٩ - ٤٢٠

(٥) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) سورة الكهف ٦١

(٦) سورة الرحمن ٢٢

السابع : قد يحىء الضمير متصلا بشيء وهو لغيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ ^(١) ، يعنى آدم ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفَقَةً ﴾ ^(٢) ؛ فهذا الولد ، لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٣) ، قيل : نزلت فى ابن خُذافة حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أبى ؟ قال : خُذافة ، فكان نسبه ، فسأه ذلك ، فنزلت : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٤) . وقيل : نزلت فى الحج ، حين قالوا : أفى كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا ﴾ ، يريد : إن تسألوا عن أشياء أخر من أمر دينكم ، بكم إلى علمها حاجة تبد لكم ، ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ، أى طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء أخر مفهومة من قوله : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٥) ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير عائدا على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ «عن» لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٦) ، يتبادر إلى الذهن أن الضمير فى قوله : ﴿ هُوَ ﴾ عائذ لإبراهيم ، لأنه أقرب المذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأن الضمير فى قوله : ﴿ وفى هذا ﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن فى زمن إبراهيم ، ولا هو قاله . والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يعنى ﴿ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٧) ، يعنى فى الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفى هذا الكتاب الذى أنزل عليكم ، وهو القرآن . والمعنى : جاهدوا فى الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم المسلمين من قبل ، وفى هذا الكتاب لتكونوا . أى سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة . وقوله : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٨) ، منصوب بتقدير «اتبعوا» ، لأنَّ هذا

(٢) سورة المائدة ١٠١ ، ١٠٢

(٤) سورة الحج ٧٨ .

(٣ - برهان - رابع)

(١) سورة المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٣) سورة الحج ٧٨

الناصب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، لأنَّ الجهادَ من ملة إبراهيم .

وفي سورة يس موضعان ، توهم فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَاخُ مِنْهُ النَّهَارُ فَإِذَا هُمُ مُظْلَمُونَ ﴾ ^(١) ،

فقد يتوهم أنَّ الضمير في « هم » راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أن أقلَّ الجمع اثنان ، وهو

فاسد لوجهين : أحدهما أنَّ النهار ليس مظلمًا ، والثاني أنَّ كون أقلَّ الجمع اثنان مذهب

مرجوح ، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات ، و ﴿ مظلّمون ﴾ : داخلو

الظلام ، كقولك : « مصبحون » و « ممسون » إذا دخلوا في هذه الأشياء .

والثاني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ

مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٢) ، يظنُّ بعضهم أن معناه مِثْلُ السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين :

أحدهما أنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يدلَّ على إنكارهم إعادتهما

بابتدائهما ؛ وإنما أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعًا إليهم ، ليتحقق حصول

الجواب لهم والردَّ عليهم .

الثاني لتبين المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٣) .

فإن قيل : إنما أثبت قدرته على إعادة مثلهم لا على إعادتهم أنفسهم ، فلا دلالة

فيه عليهم !

قلنا : المراد بمثلهم « هم » كما في قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) ، وقولهم : مثلي

لا يفعل كذا ، أي أنا . وبديل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٥) ، قد يتوهم عودُه على الله ، وليس كذلك ،

(٢) سورة يس ٨١

(٤) سورة الشورى ١١

(١) سورة يس ٣٧

(٣) سورة الأحقاف ٣٣

(٥) سورة فاطر ١٠

وإلا لنصب « العمل » ، كما تقول : قام زيد وعمرا يضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرفعه » عائد إلى العمل ، والهاء لِلْكَلِمِ .

قال الفارسي في " التذكرة " : المنصوب في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد للكلِم (١) ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وصف بالمفرد في قوله : ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ (٢) ، وكذلك وصف الكلم بالطيب ، ولو كان الضمير المنصوب في ﴿ يرفعه ﴾ عائداً إلى « العمل » لكان منصوباً في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (٣) . والضمير المرفوع في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد إلى العمل ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : ﴿ يَصْعَدُ ﴾ ، ويضر له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحبط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب عليه ، وليس كالعمل السيء الذي يقع معه الإحباط ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

الثامن : إذا اجتمع ضمائر ، فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف ؛ ولهذا لما جاور بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْذِفَ فِيهِ فِي التَّابُوتِ . . . ﴾ الخ أن الضمير في ﴿ فَأَقْذِفَ فِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾ (٤) ، للتابوت وما بعده ، وما قبله لموسى عابه الزنخري ، وجعله تنافرا ومخرجاً للقرآن عن إيجازه ، فقال : (٥) والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت ، فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظر .

فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل !

(١) من قوله في الآية قبلها : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾

(٢) سورة الدهر ٣١

(٣) الكشاف ٣ : ٤٩

(٤) سورة يس ٨٠

(٥) سورة طه ٣٩

قلت : ما شرك لو جعلت^(١) المقدوف والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذى هو قوام^(٢) إعجاز القرآن ، [والقانون الذى وقع عليه التحدى]^(٣) ومراعاته أهم ما يجب على المفسر . انتهى ولا مزيد على حسنه .
وقال فى قوله : ﴿ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُعَزِّرُوهُ وَنُقْضِيَهُ ﴾^(٤) :
الضمائر لله عز وجل ، والمراد بتعزيز الله تعزير دينه^(٥) ورسوله ومن فرق الضمائر فقد أبعد .
أى فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضى المعنى التخالف ، كما فى قوله تعالى :
﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾^(٦) ، الهاء والميم فى « فيهم » لأصحاب الكهف، والهاء والميم فى « منهم » لليهود . قاله ثعلب والمبرد .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِغْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾^(١٠) ، أى عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش ، أكثر مما عمرتها قريش .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ... ﴾^(١١) الآية فيها اثنا عشر ضميرا ، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله^(١٢) والثالث ضمير ﴿ فى الغار ﴾ ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ،

- | | |
|----------------------|---|
| (١) الكشاف : « قلت » | (٢) الكشاف : « أم الإيجاز » . |
| (٣) م : « نبيه » | (٤) سورة الفتح ٩ |
| (٥) الكشاف ٤ : ٢٦٥ | (٦) سورة الكهف ٢٢ |
| (٧) سورة المؤمنون ٩ | (٨) سورة النحل ١٠٠ |
| (٩) سورة سبأ ٤٥ | (١٠) سورة الروم ٩ |
| (١١) سورة التوبة ٤٠ | (١٢) كذا فى الأصول ، وفى الكلام سقط وغموض |

فيحتمل ضميرا ، والرابع ﴿صَاحِبُهُ﴾ ، والخامس ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ ، والسادس ﴿مَعْنَى﴾ ، والسابع ﴿فِي﴾ عليه ﴿على قول الأكثر فيما نقله النهي ؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائما لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء ، إذ كان خروجه بأمر الله .

وأما قوله : ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ ^(١) ، فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه ، فنزلت عليه السكينة من أجلهم لا من أجله .

وأما قوله تعالى : ﴿فَأَنسَأُ الشَّيْطَانَ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ ^(٢) ، قيل : الضميران عائدان على يوسف ، قال للتاجي : ذكر الملك بأمرى .

ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ ^(٣) أى بعد حين .

وفي قراءة ابن عمر بعد « أمة » بالتخفيف ، أى نسيان ؛ وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفتى بعد النسيان . والله ذكر على هذا يحتمل وجهين : أن يكون بمعنى التذكير ، ويكون مصدر ذكرته ذكرا ، فالتقدير : فأنسا الشيطان ذكره عند ربه ، فأضاف الذكر إلى الرب ، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف ، وجاز ذلك لملاسته بينهما .

وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر ، كقوله تعالى : ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ ^(٤) ، كما عاد الضمير على « الاثنى عشر » ، ثم قال : ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٥) ، لما أعاد على « أربعة » ، وهو جمع قلة .

وجوز بعضهم عوده على « الاثنى عشر » أيضا ، بل هو الصواب ، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية ؛ بل ترك الظلم في الكل واجب .

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم ، فإن الظلم قبيح مطلقا ، وفيهن أقبح ، فالظاهر الأول .

التاسع : قد يسد مسدّد الضمير أمور :

منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(١) .

ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَفَى . وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ نَحِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ ﴾^(٣) ، أى رسلك .

وقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤) ، أصل الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنسا ، و « من يتق ويصبر » واحد تحته ، أغنى عمومه من عود الضمير إليه .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .

قال ابن مالك : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(٥) وزعم الزمخشري^(٦) أن الأبواب بدل من المستكن في « مفتحة » .

وهذا تكلف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة المذكور ، أو بمثله مقدّراً . وقد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضاً .

(٢) سورة النازعات ٣٧-٤١

(٤) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٣) سورة إبراهيم ٤٤

(٥) سورة ص ٥٠

(٦) الكشاف ٧٧:٤ ، وعبارته : « والأبواب بدل من الضمير ، تقديره : مفتحة هي الأبواب »

ومنها الاسم الظاهر ، بأن يكون المقام يقتضى الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر ، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

العاشر : الأصل في الضير عوده إلى أقرب مذكور ، ولنا أصل آخر ، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه ، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف ؛ لأنه المحدث عنه دين المضاف إليه ، نحو لقيت غلام زيد فأكرمته ؛ فالضمير للغلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۖ ﴾ ^(١) .

وعند التعارض راعى ابن حزم والماردى الأصل الأول ، فقالا : إن الضير في قوله : ﴿ أُولَئِكَ خِزْيِرٌ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾ ^(٢) ، يعود على الخنزير دون لحمه ، لقربه . وقواه بعض المتأخرين ، لأن الضير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد ، فقد يعود إلى المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٣) .

وكذا الصفة ، فإنها كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ ^(٤) . وللجمهور أن يقولوا : وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد ، فقد يخرج عن الأصل لدليل ، وإذا تعارض الأصلان تساقطا ، ونظر في الترجيح من خارج . بل قد يقال : عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله الماوردى : إن الضير يعود إلى الخنزير ، لأن اللحم موجود فيه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٥) ، فأخبر « خاضعين » عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعة » .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾ ^(٦) ، فقد عاد

(٢) سورة الأنعام ١٤٥

(٤) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأحقاف ٣٥

(١) سورة إبراهيم ٣٤

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) سورة النازعات ٤٦

الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهية من قوله ﴿إِلَهَ مُوسَى﴾ استدرك ذلك بقوله هذا .

الحادى عشر : إذا عطف بـ «أو» وجب إفراد الضمير ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه ؛ لأن «أو» لأحد الشئين ، فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُوتِيَ بِهِمَا﴾^(١) قليل . إن «أو» بمعنى الواو . وقيل : بل المعنى أن «يكن الخصمان» ، فعاد الضمير على المعنى .

وقيل : للتويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب ثنية الضمير .
فأما قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٢) ، قد سبق الكلام عليه .

فائدة

قوله : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾^(٣) ، أى «وضحى يومها» ؛ فدلّ بالجزء على الكل .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أضاف الضحى إلى نهار العشية ؛ لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن الترديد بـ «أو» ، لأن عشيّة كلّ نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربه مثلا ، وهو مقدار نصف العشية ؛ فلما أضافه إلى نهارها ، علّم تقاربهما ، فحسن الترديد . لإفادته الترديد بين اللبث الطويل والتقصير ، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشيّة نهار قصير ، وضحى يوم طويل ، فتساوى ذلك الضحى بالعشيّة فلا يحسن الترديد بينهما .

(٢) سورة التوبة ٦٢

(١) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة النازعات ٤٦

فإن قيل : كيف يجمع بين قوله : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾^(١) ، وهو الجزء اليسير من الزمان ، وبين الضحي والعشية ؟ وكيف حسن التردد ؟
 فالجواب ، أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يعتقد طويلا ، ومنهم من يحسبه قصيرا ، قال تعالى : ﴿ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾^(٣) .
 وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ، و«لبثتم» يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ؛ والأول أظهر .

فائدة

وقد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به ، كقوله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٤) ، أى بعثه ، وهو كثير .
 ومنه قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ إذا جلتناهم .
 الخبر ، فالأصل « يتربصن أزواجهن » فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهن ، فأغنى عن الضمير .

فائدة

الضمير لا يكون إلا بعد الظاهر لفظا أو مرتبة ، أو لفظا ومرتبة ، ولا يكون قبل الظاهر لفظا ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة ، كما سبق ، وباب نعم وبئس ، كقوله تعالى : ﴿ فَنِمَّا هِيَ ﴾^(٦) و«سَاءَ مَثَلًا»^(٧) ، والضمير في «رُبُّهُ رَجُلًا» . وباب الأعمال ، إذا أعلنت

(٢) سورة طه ١٠٣

(٤) سورة القرقان ٤١

(٦) سورة البقرة ٢٧١

(١) سورة الأحقاب ٣٥

(٣) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة البقرة ٢٣٤

(٧) سورة الأعراف ١٢٧

الثانى والأول يطلب عمدة ، فذهب سيويه أنك تضر فى الأول ، فتقول : ضربونى وضربت الزيدى .

فائدة

الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(١) ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كان سابقا فى علم الله كونه ، كان بمنزلة المشاهد الموجود ، فصحَّ عود الضمير إليه .

وقيل : بل يرجع للقضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعليل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٢) أى من أجل حبه .

قاعدة

فيما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل فى الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يعدل فى الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، ويسمى السكاكى الأسلوب الحكيم .

وقد يحىء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه فى السؤال وأغفله المتكلم .
وقد يحىء أنقص لضرورة الحال .

مثال ما عُدِلَ عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(١) فَعُدِلَ عن الجواب لما قالوا : ما بالُ الهلالِ يبدو رقيقاً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا بما أجيبوا ، به ليتهوا على أن الأهم ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٢) سألوا عما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمن قوله : ﴿ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ ﴾ ^(٣) بيان ما يُنْفِقُونَهُ وهو خير ، ثم زيدوا على الجواب بيان المصرف .

ونظيره : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) ، فيكون طابق وزاد . نعم روى عن ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجموح ، وهو شيخ كبير له مال عظيم ، فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلت ، فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلب ، بل أجيب ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن القشيري : السؤال الأول كان سؤالاً عن النفقة إلى من تصرف ، ودل عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأما هذا السؤال الثاني فنحن قدّر الإنفاق ، ودل عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ ^(٥) ، لأن « ما » سؤال عن الماهية أو عن الجنس ، ولما كان هذا السؤال خطأ ؛ لأنَّ المسؤل عنه ليس ترى ماهيته فتبين ، ولا جنس له

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة طه ١٧

(٢) سورة البقرة ٢١٥

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

فَيُذَكِّرُ، عَدَلَ الْكَلِيمِ عَنْ مَقْصُودِ السَّائِلِ إِلَى الْجَوَابِ بِمَا يَعْرِفُ الصَّوَابَ عِنْدَ كَيْفِيَةِ الْخُطَابِ؛ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْجُرْيَانَ مَعَهُ، فَأُجَابُهُ بِالْوَصْفِ الْمُنْبَةِ، عَنِ الظَّنِّ الْمُؤَدَّى لِمَعْرِفَتِهِ، لَكِنَّهُ لَمَّا يَطَابِقُ السُّؤَالُ عَنْهُ فَرْعُونَ لَجْله، وَاعْتَقَدَ الْجَوَابَ خَطَأً ﴿قَالَ لِمَنْ حَوَالَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ ^(١)، فَأُجَابُهُ الْكَلِيمِ بِجَوَابِ يَعْنِي الْجَمِيعِ، وَيَتَضَمَّنُ الْإِبْطَالَ لِمَنِ مَا يَمْتَقِدُونَهُ مِنْ رَبُّوبِيَّةِ فَرْعُونَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ ^(٢)، فَأُجَابُ بِالْأَغْلَظِ، وَهُوَ ذِكْرُ الرَّبُّوبِيَّةِ لِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ عَالَمِهِمْ نَصًّا. وَلَمَّا لَمْ يَرَمْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَفْطِنُوا غَلْظَ عَلَيْهِمْ فِي الثَّلَاثَةِ، بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ^(٣) فَكَانَتْ شَكٌّ فِي حُصُولِ عَقْلِهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ ^(٤) وَلَمْ يَقُلْ: «عَنِ الْقَاتِلِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ»، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوا إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْقِتَالِ فِيهِ، فَكَانَ ذِكْرُهُ أَوَّلَى! قِيلَ: لَمْ يَقَعْ السُّؤَالُ إِلَّا بَعْدَ الْقِتَالِ؛ فَكَانَ الْإِهْتِمَامُ بِالسُّؤَالِ عَنْ هَذَا الشَّهْرِ: هَلْ أُبِيحَ فِيهِ الْقِتَالُ؟ وَأَعَادَهُ بِلَفْظِ الظَّاهِرِ، وَلَمْ يَقُلْ: «هُوَ كَبِيرٌ» لِيَتِمَّ حُكْمُ الْقَاتِلِ وَقَعَّ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

وَقَدْ يُعَدَّلُ عَنِ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ السَّائِلُ قَصْدُهُ التَّمَنُّتُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ^(٥) فَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِبْصَاحِ ^(٦) فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ: إِنَّ الْيَهُودَ إِنَّمَا سَأَلُوا تَجْزِئًا وَتَفْطِيزًا، إِذَا كَانَ الرُّوحُ يُقَالُ بِالشَّرَاطِ عَلَى رُوحِ الْإِنْسَانِ وَجَبْرِيلَ وَمَلَكٍ آخَرَ، يُقَالُ لَهُ الرُّوحُ، وَصِنْفٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْقُرْآنُ وَعِيسَى، قَصْدُ الْيَهُودِ أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَبَئِثَ يَسْأَلُهُمْ أَجَابَهُمْ قَالُوا: لَيْسَ هُوَ، فَجَاءَهُمُ الْجَوَابُ مَجْمَلًا، فَكَانَ هَذَا الْإِجْمَالُ كَيْدًا يُرْسَلُ بِهِ كَيْدُهُمْ.

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) م د الإفصاح

(١) سورة الشعراء ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨

(٣) سورة الإسراء ٨٥

وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ،
بأنها من أمر الله ؛ وهو جواب صحيح ، لأنه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك ،
أو يقول : « من أمر ربي » ، لأنه إنما أراد أنها من فعله وخلقه .

وقيل : إنهم سألوه عن الروح الذي هو في القرآن ، فقد سمي الله القرآن روحا في
مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوق الجواب موقعه ؛ لأنه قال : لم الروح الذي هو القرآن
من أمر ربي ، وما أنزله الله على نبيه ، يحمله دلالة وعلمًا على صدقه ، وليس [من]^(١)
فعل المخلوقين ، ولا مما يدخل في إمكانهم .

وحكاية الشريف المرتضى في "الغرر"^(٢) عن الحسن البصري ، قال : ويقويه قوله بعد هذه
الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَاوَ كَيْلًا ﴾^(٣) ،
فكأنه قال تعالى : إن القرآن من أمر ربي^(٤) ولو شاء لرفعه .

ومثال الزيادة في الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ بِأَمْرِي . قَالَ هِيَ عَصَايَ
أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأُشْفِي بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾^(٥) فإنه عليه السلام ،
فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يُحدثه الله في العصا ، فينبغي أن ينبه لصفاتها ، حتى يظهر
له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ . قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾^(٦)
وحسنه إظهار الابتهاج لعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل .
وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ
يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا ... ﴾^(٨) الآية ، ولولا قصد بسط
الكلام ليشا كل ما تقدم ، لقال « ينجيكم الله » .

(٢) أمالي المرتضى ١٢: ١

(١) تكملة من أمالي المرتضى

(٣) سورة الإسراء ٨٦

(٤) في أمالي المرتضى عن بعض النسخ : « من أمر ربي وفعل » .

(٦) سورة الشعراء ٧١، ٧٠

(٥) سورة طه ١٨، ١٧

(٨) سورة الأنعام ٦٣

(٧) سورة الأنعام ٦٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذاكرا عن مشركي مكة : ﴿ وَإِذَا تُنتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنتُمْ بَقَرُوا آيِنَ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ ^(١) ، أى أنتم بقرآن ليس فيه سب آلهتنا ، أو بدّله بأن تجعل مكان آية عذاب آية رحمة ، وليس فيه ذكر آلهتنا ، فأمره الله أن يبيهم على التبديل ، وطوى الجواب عن الاختراع ، قال الزخشرى : لأن التبديل فى إمكان البشر ، بخلاف الاختراع ، فإنه ليس فى المقدور ، فطوى ذكره ، للتنبية على أنه سؤال محال .

وذكر غيره أن التبديل قريب من الاختراع ، فلهذا اقتصر على جواب واحد لها .

وخطر لى أنه لما كان التبديل أسهل من الاختراع ، وقد نقي إمكان التبديل ، كان الاحتراع غير مقدور عليه من طريق أولى .

فائدة

قيل : أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل ، قال الله تعالى : ﴿ أَتِنَّا لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ ^(٢) ، و « أنا » فى جوابه عليه السلام هو « أنت » فى سؤالهم .

وقال : ﴿ أَأَقْرَزْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَزْنَا ﴾ ^(٣) ، فهذا أصله ، ثم إنهم أتوا عوض ذلك محذوف الجوب اختصارا ؛ وتركوا للتكرار .

وقد يُحذف السؤال ثقة بفهم السامع بتقديره ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ

(٢) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة يونس ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١

شَرَّ كَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ اَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اَللّٰهُ يَبْدَأُ اَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون ﴿ قُلِ اَللّٰهُ ^(١) جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿ مَنْ يَبْدَأُ اَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فأجابهم الله عز وجل : ﴿ قُلِ اَللّٰهُ يَبْدَأُ اَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شَرِّ كَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي اِلَى اَلْحَقِّ قُلِ اَللّٰهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ^(١) .

قاعدة

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ، ويحيى ذلك في الجواب المقدراً أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتماله ، جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي اَنْشَأَهَا ^(٢) . ومثله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ^(٣) ، ﴿ قُلْ اَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ^(٤) ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فوات مشكلة السؤال ، علم أن تقدير الفعل أولاً أولى . انتهى .

ومما رُجِّح به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرَّح بالجزء الأخير ، صرَّح بالفعل ،

(٢) سورة يونس ٣٥

(٤) سورة الزخرف ٩

(١) سورة يونس ٣٤

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩

(٥) سورة المائدة ٤

والتشاكل ليس واجباً ؛ بل اللائق كون زيد فاعلاً، أى قرأ زيد أو خبراً، أى القارى زيد، لا مبتدأ ، لأنه مجهول .

بقى أن يقال فى الأولى : التصريح بالفعل أو حذفه ؟ وهل يختلف المعنى فى ذلك ؟

والجواب : قال ابن يعيش التصريح بالفعل أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ ^(١) ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ يُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ ، فكان الشيخ شهاب الدين بن المرحل رحمه الله يحمله من باب ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٢) ، من أنهم أجيبوا بغير ما سألوا بالنكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ فقلت : جاء زيد ، احتمال أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتدأ . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً فى أنه جواب ، وفى العموم الذى دلت عليه « من » ، وكأنك قلت : الذى جاء زيد ، خفيدي الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حصَلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ ^(٣) ؛ إذ التقدير : الملك لله الواحد ، لحذف المبتدأ من الجواب ، إذ المعنى : لا ملك إلا الله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ ^(٤) ، ﴿ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٦) .

ومن الإثبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة البقرة ١٨٩

(٤) سورة المؤمن ٨٤

(٦) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة المائدة ٤

(٣) سورة غافر ١٦

(٥) سورة الأنعام ١٢

(٧) سورة يس ٢٩

ولعله للتخصيص على الإحياء الذى أنكره : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّعَةِ ﴾ ^(١) ،
وقوله : ﴿ خَلَقْنَاهُ الْغَزِيرُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٢) ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية ، فأريد
التخصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة .

وقوله : ﴿ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٣) ، لأنها استغربت حصول النبأ الذى أسرته .

وقال ابن الزمكاني في " البرهان " : أطلق النحويون القول بأن « زيداً » فاعل ،
إذا قلت : « زيد » في جواب « مَنْ قام ؟ » على تقدير : قام زيد ، والذي يوجه جماعة علم
البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولها : أنه مطابق للجملة التي هي جواب الجملة المسئول بها في الاسمية ، كما وقع التطابق ،
في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ^(٤) في الجملة
الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٥) ، لأنهم لو طبقوا لكانوا مقررين بالإنزال ، وهم من الإذعان به
على تفاوت .

الثاني : أن اللبس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل
في المعنى ، لأنه متعلق بغرض السائل ، وأما الفعلُ معلوم عنده ، ولا حاجة إلى السؤال عنه ،
فجاء أن يقع في الأخرى التي هي محل التكلمات والفضلات .

وكذلك : أزيد قام أم عمرو ؟ فالوجه في جوابه أن تقول : زيد ، قام أو عمرو قام .
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في جواب :

(٢) سورة الزخرف ٩

(٤) سورة النحل ٣٠

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة النحر ٣

(٥) سورة النحل ٢٤

﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(١) ؛ فإن السؤال وقع عن الفاعل ؛ لا عن الفعل ، ومع ذلك صَدَرَ الجواب بالفعل ، مع أنهم لم يستفهموه عن كسر الأصنام ، بل كان عن الشخص الكاسر لها !

والجواب أنَّ ما بعد « بل » ليس بجواب للهمزة ، فإن « بل » لا يصلح أن يصدر بها الكلام ، ولأنَّ جواب الهمزة بنعم أو بلى . فالوجه أن يُجْعَلَ إخبارا مستأنفا ، والجواب المحقق مقدّر ، دل عليه سياق الكلام ، ولو صرح به لقال : « ما فعلته بل فعله كبيرهم » ، وإنما اخترنا تقدير الجملة الفعلية على الجملة المعطوفة عليها في ذلك .

فإن قلت : يلزم على ما ذكرت أن يكون الخلف واقعا في الجملتين : المعطوف عليها . المقدرة ، والمعطوفة الملقوظ بها بعد « بل » !

قلت : وإنه لازم ، على أن يكون التقدير : ما أنا فعلته بل فعله كبيرهم هذا ، مع زيادته بالخلف عما أفادته الجملة الأولى من التعريض ، إذ منطوقها نفى الفعل عن إبراهيم عليه السلام ، ومفهومها إثبات حصول التكسير من غيره .

فإن قلت : ولا بد من ذكر ما يكون مخلصا عن الخلف على كل حال .

فالجواب من وجوه :

أحدها : أن في التعريض مخلصا عن الكذب ، ولم يكن قصده عليه السلام أن ينسب الفعل الصادر منه إلى الصنم حقيقة ، بل قصده إثبات الفعل لنفسه على طريق التعريض ، ليحصل غرضه من التبكيت ، وهو في ذلك مثبت معترف لنفسه بالفعل ؛ وليس هذا من الكذب في شيء .

والثاني : إنه غضب من تلك الأصنام ، غيرة لله تعالى ؛ ولما كانوا لا كبيرها أشد تعظيما ، كان منه أشد غضبا ، فعمله ذلك على تكسيرها ، وذلك كله حامي للقوم على الأنفة

أن يعبدوه ، فضلا عن أن يَخْصَوْه بزيادة التعظيم ، ومُنَبَّهُ لَمْ عَلَى أن المتكسرة متمكن فيها الضَّعْف والعجز ، منادَى عليها بالفناء ، منسلخة عن رِبْقَةِ الدفع ، فضلا عن إيصال الضرر والنفع . وما هذا سبيله حقيق أن يُنْظَر إليه بعين التحقير لا التوقير ، والفعل يُنْسَب إلى الحامل عليه ، كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب ، إذ للفعل بهذه الأمور تعلقات وملاسلات ، يصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة .

الثالث : أنه لما رأى عليه السلام منهم بادرة تعظيم الأكبر ، لكونه أكمل من باقي الأصنام ، وعلم أن ما هذا شأنه ، يُصَان أن يشترك معه مَنْ دونه في التبجيل والتكبير ، حمّله ذلك على تكسيها ، منبها لَمْ عَلَى أن الله أغير ، وعلى تمحيق الأكبر أقدر . وحرى أن يخصّ بالعبادة ؛ فلما كان الكبير هو الحامل على تكسير الصغير ، صَحَّتِ النسبة إليه ، على ما سلف . ولما تبين لَمْ الحق رَجَعُوا إلى أنفسهم ، فقالوا : إنكم أنتم الظالمون ، إذ وضعتم العبادة بغير موضعها .

وذكر الشيخ عبد القاهر أن السؤال إذا كان ملفوظا به ، فالأكثر تركُ الفعل في الجواب والاختصار على الاسم وحده . وإن كان مضمرا ، فوجب التصريح بالفعل لضعف الدلالة عليه ، فتعين أن يلفظ به .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (١) . فيمن قرأها بفتح الباء ، كأَن قيل : من يسبحه ؟ فقيل : يسبحه رجال ونظيره ضُرِبَ زيد وعمر ، على بناء « ضرب » للمفعول ، نعم الأولى ذكر الفعل لما ذكر ، وعليه يخرج كل ما ورد في القرآن من لفظ « قال » مفصولا ، غير منطوق به ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا . قَالَ

سَلَامٌ . . . ﴿^(١)﴾ ، كأنه قيل : فما قال لهم ؟ ﴿قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ ^(٢) ولعلك قالوا : « لا تخف » .

وعلى هذه السياقة تخرج قصة موسى عليه السلام في قوله : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ^(٤) .

وعلى هذا كل كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا المجيء ، غير أنه يكون في بعض المواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ﴾ ^(٥) ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ ^(٦) .

ومثله : ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلْكُمْ أَجْرًا﴾ ^(٨) .

فائدة

[في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام]

نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، سأله عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا .

قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ ^(٩) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(٢) سورة الناريات ٢٧

(٤) سورة الناريات ٣٢

(٦) سورة يس ١٣ - ٢١

(١) سورة الناريات ٢٤ ، ٢٥

(٣) سورة الشعراء ٢٣ - ٣١

(٥) سورة الناريات ٣١

(٧) سورة البقرة ١٨٦

الْأَهْلَةِ^(١)، والباقي ستة^(٢) فيها ، والتاسعة : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾^(٣) في المائة .

والعاشرة : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٤) .

الحادية عشر في بني إسرائيل : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾^(٥) .

الثاني عشر في الكهف : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾^(٦) .

الثالث عشر في طه : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧) .

الرابع عشر في النازعات : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾^(٨) .

ولهذه المسألة ترتيب : اثنان منها في شرح المبدأ ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي

عَنِّي﴾^(٩) فإنه سؤال عن الذات ، وقوله : ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾^(١٠) ، سؤال عن الصفة .

واثنان في الآخر في شرح المعاد ، وقوله : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧) وقوله :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾^(١١) .

ونظير هذا أنه ورد في القرآن سورتان ، أولهما : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾^(١٢) ، في النصف

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) بمى آية ٢١٥ : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ ...﴾

وآية ٢١٧ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ...﴾

وآية ٢١٩ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ...﴾ ، وفيها

أيضا : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ..﴾

وآية ٢٢٠ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ .﴾

وآية ٢٢٢ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى .﴾

(٤) سورة الأهال ١

(٣) سورة المائة ٤

(٦) سورة الكهف ٨٣

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٨) سورة النازعات ٤٢

(٧) سورة طه ١٠٥

(١٠) سورة الأعراف ١٨٧

(٩) سورة البقرة ١٨٦

(١١) سورة الحج ١

الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهي سورة النساء . والثانية في النصف الثاني ، وهي سورة الحج ، ثم ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الذي في الأول ، يشتمل على شرح المبدأ ، والذي في الثاني يشتمل على شرح حال .

فإن قيل : كيف جاء ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ ثلاث مرات بغير واو : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾^(١) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾^(٢) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾^(٣) ثم جاء ثلاث مرات بالواو : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾^(٤) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾^(٥) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾^(٦) ؟

قلنا : لأنَّ سؤالهم عن الحوادث ؛ الأول وقع متفرقا عن الحوادث ، والآخر وقع في وقت واحد ، فجئ بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾^(٧) ، وعادة السؤال يجي جوابه في القرآن بـ « قُلْ » نحو : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^(٨) ونظائره ؟

قيل : حذفت للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء ، مُسْتَعْنٍ عن الوساطة ، وهو دليل على أنه أشرف المقامات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعي واسطة ، وفي غير حالة الدعاء تجيء الوساطة .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة البقرة ٢٢٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة البقرة ٢١٩

(٥) سورة البقرة ٢٢٢

(٧) سورة البقرة ١٨٩

الخطاب بالشئ عن اعتقاد المخاطب دون ما في تفسير الأمر

كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شَرَّ كَاوُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(١) ، وقعت إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبتته .

وقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ لَأَنْتَ أَحْلِمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٤) ، أى برعمك واعتقادك .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَمَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ ^(٨) ، أى أنكم

لو علمتم قساوة قلوبكم ، لقلتم إنها كالحجارة ، أو أنها فوقها فى القسوة ، ولو علمتم سرعة الساعة لعلمتم أنه فى سرعة الوقوع ، كلمح البصر أو هو أقرب عندهم .

وأرسلناه إلى قوم هم من الكثرة بحيث لو رأيتهم لشككتهم ، وقلتم : مائة ألف أو يزيدون عليها .

(٢) سورة البقرة ١٦٥

(٤) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ١٤٧

(٨) سورة النحل ٧٧

(١) سورة الأنعام ٢٢

(٣) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة البقرة ٧٤

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْنِي كَذِبُونَ ﴾ ^(١) ، ونحوه ، مما كان عند التكلم ، لأنه لا يكون خلافه ، فإنه كان على طمع ألا يكون منهم تكذيب .

وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، أى بالنسبة إلى ما يعتاده المخلوقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداءة ، لأنه أهون بالنسبة إليه سبحانه ، فيكون البعث أهون عليه عندهم من الإنشاء .

وحكى الإمام الرازى في مناقب الشافعى ^(٣) قال : معنى الآية « في العبرة عندهم » ؛ لأنه لما قال للعدم : « كن » فخرج تاما كاملا بعينه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله ، فهذا في العبرة أشد من أن يقول لشيء قد كان : « عد إلى ما كنت عليه » ، فالمراد من الآية : وهو أهون عليه بحسب عبرتكم ؛ لا أن شيئا يكون على الله أهون من شيء آخر .

وقيل : الضمير في ﴿ عليه ﴾ يعود للخلق ، لأنه يُصاح بهم صيحة فيقومون ، وهو أهون من أن يكونوا نطقا ثم علقا ثم مُضفا ، إلى أن يصيروا رجالا ونساء .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ﴾ ^(٤) ، أى يا أيها العالم الكامل ؛ وإنما قالوا هذه تعظيما وتوقيرا منهم له ؛ لأن السحر عندهم كان عظيما وصنعة ممدوحة .

وقيل : معناه يا أيها الذي غلبنا بسحره ، كقول العرب : خاصمته فخصمته ، أى غلبته بالخصومة ، ويحتمل أنهم أرادوا تعيب موسى عليه السلام بالسحر ، ولم ينافسهم في مخاطبتهم به ، رجاء أن يؤمنوا .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٥) ، جىء بـ « إن » التى للشك وهو واجب ، دون « إذ » التى للوجوب ، سؤقا للكلام على حسب حسابهم أن

(٢) سورة الروم ٢٧

(٣) كتاب مناقب الشافعى للإمام الرازى ، ذكره صاحب كشف الظنون ١٨٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٤

(١) سورة الشعراء ١١٧

(٤) سورة الزخرف ٤٩

معارضته فيها للتهمك ، كما يقوله الواثق بغلبته على مَنْ يعاديه : « إن غلبتك » ، وهو يعلم أنه غالبه نهكما به .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(١) ، والمراد به « من لا يخلق » الأصنام ، وكان أصله كما لا يخلق ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « من » ، لكن خاطبهم على معتقدهم ؛ لأنهم نعموها آلهة ، وعبدوها فأجروها مجرى أولى العلم ، كقوله للأصنام : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ . . . ﴾ الآية ^(٢) ، أجرى عليهم ضمير أولى العقل . كذا قيل .

ويرد عليه أنه إذا كان معتقدهم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضى ألا ينزعوا عنه ويُقلعوا ، لا أن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الغرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتقدهم فقال : « كما لا يخلق » ، لا تعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجاد .

وكذا ما ورد من الخطاب بعسى ولعل ؛ فإنها على بابها في الترجى والتوقع ، ولكنه راجع إلى المخاطبين ، قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٣) : اذهبا إلى رجائكما وطمعكما ، لعله يتذكر عندكما ، فأما الله تعالى فهو عالم بماقبة أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون . وهذا أحسن من قول القراء : إنها تعليلية ، أى كى يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضوعه .

ومنه التعجب الواقع فى كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَضْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى هم أهل أن يتعجب منهم ، ومن طول تمكثهم فى النار .

(٢) سورة الأعراف ١٩٥

(٤) سورة البقرة ١٧٥

(١) سورة النحل ١٧

(٣) سورة طه ٤٤

ونحوه : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(١) و ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَنْتُمْ عَمَى ﴾ ^(٢) .
ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء أهل النار : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(٣) ، مع أنها لا يزولان ، لكن التقييد بالسماء والأرض ، جرت
عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يُعَلِّقُوا بهما فجاء الخطاب على ذلك .

تنبيه

[في التهكم]

يقرب من هذا التهكم ، وهو إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال ، كقوله تعالى :
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٤) :
وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمره الله ^(٦) شيء .

(٢) سورة الكهف ٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) م : « من أمره »

(١) سورة عبس ١٧

(٣) سورة هود ٧

(٥) سورة الرعد ١١

النَّادِبُ فِي الْخِطَابِ بِإِضَافَةِ الْخَيْرِ إِلَى اللَّهِ

وَأَنَّ الْكُلَّ بِيَدِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ، وَلَمْ يَقُلْ : غَيْرِ الَّذِينَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ .

وَقَوْلُهُ : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ ^(٣) ، وَلَمْ يَقُلْ : « وَالشَّرُّ » ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا بِيَدِهِ ؛ لَكِنَّ الْخَيْرَ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِِرَادَةً مَحَبَّةٍ وَرِضَا ، وَالشَّرُّ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى مَفْعُولَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى صِفَاتِهِ وَلَا أَعْمَالِهِ ، بَلْ كُلُّهَا كَمَالٌ لَا تَقْصُ فِيهِ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ » ؛ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِ مَنْ فَسَّرَهُ : لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ .

وَتَأْمَلْ قَوْلَهُ : ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٤) فَأُضَافَةُ إِلَى نَفْسِهِ ، حَيْثُ صَرَفَهُ ، وَمَا ذَكَرَ السِّجْنَ أُضَافَةُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : ﴿ لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ ^(٥) وَإِنْ كَانَ سَبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي سَبَّبَ السِّجْنَ لَهُ ، وَأُضِيفَ مَا مِنْهُ الرَّحْمَةُ إِلَيْهِ ، وَمَا مِنْهُ الشَّدَّةُ إِلَيْهِمْ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ^(٦) وَلَمْ يَقُلْ : « أَمْرَضَنِي » .

وَتَأْمَلْ جَوَابَ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا فَعَلَهُ ، حَيْثُ قَالَ فِي إِعَابَةِ السَّفِينَةِ : ﴿ فَأَرَدْتُ ﴾ ^(٧) وَقَالَ فِي الْغَلَامِ : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ^(٨) وَفِي إِقَامَةِ الْجِدَارِ : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ^(٩) .

(١) سورة الفاتحة ٧

(٢) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة يوسف ٣٤، ٣٥

(٤) سورة الشعراء ٨٠

(٥) سورة الكهف ٧٩ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ

فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾

(٦) سورة الكهف ٨٠، ٨١ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا . فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ ﴾ .

(٧) سورة الكهف ٨٢ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ﴾

قال الشيخ ضفي الدين بن أنى المنصور فى كتاب " فك الأزرار عن عنق الأسرار " (١) : لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبته لنفسه أدبا مع الربوبية ، فقال : « فأردت » ، ولما كان قتلُ الغلام مشترك الحكم بين الحمود والمذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال فى الإخبار بنون الاستتباع ، ليكون الحمود من الفعل - وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره - عائدا على الحق سبحانه ، والمذموم ظاهرا - وهو قتلُ الغلام بغير حق - عائدا عليه . وفى إقامة الجدار كان خيرا محضا ، فنسبه للحق فقال : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ، ثم بين أن الجميع من حيث العلم التوحيدى من الحق ، بقوله : ﴿ وَمَا قَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ (٢) . وقال ابن عطية : إنما أفرد أولا فى الإرادة لأنها لفظ غيب ، وتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلّا إلى نفسه ، كما تأدب إبراهيم عليه السلام فى قوله : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (٣) ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله ، وأسند المرض إلى نفسه ، إذ هو معنى نقص ومعاية ، وليس من جنس النعم المتقدمة .

وهذا النوع مطّرد فى فصاحة القرآن كثيرا ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ (٤) ! وتقديم فعل الله فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (٥) ؛ وإنما قال الخضر فى الثانية : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ، لأنه قد رواه الله وأصحابه الصالحون ، وتكلم فيه فى معنى الخشية على الوالدين ، وتمنى التبديل لهما ؛ وإنما أسند الإرادة فى الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف فى الزمن طويل ، غيب من الغيوب ، فحسن إفراد هذا الموضع بذكر الله تعالى :

ومثله قول مؤمنى الجن : ﴿ وَأَنَا لَا نَذَرِي أَشَرًّا أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ

(٢) سورة الكف ٨٢

(٤) سورة الصف ٥

(١) . . .

(٣) سورة الشعراء ٨٠

(٥) سورة التوبة ١١٨

أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا^(١) ، فحذف الفاعل في إرادة الشر تأديبا مع الله ، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكيا عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لما اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « من الحب » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن

وإنما آثر ذكر السجن لوجوب ذكرها ابن عطية :

أحدهما : أن في ذكر الحب تجديد فعل إخوته ، وتقرعهم بذلك ، وتجديد تلك الغوائل .
والثاني : أنه خرج من الحب إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا أوضح . انتهى
وأيا ولأن بين الحالين بونا من ثلاثة أوجه : قصر المدة في الحب وطولها في السجن ، وأن الحب كان في حال صفرة ، ولا يعقل فيها المصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في حال الكبر . والثالث أن أمر الحب كان بيا وظلما لأجل الحسد ، وأمر السجن كان لعقوبة أمر ديني هو منزعه عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾^(٤) ، فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال العقد .

وقال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(٥) ، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

(٢) سورة يوسف ١٠٠

(٤) سورة النساء ٢٤

(١) سورة الجن ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة المائدة ٣

وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِأَلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(١).

وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢) ونظائر ذلك كثيرة في القرآن .
وقال السهيلي في كتاب الأعلام في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(٣) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾^(٤)، والمكان المشار إليه واحد، قال: ووجه الفرق بين الخطابين أن الأيمن إما مشتق من اليمن، وهو البركة، أو مشارك له في المادة، فلما حكاه عن موسى في سياق الإثبات أتى بلفظه، ولما خاطب محمدا صلى الله عليه وسلم في سياق النفي عدل إلى لفظ «الغربي» ، لثلاثي مخاطبه، فيسلب عنه فيه لفظا مشتقا من اليمن أو مشاركا في المادة، رفقابهم في الخطاب، وإكراما لهما . هذا حاصل ما ذكره بمعناه موضح^(٥).

وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا...﴾^(٦)
الآية أضافه هنا إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾^(٧)، وسماه هنا «ذا النون» ، والمعنى واحد، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه، قال ﴿ذَا النُّونِ﴾ ، ولم يقل «صاحب الحوت» ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء، في أوائل السور، نحو ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [وقد قيل: إن هذا قسم بالنون والقلم، وإن لم يكن قسما، فقد عظمه بمطف المقسم به عليه، وهو القلم، وهذا

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٤) سورة القصص ٤٤

(٦) سورة الأنبياء ٨٧

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٣) سورة مريم ٥٢

(٥) التعريف والإعلام ٩٨ ، ٩٩

(٧) سورة ن ٤٨

الاشتراك يشرف هذا الاسم وليس في الاسم^(١) [وليس في اللفظ الآخر] وهو الحوت^(٢) ما يشرفه .

فالتفتُ إلى تنزيل الكلام في الآيتين يُلخ لك ما أشرت إليه في هذا ، فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب مفترض^(٣) .

وقال الشيخ أبو محمد المرجاني في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٤) ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدم الكذب ، لأنه متى أمكن حُلُّ الخبر على الصدق لا يُعدَّل عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قدَّم الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أوجبه في جملة الكذابين ، أدبا في الخطاب .

ومثله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٥) .

وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكَازِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ .

وهذان المثالان من باب إرخاء العنان للخصم ، ليدخل في المقصود بالطف موعود .

قاعدة

[في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن]

من أصاليب القرآن : حيثُ ذكر الرحمة والعذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله

(٢) التنبية والإعلام ٨٣
(٤) سورة يوسف ٢٦ ، ٢٧

(١) تكملة من كتاب التنبية والإعلام
(٣) سورة النمل ٢٧

تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾^(١)، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢) وعلى هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم حكايةً عن الله تعالى: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيباً وزجراً:

منها: قوله في سورة المائدة: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣)، لأنها وردت في ذكر قطاع الطريق والمحاربين والفساق^(٤)، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب؛ ولهذا ختم آية السرقه بـ «عزيز حكيم»، وفيه الحكاية المشهورة^(٥)، وختمها بالقدره مبالغة في الترهيب، لأن من توعدته قادرٌ على إنفاذ الوعيد، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه.

ومنها: قوله في سورة العنكبوت: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾^(٦)، لأنها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه.

ومثلها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٢) سورة فصلت ٤٣

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة المائدة ٤٠

(٤) وهو ماورد في الآية ٣٣ قبلها: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ...﴾. والآية ٣٨: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٥) هي ما نقله أبو حبان في البحر ٣: ٤٨٤: «روى أن بعض الأعراب سمع قارئاً يقرأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾ إلى آخرها، وختمها بقوله: «وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»، فقال: ما هذا كلام نصيح؛ فقبل له: ليست التلاوة كذلك؛ وإنما هي: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فقال: بخ، بخ!! عزَّ ختم فقطع.

(٦) سورة العنكبوت ٢١

قُلْ سِيرُوا^(١) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) ، وبعدها : ﴿بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٣) .

ومنها في آخر الأنعام ، قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) ، لأن سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم ، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات بيسير : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾^(٥) الآية ، وهو تهديد ووعيد إلى قوله : ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبَنِي رَبًّا...﴾^(٦) الآية ، وهو تقرير للكفار وإفساد لدينهم إلى قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خِلَافَ الْأَرْضِ﴾^(٧) ، فكان المناسب تقديم ذكر العقاب ترهيباً للكفار ، وزجراً لهم عن الكفر والتفريق ، وزجراً للخلائق عن الجور في الأحكام .

ونحو ذلك في أواخر الأعراف : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٨) ؛ لأنها في سياق ذكر معصية أصحاب السبت وتعذيبه إياهم ، فتقديم العذاب مناسب .

والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام ، حيث أتى هنا باللام ، فقال : ﴿لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ دون هناك ، أَنَّ اللام تفيد التوكيد ، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب ؛ لأن العقاب المذكور هنا عقاب عاجل ، وهو عقاب بني إسرائيل بالذل والنقمة وأداء الجزية بعد المسخ ، لأنه في سياق قوله : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٩) ، فتأكيد السرعة أفاد بيان التعجيل ، وهو مناسب ، بخلاف العقاب المذكور في سورة الأنعام ، فإنه آجل ، بدليل قوله : ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ

(٢) سورة الضكوت ٢٢

(٤) سورة الأنعام ١٥٩

(٦) سورة الأعراف ١٦٨

(١) سورة الضكوت ١٩ - ٢٠

(٣) الأنعام ١٦٥

(٥) سورة الأنعام ١٦٤

فَيَذِيبُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ^(١) ، فاكتفى فيه بتأكيد « إن » . ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إِنَّ » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيلاً ، وهو الاستقراء ، فانظر أى آية شئت تجد فيها مناسبا لذلك ، والثاني : إجمالي وهو أن القرآن كلامُ أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك . وهذان دليلان عامان في مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « ذو عقوبة شديدة » ، لأنه إنما قال ذلك نفياً للاعتراض بسعة رحمة الله في الاجترار على معصيته ؛ وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تغتروا بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يرد عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٣) ، وقد سبقت .

فائدة

في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾^(٤) ، لوقيل « يبسط » لم يؤد

سر الأنعام ١٤٧

(٤) سورة الكهف ١٨

(١) الأنعام ١٦٤

(٣) سورة روم ٤٥

الغرض ؛ لأنه لم يؤخذ بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ، فـ « باسط »
أشعر بثبوت الصفة .

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ^(١) ، لو قيل « رازقكم » لفات
ما أفاده الفعل من تجديد الرزق شيئاً بعد شيء ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع
أن العامل الذي يفيده ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ
عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ ^(٢) ، إذ المراد أن يريد صورة ما هم عليه وقت المجئ ، وأنهم آخذون
في البكاء يجدونه شيئاً بعد شيء ، وهذا هو سرّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول ، إلى
صريح الفعل والمصدر .

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « المنفقين » في غير موضع ؟
وقيل كثيراً : « المؤمنون » و « المتقون » ؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه الانقطاع
والتجدد ، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غفل عنها ،
وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والهدى والضلال ، والعمى والبصر ، فغنائها ،
أو معنى وصف الجارحة ؛ كل هذه لها مسميات حقيقة أو مجازية تستمر ، وآثار تتجدد
وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين ؛ إلا أن لكل محل ما يليق به ، فحيث يراد تجديد حقائقها
أو آثارها فالأفعال ، وحيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء . وربما بولغ في الفعل
فجاء تارة بالصيغة الاسمية ، كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشأن والصفة ، هذا
مع أن لها في القلوب أصولاً ، وله ببعض معانيها التصاق قوي هذا التركيب ، إذ القلب
فيه جهاد الخواطر الرديئة ، والأخلاق الدنيئة ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه عقد
على الوفاء بالمعهد . وحيث يستمر المعاهد عليه إلى غير ذلك .

وانظر هنا إلى لطيفة ؛ وهو أن ما كان من شأنه ألا يفعل إلا مجازاة ، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به ، لم يأت إلا في تراكيب الأفعال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٢) : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ ^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ ^(٤) ، فإن الإهلاك نوع اقتدار بين ، مع أن جنسه مقضى به على الكل ؛ عالين وسافلين ؛ لا كالضلال الذي جرى مجرى المصيان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ ^(٥) ، لأن البصر صفة لازمة للتمييز ، وعين الشيطان ربما حجبت ، فإذا تذكر رأى المذكور ، ولو قيل : « يبصرون » ، لأنبا عن تجدد واكتساب فعل لا عود صفة .

وقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ ^(٦) ، أتى بالماضي في « خلق » ، لأن خلقه مفروغ منه ، وأتى بالفاء دون الواو ، لأنه كالجواب ؛ إذ من صور المنى ، قادر على أن يصيره ذا هدى ؛ وهو للحصر ، لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ ^(٦) ، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا ، وجاءت الواو دون الفاء ، لأنهم كانوا لا يفرقون بين المطعم والساق ، ويعلمون أنهما من مكان واحد ، وإن كانوا يعلمون أنه من إله ، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك ، ودخلت الفاء في ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ، لأنه جواب ، ولم يقل : « إذا مرضت فهو يشفين » إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة

(٢) سورة الحج ٥٤
(٤) سورة القصص ٥٩
(٦) سورة الشعراء ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

(١) سورة إبراهيم ٢٧
(٣) سورة الرعد ٧
(٥) سورة الأعراف ٢٠١

التعقيب ، ويذهب الضمير المعطى معنى الحصر ، ولم يكونوا منكروا الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخى ما بين الإمامة والإحياء .

وقوله تعالى : ﴿ أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) لأن الفعل الماضى يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ، أى سكوتكم عنهم أبداً ودعاؤكم إياهم واحد ، لأن « صامتون » ، فيه مراعاة للفواصل ، فهو أفصح ، وللتسكين من تطريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً .

وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدلُّ على أن المعنى : « أتم داعون لهم دائماً أم أتم صامتون » .

فإن قيل : لم لا يعكس ؟

قلنا : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضى ؛ لأن قبله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ ^(٢) ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجع .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون ذلك أحد رجلين ؛ إما محق وإما مستمر على هو الصبا وغى الشباب ، فيكون اللعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك ، ولو قال : « أم لعبت » لم يعط هذا

وقوله تعالى حاكياً عن المناققين : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، يريدون أحدتنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروح ذلك خلافاً منهم ، كما أخبر تعالى عنهم فى قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الأعراف ١٩٣

(٤) سورة البقرة ٨ ، ٩

(١) سورة الأعراف ١٩٣

(٣) سورة الأنبياء ٥٥

وجاءت الاسمية في الرد عليهم بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) لأنه أبلغ من نفى الفعل ، إذ يقتضى إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوى تحته على سبيل القطع نفى بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة ، على طريقة : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا ﴾ ^(٢) ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجيئوا بالباء ، وكلامهم في هذا - كما قيل : * خلى من المعنى ولكن مفرق * .

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفى الأبلغ لا يستلزم نفى مادونه : وما حقيقة إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا على عى أو ترويج ، ولكن ذم الله تعالى طائفة تقول « آمنا » ، وهى حالة القول ليست بمؤمنة ، بياناً لأن هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، والانتظام بذلك فى سلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمهم الله شمل الذم أن يكونوا آمنوا يومئذ تم تخلوا ، وأن يكونوا ما آمنوا قط من طريق الأولى والتعميم فقط ، وأعلم به أن ذلك حكم من ادعى هذه الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التمويه ، بقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيه عنهم فى الماضى ، ولم يفد ذمهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدوا ؛ وهذا أفاد نفيه فى الحال ، وذمهم بكل حال ، ولأن ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمكن بالمد ؛ والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ ﴾ ^(٤) ، دون « يخرجون » فقيل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » فى إفادة المعنى ، واختير الاسم لخفته وأصالته .

(٢) سورة المائدة ٣٧

(٤) سورة الحجر ٤٨

(١) سورة البقرة ٨

(٣) سورة البقرة ٩

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ ^(١) يخبرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم .
ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ^(٢) ،
قال الإمام فخر الدين الرازي : لأن الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت لما كان أشد آتى بالمضارع ، ليدل على التجدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٣) .

تنبيه

مضمر الفعل كظهره في إفادة الحدث ، ومن هذه القاعدة قالوا : إن سلام الخليل عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قال : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ ^(٤) : فإن نصب ﴿ سَلَامًا ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل ، أى سلمنا سلاما ، وهذه العبارة مؤذنة بحدث التسليم منهم ، إذ الفعل تأخر عن وجود الفاعل ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرتفع بالابتداء ، فاقضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يعرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ ^(٥) .

وذكروا فيه أوجها أخرى تليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالسلامة من كل نقص ، وكلال البشر تدريجي ، فناسب الفعل ، وكلال الملائكة مقارن لوجودها على الدوام ، فكان أحق بالاسم الدال على الثبوت .

قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلام المدعو به فليس في موضوعه تعرض لتدرج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدرج ، غير أن سلامه لم يدل بوضعه

(٢) سورة الروم ١٩

(٤) سورة هود ٦٩

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) سورة البقرة ١٥

(٥) سورة النساء ٨٦

اللغوي وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتبراً لشرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع .

نبيه

هذا الذى ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث ؛ هو المشهور عند البيانين ؛ وأنكر أبو المطرف بن عميرة فى كتاب " التمهيدات ^(١) " على كتاب التبان " لابن الزملى ، قال : هذا رأى غريب ، ولا مستند له نعلمه ، إلا أن يكون قد سمع أن فى مقوله ^(٢) : أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد ، فظن أنه الفعل القسم للأسماء ، فغلط . ثم قوله : الاسم يثبت المعنى للشيء عجيب ، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط ، وإنما ذاك فى الأسماء المشتقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله فى هذه السورة بعينها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٤) ؟

وقال ابن المنير : طريقة العرب تدبيج الكلام وتلويحه ومجىء الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلف لما ذكره ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخلق ، اعتماداً على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ^(٥) ، ولا شيء بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ ^(٦) ، وقد جاء التأكيد فى كلام المنافقين فقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٧) .

(١) كتاب التبان فى علم البيان ؛ للشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : « وعليه كتاب للشيخ أبي المطرف أحمد بن عبد الله الخزرومي ؛ سماه التنبيهات على ما فى التبان من التمهيدات »

(٣) سورة المؤمن ١٥ ، ١٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٢) م : « قوله »

(٥) سورة البقرة ٢٨٥

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٦) سورة البقرة ١١

قاعدة

[في قوله تعالى : مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ونحوها]

جاء في التذييل في موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وفي موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

والأول : جاء في تسعة مواضع . أحدها في الرحمن : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١) .

والثاني : في أربع مواضع ، أولها في يونس : ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

وجاء قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ في أحد عشر موضعا ، أولها في البقرة : ﴿ سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(٣) .

وجاء قوله : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ في ثمانية وعشرين موضعا ، أولها في آية الكرسي ^(٤) .

قال بعضهم : وتأملت هذه المواضع ، فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس ^(٥) ، من نفى الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي من إحاطة الملك ^(٦)

(١) سورة الرحمن ٢٩

(٢) سورة يونس ٦٦

(٣) سورة البقرة ١١٦

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) ومو قوله تعالى في الآية ٦٦ ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ... ﴾

(٦) ومو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ .

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول ، لإمرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس والاهتمام^(١) بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه ، وشأنه وكونه سئولا ، ولم يقصد أفراد السائلين . فتأمل هذا الموضع !

قاعدة

[في قوله تعالى : « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » ونحوها]
قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٢) ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٣) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾^(٤) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ... ﴾^(٥) إلى غير ذلك . والمفسرون^(٦) على أن هذا الاستفهام معناه النفي لحينئذ ، فهو خبر ، وإذا كان خبرا فتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدت إلى التناقض^(٧) ، لأنه يقال : لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبا ، ولا أحد أظلم ممن ذكر بآيات الله فأعرض عنها .

واختلف المفسرون^(٨) في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

أحدها : تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنه قال : لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفتريين أظلم ممن افترى على الله

(٢) سورة الأنعام ٩٣

(٤) سورة الحجرات ٢٢

(٦) نقله عن أبي حيان في البحر ١ : ٣٥٧ وما بعدها

(٧) البحر : « سبق ذهنه إلى التناقض فيها » .

(١) م : « والاهتمام »

(٣) سورة الزمر ٣٢

(٥) سورة البقرة ١١٤

مع تصريف في العبارة

(٨) المصدر السابق

كذبا ، وكذلك باقيا ، وإذا تخصص^(١) بالصَّلَات زال عنه^(٢) التناقض .

الثاني : أن التخصيص بالنسبة^(٣) إلى السبق لما لم يسبق أحدٌ إلى مثله ، حُكْمٌ عليهم بأنهم أظلمُ ممن جاء بعدهم سالكا طريقتهم ، وهذا يثول معناه إلى السبق في المسانعة ، والافتراضية^(٤) .

الثالث : - وادّعى الشيخ أبو حيان الصواب - ونفى الأظلمية لا يستدعي نفى الظلمية ، لأن نفى القيّد لا يدلُّ على نفى المطلق ، فلو قلت : مافى الدار رجل ظريف ، لم يدلّ ذلك على نفى مطلق رجل ، وإذا لم يدلّ على نفى الظلمية لم يلزم التناقض^(٥) لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية ، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون في الأظلمية ، وصار المعنى : لأحد أظلمُ ممن افترى ومن كذب ونحوها ، ولا إشكال في تساوى هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر ، كما أنك إذا قلت : لأحد أفعه [من زيد وعمرو وخالد ، لا يدلّ على أن أحدهم أفعه من الآخر ، بل نفى أن يكون أحدهم أفعه]^(٦) منهم .

لا يقال : إن مَنْ منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ولم يفتر على الله كذبا أقلُّ ظلما ممن جَمَعَ بينهما ، فلا يكون مساويا في الأظلمية ! لأننا نقول : هذه الآيات كلها إنما هي في الكُفَّار ، فهم متساوون في الأظلمية ، وإن اختلفت طرق الأظلمية ، فهي كلها صائرة إلى الكفر ، وهو شيء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد من

(١) البحر : فإذا تخصصت بالصَّلَات

(٢) البحر : « عنده »

(٣) البحر : « يكون النسبة »

(٤) قال أبو حيان بعد أن أورد هذين الوجهين :

« وهذا كله بعد عن مدلول الكلام ووضعه العربي ، وعجبة في اللسان يتبعها استعجاب المعنى » .

(٥) تكملة من البحر

(٦) البحر : « لم يكن تناقضا »

اتصف به ، وإِثْمًا تَمَكَّنَ الزيادة في الظلم بالنسبة ، لهم ، وللعصاة المؤمنين ، بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة ، فتقول : الكافر أظلم من المؤمن ، وتقول : لا أحد أظلم من الكافر ؛ ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره . انتهى .

وقال بعض مشايخنا : لم يدع القائلُ نفى الظالمية ، فيقيم الشيخُ الدليلَ على ثبوتها ، وإِثْمًا دعواه أن « ومن أظلم من منع مثلاً » ، والغرضُ أنَّ الأظلمية ثابتة لغير ما اتصف بهذا الوصف ، وإذا كان كذلك حصل التعارض ، ولا بد من الجمع بينهما . وطريقه التخصيص ، فيتعين القول به .

وقول الشيخ : إن المعنى « لا أحد أظلم من منع ومن ذكر » صحيح ، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص ، لأن الأفراد المنفية عنها الأظلمية في آية ، أثبتت لبعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى ، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الوارد فيها ذلك . وكلام الشيخ يقتضى أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص ، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة . وإذا تقرر ذلك ، علمت أن كل آية خصت بأخرى ، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصّلات ، ولا بالسبق .

الرابع : طريقة بعض المتأخرين ، فقال : متى قدرنا : « لا أحد أظلم » ، لزِمَ أحدُ الأمرين : إمّا استواء الكلِّ في الظلم ، وأن المقصود نفى الأظلمية من غير المذكور ، لا إثبات الأظلمية له ، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن ، وإمّا أن كل واحد أظلم في ذلك النوع . وكلا الأمرين إِثْمًا لزم من جعل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ، أو نفيها عن غيره .

وهنا معنى ثالث ، وهو أمكن في المعنى وسالم عن الاعتراض ، وهو الوقوف مع مدلول

اللفظ من الاستفهام ، والمقصود به أن هذا الأمر عظيم فظيع ، قصدنا بالاستفهام عنه تخيل أنه لا شيء فوقه ، لا متلاء قلب المستفهم عنه يعظمته امتلاء يمنع من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر إلى أن يقول : لا أحد أعظم ؛ وتكون دلالة على ذلك استعارة لاحقة ، فلا يرد كون غيره أعظم منه إن فرض . وكثيرا ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل ، فيقال : أي شيء أعظم من هذا إذا قصد إفراط عظمته ؟ ولو قيل للتكلم بذلك : أنت قلت إنه أعظم الأشياء ، لأبي ذلك . فليفهم هذا المعنى ، فإن الكلام ينتظم معه والمعنى عليه .

قاعدة

[في الجحدبين الكلامين]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(١) ، قال صاحب ^(٢) "الياقوتة" : قال ثعلب والمبرد جميعا : العرب إذا جاءت بين الكلامين يجحدبن ، كان الكلام إخبارا ، فعناه إنما جعلناه جسدا لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جحد كان الكلام مجحودا جحدا حقيقيا ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جحدين في أول الكلام كان أحدهما زائدا ، كقوله : ما ماقت يريد : « ماقت » ، ومثله ما إن قت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، في أحد الأقوال .

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الطبري

(١) سورة الأنبياء ٨

المعروف بالزاهد ، وصاحب ثعلب ؛ وله كتاب الياقوت في اللغة ؛ ذكره ابن النديم في الفهرست ٧٦ والقفطي في إنباه الرواة ٣ : ١٧٥

(٣) سورة الأحقاف ٢٦

قاعدة

في ألفاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

ولهذا وُزِّعَتْ بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ،
فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنى
غير معنى الأفراد ، ولهذا مَنَعَ كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر
في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد .

فمن ذلك « الخوف » و « الخشية » ، لا يكادُ اللُّغوي يفرق بينهما ، ولا شكَّ
أن الخشية أعلى من الخوف ، وهى أشدُّ الخوف ، فإنها مأخوذة من قولهم : شجرة خَشِيَّة
إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية ؛ والخوف من قولهم : ناقة خَوْفَاء ؛ إذا كان بها داء ،
وذلك نقص وليس بفوات ؛ ومن ثَمَّة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ
رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ^(١) .

وفرق بينهما أيضاً ، بأن الخشية تكون من عِظَم الخشي ، وإن كان الخاشي قوياً ،
والخوف يكون من ضعف الخائف ، وإن كان الخوف أمراً يسيراً ، ويدلُّ على ذلك أن الخلاء
والشين والياء في تقاليبها تدلُّ على العظمة ؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما عظم
من الكتَّان ، والخلاء والواو والفاء في تقاليبها تدلُّ على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما فيه
من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ، فإن الخوف
من الله لعظمته ، يخشاه كلُّ أحد كيف كانت حاله ، وسوء الحساب ربما لا يخافه مَنْ كان عالماً
بالحساب ، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) ، وقال لموسى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ^(٢) ، أى لا يكون عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون .
فإن قيل : ورد : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؟

قيل : الخاشى من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيف ، فيصح أن يقول : « يخشى ربه » لعظمته ، ويخاف ربه ، أى لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى .

وفيه لطيفة ، وهى أن الله تعالى لما ذكر الملائكة وهم أقوىاء ذكر صفتهم بين يديه ، فقال : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٣) ، فبين أنهم عند الله ضعفاء ، ولما ذكر المؤمنين من الناس وهم ضعفاء لاجابة إلى بيان ضعفهم ، ذكر ما يدل على عظمة الله تعالى ، فقال : ﴿ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ، ولما ذكر ضعف الملائكة بالنسبة إلى قوة الله تعالى قال : ﴿ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ، والمراد فوقية بالعظمة .

ومن ذلك الشح والبخل ، والشح هو البخل الشديد ؛ و فرق السكرى ^(٤) بين البخل والضمن ، بأن الضمن أصله أن يكون بالعوارى والبخل بالهيئات ، ولهذا يقال : هو ضنين بعلمه ، ولا يقال : هو بخيل ، لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهيئة ؛ لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العارية ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٥) ، ولم يقل بـ ﴿ بخيل ﴾ .

(٢) سورة النمل ١٠ من قوله تعالى : ﴿ يَا مُوسَىٰ

(١) سورة فاطر ٢٨

لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾

(٣) سورة النحل ٥٠

(٤) هو أبو هلال السكرى في كتابه الفروق الغريبة .

(٥) سورة التكاوير ٢٤

ومن ذلك الغبطة والمنافسة ، كلاهما محمود ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ ^(١) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين » ، وأراد الغبطة ، وهى تمنى مثل ما له من غير أن يفتن لنيل غيره ؛ فإن انضم إلى ذلك الجد والتشمير إلى مثله أو خير منه ، فهو منافسة .

وقريب منها الحسد والحقد ، فالحسد تمنى زوال النعمة من مستحقها ، وربما كان مع سعى في إزالتها ، كذا ذكر الغزالي هذا القيد أعنى الاستحقاق ، وهو يقتضى أن تمنى زوالها عن لا يستحقها لا يكون حسداً .

ومن ذلك « السبيل » و « الطريق » ، وقد كثر استعمال السبيل في القرآن ؛ حتى إنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخمسين موضعاً ، أولها قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقع ذكر الطريق مراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة ، مما يختصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٣) .

ومن ذلك « جاء » و « أتى » يستويان في الماضى ، « ويأتى » أخف من « يجىء » وكذا في الأمر و « جيئوا بمثله » أثقل من « فأتوا بمثله » ولم يذكر الله إلا « يأتى » و « يأتون » وفي الأمر « فأت » « فأتنا » « فأتوا » لأن إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف المد واللين ، تقول « جى » أثقل من « آت » .

وأما في الماضى ففيه لطيفة ، وهى أن « جاء » يقال في الجواهر والأعيان ، « وأتى » في المعانى والأزمان ، وفي مقابلتهما : ذهب ومضى ، يقال ذهب في الأعيان ، ومضى في الأزمان ، ولهذا يقال : حُكِمَ فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

وقال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(١) ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له المثل بالمعاني المفتقرة إلى الحال ، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكر الله « جاء » في موضع الأعيان في الماضي ، « وآتى » في موضع المعاني والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾^(٢) ؛ لأن الصواع عين . ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾^(٣) لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِئَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾^(٤) لأنها عين .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾^(٥) ، فلأن الأجل كالمشاهد ، ولهذا يقال : حضرته الوفاة وحضره الموت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾^(٦) ، أى العذاب لأنه مرئى يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾^(٧) ، حيث لم يكن الحق مرئياً .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٨) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾^(٩) ، فجعل الأمر آتياً وجائياً .

قلنا : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾ أى عياناً ، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى ، قال : ﴿ أتاه ﴾ . ويؤيد : هذا أن « جاء » يُعَدَّى بالهمزة ، ويقال : أجاهه ، قال تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(١٠) ، ولم يرد « أتاه » بمعنى « أتت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتى بنفسه .

ومن ذلك « الخطف » و « التخطف » لا يفرق الأديب بينهما ، والله تعالى فرّق

(٢) سورة يوسف ٧٢

(٤) سورة الفجر ٢٣

(٦) سورة الحجر ٦٣

(٨) سورة يونس ٢٤

(١٠) سورة مريم ٢٣

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النحل ٦١

(٧) سورة الحجر ٦٤

(٩) سورة هود ٥٨

بينهما، فتقول : ﴿ خَطِفٌ ﴾ بالكسر لما تكرر ، ويكون من شأن الخاطف الخطف ، و« خَطَفَ » بالفتح حيث يقع الخطف من غير من يكون من شأنه الخطف بكلفة ، وهو أبعد من « خَطَفَ » بالفتح ، فإنه يكون لمن اتفق له على تكلف ، ولم يكن متوقعا منه . ويدل عليه أن « فَعِلَ » بالكسر لا يتكرر ، كعلم وسمع و « فَعَلَ » لا يشترط فيه ذلك ، كقتل وضرب ، قال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ ﴾ ^(١) فإن شغل الشيطان ذلك ، وقال : ﴿ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾ ^(٢) لأن من شأنه ذلك .

وقال : ﴿ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ ﴾ ^(٣) فإن الناس لا تخطف الناس إلا على تكلف .

وقال : ﴿ وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾ ^(٤) .

وقال : ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ ^(٥) ، لأن البرق يخاف منه خطفه البصر إذا قوى .

ومن ذلك « مدّ » و « أمد » قال : الراغب أ كثر ^(٦) ما جاء الإمداد في المحبوب : ﴿ وَأَمْدَدْنَاَهُمْ بِقَاكِهَةٍ ﴾ ^(٧) ﴿ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ﴾ ^(٨) ، والمدّ في المكروه : ﴿ وَتَمُدُّ لَهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ ^(٩) .

ومن ذلك « سقى » و « أسقى » وقد سبق . ومن ذلك « عمل » و « فعل » ، والفرق بينهما أن

(٢) سورة الحج ٣١
(٤) سورة النكبات ٦٧
(٦) الفردات ٤٨١ مع تصرف
(٨) سورة الواقعة ٣٠

(١) سورة الصافات ١٠
(٣) سورة الأنفال ٢٦
(٥) سورة البقرة ٢٠
(٧) سورة الطور ٢٢
(٩) سورة مريم ٧٩

العملَ أخصّ من الفعل ، كلُّ عمل فعل ولا ينعكس ؛ ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم ؛ لأنه أعمّ ، والعمل من الفعل ما كان مع امتداد ؛ لأنه «فِعْل» و باب «فَعِلَ» .
لما تكرر .

وقد اعتبره الله تعالى ، فقال : ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾ ^(١) ، حيث كان فعلهم بزمان .
وقال : ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ^(٢) ، حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين ، فينقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه .

وقال تعالى : ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا﴾ ^(٣) ، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ ^(٤) ، فإن خلق الأنعام والثمار والزرع بامتداد ، وقال : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ^(٥) ، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ ^(٦) ، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ^(٧) ، فإنها إهلاكات وقعت من غير بطء .

وقال : ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ^(٨) ، حيث كان المقصود المشايعة عليها ، لا الإتيان بها مرة .

وقال : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ ^(٩) ، بمعنى سارعوا . كما قال : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ ^(١٠) .
وقال : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ ^(١١) ؛ أى يأتون بها على سرعة من غير توانٍ في دفع حاجة الفقير ، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع .

ومن ذلك «العود» و «الجلوس» . إن العود لا يكون معه تبثّة ، والجلوس

- | | |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة سبأ ١٣ | (٢) سورة النحل ٥٠ |
| (٣) سورة يس ٧١ | (٤) سورة يس ٣٥ |
| (٥) سورة الفيل ١ | (٦) سورة الفجر ٦ |
| (٧) سورة إبراهيم ٤٥ | (٨) سورة البقرة ٢٥ |
| (٩) سورة الحج ٧٧ | (١٠) سورة البقرة ١٤٨ |
| (١١) سورة المؤمنون ٤ | |

لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا تقول : « قواعد البيت » ، ولا تقول : « جوالسه » ؛ لأن مقصودك ما فيه ثبات ؛ والقاف والعين والدال كيف تقلبت دلت على اللبث ؛ والقعدة بقاء على حالة ، والدقعاء للتراب الكثير الذى يبقى فى مسيل الماء وله لبث طويل ؛ وأما الجيم واللام والسين فهى للحركة ، منه السجل للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده ، ولهذا قالوا فى قعد : يقعد بضم الوسط ، وقالوا : جلس يجلس بكسره ؛ فاخساروا الثقل لما هو أثبت .

إذا ثبت هذا فنقول : قال الله تعالى : ﴿ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ ^(١) ، فإن الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ أَقْعُدُوا مَعَ الْفَاعِدِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لا زوال لكم ، ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ ^(٣) ولم يقل « مجلس » إذ لا زوال عنه .

وقال : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ ^(٤) ، إشارة إلى أنه يجلس فيه زماناً يسيراً ليس بمقعد ؛ فإذا طُلب منكم التفصح فافسحوا ، لأنه لا كلفة فيه لقصره ، ولهذا لا يقال : قعيد الملوك ، وإنما يقال : جلسهم ، لأن مجالسة الملوك يستحب فيها التخفيف ؛ والقعيدة للمرأة ؛ لأنها تلبث فى مكانها .



ومن ذلك « التمام » « والكمال » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٥) ، والعطف يقتضى المغايرة . فقيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٦) ؛ أحسن من « تامة » ، فإن التمام من العدد قد علم ؛ وإنمابقى احتمال نقص فى صفاتها .

(٢) سورة التوبة ٤٦
(٤) سورة المجادلة ١١
(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(١) سورة آل عمران ١٢١
(٣) سورة القمر ٥٥
(٥) سورة المائدة ٣

وقيل « تَمَّ » يشعر بحصول نقص قبله ، و « كَمَل » لا يشعر بذلك ؛ ومن هذا قولهم :
رجل كامل ، إذا جَمَعَ خصال الخير ، ورجل تام إذا كان غير ناقص الطول .
وقال العسكري : الكمال اسم لاجتماع أبعاد الموصوف به ، والتمام اسم للجزء
الذي يتم به الموصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون :
البيت بكمال .

ومن ذلك الضياء والنور .

فائدة

[عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء]

قال الجويني : لا يكاد اللغويون يفرقون بين الإعطاء والإتيان ، وظهر لي بينهما
فرق ابنني عليه بلاغة في كتاب الله ، وهو أن الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله ،
لأن الإعطاء له مطاوع ، يقال : أعطاني فمطّوتُ ، ولا يقال في الإتيان : أتاني فأتييت ، وإنما
يقال : أتاني فأخذت ، [و] الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له ؛
لأنك تقول : قطعتُه فانقطع ، فيدلّ على أن فعل الفاعل كان موقوفا على قبول المحلّ ، لولاه
لما ثبت المفعول ؛ ولهذا يصحّ : قطعتُه فما انقطع ، ولا يصحّ فيما لا مطاوع له ذلك ،
فلا يجوز أن يقال : ضربتُه فانضرب أو ما انضرب ، ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل ؛ لأن هذه
أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ ، والفاعل مستقلّ بالأفعال التي لا مطاوع
لها ؛ فالإتيان إذن أقوى من الإعطاء .

قال : وقد تفكرت في مواضع من القرآن ، فوجدت ذلك مراعى ، قال الله تعالى في الملك : ﴿ تُوْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ^(١) لأن الملك شيء عظيم لا يعطيه إلا من له قوة ؛ ولأن الملك في الملك أثبت من الملك في المالك ؛ فإن الملك لا يخرج الملك من يده ، وأما المالك فيخرجه بالبيع والهبة .

وقال تعالى : ﴿ يُوتِي الْحِكْمَةَ ﴾ ^(٢) ، لأن الحكمة إذا ثبتت في المحل دامت .

وقال : ﴿ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ التَّيْنَانِ ﴾ ^(٣) ، لعظم القرآن وشأنه .

وقال : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ^(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأمة يرِدُون على الحوض ورود النازل على الماء ، ويرتحلون إلى منازل العز والأنهار الجارية في الجنان ، والحوض للنبي صلى الله عليه وسلم وأمة عند عطش الأعباد قبل الوصول إلى المقام الكريم ، فقال فيه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾ ، لأنه يترك ذلك عن قرب ، وينتقل إلى ما هو أعظم منه .

وقال : ﴿ أُعْطِيَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ ^(٥) ، لأن من الأشياء ماله وجود في زمان واحد بلفظ الإعطاء ، وقال : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٦) ، لأنه تعالى بعد ما يرضى النبي صلى الله عليه وسلم يزيد وينتقل به من كل الرضا إلى أعظم ما كان يرجو منه ، لابل حال أمته كذلك ، فقوله : ﴿ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيه بشارة .

وقال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ ^(٧) لأنها موقوفة على قبول منا ، وهم

(٢) سورة البقرة ٢٦٩

(٤) سورة الكوثر ١

(٦) سورة الضحى ٥

(١) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة الحجر ٨٧

(٥) سورة طه ٥٠

(٧) سورة التوبة ٢٩

لا يؤتون إيتاء عن طيب قلب ، وإنما هو عن كرهه ، إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة ، لا يكون كإعطاء الجزية .
فانظر إلى هذه اللطيفة الموقفة على سر من أسرار الكتاب ! .

قاعدة

في التعريف والتكدير

اعلم أن لكل واحد منها مقاما لا يليق بالآخر .

فأما التعريف فله أسباب :

الأول : الإشارة إلى معهود خارجي ، كقوله تعالى : ﴿ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ .
فَجَمِيعَ السَّحَرَةِ ﴾ ^(١) ، على قراءة الأعمش ^(٢) فإنه أشير بالسحرة إلى « ساحر » مذكور .
وقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ ^(٣) .
وأغرب ابن الخشاب فجعلها للجنس ، فقال : لأن من عصى رسولا فقد عصى
سائر الرسل .

ومنها من لا يشترط تقدّم ذكره ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا
كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ ^(٤) ، لأنهم كانوا يعتقدون أن الناس
الذين آمنوا سفهاء .

(١) سورة الشعراء ٣٧، ٣٨

(٢) قراءة الأعمش « بكل ساحر » ، بوزن « فاعل » ، والجمهور : « بكل سحار » بوزن « فعال » .

إنحاف فضلاء البشر ٣٣١

(٤) سورة البقرة ١٣

(٣) سورة الزمل ١٥، ١٦

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ ^(١) أى الذَّكَرُ الذى طلبته كالأنثى التى وَهَبَتْ لها ، وإنما جُعل هذا للخارجى لمعنى الذَّكَرُ فى قولها : ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ ^(٢) ، ومعنى الأنثى فى قولها : ﴿ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٣) .

الثانى : لمهود ذهنى ، أى فى ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٥) ، وإما حضورى ؛ نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنها نزلت يوم عرفة .

الثالث : الجنس ، وهى فيه على أقسام : أحدها أن يقصد البالغة فى الخبر ، فيقصرَ جنس المعنى على الخبر عنه ؛ نحو زيد الرجل ، أى الكامل فى الرجولية . وجعل سيبويه صفات الله تعالى كلها من ذلك .

وثانيها : أن يَقصره على وجه الحقيقة لا البالغة ، ويسمى تعريف الماهية ، نحو : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٨) ، أى جَعَلْنَا مبتدأ كلِّ حَيٍّ هذا الجنس ، الذى هو الماء . وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوت الحقيقة الكلية الموجودة فى الخارج ، لا الشاهجة لأفراد الجنس ، نحو : الرجلُ خيرٌ من المرأة ، لا يريدون امرأة بعينها ، وإنما المراد : هذا الجنس خيرٌ من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق ^(٩) فى بعض أفراد النساء مَنْ هو خيرٌ من بعض أفراد الرجال ، بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بابشاذ : إنَّ تعريف العهد لما ثبت فى الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت فى الأذهان ؛ لأن التفضيلَ فى الجنس راجع إلى الصورتين الكلّيتين فى الذهن ؛

(٢) سورة آل عمران ٣٥

(٤) سورة الفتح ١٨

(٦) سورة الأنعام ٨٩

(٨) م : متفقاً

(١) سورة آل عمران ٣٦

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة المائدة ٣

(٧) سورة الأنبياء ٣٠

إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى الذهن لأن تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، لكنها كلها مطابقة للصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا تسمى التكلية الطبيعية .

الرابع : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلفة ذلك المعنى ، وتعرف بأنها التي إذا نزعنا حَسُنَ أن يخلفها « كل » وتفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغراقية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(١) ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ ^(٢) .

قال صاحب " ضوء المصباح " ^(٣) : سواء أ كان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفترق بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل فعله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي للنوع . وما دخلت عليه من أجل وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَأَشْهَادَةٍ ﴾ ^(٤) ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ ^(٥) ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ ﴾ ^(٦) خلافاً للإمام فخر الدين ومن تبعه في قولهم : إن المفرد المحلى بالآلف واللام لا يعم ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ ^(٧) ، وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٨) دلالة على العموم ، كما زعم صاحب الكشف .

فإن قلت : فإذا لم يكن السارق عامًّا ، فبماذا تقطع يد كل سارق من لدن سُرق رداء صفوان إلى انقضاء العالم .

(٢) سورة النور ٣١

(١) سورة العصر ٢، ٣

(٣) لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ، شرح المصباح في النحو للبطارزي ، وسماء المفتاح ، ثم لمحه وسماء الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨ .

(٥) سورة النساء ٢٨

(٤) سورة التوبة ٩٤

(٦) سورة المائدة ٣٨

قيل : لأن المراد منه الجنس ؛ أى نفس الحقيقة ؛ والمعنى أن المتصف بصفة السرقة تقطع يده ، وهو صادق على كل سارق ؛ لأن الحقيقة كما توجد مع الواحد توجد مع المتعدد أيضاً ؛ فإن دخلت على جمع ؛ فاختلف العلماء : هل سلبته معنى الجمع ، ويصير للجنس ويحمل على أقله ، وهو الواحد لئلا يجتمع على الكلمة عموماً ؟ أو معنى الجمع باقٍ معها ؟

مذهب الحنفية الأول ، وقضية مذهبنا الثانى . ولهذا اشترطوا ثلاثة من كل صنف فى الزكاة إلا العاملين . ويلزم الحنفية ألا يصح منه الاستثناء ولا يخصه ، وقد قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُمَطَّوْا الْجَزِيَّةَ ﴾ ^(٣) وقد حققته فى باب العموم من " بحر الأصول " ، ^(٤) .

نم الأكثر فى نعتها وغيرها موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَلْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ لَا يَضْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى . وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ ^(٦) .

وتجىء موافقة معنى لا لفظاً على قلة ، كقوله : ﴿ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ .

وأما التنكير ، فله أسباب :

- | | |
|------------------------|---|
| (١) سورة الحجر ٣٠ ، ٣١ | (٢) سورة التوبة ٥ |
| (٣) سورة التوبة ٢٩ | (٤) كتاب البحر المحيط فى الأصول للعواى منه نسخة |
| خطية برقم ٤٨٣ - أصول | (٥) سورة النساء ٣٦ |
| (٦) سورة الليل ١٥ - ١٨ | |

الأول : إرادة الوحدة ، نحو : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾ ^(١) .
 الثانى : إرادة النوع ، كقوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ ^(٢) أى نوع
 من الذِّكر .

﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٣) ؛ وهى التعمى عن آيات الله الظاهرة لكل مبصر؛
 ويجوز أن يكون للتعظيم وجرباً فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(٤) ،
 ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِ ﴾ ^(٥) ؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى
 تعرف ، بل على الازدياد من نوع ؛ وإن كان الزائد أقل شئاً ينطلق عليه اسم الحياة .
 الثالث : التعظيم كقوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُوبُوا يَحْرَبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٦) ؛ أى بحرب
 وأى حرب .

وكقوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٧) ، أى لا يؤقف
 على حقيقته .

وجعل منه السكاً كى قوله تعالى : ﴿ إِنِّى أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ
 الرَّحْمَنِ ﴾ ^(٨) ، والظاهر من قول الزمخشري خلافة ؛ وهذا لم يصرح بأن العذاب لاحق به ،
 بل قال : ﴿ يَمَسُّكَ ﴾ ، وذكر الخوف وذكر اسم الرحمن ؛ ولم يقل : « المنتقم » ، وذلك يدل
 على أنه لم يرد التعظيم .

وقوله : ﴿ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٩) .
 فإن قلت : لم ينكر « الأنهار » فى قوله : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٩) ؟

- (٢) سورة ص ٤٩
 (٤) سورة النور ٤٥
 (٦) سورة البقرة ٢٧٩
 (٨) سورة مريم ٤٥

- (١) سورة القصص ٢٠
 (٣) سورة البقرة ٧
 (٥) سورة البقرة ٩٦
 (٧) سورة البقرة ١٠
 (٩) سورة البقرة ٢٥

قلت : لا غرضَ في عظم الأنهار وسعتها ، بخلاف الجنات .
 ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ 〉 ^(١) ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ 〉 ^(٢) .
 وإنما لم ينكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمٍ وَلِدَتْ 〉 ^(٣) ؛ فإنه
 في قصة دعائه ، الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من
 السلامة ، وكل اسم ناديته به متعرض لما يشتق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .
 الرابع : التكثير ؛ نحو « إنَّ له لإبلا » ، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَنَا
 لَأَجْرًا 〉 ^(٤) ، أى أجراً وافراً جزيلاً ، ليقابل المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه
 السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظير في الكثرة .
 وقد أفاد التكثير والتعظيم معاً قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ
 رُسُلٌ 〉 ^(٥) ؛ أى رسل عظام ذوو عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله : « فلا تحزن
 وتصبر » ، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد .
 الخامس : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ 〉 ^(٦) ؛ قال الزمخشري :
 أى ^(٧) من شىء حقير مهين ، ثم بينه بقوله ﴿ مِنْ نُفْثَةٍ خَلَقَهُ 〉 ^(٨) .
 وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا 〉 ^(٩) ، أى لا يعبأ به ، وإلا لا تتبعوه ، لأن ذلك
 ديدنهم ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ 〉 ^(١٠) .
 السادس : التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ 〉 ^(١١) ؛ أى رضوان

- | | |
|--|---|
| (١) سورة الصافات ١٠٩ | (٢) سورة مريم ١٥ |
| (٣) سورة مريم ٣٣ | (٤) سورة الأعراف ١١٣ ، والآية بتمامها : ﴿ وَجَاءَ |
| السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا 〉 | (٥) سورة فاطر ٤ |
| (٦) سورة عبس ١٨ ، ١٩ | (٧) الكشاف ٤ : ٦٢ |
| (٨) سورة الجاثية ٣٢ | (٩) سورة النجم ٢٣ |
| (١٠) سورة التوبة ٧٢ | |

قليل من بحار رضوان الله الَّذِي لا يتناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضا المولى رأس كل سعادة .

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء في جملة صور ، ويجوز أن يكون للتعظيم .

وعده صاحب الكشف منه : ﴿ أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٢) ، أى بفض الليل . وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفرادها لا يعمض فرد إلى جزء من أجزائه .

ثنية

هذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم في قوله تعالى : ﴿ لَأَيُّ يَوْمٍ أَجَلَتْ ﴾ ^(٣) ؛ من قوله بعده : ﴿ لَيَوْمِ الْفَضْلِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَضْلِ ﴾ ^(٣) . وكما فهم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) ؛ من قوله بعده : ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) .

قاعدة

[فيما إذا ذكر الاسم مرتين]

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ؛ أو الثانى معرفة والأول نكرة ، أو عكسه .

(١) سورة النحل ٦٩
(٢) سورة الإسراء ١
(٣) سورة المرسلات ١٢ ، ١٣ ، ١٤
(٤) سورة عبس ١٨ ، ١٩

فالأول: أن يكونا معرفتين، والثاني فيه هو الأول غالباً، حملاً له على المهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، كـ « العسر » في قوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(١)؛ ولذلك ورد: « لن يغلِبَ عُسْرُ يَسْرَيْنِ »، قال التنوخي: إنما كان مع العسر واحداً؛ لأنَّ للام طبيعة لا ثانیَ لها، بمعنى أن الجنس هي، والكلی لا یوصف بوحدة ولا تعدد .

وقوله: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾^(٢).

وقوله: ﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾^(٣).

وقوله: ﴿ وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ ﴾^(٤).

وقوله: ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ . الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾^(٥).

وقوله: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٦).

وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾^(٧).

وقوله: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٨).

وهذه القاعدة ليست مطردة، وهي منقوضة بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٩)، فإنهما معرفتان وهما غيران؛ فإن الأول هو العمل، والثاني الثواب .

(٢) سورة الصافات ١٥٨

(٤) سورة المؤمن ٩

(٦) سورة المؤمن ٥٧

(٨) سورة الفاتحة ٧، ٦

(١) سورة الانشراح ٦، ٥

(٣) سورة الزمر ٢، ٣

(٥) سورة المؤمن ١٦، ١٧

(٧) سورة فصلت ٣٧

(٩) سورة الرحمن ٦٠

وقوله تعالى : ﴿ اِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(١) أى القاتلة والمقتولة .

وقوله : ﴿ اَلْخَرُّ بِالْخَرِّ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ هَلْ اَتَى عَلَى الْاِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ اِنَّا خَلَقْنَا الْاِنْسَانَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ اَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ قُلِ اَللّٰهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ^(٧) .

فالمُلْك الذى يؤتیه الله للعبد لا يمكن أن يكون نفس مُلكه ، فقد اختلفا وهما معرفتان ، لكن يصدق أنه إياه باعتبار الاشتراك فى الاسم ، كما صرح بنحوه فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ اِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اَللّٰهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٨) ، فقد أعاد الضمير فى المنفصل المستغرق باعتبار أصل الفضل .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ اَيَّبَتْنُوْنَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَاِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ اَفَلَمْ يَرَوْا اِلَى مَا يَبِيْنَ اَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْاَرْضِ اِنْ نَّشَأْ نَخْصِفْ بِهِمُ الْاَرْضَ ﴾ ^(١٠) .

فالأول عام والثانى خاص .

وقوله : ﴿ لَخَلَقُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ اَكْبَرُ مِّنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلٰكِنَّا اَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُوْنَ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦ ، ٧٣

(٨) سورة سبأ ٩

(١) سورة المائدة ٤٥

(٣) سورة الإنسان ١ ، ٢

(٥) سورة العنكبوت ٤٧

(٧) سورة النساء ١٣٩

(٩) سورة غافر ٥٧

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(١).

وقوله : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾^(٢).

فالأول نصب على القسم والثاني نصب بـ «أقول» .

وهذا بخلاف قوله : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٣).

وأما قوله : ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوءِ﴾^(٤) ؛ فالأولى معرفة

بالضمير والثانية عامة ، والأولى خاصة ، فالأولى داخل في الثانية .

وكذا قوله : ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٥).

وقوله : ﴿يَرْبُّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٦).

وقوله : ﴿أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾^(٧).

وقوله : ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ

تَبْدِيلًا﴾^(٨).

وقوله : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٩) ، ثم قال : ﴿فَمَنْ شَهِدَ

مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٩) ، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان

بالجنس .

وكذلك : ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْخَلْقِ شَيْئًا﴾^(١٠) ،

ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً .

(٢) سورة م س ٨٤

(٤) سورة يوسف ٥٣

(٦) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٨) سورة الفتح ٢٣

(١٠) سورة النجم ٢٨

(١) سورة غافر ٦٩

(٣) سورة الإسراء ١٠٥

(٥) سورة م س ٢٦

(٧) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧

(٩) سورة البقرة ١٨٥

وأما قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِخْيَاءٍ ﴾ ^(١) بعد قوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾ ^(٢) فيحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وألا تكون .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) .

فإن كانت « إحداهما » الثانية مفعولا ، فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة المعرفتين ، موإن كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس . وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين كون الأول فاعلا ، خلافا لما قاله الزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) ، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم ، ثم كرره بقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٦) . والكتاب الثاني التوراة ، والثالث جنس كتب الله تعالى ، أى ماهو من شئ ، في ^(٧) كتب الله تعالى وكلامه قاله الراغب ^(٨) .

الثاني : أن يكونا نكرتين ، فالثاني غير الأول ، وإلا لكان المناسب هو التعريف ؛ بناء على كونه معهوداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ، والمعرفة تتناول البعض ؛ فيكون داخلا في الكل ، سواء قدم أو آخر .

والشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » : في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(٩) .

(١) سورة القصص ٢٥ ، ٢٦

(٢) سورة الأنبياء ١٥

(٣) سورة البقرة ٢٩

(٤) اللفرات ٤٣٧

(٥) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة آل عمران ٧٨

(٧) اللفرات ٥ من

(٨) سورة الصرح ٦ ، ٥

(٩) - برهان - رابع

وقد قيل إن تنكير « يسراً » للتعميم ، وتعريف « اليسر » للعهد الذى كانوا عليه ، يؤكد سبب النزول^(١) ، أو الجنس الذى يعرفه كل أحد ، ليكون « اليسر » الثانى مغايراً للأول ، بخلاف العسر . والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها فى النفس ، وتمكينها من القلب ، ولأنها تكرير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا : إن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأصح أن هذا تأكيد .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ... ﴾^(٢) الآية ، فإن كلامنا المذكور غير الآخر ، فالضعف الأول النطفة أو التراب ، والثانى الضعف الموجود فى الطفل والجنين ، والثالث فى الشيخوخة . والقوة الأولى التى تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن ، والدفع عن نفسه بالبكاء ، والثانية بعد البلوغ

قال ابن الحاجب فى قوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾^(٣) : الفائدة فى إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التى تأتى مبيّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغى أن يأتى فى هذا القسم الخلاف الأصولى ، فى نحو : « صلّ ركعتين » هل يكون أمرين بأمورين والثانى تأسيس ، أولاً ؟ وفيه قولان .

وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾^(٤) فإن فيه تكررتين ؛ والثانى هو الأول . وأجاب الطيبي ، بأنه من باب التكرير وإناطة أمر زائد .

(١) ذكره القرطبي فى الجزء العشرين ص ١٠٨ : « إن الله بعث نبيه صلى الله عليه وسلم مقلاً مخفياً ، فعبه المشركون بغيره ، حتى قالوا له : نجمع لك مالا ، فاعتم وظن أنهم كذبوه لفقره ؛ فعزاه الله وعدد نعمه عليه ، ووعدته الغنى بقوله : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ . »

(٢) سورة سبأ ١٢

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الزخرف ٨٤

وهذه القاعدة فيما إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . ويدلّ عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ ﴾ ^(١) .

وأجاب غيره بأن «إله» بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصده ما تضمنته من الصفة ، فأنت إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يُتخيل أن الثاني هو الأول ، وإن أخبرهما عن ذات واحدة ؛ فإن المذكور حقيقة إنما هو المضروبان لا الضاربان ، ولا شك أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ ^(٢) الثاني هو الأول .

وأجيب بأن أحدهما محكي من كلام السائل ، والثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما الكلام في وقوعهما من متكلم واحد .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ﴾ ^(٣) .

ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ ^(٤) .

ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً ... ﴾ ^(٥) .

الثالث : أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثاني فيه هو الأول ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة الملك ٨ ، ٩

(٦) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

(١) سورة الزخرف ٨٢

(٣) سورة البقرة ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٣٧

وقوله : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ ^(١).

وقوله : ﴿ وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾ ^(٢).

وقوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . وهذا منتقض

بقوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ ^(٤).

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ ^(٥) ، فإنهم

استدلوا بها على استحباب كل صلح ، فالأول داخل في الثاني وليس بجنسه .

وكذلك : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ

شَيْئًا ﴾ ^(٦).

وقوله : ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ ^(٧) الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب .

وكذلك : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ ^(٨).

وكذلك : ﴿ لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ ^(٩).

وكذلك : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ ^(١٠) تعريفه إن المزيّد غير المزيّد عليه .

وكذلك : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾ ^(١١) وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا

الْكِتَابُ ﴾ ^(١٢).

الرابع: عكسه فلا يطلق القول به ، بل يتوقف على القرائن ، فتارة تقوم قرينة على التغاير ،

(٢) سورة الشورى ٤١ ، ٤٢ .

(٤) سورة النساء ١٢٨ .

(٦) سورة هود ٣ ، ٥٢ .

(٨) سورة النحل ٨٨ .

(١٠) سورة الأنعام ١٥٧ .

(١) سورة النور ٣٥ .

(٣) سورة الضحى ١٧ .

(٥) سورة يونس ٣٦ .

(٧) سورة الفتح ٤ .

(٩) سورة إبراهيم ١ .

كقوله تعالى : ﴿ وَبِیَوْمٍ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ^(١) .
وكذلك قوله : ﴿ بِنَاسِكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْزَنَّا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ . هُدًى ﴾ ^(٣) ،
قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى والإرشاد .

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ قُرْآنًا . عَرَبِيًّا ﴾ ^(٤) .
وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ إلى قوله :
﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا ﴾ ^(٥) .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(٦) .
وقوله أيضاً : ﴿ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ ^(٧) فهو من إعادة التكرار معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾
وإن كان في التلاوة متأخراً عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإزالة متقدم عليه .

قواعد تتعلق بالمعطف

القاعدة الأولى

ينقسم باعتبار إلى عطف المفرد على مثله ، وعطف الجمل .

- | | |
|---|--|
| (١) سورة الروم ٥٥ | (٢) سورة النساء ١٥٣ |
| (٣) سورة غافر ٥٣ ، ٥٤ | (٤) سورة الزمر ٢٧ ، ٢٨ |
| (٥) سورة الأحقاف ٢٩ ، ٣٠ | (٦) سورة البقرة ١٧٨ ﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ |
| أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ | (٧) سورة البقرة ٢٤٠ ، والآية : ﴿ فَإِنْ خَرَجْتَ |
| فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ | |

فأما عطف المفرد ففائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب ، ليعلم أنه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته ؛ ليتصل الكلام بعضه ببعض ، أو حكم خاصّ دون غيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَافِبِينَ ﴾ ^(١) ، فمن قرأ بالنصب عطفاً على « الوجوه » كانت « الأرجل » مفعولة ، ومن قرأ بالجر عطفاً على « الرؤوس » كانت مفعولة ، لكن خولف ذلك لعارض يرجح . ولا بدّ في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين ، فتقول : جاءني زيد وعمرو ، لأنهما معرفتان ، ولو قلت : جاء زيد ورجل ، لم يستقيم لكون المعطوف نكرة ، نعم إن تخصّص فقلت : ورجل آخر ، جاز .

ولذا قال صاحب " المستوفى " من النحويين : وأما عطف الجملة ، فإن كانت الأولى لا محلّ لها من الإعراب فكما سبق ، لأنها محلّ محلّ المفرد ؛ نحو مررت برجلٍ خلقه حسن ، وخلقه قبيح . وإن كانت لا محلّ لها ، نحو زيد أخوك وعمرو صاحبك ، ففائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف ، فإن كان العطف بغير الواو ظهر له فائدة من التعقيب كالفاء ، أو الترتيب كـ « ثم » ، أو نفى الحكم عن الباقي كـ « لا » .

وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير المشاركة في الإعراب .

وقيل : بل تفيد أنهما كالنظيرين والشريكين ؛ بحيث إذا عليم السامع حال الأول عساه أن يعرف حال الثاني . ومن ثمّة صار بعض الأصوليين إلى أن القرآن في اللفظ يوجب القرآن في الحكم ، ومن هاهنا شرط البيانون التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة ، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه .

ونقله الصّقّار في شرح سيبويه عن سيبويه ؛ ألا ترى إلى قوله : يقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع المنقّى ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأول ما ليس بمعناه . انتهى . ولهذا منع الناس من « الواو » ؛ في « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد » ، لأن الأولى

خبرية والثانية طلبية ، وجوزّه ابنُ الطَّراوة ؛ لأنها يجتمعان في التبرك .

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، كابن خروف والصفّار وابن عمرو ، وقالوا : يُعطف الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) ، فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿ وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٣) ، فعطف نهياً على خبر .

ومثله : ﴿ يَا بَنِيَّ أَزْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٤) .

قالوا : وتعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه اختص به .

وقال : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٦) فإنه علة تامّة بخبرها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تتم به الجملتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِبَيِّنَاتٍ ﴾ ^(٧) ، كقولك : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وفلانة طالق ، لا يتعلّق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يختص الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى المحدود في القذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْزِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَنْفُخُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٨) ؛ فإنه

(٢) سورة يونس ٧٢

(٤) سورة هود ٤٢

(٦) سورة النور ٤

(١) سورة المائدة ٦٧

(٣) سورة يونس ١٠٥

(٥) سورة آل عمران ٧

(٧) سورة الشورى ٢٤

علة تامة معطوفة على ما قبلها ، غير داخل تحت الشرط . ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط ، والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب ووُجد محو الباطل ، فعلمنا أنه خارج عن الشرط ، وإنما سقطت الواو في الخط ، واللفظ ليس للجزم ، بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخط اتباعا للفظ ، كسقوطه في قوله تعالى : ﴿ وَيَذْعُ الْإِنْسَانُ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ ^(٢) ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو نظرا للأصل ؛ وإن وقف عليه غيره بغير الواو اتباعا للخط .

والدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقيل « وَيَمْنَحُ الْبَاطِل » ، ومثله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ ونُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَيَذْهَبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ ^(٦) ، وغير ذلك .

قلت : وكثير من هذا لا يرد عليهم ؛ فإن كلامهم في الواو العاطفة ، وأما ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لاتصّب « نُقِر » ، وجزم و « يتوب » . وكذلك في ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ .

وقال البيانون : للجملة ثلاثة أحوال :

فالأول : أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكّد ، فلا يداخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الطاق ١٧

(٤) سورة الحج ٥

(٦) سورة الأعراف ٢٦

(١) سورة الإسراء ١١

(٢) سورة الشورى ٢٤

(٥) سورة التوبة ١٥

(٧) سورة البقرة ٢ ، ١

- وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) .
- وكذلك : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) مع قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فإن الخادعة ليست شيئاً غير قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير اتصافهم .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٥) ؛ وذلك لأن معنى قولهم ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ أنا لم تؤمن ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ خبر لهذا المعنى بعينه .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ ^(٦) .
- وقوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٧) ؛ فإن كونه « ملكاً » ينقضى كونه « بشراً » ؛ فهي مؤكدة للأولى .
- وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّرَّ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٨) .
- وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٩) .
- وقوله : ﴿ إِنْ زُلْزِلَتْ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١٠) ؛ فإنها مؤكدة لقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقْوَارَبَكُمْ ﴾ .
- وقوله : ﴿ إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١١) ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

(١) سورة البقرة ٧

(٢) من قوله تعالى في الآية قبلها :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ

لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

(٣) سورة البقرة ٩

(٤) من قوله تعالى في الآية قبلها :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ

مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْأَخِيرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾

(٦) سورة لقمان ٧

(٥) سورة البقرة ١٤

(٨) سورة يس ٦٩

(٧) سورة يوسف ٣١

(١٠) سورة الحج ١

(٩) سورة النجم ٤، ٣

(١١) سورة التوبة ١٠٣

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ ^(١) ؛ بعد قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ
تَفْتَرُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ
عَمَلًا ﴾ ^(٢) ؛ إذا جعلت ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبراً ؛ إذ الخبر لا يعطف على المبتدأ .
وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ ^(٣) ؛ بعد قوله :
﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٣) .

والثانية : أن يغير ما قبلها ، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه ، فلا عطف أيضاً ؛
إذ شرط العطف المشاكلة ؛ وهو مفقود ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَسَوَاءَ
عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) بعد قوله : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) .

فإن قيل : إذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها واحداً أدى إلى الإلباس ؛ فإنه إذا
لم يعطف التبس حالة المطابقة بحالة المغايرة ؛ وهلا عطف الحالة الأولى بالحالة الثانية ؟ فإن ترك
العطف يؤهم المطابقة ، والعطف يؤهم عدمها ، فلم اختير الأول دون الثاني ؛ مع أنه لم يخل
عن إلباس ؟

قيل : العاطف يؤهم الملازمة بوجه قريب أو بعيد ، بخلاف سقوط العاطف ؛ فإنه
وإن أوهم المطابقة ؛ إلا أن أمره واضح ؛ فبأدنى نظر يعلم ، فزال الإلباس .

الحال الثالثة : أن يغير ما قبلها ؛ لكن بينهما نوع ارتباط ، وهذه هي التي يتوسطها
العاطف ؛ كقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الكهف ٣٠

(٤) سورة البقرة ٥ ، ٦

(٦) سورة الرعد ٥

(١) سورة الدخان ٥٠ ، ٥١

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠ ، ١٠١

(٥) سورة البقرة ٥

فإن قلت : لم سقط العطف من ﴿ أَوْلَيْكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ ^(١) ، ولم يسقط من ﴿ وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ؟

قلت : لأن الغفلة شأن الأنعام ؛ فالجمله الثانية كأنها هي الجملة الأولى .

فإن قلت : لم سقط في قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٢) ؟

قلت : لأن الثانية كالمشول عنها ، فنزل تقدير السؤال منزلة صريحه .

الحال الرابعة : أن يكون بتقدير الاستئناف ، كأن قائلنا قال : لم كان كذا ؟ فقل :

كذا ؛ فها هنا لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ . قَالُوا : يَا أَبَانَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ لِفِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، التقدير : فما قالوا

أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

القاعدة الثانية

ينقسم باعتبار عطف الاسم على مثله ، والفعل على الفعل إلى أقسام :

الأول عطف الاسم على الاسم ، وشرط ابن عمرون وصاحبه ابن مالك فيه أن يصح أن يسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿ وَزَوْجُكَ ﴾ في ﴿ أَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ ^(٥) ، معطوفاً على الضمير المستكن في « أنت » ، وجعله من عطف الجمل ؛ بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أى ولتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ ^(٦) ؛ لأن من حق

المعطوف حلوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح حلول « زوجك » ، محل الضمير ، لأن فاعل

(٢) سورة البقرة ١٥

(٤) سورة الشعراء ٤١

(٦) سورة مة ٥٨

(١) سورة الأعراف ١٧٩

(٣) سورة يوسف ١٦ ، ١٧

(٥) سورة البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩

فعل الأمر الواحد المذكور ، نحو « قم » ، لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمر الذى قبله !

ورد عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان ، بأنه لا خلاف فى صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرة « زيد » لـ « تقوم » لتأنيته .

الثانى : عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف رُدَّ إلى الاتفاق بالتأويل ، لاسيما إذا كان لا يُلبس ، وكانت مغايرة الصيغ اتساعاً ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، فعطف الماضى على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإيهامه ، والماضى فى الشرط فى حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ فى هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر فى الجمل إلى اتفاق المعانى ؛ لأن كل جملة مستقلة بنفسها . انتهى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نَسِيرُ الْجِبَالِ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ ^(٤) .

وقال صاحب " المستوفى " : لا يتمشى عطفُ الفعل على الفعل إلا فى المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ ^(٥) ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ بَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ ^(٥) .

فإن قيل : كيف حكمتم بأن العاطف مختص بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقعد

(٢) سورة الفرقان ١٠

(٤) سورة المدثر ٣١

(١) سورة الأعراف ١٧٠

(٣) سورة الكهف ٤٧

(٥) سورة نوح ٤

بَكَرْ؛ وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾^(١) فيه عطف الماضي على الماضي، وعطف الدعاء على الدعاء!

فالجواب، أن المراد بالعطف هنا أن تكون لفظتان، تتبع الثانية منهما الأولى في إعرابها، وإذا كانت اللفظة غير معربة، فكيف يصح فيها التبعية؟ فصح أن هذه الألفاظ لا يصح أن يقال: إنها معطوفة على ما قبلها العطف الذي تقصده الآن. وإن صح أن يقال معطوفة العطف الذي ليس للإتباع، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان؛ والجملة من حيث هي لا مدخل لها في الإعراب؛ إلا أن تحل محل الفرد؛ وظهر أنه يصح وقوع العطف عليه وعدمه باعتبارين.

الثالث: عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، وقد اختلف فيه؛ فمنهم من منعه؛ والصحيح الجواز إذا كان الاسم مقدراً بالفعل، كقوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمَصَدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾^(٣).

واحتج الزمخشري بهذا على أن اسم الفاعل حمله، على معنى المصدقين الذين تصدقوا.

قال ابن عمرون: ويدل لعطف الاسمية على الفعلية قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ

(٢) سورة الملك ١٩

(١) سورة الكهف ١٠

(٣) سورة الحديد ١٨

مِنْ بَيْنِهِمْ قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا^(١) فَعُطِفَ ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) وهى جملة اسمية على ﴿فَاخْتَلَفَ﴾ ، وهى فعلية ، بالقاء .

وقال تعالى : ﴿وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٢) .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾^(٣) .

قال : وإذن جاز عطف الاسم على الفعلية بـ « أم » فى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٤) إذا لوضع للمعادلة .

وقيل : إنه أوقع الاسم موقعا الفعلية ، نظرا إلى المعنى : « أصمت » فما المانع هنا ؟ وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿وَنُخْرِجُ الْكَافِرَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٥) عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ لأن الاسم فى تأويل الفعل .

والتحقيق ما قاله الزمخشري أنه عطف على : ﴿فَالِقُ الْكَلْبِ وَالنَّوَى﴾^(٥) ، ولا يصح أن يكون عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأنه ليس تفسيرا لقوله : ﴿فَالِقُ الْكَلْبِ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسم له .

القاعدة الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

فالأول أن يكون باعتبار عمل موجود فى المعطوف عليه ؛ فهو العطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد بقاتم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

(٢) سورة التوبة ٨٧
(٤) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة مريم ٣٧
(٣) سورة الحاقة ١٨ ، ١٩
(٥) سورة الأنعام ٩٥

والثاني : أن يكون باعتبار عمل لم يوجد في المعطوفه ؛ إلا أنه مقدّر الوجود لوجود طالبه ؛ فهو العطف على الموضع ، نحو ، ليس زيد قائم ولا ذاهبا ؛ بنصب « ذاهبا » عطفا على موضع « قائم » لأنه خبر ليس .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ أَلَّذِينَ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١) ؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفا على محل « هذه » . ذكره الفارسي .

وقوله : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٢) : في قراءة الجزم أنه بالعطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ .

وجمل الزمخشري وأبو البقاء منه قوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى ﴾ ^(٣) ، إن « بُشْرَى » في محل نصب بالعطف على محل « لينذر » لأنه مفعول له ^(٤) .

وغلطا في ذلك ؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحق الأصلة والمحل ليس هنا . كذلك ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له ؛ وإنما نصب ناشيء عن إسقاط الخافض . وجوز الزمخشري أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ ^(٥) ، كون الشمس معطوفا على محل « الليل » .

والثالث : أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه ، هو العطف على التوهم ، نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا ، بجر « ذاهب » ، وهو معطوف على خبر « ليس » المنصوب باعتبار جرّه بالباء ، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود ، وعامله وهو الباء مفقود أيضا ؛ إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ؛ فلما توهم وجوده صحّ اعتبار مثله ؛ وهذا قليل من كلامهم .

وقيل : إنه لم يحى إلا في الشعر ؛ ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن ، وعليه

(٢) سورة الأعراف ١٨٦

(٤) الكشاف ٤ : ٣٣٨ ، وإعراب القرآن للمكبري ٢ : ١٢٤

(١) سورة هود ٦٠

(٣) سورة الأحقاف ١٢

(٥) سورة الأنعام ٩٦

خَرَجَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(١) ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : « أَصْدَقُ وَأَكْنَ » .

وقيل : هو من العطف على الموضع ؛ أى محل « أَصْدَقَ » .

والتحقيق قول سيبويه : هو على توهم أن الفاء لم ينطق بها .

واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوزُ التوهمُ في القرآن !

وهذا جهل منه بمرادهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط ؛ بل تنزيل الموجود منه منزلةَ المعدم ؛ كالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ لينبئ على ذلك ما يقصد من الإعراب .

وجعل منه الزمخشريّ قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ ^(٢) ، فيمن ^(٣) فتح الباء ، كَأَنَّهُ قِيلَ : « ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » على طريقة :

... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبَ ^(٤)

وقد يحىء اسم آخر ، وهو العطف على المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ^(٥) ؛ ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾ ^(٦) ، عطف المجرور بالكاف على المجرور بـ « إلى » ، حملاً على المعنى ؛ لأن قوله : « إلى الذي » في معنى : « أرايت كالذي » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ ^(٧) ؛ إنه عطف على معنى

(١) سورة المنافق ١٠

(٢) سورة هود ٧١

(٣) البيت بنامه :

(٤) الكشاف ٢ : ٣٢١

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وانظر شواهد الكشاف ١ : ٢٩٢

(٦) سورة البقرة ٢٠٩ : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ

(٥) سورة البقرة ٢٠٨

(٧) سورة الصافات ٧

عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾

﴿ إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ ^(١) ؛ وهو أنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء الدنيا .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ^(٢) ، على قراءة النصب : إنه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ ، وهو « لعل أن أبلغ » ؛ فإن خبر « لعل » يقترب بـ « أن » كثيرا .

القاعدة الرابعة

الأصل في العطف التغاير ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق لإفراده بنوع في فصول التأكيد .

القاعدة الخامسة

يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت : قال زيد ، قال عمرو ، من غير أن تأتي بالواو وبالفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴾ ^(٣) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، ونظائرها .

وإنما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف ؛ من حيث أن المتقدم من القولين

(٢) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(٨ - برهان - رابع)

(١) سورة الصافات ٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٨

يستدعى التأخر منهما ؛ فلماذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال ، وكان كل واحدٍ من هذه الأقوال مستأنفا ظاهراً ؛ وإن كان الذهن يلازم بينهما .

القاعدة السادسة

العطف على المضمر ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيد أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ ^(١) .
﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٢) .

﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٣) عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جعله من عطف الجمل ، بتقدير : « ولتسكن زوجك » .

وقوله : ﴿ وَعَلَّمْتُمْ مَالَكُمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) .
﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ ^(٥) .

﴿ فَقُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ وَمَنْ أَتَّبَعْتُمْ ﴾ ^(٦) .

وجمل الزمخشري منه : ﴿ أَأَنْتَ لَمَبْعُوثُونَ . أَوْ آبَاؤُنَا ﴾ ^(٧) فيمن قرأ بفتح الواو ؛ وجمل الفصل بالهمزة .

ورُدَّ بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات .

وجمل الفارسي منه ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٨) ، وأعرب ابن الدهان ﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أَشْرَكُوا ﴾ مقدراً .

(٢) سورة المائدة ٢٤

(١) سورة الأعراف ٢٧

(٣) سورة البقرة ٣٥ ، سورة الأعراف ١٩

(٥) سورة الرعد ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٩١

(٧) سورة الصافات ١٦ ، ١٧

(٦) سورة آل عمران ٢٠

(٨) سورة الأنعام ١٤٨

وأجاز الكوفيون المطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ ^(١) .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) ، فقال الفارسي : ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتدأ ، وليس معطوفاً على ضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، وإن كان مجروراً فلا يجوز من غير تكرار الجار فيه ؛ نحو مررت به وبزيد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُجْمَلُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٥) .

وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ ^(٦) ، فإن جعلنا ﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفاً على ﴿ مِنْكَ ﴾ فالإعادة لازمة ، وإن جعل معطوفاً على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ فجائزة .

وقال الكوفيون : لا تلزم الإعادة ، محتجين بآيات :

الأولى : قراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٧) ، بالجر عطفاً على الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ .

فإن قيل : ليس الخفض على المطف ؛ وإنما هو على القسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٨) .

قلنا : رده الزجاج بالنهي عن الحلف بغير الله ، وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين . الثانية : قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ^(٩) ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾ أولها المانعون كابن الدّهان بتقدير : « ويرزق من لستم » ، والزجاج بتقدير : « أغنى من لستم » . قال أبو البقاء : ^(٩) لأن المعنى : « أغناكم وأغنى من لستم » ، وقدم أنها نصب

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧

(٤) سورة فصلت ١١

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة الحجر ٢٠

(١) سورة المائدة ٦٩

(٣) سورة المؤمنون ٢٢

(٥) سورة الإسراء ٤٥

(٧) سورة النساء ١

(٩) إملأ ما من به الرحمن ١ : ٤٠

بـ ﴿جَعَلْنَا﴾ ، قال : والمراد بـ « من » ^(١) العبيد والإماء والبهائم فإنها مخلوقة لمنافعها .
 الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَكَفَرْنَا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٢) وليس من هذا الباب ،
 لأن ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ معطوف على ﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ في قوله : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . ويدل
 لذلك أنه صرح بنسبة الصدّ إلى المسجد في قوله : ﴿ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
 الْحَرَامِ ﴾ ^(٤) .

وهذا الوجه حسن ، لولا ما يلزم منه الفصل بين ﴿ صَدَّ ﴾ و ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ بقوله :
 ﴿ وَكَفَرْنَا بِهِ ﴾ ، وهو أجنبي .

ولا يحسن أن يقال : إنه معطوف على ﴿ الشهر ﴾ ^(٥) ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على
 ﴿ سَبِيلِ ﴾ ؛ لأنه إذ ذاك من تنمة المصدر ، ولا يعطف على المصدر قبل تمامه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ ^(٦) قالوا : الواو
 عاطفة لـ « مَنْ » على الكاف المحرورة ، والتقدير : حسبك من اتبعك .

ورُدَّ بأن الواو للمصاحبة ، و « مَنْ » في محل نصب عطفا على الموضع ؛ كقوله :

* فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ ^(٧) *

الخامسة : قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ كُزَيْمٌ أَبَاءَ كُزَيْمٍ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ ^(٨) ؛ كما تقول : كذا
 قُرَيْشُ آبَاءِهِمْ ، أو قوم أشدَّ منهم ذكرا .

لكن هذا عطف على الضمير المخفوض ؛ وذلك لا يجوز على قراءة حمزة .

(١) الأصول : « من » وصوابه من المكبري (٢) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٢ (٤) من قوله تعالى في أول الآية السابقة :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ .

(٥) سورة الأنفال ٦٤

(٦) صدره :

* إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَاشْتَقَّتْ الْعَصَا *

(٧) سورة البقرة ٢٠٠

وانظر شواهد الكشف ٢ : ١٨٣

وقد خالنه الجمهور وجعلوه مجروراً عطفاً على ﴿ ذِكْرِكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ،
تقديره: «أو كذا كركم أشدّ» فجعل للذكر ذكر مجازاً ؛ وهو قول الزجاج ؛ وتابعه ابن عطية
وأبو البقاء^(١) وغيرهما .

ومما اختلف فيه العطف على عاملين ، نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ؛ على أن يكون
«ولا قاعد» معطوفاً على «قائم» ، و«عمرو» على «زيد» . منعه الجمهور وأجازه الأخفش ،
محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ آيَاتِ ﴾^(٣) بالنصب
عطفاً على قوله : ﴿ لآيَاتِ ﴾ المنسوب بـ «إن» في أول الكلام ، و﴿ أَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ﴾
مجرور بالعطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾^(٤) ، المجرور بحرف الجر الذي هو «في» ، فقد وجد
العطف على عاملين . وأجيب بجمل ﴿ آيَاتِ ﴾ تأكيدي لـ «آيات» الأولى .

قواعد في العدد

القاعدة الأولى

في اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :

أحدهما : أن يُرادَ به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد الموافق له ، نحو رابع
أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً للطلب ؛ فإنه أجاز . ثالث ثلاثة
بالتنوين ، قال تعالى . ﴿ ثَانِيِ أَتْنَيْنِ ﴾^(٥) وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى ،

(١) إملاء ما من به الرحمن ١ : . . .

(٢) سورة الجاثية ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ
مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾

(٣) آيات ، بالنصب ؛ هي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب . اتخاف فضلاء البشر ٣٨٩

(٤) في الآية قبلها ٣ ، وهي : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾

(٥) سورة التوبة ٤٠

ولهذا قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد المخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أنقص منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ^(٢) ، أى يصيرهم بعلمه وإحاطته أربعة وخمسة .

فإن قيل : كيف بدأ بالثلاث ، وهآلا جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، ولا اثنين إلا هو ثالثهم » ؟ قيل : لأنه سبحانه لما علم أن بعض عباده كفر بهذا اللفظ ، وادعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، لثارت ضلالة من كفر بالله وجعله ثانيا ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلا هو ثالثهم ، لتمسك به الكفار ، فعدل سبحانه عن هذا لأجل ذلك ، ثم قال : ﴿ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ ﴾ ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصريح ، فدخل تحته ما لا يتناهى ، وهذا من بعض إعجاز القرآن .

القاعدة الثانية

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس أو اسم جمع ، وحينئذ فيجرب بـ « من » نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٣) .
ويجوز إضافته ، نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ^(٤) .

وإن كان غيرهما من الجوع ، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلة من التكسير ، وعلته أن المضاف موضوع للقلة ، فتلزم إضافته إلى جمع قلة ، طلبا للمناسبة المضاف إليه

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة النمل ٤٨

(١) سورة المائدة ٧٣

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

المضاف في القلة ؛ لأن المفسر على حسب المفسر ، فتقول : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ ^(٣) .

وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٤) ، فإن « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على هذه القاعدة لقال « أقراء » .

والجواب من أوجه :

أحدها : أنه أوتر جمع الكثرة هنا ؛ لأن بناء القلة شاذ ، فإنه جمع « قرء » بفتح القاف ، وجمع « فقل » على « أفعال » شاذ ، فجمعوه على « فُعول » إيثاراً للفصح ، فأشبهه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يُضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك .
والثاني : أن القلة بالنسبة إلى كل واحد من المطلقات ؛ وإنما أضاف جمع الكثرة نظراً إلى كثرة المتربصات ؛ لأن كل واحدة تتربص ثلاثة . حكاه في « البسيط » ، ^(٥) عن أهل المعاني .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

الرابع : أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال ؛ لأنه بمعنى « من » التي للتبويض ، أي ثلاثة أقراء من قروء .

كما أجاز المبرّد « ثلاثة حمير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على ارادة « من » أي من حمير ومن كلاب .

القاعدة الثالثة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيدي ؛ لأنه لدفع الجواز ، في إطلاق الكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٨ .

(١) سورة لقمان ٢٧ .

(٣) كتاب البسيط في النحو ، مؤلفه ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي شرح به كافي ابن الحاجب .

وإرادة البعض ؛ وهو منتف في العدد . وقد أورد على ذلك آيات شريفة .

الأولى : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(١) ، والجواب أن التأكيدها ليس لدفع نقصان أصل العدد ، بل لدفع نقصان الصفة ، لأن الغالب في البذل أن يكون دون المبدل منه ؛ معناه ^(٢) أن الفاقد للهدى لا ينقص من أجره شيء ^(٣) .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٤) ولو كانت ألفاظ العدد نصوصا لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاما . والجواب أن التجوز قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر في سياق المبالغة ، للتكثير ، والاستثناء رَفَعَ ذلك .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٥) وقد سبق في باب التأكيدها الجواب عنه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(٦) . وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ^(٧) ، قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مرادا ؛ وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٨) ، قيل المراد : المراجعة من غير حصر ، وجيء بلفظ التثنية ، تنبيها على أصل الكثرة ، وهو مجاز .

(٢) م : « فأفاد »

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾

(٤) سورة العنكبوت ١٤

(٦) سورة التوبة ٨٠

(٨) سورة الملك ٤

(٥) سورة النحل ٥١

(٧) سورة الحاقة ٣٢

[أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن]

[لفظ « فعل »]

(١) من ذلك لفظ « فعل » كثيرا ما يحىء كناية عن أفعال متعددة ؛ وفائدته الاختصار ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) .
 ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ (٣) .
 وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ (٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ، ولن تأتوا بسورة من مثله .

وحيث أطلقت في كلام الله ، فهي محمولة على الوعيد الشديد ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٥) .
 ﴿ وَتَبَيَّنَ أَكْمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٦) .

[لفظ « كان »]

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ « كان » .
 وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدلّ على الانقطاع ، على مذاهب :
 أحدها : أنها تفيد الانقطاع ؛ لأنها فعل يشعر بالتجدد .

(١) وجد سقط في الأصل قبل هذا الكلام .

(٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة الفيل ١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) سورة إبراهيم ٤٥

والثاني : لاتفيده ؛ بل تقتضى الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معطر^(١) فى ألفيته ؛
حيث قال :

* وكان للماضى الذى ما انعطفا *

وقال الراغب فى قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾^(٢) : نيه بقوله :
« كان » على أنه لم يزل منذ أوجد منظويا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء فى زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ؛ وليس فيه
دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارىء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَحِيمًا ﴾^(٣) ، قاله الزمخشري^(٤) فى قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ ﴾^(٥) .

وذكر ابن عطية فى سورة الفتح أنها حيث وقعت فى صفات الله فهى مسلوقة الدلالة
على الزمان .

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التى تليها
بالزمن الماضى لاغير ، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه ؛ بل إن أفاد
الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمت هذا فقد وقع فى القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ
« كان » كثيرا ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾^(٦) . ﴿ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾^(٧)

(١) هو الشيخ زين الدين يحيى بن عبد المطلبى التوفى سنة ٦٢٨ ؛ سماها الدرة الألفية ، أولها :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْدِ النُّورِ

(٢) سورة الإسراء ٢٧

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

(٤) سورة آل عمران ١١٠

(٥) سورة النساء ١٣٠

(٦) الكشاف ١ : ٣٠٧

(٧) سورة النساء ١٤٨

﴿ غَفُوراً رَحِيماً ﴾^(١) . ﴿ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾^(٢) . ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ ﴾^(٣) .
﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٤) .

فحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ،
وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقررها بعضهم بما زال ؛ فرارا مما يسبق إلى الوهم ، إن كان يفيد
انقطاع الخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال مجازان ،
يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا بالقرينة . وهو تكلف لا حاجة إليه ، وإنما
معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية ،
وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

أحدهما : إن الباري سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان والمكان ، فكيف تدل
« كان » الزمانية على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما : مدلول « كان » اقتران مضمون الجملة بالزمان اقترانا مطلقا ، فما الدليل على
استغراقه الزمان ؟

والجواب عن الأول أن الزمان نوعان :

حقيقي وهو مرور الليل والنهار ، أو مقدار حركة الفلك على ما قيل فيه .

وتقديري وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً
وَعَشِيّاً ﴾^(٥) ، ولا بكرة هنا ولا عشيا ؛ وإنما هو زمان تقديري فرضي .

وكذلك قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾^(٦) ،

(١) سورة الأحزاب ٥٩

(٢) سورة الأنبياء ٨١

(٣) سورة مريم ٦٢

(٤) سورة النساء ٦٤

(٥) سورة الأنبياء ٧٨

(٦) سورة الفرقان ٥٩

مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنما الإشارة إلى أيام تقديرية .

وعن الثانى أن « كان » لما دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، لم يكن بعض أفراد الأزمنة بأولى بذلك من بعض ، فإما ألا يتعلق مضمونها بزمان فيعطل ، أو يتعلق بعضها ببعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ؛ أو يتعلق بكل زمان ، وهو المطلوب .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل ، نحو كان الله خالقاً ورازقاً ومحياً ومميتاً ، وتارة تحقيق نسبته إليه ، نحو : ﴿ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ^(١) . وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه ؛ نحو : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ^(٢) ؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورث ، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة ، من قبل ومن بعد .

وحيث أخبر بها عن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيه غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه ، نحو : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ ^(٣) .

ويدل عليه قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(٤) ، أى خلق على هذه الصفة ، وهى مقدرة أو بالقوة ، ثم تخرج إلى الفعل .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، نحو : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة القصص ٥٨

(٤) سورة المعارج ١٩ ، ٢٠ ، ٢١

(١) سورة الأنبياء ٧٩

(٣) سورة الأحزاب ٧٢

(٥) سورة الأنبياء ٩٠

ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « كان يصوم » و « كنا نفعل » . وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام ؛ فإن عارضه ما يقتضى عدم الدوام مثل أن يروى : « كان يمسح مرة » ثم نقل « أنه يَمَسَحُ ثلاثاً » ، فهذا من باب تخصيص العموم ، وإن روى النفي والإثبات تعارضاً .

وقال الصَّفَّارُ في شرح سيبويه : إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضى الدوام والاتصال أو لا ؟ مسألة خلاف ؛ وذلك أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك ، هذا هو المفهوم ضرورة ؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ماورد من مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾ ^(٢) وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفورا رحيمًا ؟ وأما الآية الثانية ، فالمعنى أى قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون فيه ذلك ، فتركه يسهل عليكم .

قال ابن الشجرى " فى أماليه " : اختلف فى « كان » فى نحو قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ ^(٣) ، على قولين :

أحدهما : أنهما بمعنى « لم يزل » كأن القوم شاهدوا عزاً وحكمة ومغفرة ورحمة ، فقيل لهم : لم يزل الله كذلك ، قال : وهذا قول سيبويه .

والثانى : أنها تدلّ على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان ؛ فإذا كان فعلاً متطاولاً لم يدلّ دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع ، كقولك : كان فلان صديقاً ، لا يدلّ هذا على أن صداقته قد زالت ؛ بل يجوز بقاؤها ، ويجوز زوالها .

(٢) سورة الإسراء ٣٢

(١) سورة الأحزاب ٧٣

(٣) سورة النساء ١٦٥

فمن الأول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ ^(١) ، لأن عداوتهم باقية .

ومن الثانى : قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ ^(٢) .

وقال بعضهم : يدل على أن خبرهما كان موجودا فى الزمن الماضى ، وأما فى الزمن الحاضر فقد يكون باقيا مستمرا ، وقد يكون منقطعا ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٣) وكذا سائر صفاته ؛ لأنها باقية مستمرة .

قال السيرافى : قد يرجع الانقطاع بالنسبة للمغفور لهم والمرحومين ؛ بمعنى أنهم انقرضوا فلم يبق من يغفر له ، ولا من يرحم فتقطع المغفرة والرحمة .

وكذا : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ^(٤) ، ومعناه الانقطاع فيما وقع عليه العلم والحكمة ، لا نفس العلم والحكمة .
وفيه نظر .

وقال ابن برئى مامعناه : إن « كان » تدل على تقديم الوصف وقدمه ، وما ثبت قدمه استحال عدمه ؛ وهو كلام حسن .

وقال منصور بن فلاح اليمنى فى كتاب " الكافى " : قد تدل على الدوام بحسب القرائن ، كقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٥) . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ^(٦) . ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ ^(٧) ، دلت على الدوام المتصف بتلك الصفات ودوام التعبد بالصفات . وقد تدل على الانقطاع ، نحو : كان هذا الفقير غنيا ، وكان لى مال .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة النساء ١٧٠

(٦) سورة النساء ١٣٤

(١) سورة النساء ١٠١

(٣) سورة الأحزاب ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ٧٣

(٧) سورة النساء ١٠٣

وقال أبو بكر الرازي : كان في القرآن علي خمسة أوجه :
 بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١) .
 وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(٢) ؛ وهو الأصل في
 معاني « كان » ، كما تقول : كان زيد صالحا أو فقيرا أو مريضا أو نحوه .
 وبمعنى الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ
 كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾^(٤) .
 وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾^(٥) .
 وبمعنى « صار » ، كقوله : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾^(٦) .

مسألة

[في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »]

كان فعل ماض ، وإذا وقعت بعد « إن » كانت في المعنى للاستقبال .
 وقال المبرّد : تبقى على المضي لتجردها ، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط ،
 قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٧) ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾^(٨) .
 وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ؛ بل تدلّ على الحدث
 والزمان كغيرها من الأفعال .

وقد استعملت مع « إن » للاستقبال ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٩) .
 وأما : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٧) ، فتأوله ابن السراج على تقدير « إِنْ أكن قُلْتُهُ » ،
 وكذا ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ « إِنْ يكن قميصه » .

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| (١) سورة النساء ١٧٠ | (٢) سورة النمل ٤٨ |
| (٣) سورة آل عمران ١١٠ | (٤) سورة النساء ١٠٣ |
| (٥) سورة الذهر ٧ | (٦) سورة البقرة ٣٤ |
| (٧) سورة المائدة ١١٦ | (٨) سورة يوسف ٢٦ |
| (٩) سورة البقرة ٣١ | |

مسألة

[فى نقي « كان » وأخواتها]

إذا نفيت « كان » وأخواتها ، فهي كغيرها من الأفعال . وزعم ابن الطَّراوة أنها إذا نُفِيت كان اسمها مثبتاً والخبر منفيًا ، قال : لأنَّ النفي إنما يتسلَّطُ على الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(١) ، فالقول مُثَبَّتٌ والحجَّة هي المنفية ؛ وما ذهب إليه غير لازم ، إذ قد قرئ ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ بالرفع على أنه اسم كان ، ولكن تأويله على أن « كان » ملغاة ، أى زائدة ، تقديره : « ما حجتهم إلا » .

وهذا إن ساغ له هاهنا فلا يسوغ له تأويل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(٢) ، فإنه قرئ بالرفع ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة .

[لفظ « جعل »]

ومن ذلك « جعل » وهي أحد الأفعال المشتركة ؛ التي هي أمهات أحداث ؛ وهي : فعل ، وعمل ، وجعل ، وطفق ، وأنشأ ، وأقبل . وأعمها « فعل » يقع على القول والهم وغيرهما : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٣) .

ودونه « عمل » لأنه يعم النية والهم والعزم والقول : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ﴾ ^(٤) ، أى من صلاة وصدقة وجهاد .

ولجعل أحوال :

(٢) سورة الأنعام ٢٣

(٤) سورة الفرقان ٢٣

(١) سورة الجاثية ٢٥

(٣) سورة النحل ٥٠

أحدها : بمعنى « سَمَى » ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(١) ، أى سموه كذبا ، وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا ﴾ ^(٢) على قول . ويشهد له قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْأُنثَى ﴾ ^(٣) .
الثانى : بمعنى المقاربة ، مثل كاد وطفق ، لكنها تفيد ملازمة الفعل والشروع فيه ، تقول : جعل يقول ، وجعل يفعل كذا ؛ إذا شرع فيه .

الثالث : بمعنى الخلق والاختراع ، فتعدى لواحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٤) ، أى خلقهما .

فإن قيل : ما الفرق بين الجعل والخلق ؟

قيل : إن الخلق فيه معنى التقدير ، وفى الجعل معنى التصيير ، كأنشاء شئ من شئ ، أو تصيير شئ شيئا . أو نقله من مكان ، ويتعدى لمفعول واحد ؛ لأنه لا يتعلق إلا من واحد ، وهو المخلوق .

وأىضا ، فالخلق يكون عن عدم سابق ؛ حيث لا يتقدم مادة ولا سبب محسوس ، والجعل يتوقف على موجود مغاير للمجعول ، يكون منه المجعول أو عنه ، كالمادة والسبب . ولا يرد فى القرآن العظيم لفظ « جعل » فى الأكثر مرادا به الخلق ؛ إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه ، أو شيئا فيه محسوسا عنه ، يكون ذلك المخلوق الثانى ، بخلاف « خلق » فإن العبارة تقع كثيرا به عما لم يتقدم وجوده وجود مغاير ، يكون عنه هذا الثانى ، قال الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٥) وإِنَّمَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ عن أجرام توجد بوجودها ، وتعدم بعدمها .

وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة الأنعام ١

(٦) سورة الرعد ٣

(١) سورة الحجر ٩١

(٣) سورة النجم ٢٧

(٥) سورة الأنعام ١

وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ ^(١).

وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٢).

وفي سورة النساء : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٣) ؛ فهو يدل على أنهما قد يستعملان

استعمال المترادفين .

الرابع : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير، فيتعدى إلى مفعولين ؛ إماحسًا كقوله

تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ ^(٤) ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ ^(٥)

﴿ فَجَعَلَهُمْ جُودًا ﴾ ^(٦) ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ ^(٧) ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ ^(٨)

﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ ^(٩) ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ ^(١٠).

ونحو قوله : ﴿ أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(١١)، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ ^(١٢)، لأنه

يتعلق بشيئين : المنقول وهو الليل ؛ والمنقول إليه وهو اللباس .

وأبين منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ ^(١٣)، ﴿ جَعَلْنَا عَلَيْهَا

سَافِلَهَا ﴾ ^(١٤)، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾ ^(١٥).

والمعاش في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ ^(١٥) اسم زمان، لكون الثاني هو الأول .

ويجوز أن يكون مصدرًا للمعنى المعيش .

﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(١٦)، معناه صيرناه، لأن مريم إنما صارت مع ولدها

عليه السلام لما خلق من جسدها لا من أب ، فصارا عند ذلك آية للعالمين . ومحال أنه

(٢) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة البقرة ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٥٨

(٨) سورة الإسراء ٦

(١٠) سورة فاطر ١

(١٢) سورة عم ١٠

(١٤) سورة هود ٨٢

(١٦) سورة المؤمنون ٥٠

(١) سورة الزخرف ١٢

(٣) سورة النساء ١

(٥) سورة نوح ١٩

(٧) سورة القصص ٤١

(٩) سورة م ٥

(١١) سورة إبراهيم ٣٥

(١٣) سورة الكهف ٨

(١٥) سورة عم ٩ ، ١١

يريد : « خلقناها » لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها ؛ بل كانت موجودة قبله ، ومحال
تعلق القدرة بجعل الموجود موجودا في حال بقاءه .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ۖ ﴾^(١) ؛ فهو من هذا الباب على جهة
الاتساع ، أى صيرناه يُقرأ بلسان عربى ، لأن غير القرآن ماهو عبرى وسريانى ؛ ولأن معانى
القرآن فى الكتب السالفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا
لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾^(٢) .

وبهذا احتج من أجاز القراءة بالفارسية ، قال : لأنه ليس فى زُبُرِ الأولين من القرآن
إلا المعنى ، والفارسية تؤدى المعنى . وإذا عُرف هذا ، فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن
فصيره عربيا .

وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردود صناعة ومعنى . أمّا الصناعة ،
فلأنه يتعدى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد ، وتعديته لمفعولين -
وإن احتمل هذا المعنى - لكن يجاوز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق . وأمّا المعنى
فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف فى حدوث ما يقوم
بالسنن ؛ وإنما الخلاف فى أن كلام الله الذى هو أمره ونهيه وخبره ؛ فنحن أنه صفة
من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القدرية : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حدوثه
متكلما بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تضمن لعقيدته الباطلة .

وقال الآمدى فى " أبكار الأفكار " : الجعل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى :
﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٣) ، أى يسمونه كذبا .

(٢) سورة الأعلى ١٨

(١) سورة الزخرف ٣

(٣) سورة الحجر ٩١

قال : ويحتمل أن الجعل على بابه، والمراد القرآن بمعنى القراءة دون مدلولها، فإن القرآن قد يطلق بمعنى القراءة ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أذن الله لشيء أذن لنبى يتغنى فى القرآن » أى بالقراءة .

وقال بعضهم : قاعدة العرب فى الجعل أن يتعدى لواحد ، وتارة يتعدى لاثنين ؛ فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق ، وأما إذا تعدى لاثنين فيجى' بمعنى الخلق ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ ^(١) ، وبمعنى التسمية : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(٣) .
ويجى' بمعنى التصيير ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(٤) ،
أى صيرناها .

إذا علمت هذا فإذا ثبت أن الجعل المتعدى لاثنين ليس نصا فى الخلق ، بل يحتمل الخلق وغيره لم يكن فى الآية تعلق للقدرة على خلق القرآن ، لأن الدليل لا بد أن يكون قطعيا لا احتمال فيه . ويجوز أن يكون بمعنى الخلق على معنى : جعلنا التلاوة عربية .

قلت : وهذا يمنع إطلاقه ؛ وإن جوزنا حدوث الألفاظ ، لأنها لم تأت عن السلف ، بل نقول : القرآن غير مخلوق على الإطلاق .

الخامس : بمعنى الاعتقاد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة المؤمن ٥٠

(٦) سورة النحل ٦٢

(١) سورة الإسراء ١٢

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) سورة الأنعام ١٠٠

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ﴾ ^(١) ،
أى اعتقدوهم إنانا .

ويحوز أن يكون كما قبله ؛ ووجه النقل فيه هو أن الملائكة فى نفس الأمر ليسو إنانا ،
فهؤلاء الكفار نقلوهم باعتقادهم ؛ فصيروهم فى الوجود الذهنيّ إنانا .

ومنهم من جعلها بمعنى التسمية ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أُنْدَاداً وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، أى لا تسموها أندادا وأنتم تعلمون ؛ أى لا تسموها أنداد ولا تعتقدوها ؛
لأنهم ما سموها حتى اعتقدوها .

وكذلك : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(٣) ، أى سموه وجزّءه أجزاء ، فجعلوا
بعضه شعرا ، وبعضه سحرا ، وبعضه أساطير الأولين .

وقال الزجاج فى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾ ^(٤) ، إنها بمعنى ^(٥) ...

وقوله : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾ ^(٦) ، أى اعتقدتم هذا مثل هذا .

فأما قوله : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٧) ،
فالنقل والتصيير راجعان إلى الحال ، أى لا تجعل حال هؤلاء مثل حال هؤلاء ،
ولا تنقلها إليها .

وكذلك قوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلّٰهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾ ^(٨) ، أى اعتقدوا له شركاء .

السادس : بمعنى الحكم بالشئ على الشئ ، يكون فى الحق والباطل .

فالحق ، كقوله : ﴿ نَا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة البقرة ٢٢

(٤) سورة الزخرف ١٩

(٦) سورة التوبة ١٩

(٨) سورة الرعد ١٦

(١) سورة الزخرف ١٩

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) بياض بالأصليين

(٧) سورة ص ٢٨

(٩) سورة القصص ٧

والباطل ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنْ الْأَرْثِ ... ﴾ ^(١) الآية .
وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٢) ، أى
أوجبنا الاستقبال إليها .

وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٤)
ومعنى « كنت عليها » أى أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٥) أى أنتم .
السابع : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتعدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف
الجر ، كما في قولك : جعلت متاعك بعضه فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٦) ، و « بعضه » بدل
من الخبيث .

وقوله : « على بعض » أى فوق بعض .
ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٧) ، أى ألقى ، بدليل قوله في الآية الأخرى
التي علل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنعامه ، فقال : ﴿ وَاللّٰقِ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ
أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٨) .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ ^(٩) ، قيل : كيف يستعمل لفظ « الجعل »

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| (١) سورة الأنعام ١٣٦ | (٢) سورة البقرة ١٤٣ |
| (٣) سورة المائدة ١٠٣ | (٤) سورة البقرة ١٤٣ |
| (٥) سورة آل عمران ١١٠ | (٦) سورة الأفعال ٣٧ |
| (٧) سورة ابرعد ٣ | (٨) سورة النحل ١٥ |
| (٩) سورة الإسراء ١٢ | |

هنا مع أن المجهول به ينبغي أن يتحقق قبل الجعل ، مع صفة المجهول ، كقولك : « جعلت زيدا قائما » ، فهو قبل ذلك كان متصفا بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الجعل » إلا على هذه الصفة ، فكيف يصح استعمال الجعل فيه ؟

والجواب أن الليل جواهر قام بها السواد ، والنهار جواهر قام بها النور ، وكذلك الشمس جسم قام به ضوء ، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات ، والعرب تراعى مثل هذا ، نقل الفراء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ فجعلوا الإحسان متقدما على الكسوة ؛ بدليل العطف بالفاء ، وليس ذلك إلا تقدم ذاتي ، لأن الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنى يقوم بالنفس ينشأ عنه الكسوة .

حَسِبَ

يتعدى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أن والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ^(٢) ونظائره ، فذهب سيويوه أنها سادة مسدّة المفعولين ، ومذهب المبرّد أنها سادة مسدّة المفعول الواحد ، والثاني عنده مقدر .

ويشهد لسيويوه أن العرب لم يسمع من كلامهم نطق بما ادعاه من التصريح بهما ، ولو كان كما ذكره لنطقوا به ولو مرة .

كاد

وللنحويين فيها أربعة مذاهب :

أحدها : أن إثباتها إثبات ونفيها نفي ، كغيرها من الأفعال .

والثاني : أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر ، وهو مذهب ابن جني .

والثالث : أن إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : « كاد يفعل » ، فمعناه أنه لم يفعله ،

بدليل قوله : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَقْتُنُونَكَ ﴾ ^(١) ، وإذا قيل « لم يكد يفعل » فمعناه أنه فعله ،

بدليل قوله : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) .

والرابع : التفصيل في النفي بين المضارع والماضي ، فنفي المضارع نفي ، ونفي الماضي إثبات ،

بدليل : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ ^(٤) ، مع أنه

لم ير شيئا ، وهذا حكاه ابن أبي الربيع ^(٥) في " شرح الجمل " ، وقال : إنه الصحيح .

والخيار هو الأول ؛ وذلك ، لأن معناها المقاربة ، فعنى « كاد يفعل » قارب الفعل ،

ومعنى « ما كاد يفعل » لم يقاربه ، فخيرها منفي دائما .

أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلا عدم

حصوله ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ ^(٤) ، ولهذا كان

أبلغ من قوله : « لم يرها » لأن من لم يرَ قد يُقارب الرؤية .

وأما إذا كانت المقاربة منفية ، فلا أن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفاً عدم حصوله ،

وإلا لم يتجه الإخبار بقربه ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ؛

(١) سورة الإسراء ٧٣

(٢) سورة البقرة ٧١

(٣) سورة البقرة ٧١

(٤) سورة النور ٤٠

(٥) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ؛ شرح الجمل في عشر مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية ؛ مات سنة ٦٨٨ . بنية الوعاة ٣١٩

فإنها منفية مع إثبات الفعل لهم في قوله : ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ .
 ووجهه أيضاً إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ،
 بدليل ما ذكر الله عنهم من تعنتهم . وحصول الفعل إنما فهمناه من دليل آخر ، وهو قوله :
 ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ .

والأقرب أن يقال : إن النفي واردٌ على الإثبات ، والمعنى هنا : « وما كادوا
 يفعلون الذبح قبل ذلك » ، لأنهم قالوا : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا ﴾ وغير ذلك من التشديد .
 وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ ^(١)
 فالمعنى على النفي ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً ، من جهة
 أن « لولا » الامتناعية تقتضى ذلك ، وأنه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود
 الثبوت ، لينتفى الكثير من طريق الأولى .

وتأمل كيف جاء « كاد » المقتضية المقاربة للفعل ، بقدر الظاهرة للتقليل ، كل
 ذلك تعظيماً لشأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما جُبِلَتْ عليه نفسه الزكية من كونه لا يكاد
 يركن إليهم شيئاً قليلاً ، للثبوت مع ما جُبِلَتْ عليه .

هكذا ينبغي أن يُفهم معنى هذه الآية ، خلافاً لما وقع في كتب التفسير من ابن عطية
 وغيره ، فهم عن هذا المعنى اللطيف بمعزل .

وحكى الشريف الرضى في كتاب « الغرر » ^(٢) ثلاثة أقوال في قوله تعالى :
 ﴿ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ﴾ ^(٣) .

الأول : أنها دالة على الرؤية بصر ، أى رآها بعد عُسر وبطء لتكائف الظلم .

(١) سورة الإسراء ٧٤

(٢) أمالي الرضى ،سمى بالغرر ١ : ٣٣١ وما بعدها . مع تصرف في العبارة

(٣) سورة النور ٤٠

والثاني : أنها زائدة، والكلام على النفي المحض ، ونقله عن أكثر المفسرين ، أى لم يرها أصلاً ، لأن الله تعالى قال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، كان مقتضى هذه الظلمات تحول بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

والثالث : أنها بمعنى « أراد » من قوله : ﴿ كَذَنَّا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٢) ، أى لم يُرَدَّ أن يراها .

وذكر غيره أن التقدير : إذا أخرج يده ممتحناً لبصره لم يكده يخرجها ، و« يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ ^(٣) ، فيحتمل أن المعنى : أريد أخفيها ، لكي تجزى كل نفس بسعيها . ويجوز أن تكون زائدة ، أى أخفيها لتجزى .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، والمعنى : أكاد آتى بها ، ثم ابتدأ بقوله : ﴿ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ بفتح الالف ، أى أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته .

وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قوبت الدعوى على التائب لها خوف الجيء بغتة .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْكَدُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ ^(١) ، فلم يثبت للزيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ ^(٢) ، فيؤخذ منه أن النور دون الضوء لا نفسه .
فإن قلت : ظاهره أن المراد : يكاد يضيء ؛ مسته النار أو لم تمسه ، فيعطى ذلك أنه مع أن مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند المساس يضيء قطعاً !
أجيب : بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أي يكاد يضيء والحال أنه لم تمسه نار ، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعاً .

قاعدة

[في محي كاد بمعنى أراد]

تحيء كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ^(١) ﴿ أَكَادُ أَخِيهَا ﴾ ^(٢) .
وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِضَ ﴾ ^(٣) أي يكاد .

قاعدة

[فعل المطاوعة]

فعل المطاوعة هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه ، نحو كسرتة فانكسر . قال ابن مالك في شرح " إخلاصة " : هو الدال على قبول مفعول لأثر الفاعل ؛ ومعنى ذلك أن الفعل المطاوع ، بكسر الواو ، يدل على أن المفعول أقولك : كسرت الشيء يدل على مفعول معالجته في إيصال الفعل إلى المفعول ، فإذا قلت : فانكسر ، علم أنه قبل

(٢) سورة يوسف ٨٦
(٤) سورة الكهف ٨٧

(١) سورة النور ٣٥
(٣) سورة هـ ١٥

الفعل ، وإذا قلت : لم ينكسر على أنه لم يقبله . وأما المطاوع ، بفتح الواو ، فيدلّ على معالجة الفاعل في إيصال فعله إلى المفعول ، ولا يدلّ على أن المفعول قبل الفعل أو لم يقبله .

وذكر الزمخشري وغيره أن المطاوع والمطاوع ، لا بدّ وأن يشتركا في أصل المعنى ، والفرق بينهما إنما هو من جهة التأثير والتأثير ، كالنكسر والانكسار ، إذ لا معنى للمطاوعة إلا حصول فعل عن فعل ، فالثاني مطاوع ؛ لأنه طاع الأول ، والأول مطاوع ، لأنه طاعه الثاني ، فيكون المطاوع لازما للمطاوع ومرتباً عليه .

وقد استشكل هذا بقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾^(١) ، فأثبت « الهدى » بدون « الاهتداء » .

وقوله : « أمرته فلم ياتمر » فأثبت الأمر بدون الاتمار . وأيضاً فاشتراط الموافقة في أصل المعنى منقوض بقوله : « أمرته فاتتمر » ، أى امتثل ، فإن الامتثال خلاف الطلب . وأجيب بأنه ليس المراد : ﴿هَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ﴾ المعنى الحقيقي ، بل أوصلنا إليهم أسباب الهداية ، من بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يلزم وجود الاهتداء . وأما الأمر فيتضيه لغة ألا يثبت إلا بالامتثال والاتمار .

وقال المطرزي في " المغرب " ،^(٢) : الاتمار من الأضداد ، وعليه قول شيخنا في " الأساس " ،^(٣) : يقال : أمرته فاتتمر ، وأبى أن ياتمر ، أى أمرته فاستبدّ برأيه ولم يمتثل ، والمراد بالمؤتمر الممتثل . ويقال : علمته فلم يتعلم ؛ لأنّ التعليم فعل صالح لأن يترتب عليه حصول العلم لا يجاده .

(١) سورة فصلت ١٧

(٢) كتاب المغرب في اللغة ؛ مؤلفه الإمام أبو النجف فاضل بن عبد الوهيد المطرزي ؛ من أهل خوارزم ، قرأ على الزمخشري والموفق ، وبرع في النحو واللغة والفقهاء على مذهب أبي حنيفة ؛ وكان لهم كالأزهري للشافعية ، توفي سنة ٦١٠ . بغية الوعاة ٤٠٢ .
(٣) أساس البلاغة للزمخشري ص ٩ .

كذا قاله الإمام فخر الدين ، ومنعه بعضهم .

وقال الشيخ علاء الدين الباجي لو لم يصح : علمته فما تعلم ، لما صح علمته فعلم ؛ لأنه إذا كان التعليم يقتضى إيجاد العلم وهو علة فيه ، فعولؤه - وهو التعلم - يوجد معه ؛ بناء على أن العلة مع المعلول ، والفاء فى قولنا : « فتعلم » تقتضى تعقب العلم . وإن قلنا : المعلول يتأخر ، فلا فائدة فى « فتعلم » لأن التعلم قد فهم من « علمته » ، فوضح أنه لو صح « علمته فما تعلم » لكان إما ألا يصح علمته فتعلم ، بناء على أن العلة مع المعلول ، أو لا تكون فى قولنا : « فتعلم » فائدة بتأخر المعلول .

فإن قيل : قد منعوا « كسرتُهُ فما انكسر » فما وجه صحة قولهم : « علمته فما تعلم » ؟

قيل : فرّق بعضهم بينهما ؛ بأن العلم فى القلب من الله يتوقف على أمرٍ من المعلم ومن المتعلم ، وكان علمه موضوعا للجزاء الذى من المعلم فقط ، لعدم إمكان فعلٍ من المخلوق يحصل به العلم ، ولا بدّ بخلاف الكسر ، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار .
واعلم أن الأصل فى فعل المطاوعة أن يُعْطَفَ عليه بالفاء ، تقول : دعوته فأجاب ، وأعطيته فأخذ ، ولا تقولها بالواو ؛ لأن المراد إفادة السببية ، وهو لا يكون فى الغالب إلا بالفاء ، كقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ^(١) .

ويمحوز عطفه بالواو ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِغْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ ^(٢) .

وكقوله : ﴿ فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَنَجِّنَاهُ ﴾ ^(٣) .

وفى موضع آخر : ﴿ فَاسْتَجِبْنَا لَهُ فَنجّيناهُ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة الكهف ٢٨

(٤) سورة الأنبياء ٧٦

(١) سورة الأعراف ١٧٨

(٣) سورة الأنبياء ٨٨

وزعم ابن جني في كتاب "الخصائص" أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالقاء .
وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَغْلَنَّا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ^(١) بأن «أغفل»
في الآية بمعنى وجدناه غافلا ، لا جعلناه يغفل ، وإلا ل قيل : « فاتبع هواه » بالقاء ؛ لأنه
يكون مطاوعا .

وفي كلامه نظر ؛ لأننا نقول : ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ «أغفلنا» ، بل المطاوع
لـ «أغفلنا» ، غفل .

فإن قيل : إنه من لازم الغفلة اتباع الهوى ، والمسبب عن السبب سبب .
قيل : لا نسلم أن اتباع الهوى مسبب عن الغفلة ، بل قد يغفل عن الذكر ولا يتبع
الهوى ، ويكون المانع له منه غفلة أخرى عنه .

واعلم أن الحامل لأبي الفتح على هذا الكلام اعتقاده الاعتزالي أن معصية العبد
لا تُنسب إلى الله تعالى ؛ وأنها مسببة له ، فلهذا جعل «أفعل» هنا بمعنى «وجد»
لا بمعنى التعدية خاصة . وقد بينا ضعف كلامه ، وأن المطاوع لا يجب عطفه بالقاء .
وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) :
هذا موضع القاء ، كما يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار
بأن ما قاله بعض ما أحدث فيهما [إيتاء] ^(٣) العلم ، [فأضمر ذلك ثم عطف عليه بالتحميد] ^(٤)
كأنه قال : فعلا به وعلماه ، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ، وقال الحمد لله ^(٥) .

وقال السكاكي : يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما ، وعما قالوا ؛ كأنه قال :
نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، من غير بيان ترتبه عليه اعتمادا على فهم السامع ،
كقولك : « قم يدعوك » بدل « قم فإنه يدعوك » .

(٢) سورة النمل ١٥
(٤) الكشاف ٣ : ٢٧٨

(١) سورة الكهف ٢٨
(٣) تكملة من الكشاف

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) ؛ فظنَّ بعضُ الناس أن التقوى سبب التعليم ، والمحققون على منع ذلك ؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربَّط الجزاء بالشرط ، فلم يَقُلْ : « واتقوا الله يعلمكم » ولا قال : « فيعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضى أن الأول سبب للثاني ، وإنما غاية الاقتران والتلازم ، كما يقال : زرنى وأزورك ، وسلم علينا ونسلم عليك ، ونحوه ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال [عبد] لسيده : أعتقنى ولك على ألف ، أو قالت المرأة لزوجها : طلقنى ولك ألف ؛ فإن ذلك بمنزلة قولها : بألف أو على ألف . وحينئذ فيكون متى علم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك .

ونظير الآية قوله تعالى : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله عقيب ذكر الغيبة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ، ووجه هذا الختام التنبيه على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظلم .

وهاهنا بحث ، وهو أن الأئمة اختلفوا فى أن العلم هل تستدعى مطاوعة أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى ﴾ ^(٤) ، فأخبر عن كل من هداه الله بأنه يهتدى . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا تَتَمَوَّدُ فَعَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ ^(٥) .

والثانى : لا يدل على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ^(٦) . وقوله : ﴿ وَتَخَوَّفَهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ ^(٧) ، لأن التخويف حصل ، ولم يحصل

(٢) سورة هود ١٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٧٨

(٦) سورة الإسراء ٥٩ ، ٦٠

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة الحجرات ١٢

(٥) سورة فصلت ١٧

للكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان ؛ فإنه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة ، وعلى الأول تكون الفاء للتعقيب في الزمان ، ويكون : « أخرجه فما خرج » حقيقة .

فائدة

[في قوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا »]

قالوا في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ ^(١) : إن التقدير « منذرٌ إنذاراً نافعا من يخشاها » .

قال الشيخ عز الدين : ولا حاجة إلى هذا ، لأن فعل وأفعل ، إذا لم يترتب عليه مطاوعة ، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة ؛ لأن « خوف » إذا لم يحصل الخوف ، و « علم » إذا لم يحصل العلم كان مجازاً ، و « مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا » ، يترتب عليه أثره ، وهو الخشية ، فيكون حقيقة لمن يخشاها ، فإذا ليس منذرا من لم يخش ، لأنه لم يترتب عليه أثر . فعلى هذا : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ ^(١) فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه ، بالنسبة إلى « من يخشى » دون « من لم يخش » .

احتمال الفعل للجزم والنصب

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٢) ، يحتمل أن يكون مابعد الفاء مجزوما ، ويحتمل أن يكون منصوبا ، ، وإذا كان مجزوما كان داخلا في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم ، كما نهى عن قربان الشجرة ، فكأنه قال : « لاتقربا هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ ^(١) ، فإنه يحتمل أن يكون « تكتموا » مجزوماً ؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتموا ، أى لا تفعلوا هذا ، كما في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالجزم . أى لا تفعل واحداً من هذين . ويحتمل أن يكون منصوباً ، والتقدير : لا تجمعوا بين هذين ، ويكون مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والمعنى : لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين ، كما تقول لمن لقيته : أما كفأك أحدهما حتى جمعت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿ مَا لَمْ تَمْشُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لِهِنَّ فَرِيضَةً ﴾ ^(٢) ، أى ما لم يكن أحد الأمرين : المس أو الفرض المستلزم ؛ لعدم كل منهما ، أى لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجد أحدهما فعليكم الجناح ، وهو المهر ^(٣) أو نصف الفروض ، و « تفرضوا » مجزوم عطفاً على « تَمْشُوهُنَّ » .

وقيل : نصب ، و « أو » بمعنى « إلا أن » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يؤول إلى رفع الجناح عند عدم المس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض مع المس وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما اتفق أحدهما ، للزوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجود الآخر ، فلا بد من المحافظة على أحدهما على الإيهام وانسحاب حكم « لم » عليه . ونظيره : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُنَّ آثِيًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ ^(٥) :

(١) سورة البقرة ٢٢٦

(٢) سورة الفهر ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٢

(٣) ت : د الفرض

(٥) سورة البقرة ١٨٨

وقوله تعالى : ﴿ إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(١) ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدِّدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ... ﴾ ^(٢) الآية .
وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمَمْلُوكَةِ ﴾ ^(٥) .

وقوله في آل عمران : ﴿ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(٦) .

وقوله في الأعراف : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله في الأنفال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٨) .

وقوله في سورة التوبة : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَتَوَلَّوْا ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(١٠) .

وقوله في سورة يونس : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ^(١١) ؛ يجوز أن يكون معطوفا على : ﴿ لِيُضْلَلُوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ ^(١١) فيكون منصوبا ، ويجوز أن يكون منصوبا بالفاء

(٢) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٩

(٨) سورة الأنفال ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٢٠

(١) سورة آل عمران ١٤٩

(٣) سورة النساء ١٩

(٥) سورة النساء ١٢٩

(٧) سورة الأعراف ١٩

(٩) سورة التوبة ٥٠

(١١) سورة يونس ٨٨

على جواب الدعاء ، وأن يكون مجزوما ، لأنه دعاء .
وقوله في سورة يوسف : ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ^(۱) .

وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ^(۲) .

وقوله في سورة هود : ﴿ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ ^(۳) أى « بأن لا تعبدوا » فيكون منصوبا ، ويجوز جزمه لأنه نهى .

وقوله في سورة النحل : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَزَلَ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْشَّوْءَ بِمَا صَدَدْتُمْ ﴾ ^(۴) يجوز عطف ، « وتذوقوا » على « تتخذوا » أو « فزَلَ » قبل دخول الفاء ، فيكون مجزوما .

وقوله في سورة الإسراء : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(۵) ، أى « بأن لا تعبدوا ، أو على نهى .

وفيها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ^(۶) .

وقوله في سورة الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ ﴾ ^(۷) .

وقوله في الحج : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾ ^(۸) ، يجوز أن يكون لام كي أو لام الأمر ، وفائدة هذا تظهر في جواز الوقف .

وقوله : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا ﴾ ^(۸) ، فيمن كسر

اللامات

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (۱) سورة يوسف ۹ | (۲) سورة غافر ۸۲ |
| (۳) سورة هود ۱ ، ۲ | (۴) سورة النحل ۹۴ |
| (۵) سورة الإسراء ۲۳ | (۶) سورة الإسراء ۳۳ |
| (۷) سورة الكهف ۲۰ | (۸) سورة الحج ۲۸ ، ۲۹ |

وقوله في النمل: ﴿الَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ وَأُتُونِي مُسْلِمِينَ﴾^(١)، أى يأن، أو هى .

وقوله في العنكبوت: ﴿لَا يَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ (٢).

وفي فاطر: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ (٣).

وفی یسّٰ: ﴿لَیَّا کُلُوْا مِنْ ثَمَرِهِ﴾^(۱۰)، هل ہی لام کی ، اولام الامر؟

وفي المؤمن : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ (٥).

وفي فصلت: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ (٦).

وقى الأحقاف : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ (٧).

وَفِي الْقِتَالِ : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ (٨) .

ویدل علی جواز النصب ظهوره فی مثله ، ﴿ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾^(۶) .

وقوله: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ (١٠).

وقوله: ﴿أَلَا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ ^(١١) أى لثلا. أو مجزوم.

وقوله : ﴿ إِن يَشَقُّوْكُمْ يَكُوْنُوا لَكُمْ اْأَعْدَاءُ ﴾ (١٧) .

وقوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ. وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ^(١٣)، فإن ﴿يَعْتَذِرُونَ﴾

داخل مع الأول في النفي عند سيوييه ، بدليل قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان

النطق قد نفى عنهم في ذلك اليوم فالاعتذار نطق ، فينبغي أن يكون منفيًا معطوفاً على قوله :

(١) سورة النمل ٣١

(۲) سورة الفکیوت ۶۶

(۳) سورة فاطر ۴۴

(۱) - سورة يس ۳۵

(۵) سورة غافر ۸۲

(٦) سورة فصلت ٣٠

(٧) سورة الأحقاف ٢١

(۸) سورة محمد ۱۰

(٩) سورة الحج ٤٦

(۱۰) سورة الف ۳۵

(۶۱) سورة الرحمن

(١٢) سورة المتعنة ٢

(١٣) سورة المرسلات ٣٥، ٣٦ .

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾^(١) ، ولو أُعْجِلَ على إضمار المبتدأ ، - أى فهم يمتدرون - لجازَ على أن يكون المعنى فى ﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾ أنهم وإن نطقوا فنطقهم كلاً نطق ؛ لأنه لم يقع الموقع الذى أرادوه ، كقولهم : تكلمت ولم تتكلم .

وقوله : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٢) ، وعلى الأول يكون هذا قولاً فى أنفسهم من غير نطق . .

وقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^(٣) ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم .

وقوله : ﴿أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) ، فانظر أنه منصوب ، ويجوز أن يكون مجزوماً ، واللام زائدة ، ومن نصب ﴿وَيَذَرُكَ﴾ عطفه على ﴿ليفسدوا﴾ .

رَأَى

إن كانت بصرية تعدت لواحد ، أو علمية تعدت لاثنتين ؛ وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثانى حالا .

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٥) ، فإن كانت بصرية كان « الناس » مفعولاً و « سكارى » حالا ، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً﴾^(٦) .

وقوله : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٧) ،

(٢) سورة الشعراء ١٠٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الجاثية ٢٨

(١) سورة المرسلات ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة الحج ٢

(٧) سورة الزمر ٦٠

فهذه الجملة - أعنى قوله : ﴿ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ ^(١) - فى موضع نصب ، إما على الحال إن كانت بَصَرِيَّة ، أو مفعول ثانٍ إن كانت قلبية .

واعلم أنه قد وقع فى القرآن : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٢) ، فى بعض المواضع بغير واو كما فى الأنعام ، وفى بعضها بالواو ^(٣) ، وفى بعضها بالقاء ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا ﴾ ^(٤) .

وهذه الكلمة تأتى على وجهين :

أحدهما : أن تتصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالالف والواو ، وتندلّ الف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك القاء ؛ لكنها أشدّ اتصالاً مما قبلها .

والثانى : أن يتصل بما الاعتبار فيه بالاستدلال ، فاقتصر على الف دون الواو والقاء ، ليجرى مجرى الاستئناف .

ولا ينتقض هذا الأصل بقوله فى النحل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ ^(٥) ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ ^(٦) وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبنى عليه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ .

وأما «أرأيت» فبمعنى «أخبرنى» ولا يذكر بعدها إلا الشرط ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ ... ﴾ ^(٧) الآية ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة الأنعام ٦

(١) سورة الزمر ٦٠

(٣) كقوله تعالى فى سورة الرعد ٤١ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ .

(٥) سورة النحل ٧٩

(٤) سورة نساء ٩

(٧) سورة الأنعام ٤٦

(٦) سورة النحل ٧٨

(٨) سورة الملك ٣٠

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ ^(١) .

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف : إلا أنهم يلجئون فيها ، وجوابها : أرايت إن كان كذا وكذا ؟ كيف يكون كذا ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام بعده على نمط الآيات الشريفة ، وهي معلقة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف تصرفت .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٢) ، فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ! فتعدت « إلى » كأنه : ألم تنظر ، ودخلت « إلى » بمعنى التعجب ، وعلق الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست يبدل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يعلق .

وأما « أَرَأَيْتُكَ » فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين ^(٣) وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدل على أن ذلك تنبيهاً على مبناها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستيعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدل على ذلك ، فاكتمى بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير المفيد لذلك تأكيد

(١) سورة الماعون ١

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٣) في سورة الأنعام بلفظ « أَرَأَيْتُكُمْ » آية ٤٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ ... ﴾ ، وآية ٤٧ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ... ﴾ ، وفي سورة يونس بلفظ « أَرَأَيْتَكَ » ، آية الإسراء ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ... ﴾ .

باستحكام غفلته ؛ كما تحرك النائم باليد ، والمفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذفت الكاف في آية يونس^(١) ؛ لأنه لم يتقدم قبلها ذكر صَمَّ ولا بَكَمَّ يوجب تأكيد الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾^(٢) إلى ما بعدهن ، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده إلا التذكيرُ بعذابهم . انتهى .

وقال ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾^(٣) قال : البصريون^(٤) : هذه الكاف [زائدة ، زيدت لمعنى المخاطبة ، قال محمد بن يزيد : وكذلك رويك زيدا ، قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أَرَأَيْتَكَ زيدا ، فإنما هي : أَرَأَيْتَ زيدا ؟ لأن الكاف]^(٥) لو كانت اسما استحال أن تعدى « أَرَأَيْتَ » إلى مفعولين ، والثاني هو الأول . يريد قولهم . « أَرَأَيْتَ زيدا قائما » لا يعدى « رَأَيْتَ » إلا إلى مفعول هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني .

وقال غيره : مَنْ جعل الأداة المؤكدة بها الخطاب في « أَرَأَيْتَكُمْ » ضميرا لم يلزمه اعتراضٌ بتعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ؛ لأن ذلك جائز في باب الظن ، وفي فعلين من غير باب ظننت ؛ وهما « قَدَدْتُ » و « عَدَمْتُ » ، وكذلك تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل جائز في الأفعال المذكورة ؛ والآيات المذكورة من باب الظن ، لأن المراد بـ « رَأَيْتَ » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما الممتنع^(٦) مطلقا تعدى

(١) وهو قوله تعالى في الآية ٥٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَآذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾

(٣) سورة الإسراء ٦٢

(٢) سورة يونس ٣١

(٥) الزيادة من فقه اللغة

(٤) فقه ص ٨٣

(٦) ت : « وإنما استنع » .

فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال .
وأما مَنْ جَرَّد أداة الخطاب المؤكِّد بها للحرفية - وهو قول الجمهور - فلا كلام في ذلك .
وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال :

قال سيوريه : لا موضع لها .

وقال السكاكيني : موضعها نصب .

وقال الفراء : رفع .

إذا علمت هذا ، فلها موضعان : أحدهما أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ... ﴾ ^(١) الآية ولا يقع الشرط إلا ماضياً ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو مطلق . « أَرَأَيْتُكَ » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله . وإذا ثنى هذا أو جمع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السيرافي : يجوز أن يكون أفرادهم للتاء ، استثناءً بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها للخطاب ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين « أَرَأَيْتَ » بمعنى « أخبرني » وغيرها إذا كانت بمعنى « علمت » .

والثاني : تكون فيه بمعنى « اتبه » كقولك : أَرَأَيْتَ زيدا فإني أحبه ، أى اتبه له ؛ فإني أحبه ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

وقد يحذف الكلام الذى هو جواب للعلم به فلا يذكر، كقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلَّا بِاللّهِ ۖ﴾ (١)، فلم يأت بجواب.

وأتى فى موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ ۖ﴾ (٢) فـ «من» الأول بمنزلة «الذى».

تنبيه

قال سيبويه: لا يجوز إلقاء «أرأيت» كما يُلغى: علمت أريد عندك أم عمرو؟ ولا يجوز هذا فى «أرأيت»، ولا بد من النصب إذا قلت: «أرأيت زيدا أبو من هو؟» قال: لأن دخول معنى «أخبرنى» فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرنى فى جميع أحوالها.

قال السبيلى: وظاهر القرآن يقتضى خلاف قوله، وذلك أنها فى القرآن ملغاة، لأن الاستفهام مطلوبها، وعليه وقع قوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ أَلَمْ يَعْلَمْ ۖ﴾ (٣)، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ ۖ﴾ (٤)، استفهام، وعليه وقعت «أرأيت» وكذلك «أرأيتكم» و «أرأيتكم» فى الأنعام، والاستفهام واقع بعدها.

ونحو: ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ۖ﴾ (٥) و ﴿الْفَاسِقُونَ ۖ﴾ (٦).

(٢) سورة الجاثية ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٤٧

(١) سورة هود ٨٨

(٣) سورة العلق ١٣ ، ١٤

(٥) سورة الأحقاف ٣٥

وهذا هو الذى منع سيويه فى « رأيت » و « رأيتك » ولا يقال : « رأيتك أبو من أنت » ؟ قال : لكن الذى قاله سيويه صحيح ، لكن إذا ولى الاستفهام « رأيت » ولم يكن لها مفعول سوى الجملة .

وأما فى هذه المواضع التى فى التنزيل فليست الجملة المستفهم عنها هى مفعول « رأيت » ، ولم يكن لها مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بدّ من الشرط بعدها فى هذه الصورة ، لأنّ المعنى « رأيتم صنيعكم إن كان كذا وكذا » ؟ كما تقول : « رأيت إن لقيت العدو أتقاتل أم لا ؟ » ؛ تقديره : رأيت رأيك وصنعك إن لقيت العدو ؟ فحذف الشرط وهو « إن » دالّ على ذلك المحذوف ، ومرتبطة به ، والجملة المستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن فيها زيادة بيان لما يستفهم عنه ، ولو زال الشرط وولياها الاستفهام لقبح ، كما قال سيويه وغيره فى « علمت » ، وهل « علمت » ، وهل « رأيت » وإنما يتجه مع « رأيت » خاصة ، وهى التى دخلها معنى « أخبرنى » .

عِلْمُ العِرْفَانِيَّةِ

لا تتعلق إلا بالمعانى ؛ نحو : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ^(١) .

فأما محو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ ^(٣) فالتقدير « لا تعلم خبرهم نحن نعلم خبرهم » ، « فليعلمن الله صدق الذين صدقوا وليعلمن الله نفاق المنافقين » ، فحذف المضاف .

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل فى الظنّ أيضا ، بدليل قوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٤) .

وله أن يقول : العلم على حقيقته . والمراد بالإيمان التصديق اللسانى .

(٢) سورة التوبة ١٠١

(٤) سورة المتحة ١٠

(١) سورة النحل ٧٨

(٣) سورة النكبت ٣

ظن

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ يُمْيَا ۖ ﴾^(١) .
وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظن فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلاً ، كقوله
تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ۖ ﴾^(٢) ، ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ ۖ ﴾^(٣) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ
الْفِرَاقُ ۖ ﴾^(٤) ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ ۖ ﴾^(٥) ، والفرق بينهما في القرآن ضابطان :
أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً
متوقفاً بالعقاب عليه ، فهو الشك .

الثاني : أن كل ظن يتصل بعده « إن » الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ
يُمْيَا حَدُودَ اللَّهِ ۖ ﴾^(٦) . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ۖ ﴾^(٧) .
وكل ظن يتصل به « إن » المشددة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي
مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ۖ ﴾^(٨) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ۖ ﴾^(٩) .
والعنى فيه أن المشددة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأن الخفيفة بخلافها ،
فدخلت في الشك .

مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۖ ﴾^(١٠) ذكره بـ « أن » وقوله :
﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۖ ﴾^(١١) .

ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ۖ ﴾^(١٢) ، والحسبان الشك .

فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ
إِلَّا إِلَيْهِ ۖ ﴾^(١٣) .

- (٢) سورة البقرة ٤٦
(٤) سورة القيامة ٢٨
(٦) سورة الفتح ١٢
(٨) سورة القيامة ٢٨
(١٠) سورة محمد ١٩
(١٢) سورة التوبة ١١٨

- (١) سورة البقرة ٢٣٠
(٣) سورة الحاقة ٢٠
(٥) سورة المطففين ٤
(٧) سورة الحاقة ٢٠
(٩) سورة الأنفال ٦٦
(١١) سورة المائدة ٧١

قيل : لأنها اتصلت بالفعل .

فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

ثم رأيت الراغب قال في تفسير سورة البقرة :

الظنّ أعمّ ألفاظ الشكّ واليقين ، وهو اسم لما حصل عن أمانة ، فتى قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت جدا لم تتجاوز حدّ الوهم ، وأنه متى قوى استعمل فيه « أن » المشددة و « أن » المخففة منها ، ومتى ضعف استعمل معه « أن » المختصة بالمعدومين من الفعل ، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج ، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأول محمود ، وإذا كان بالمعنى الثانى فمذموم .

فمن الأول : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) .

ومن الثانى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ

شَيْئًا ﴾ ^(٣) .

فائدة

لا يجوز الاختصار فى باب « ظنّ » على أحد المفعولين ؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا :

قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٤) ، قرأ الحريمان وابن كثير بالطاء ، وهو

« فعيل » بمعنى « مفعول » والضمير هو المفعول الذى لم يسم فاعله . وقرأه الباقر بالصاد ، وهو

بمعنى فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « بحيل على الغيب » فلا يمنعه كما تقطعه الكهتان ،

والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُّونَا ﴾ ^(٥) فإنها بمنزلة قولك : « نزلت بزيد »

فالمعنى أوقعت ظنى به .

(٢) سورة الجاثية ٢٤

(٤) سورة التكاوير ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٦

(٣) سورة النجم ٢٨

(٥) سورة الأحزاب ١٠

شعر

ومنه شعر ، بمعنى « علم » ومصدره « شِعْرَة » بكسر الشين ، كالفِطْنَة ، وقالوا : ليت شِعْرِي ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسيّ : وكأنّه مأخوذ من الشَّعار ، وهو مايلي الجسد ، فكان شعرت به ، علمته عِلْمٌ حُسْنٌ ، فهو نوع من العلم ، ولهذا لم يوصف به الله .

وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(١) ، أبلغ في الذمّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون ، فإن البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم .

وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءُ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ^(٣) ولم يقل « لا تعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجوز أن ينفي عنهم العلم ، ولكن يجوز أن يقال : ﴿ لا تشعرُونَ ﴾ ، لأنه ليس كل ما علموه يشعرون به ، كما أنه ليس كل ما علموه يحشونه بحواسهم ، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم ، وأنهم علموه بإخبار الله ، وجب أن يقال : ﴿ لا يشعرون ﴾ دون « لا يعلمون » .

عسى ولعلّ

من الله تعالى واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين ، لأنّ الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك .

والوجه في استعمال هذه الألفاظ أنّ الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكون فيها

ولا يقطعون على الكائن منها ، وكان الله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان : نسبة إلى الله تعالى ، تسمى نسبة قطع و يقين ، ونسبة إلى المخلوق ، وتسمى نسبة شك وظن ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ، كقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾^(١) .

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين ، كقوله : ﴿ فَقَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾^(٢) ، ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٤) ، وقد علم الله حين أرسلهما^(٥) ما يُفَضَى إليه حال فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكأنه قال : انهضاً إليه وقولا في نفوسكما ، لعله يتذكر أو يخشى .

ولما كان القرآن قد نزل بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك ، والعرب قد مُنْجِج الكلام المتيقن في صورة المشكوك ؛ لأغراض ، فتقول : لا تتعرض لما يسخطني ، فطلك إن تفعل ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لا محالة ، ولكنه أخرجه منخرج الشك تحريرا للمعنى ، ومبالغة فيه ؛ أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكا فيه لم يجب أن تتعرض له ؛ فكيف وهو كائن لا شك فيه !

وبنحو من هذا فسر الزجاج قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^(٦) .

وأما قوله : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾^(٧) ، فاطلاعه إلى الإله مستحيل ، فبجمله اعتقد في المستحيل الإمكان ؛ لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان .

(٢) سورة المائدة ٥٢

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الحجر ٢

(١) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الإسراء ٧٩

(٥) ت : « وإرسالهما » .

(٧) سورة غافر ٣٦

ونصر ابن الدّهان في على جواز استعماله في المستحيل ، محتجا بقوله : « لعل زمانا تولى يعود » .

وقال أيضا : كل ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلمها الله تعالى ، فهي واجبة .
وقال قوم : إلا في موضعين ، قال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ ^(١) ، ولم يطلقهن ولم يبدل بهن .

وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ ^(٢) وهذه في بني النضير ، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وسلم وقتلهم وأبادهم .

وقال أيضا : وهذا عندي متاؤل ، لأن الأول تقديره : « إن طلقك يبدله » وما فعل ، فهذا شرط يقع فيه الجزاء ولم يفعله ، والثاني تقديره : « إن عدتم رحمتكم » ، وهم أصرّوا ، وعسى على بابها .

قال : وعسى ماضى اللفظ ، والمعنى : لأنه طمع ، وذلك حصل في شيء مستقبل .
وقال قوم : ماضى اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

أحدهما : ترفع اسما صريحا ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلا مضارعا ، نحو عسى زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائما » ، لأن اسم الفاعل لا يدلّ على الزمان الماضى ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَعَى اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ ^(٣) فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ، بـ « عسى » .

(٢) سورة الإسراء ٨

(١) سورة التحريم ٥

(٣) سورة المائدة ٥٢

وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل .

ورُدَّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمه عليه .

الثاني : أن يكون المرفوع بها « أن والفعل » ، وهو عسى أن يقوم زيد ، فلا يفتقر هنا إلى منصوب .

ونظيره : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ ^(٢) لا يجوز رفع « ربك »

بـ « عسى » لثلا يلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، وهو « ربك » ، لأن « مقاما محمودا » منصوب بـ « يبعثك » .

وكذلك كقوله : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٣) ، لأن الضميرين

متصلان بـ « تكرهوا » و « تحبوا » ، فلا يكون في « عسى » ضمير .

اتخذ

قال تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ^(٤) . قال الفارسي : ولا أعلم « اتخذت »

يتعدى إلا إلى واحد .

وقيل : أصل « اتخذت » « اتخذت » ، فأما « اتخذت » فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : ما يتعدى به إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ

الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) .

﴿ أُمِّ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الإسراء ٧٩

(٤) سورة الكهف ٢٧

(٦) سورة الزخرف ١٦

(١) سورة المائدة ٢١

(٣) سورة البقرة ٢١٦

(٥) سورة الفرقان ٢٧

(٧) سورة الفرقان ٣

﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهَوًا لَا نَتَّخِذَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾^(١).

﴿كَمَثَلِ الْفَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾^(٢).

والثاني : ما يتعدى لمفعولين، والثاني منهما الأول في المعنى .

وهما إما مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾^(٣).

وقال : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤).

﴿فَاتَّخِذْهُمْ سَخِرِيًّا﴾^(٥).

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ

قُرْبَانًا آلِهَةً﴾^(٦) ، فمفعول « اتخذوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، والثاني

« آلهة » و « قربانا » على الحال .

قال الكواشي : ولو نصب « قربانا » مفعولا ثانيًا و « آلهته » بدلا منه

فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿اتَّخِذْتُمُ الْعِجْلَ﴾^(٧).

﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾^(٨).

﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٩).

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾^(٩) تقديره في الجميع =

اتخذوه آلهة ؛ لأن نفس اقتناء العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيمتنع تقدير آلهة .

الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مُصَلًّى﴾^(١٠).

(٢) سورة الفنبوت ٤١

(٤) سورة المتنحة ١

(٦) سورة الأحقاف ٢٨

(٨) سورة البقرة ٥٤

(١٠) سورة البقرة ١٢٥

(١) سورة الأنبياء ١٧

(٣) سورة المنافقون ٢

(٥) سورة المؤمنون ١١٠

(٧) سورة البقرة ٥١

(٩) سورة الأعراف ١٤٨

فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من المتعدي لاثنتين ، وإن منعنا كان لواحد .

ونظيره « جعلت » ، قال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(١) ، أي خلقهما .
فإذا تعدى لمفعولين كان الثاني الأول في المعنى ، كقوله : ﴿ وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ
بِأَمْرِنَا ﴾ ^(٤) .

أخذ

تجى بمعنى « غصب » ، ومنه : « من أخذ قيد شبر من أرض طوق من سبع
أرضين » .

وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ
إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ ^(٨) .

﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَوْ يُوَ أَخِذْهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ ^(١٠) .

﴿ وَلَوْ يُوَ أَخِذِ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا ﴾ ^(١١) .

- (٢) سورة يونس ٨٧
(٤) سورة الجدة ٢٤
(٦) سورة الأعراف ٩٤
(٨) سورة الأعراف ١٦٥
(١٠) سورة الكهف ٥٨

- (١) سورة الأنعام ١
(٣) سورة القصص ٤١
(٥) سورة هود ١٠٢
(٧) سورة هود ٦٧
(٩) سورة القمر ٤٢
(١١) سورة فاطر ٥

﴿لَا تَتَوَخَّذْنَآ إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(١) :

﴿لَا يُوَافِقُكُمْ اللَّهُ بِالْغُفْرِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢) .

وتجىء المقاربة ، قالوا : أخذ يفعل كذا ، كما قالوا : جعل يقول ، وكرب يقول .

وتجىء قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٣) .

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾^(٤) .

وبمعنى « اعمل » ، كقوله تعالى : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾^(٥) ، أى اعملوا بما أمرتم به ، واتموا عما نهيتهم عنه بمجد واجتهاد .

سأل

تتعدى لمفعولين ، كما عطي ، ويجوز الاختصار على أحدهما .

ثم قد تتعدى بغير حرف ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾^(٦) .
﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ﴾^(٧) .

وقد تتعدى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(٨) .

وإما بـ « من » ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾^(٩) .
والتعدية لمفعولين ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيدا بعد عمرو حقاً ، أى استعطيته ، أو سألته أن يفعل ذلك .

(٢) سورة البقرة ٨٩

(٤) سورة البقرة ٦٣

(٦) سورة الأنبياء ٧

(٨) سورة الأعراف ١٦٣

(١) سورة البقرة ٢٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٨٧

(٥) سورة المتحنة ١٠

(٧) سورة المعارج ١

والثاني : بمنزلة : اخترت الرجال زيذا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حِمِيمٌ حِمِيًّا ﴾^(١) ، أى عن حميم لذهوله عنه .

والثالث : أن يقع موقع الثانى منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمُ ﴾^(٢) .

﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٤) ، فالمعنى : سأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم أو المسلمين بعذاب واقع ، فذكر المفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استعجالهم له كاستبعادهم لوقوعه ، ولرذم ما يوعدون به منه .

وعلى هذا : ﴿ وَيَسْتَفْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٦) ، فيجوز أن تكون « من » فيه موضع المفعول الثانى ، وأن يكون المفعول الثانى محذوفا ، والصفة قائمة مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا ﴾^(٧) فيحتمل أن « عنها » متعلقة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك خفي عنها ، فحذف الجار والمجرور ، فحسن ذلك لطول الكلام . ويجوز أن يكون ﴿ عنها ﴾ بمنزلة « بها » ، وتتمصل بالخفاوة .

وَعَدَ

فعل يتعدى لمفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما كأعطيته ، وليس كظننت ، قال

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة المارج ١

(٦) سورة النساء ٣٢

(١) سورة المارج ١٠

(٣) سورة الزخرف ٤٥

(٥) سورة الزعد ٦

(٧) سورة الأعراف ١٨٧

تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(١) ، فـ « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه ، أى وعدناكم إتيانه ، أو مُكثنا فيه .

وقوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾^(٢) ، فالغنيمة تكون الغنم .

فإن قلت : الغنم حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني !
قلت : يجوز أن يكون سُمي باسم المصدر ، كالحلق والحلوق ، أو يُقدَّر محذوف ، أى تملك مغانم .

فأما قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾^(٣) ،
وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾^(٤) فإن الفعل لم يتعد فيه إلى مفعول ثان ؛ ولكن قوله : ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ولهم ﴿مغفرة﴾ تفسير للوعد ، كما أن قوله : ﴿لِلَّذِّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٥) تبين للوصية فى قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَعِدُّكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدْ حَسَنًا﴾^(٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾^(٧) ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه المفعول الثانى ، وسمى الموعود به الوعد ، كالحلوق الخلق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٨) ، و﴿إِحْدَى﴾ فى موضع نصب مفعول ثان ، و﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل منه ، أى إتيان إحدى الطائفتين أو تملكه ، والطائفتان العير والنصر .

وأما قوله : ﴿أَيُّدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ﴾^(٩) فمن قدر فى أين الثانية البدل ،

(٢) سورة الفتح ٢٠

(٤) سورة النور ٥٥

(٦) سورة طه ٨٦

(٨) سورة الأهل ٧

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة المائدة ٩

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٣٥

فينبغي أن يقدر محذوفاً ، ليمّ الكلام ، فيصحّ البدل ، والتقدير : أبعدم إرادة أنكم إذا تمّ ، ليكون اسم الزمان خبراً عن الحدث ، ومن قدر في الثانية البدل لم يحتج إلى ذلك . وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾^(١) ، فالجمله في موضع جرّ صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف ، والفعل متعدّ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأنّ الوعد ليس في كلّها بل في بعضها ، فيكون مفعولاً ثانياً .

وَدَّ

قال أبو مسلم الأصهباني^(٣) بمعنى « تمنى » يستعمل معها « لو » و « أن » ، وربما جمع بينهما نحو : ودّوا لو أن فعل ، ومصدره الودادة ، والاسم منه ودّ . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر .

وقال الراغب : إذا كان « ودّ » بمعنى أحبّ لا يجوز إدخال « لو » فيه أبداً . وقال علي بن عيسى^(٤) : إذا كان بمعنى « تمنى » صلح للمضى والحال والاستقبال ، وإذا كان بمعنى الحبة لم يصلح للماض ؛ لأنّ الإرادة هي استدعاء الفعل ، وإذا كان للماض لم يجز « أن » ، وإذا كان للحال أو للاستقبال جاز « أن » و « لو » . وفيما قاله نظر ، لأن « أن » توصل بالماض ؛ نحو سرتني أن قت .

(٢) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة التوبة ١٩٤

(٣) كان أبو مسلم الأصهباني على مذهب المعتزلة ، وصنف التفسير على طريقتهم ، وتوفى سنة ٣٧٠ .

لسان الميزان ٢١٢

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى النعماني ، كان مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة

والكلام على مذهب المعتزلة ؛ وله مصنفات في كل ذلك . توفى سنة ٣٨٤ ابتداء الرواة ٢ : ٢٩٤

قلت : فكان الأحسن الرد عليه بكلامه ، وهو أنه جَوَزَ إذا كان بمعنى الحال دخول « أن » وهي للمستقبل ، فقد خرجت عن موضعها .

أفعل التفضيل

فيه قواعد :

الأولى : إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بعضه ، كقولك زيد أشجع الأسود وأجود السحب ، فيصير المعنى زيد أشجع من الأسود ، وأجود من السحب ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ خَيْرُ الرَّاغِبِينَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ أَحْكَمُ الْخَالِكِينَ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(٣) .
أى خير من كل من تسمى برازق ، وأحكم من كل من تسمى بجاكم . كذا قاله أبو القاسم السعدي .

قال الشيخ أثير الدين : الذى تقرر عن الشيوخ أن « أفعل » هذه لا تضاف إلا ويكون المضاف بعض المضاف إليه ، فلا يقال : هذا الفرس أسبق الحمير ؛ لأنه ليس بعض الحمير ؛ وعلى هذا بنى البصريون مَنع « زيد أفضل إخوته » ، وأجازوا « أفضل الإخوة » ، إلا إن أخرجت عن معناها ؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم .

الثانية : إذا ذكر بعد « أفعل » جنسه ، وواحد من آحاد جنسه ، وجب إضافته إليه ، كقولك : زيد أحسن الرجال ، وأحسن رجل قال تعالى ... ^(٤) .
وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته ، وجب نصبه على التمييز ، نحو زيد أحسن وجهها ، وأغزر علما .

(٢) سورة هود ٤٥
(٤) هنا سقط في الأصول

(١) سورة الجمعة ١١
(٣) سورة المؤمن ١٤

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ أَوْ أَزْكَى طَعَامًا ﴾ ^(٢) ، فقد أضيف إلى غير جنسه ، وانتصب .

وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جعل « أشد » لغير الخشية ، فقال الزمخشري معنى : ﴿ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى مثل أهل خشية الله ، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله .

قال ابن الحاجب : وعلى مثل هذا يحمل ماخالف هذه القاعدة .

الثالثة : الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه ؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ ^(٤) ، لأن معناه : ما من آية من التسع إلا وهى أكبر من كل واحدة منها ، فاضلة ومفضولة ، فى حالة واحدة .

وأجاب الزمخشري بأن ^(٥) الغرض وصفين بالكبر من غير تفاوت فيه ، وكذلك العادة فى الأشياء التى تتفاوت فى الفضل التفاوت البسير ، أن تختلف [آراء] ^(٥) الناس فى تفضيلها ، وربما اختلف آراء الواحد فيها ، كقول الحماسي :

مَنْ تَلَقَّى مِنْهُمْ تَقُلْ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَهْدَى بِهَا السَّارِي ^(٦)
وأجاب ابن الحاجب ، بأن المراد الأعلى أكبر من أختها عندهم ، وقت حصولها ، لأن لمشاهدة الآية فى النفس أثرا عظيما ليس للغائب عنها .

الرابعة : قالوا : لا يبنى من العاهات ، فلا يقال : ما أعور هذه القوس ! وأما قوله تعالى :

(٢) سورة الكهف ١٩
(٤) الكشاف ٤ : ٢٠٢ مع تصرف فى العبارة .
(٦) لمرندس ، المحاسة بشرح الرزوقي ١٥٩٣

(١) سورة النساء ٧٧
(٣) سورة الزخرف ٤٨
(٥) من الكشاف

﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ ^(١) ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنه من عمى القلب الذى يتولد من الضلالة ، وهو ما يقبل الزيادة والنقص ، لا من عمى البصر الذى يحجب المرئيات عنه .

وقد صرح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ ^(٢) وعلى هذا فالأول اسم فاعل .

والثانى : أفعل تفضيل ، من فقد البصيرة .

والثانى : أنه من عمى العين ، والمعنى : مَنْ كان فى هذه أعمى من الكفار ؛ فإنه يحشر أعمى . فلا يكون « أفعل تفضيل » .

ومنهم من حل الأول على عمى القلب ، والثانى على فقد البصيرة ، وإليه ذهب أبو عمرو ، فأمال الأول ، وترك الإمالة فى الثانى ؛ لما كان اسما ، والاسم أبعد من الإمالة .

الخامسة : يكثر حذف المفضول إذا دل عليه دليل ، وكان « أفعل » خبرا ، كقوله

تعالى : ﴿أَنْتَبَذُوا آلَ اللَّهِ هُوَ أَدْنَى بِاللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ ^(٣) .

﴿ذَلِكَ أَمْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ ^(٤) .

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ ^(٥) .

﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ ^(٦) .

﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ^(٧) .

﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا﴾ ^(٨) .

﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ ^(٩) .

(١) سورة الحج ٤٦

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة آل عمران ١١٨

(٤) سورة الكهف ٤٦

(١) سورة الإسراء ٧٢

(٢) سورة البقرة ٦١

(٣) سورة آل عمران ٣٦

(٤) سورة النحل ٩٥

(٥) سورة مريم ٧٣

﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾^(١).

وقد يحذف الفضول و«أفعل» ليس بنحبر، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٢).

السادسة: قد يحىء مجردا عن معنى التفضيل، فيكون للتفضيل لالا لأفضلية.

ثم هو تارة يحىء مؤولا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٣).

ومؤولا بصفة مشبهة، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٤).

و«أعلم» هاهنا بمعنى «عالم بكم»، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، «وأهون عليه» بمعنى هين، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى.

وقوله تعالى: ﴿ أَقْمَنُ يُلْقَى فِي النَّارِ خَبِيرٌ ﴾^(٥).

وقوله: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾^(٦).

أو لفظا لامعنى، كقوله تعالى: ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾^(٧).

و﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾^(٨).

وأما قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٩) فمعناه: الضرر بعبادته؛

أقرب من النفع بها.

فإن قيل: كيف قال: ﴿ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٩)، ولا نفع من قبله البتة؟

قيل: لما كان في قوله: ﴿ لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ تبعيد لنفعه، والعرب تقول

(٢) سورة طه ٧

(٤) سورة الروم ٢٧

(٦) سورة الفرقان ٢٤

(٨) سورة طه ١٠٤

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) سورة النجم ٣٢

(٥) سورة فصلت ٤٠

(٧) سورة الإسراء ٤٧

(٩) سورة الحج ١٣

لما لم يصح في اعتقادهم : هذا بعيد - جاز الإخبار بـ « بُعِدَ » نفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى : حكاية عنهم : ﴿ أَثِدًا مِثْنًا وَكَثًّا تَرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ ^(١) .

السابعة : « أفعل » في الكلام على ثلاثة أضرب :

مضاف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٢) .
ومعروف باللام ، نحو : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣) و ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ ^(٤) .

وخال منهما . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لا ابتداء الغاية جارة للفضل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٥) .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ^(٥) .
ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا ، كقوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ ^(٦) .
وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معروف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز « زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كل شخص لا بد أن يكون جماعة يفضلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ ^(٧) لجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرا ، بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفة مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » .
ولا خلاف أنه يضاف إلى اسم الجمع معروفا ومنكرا ، نحو أفضل الناس والقوم ، وأفضل ناس وأفضل قوم .

فإن قيل : لم أجازوا تنكير هذا ولم يميزوا ذلك في الجمع ؟

- (٢) سورة التين ٨
(٤) سورة المنافقون ٨
(٦) سورة الأعلى ١٧

- (١) سورة ق ٣
(٣) سورة الأعلى ١
(٥) سورة الكهف ٣٤
(٧) سورة التين ٥

قلت : لأن « أفضل القوم » ليس من ألفاظ الجموع ، بل من الألفاظ المفردة فحذفوه بترك الألف واللام الثانية ، إذا كان « أفضل » بالألف واللام أو مضافا جاز ثنيتته وجمعه ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٢) .

وقال في المفرد : ﴿ إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ ^(٣) .

وقال في الجمع : ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾ ^(٤) ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا ﴾ ^(٥) .

وتقول في المؤنث « هذه الفضلى » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِخْدَى الْكُبَرِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَأَلْئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ ^(٧) .

وحكم « فُعلَى » حكم « أفضل » لا يستعمل بغير « من » إلا مضافا أو معرفا بآل .
وأما قوله : ﴿ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾ ^(٨) ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أى وأخر منها متشابهات .

تنبيه

لفظ « سواء »

سواء أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى استواء ، وسواؤه مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفة كان بمعنى مستوٍ ، ولهذا تقول : هما سواء ، هم سواء ، كما تقول : هما عدل ، وهم عدل ؛ والسواء التام ، ومنه درهم سواء ، أى تام .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾ ^(٩) ، أى مستويات . ومن نصب فعلى

(٢) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٢٣

(٦) سورة المدثر ٣٥

(٨) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الشعراء ١١٩

(٣) سورة الشمس ١٢

(٥) سورة هود ٢٧

(٧) سورة طه ٧٥

(٩) سورة فصلت ١٠

المصدر، أى استوت استواء ، كذا قال سيبويه^(١) . وجوز غيره أن يكون حالا من النكرة .
ويجىء السواء بمعنى الوسط ، كقوله تعالى : ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٢)
أى عدل ، وهو الحق .

قال ابن أبي الربيع : وسواء لا يرفع الظاهر إلا إذا كان معطوفا على المضمر فى سواء
وهو مرفوع بسواء ، وهو مما جاز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه .

~~~~~

## النوع السابع والأربعون في الكلام على المفردات من الأدوات

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها ، وترجع استعمالها في بعض المحال على بعض ،  
بحسب مقتضى الحال .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۝ ﴾<sup>(١)</sup> ، فاستعملت  
« على » في جانب الحق ، و« في » في جانب الباطل ؛ لأن صاحب الحق كأنه مُسْتَقِلٌّ  
يرقب نظره كيف شاء ، ظاهرة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام ،  
ولا يدرى أين توجه !

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَرِزْقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا  
أَيُّهَا أَرْزَقِي طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ۝ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فعطف هذه الجمل الثلاث بالقاء ،  
ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو ، فقال تعالى : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ۝ ﴾<sup>(٣)</sup> ، إذ لم يكن  
التلطف مترتباً على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مرتباً على التوجه في طلبه ،  
والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدل في المسألة عن مدة اللبث ، بتسليم العلم له سبحانه .

وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْأَصْدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . ۝ ﴾<sup>(٤)</sup> الآية ؛ فعدل عن اللام

(١) سورة سبا ٢٤

(٢) سورة الكهف ١٩

(٣) سورة التوبة ٦٠ ، والآية : ﴿ إِنَّمَا الْأَصْدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ

عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةُ قُلُوبُهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْفَارِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ۝ ﴾

إلى « في » في الأربعة الأخيرة ، إذانا بأنهم أكثر استحقاقاً للتصدق عليهم ممن سبق ذكره باللام ؛ لأن « في » للوعاء ، فنبه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنةً لوضع الصدقات فيهم : كما يوضع الشيء في وعائه مستقراً فيه . وفي تكرير حرف الظرف داخلاً على « سبيل الله » دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين .

قال الفارسي : وإنما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « والرقاب » ليدلّ على أن العبد لا يملك .

وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه يقال : أحسنَ بي وإلى ؛ وهي مختلفة المعاني وأليقها بيوسف عليه السلام « بي » ، لأنه إحسانٌ درج فيه دون أن يقصد الغاية التي صار إليها .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلَبْنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، والمصلوب لا يجعل على رموس النخل ؛ وإنما يُصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل « في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس هناك حال القرار والتمكين .

وقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وما قال « على الأرض » ؛ وذلك لما وصّف العباد بين أنهم لم يوطّنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مُستَوَقِرُونَ . ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر ، قال : وَلَا تَمْشِ فِيهَا مَرَحًا ، بل أَمْشِ عَلَيْهَا هَوْنًا .

(٢) سورة طه ٧١

(٤) سورة الفرقان ٦٣

(١) سورة يوسف ١٠٠

(٣) سورة الرحمن ٢٦

(٥) سورة الإسراء ٣٧ ، لقمان ١٨

وقال تعالى ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، ولم يقل: «في صلاتهم».

وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ <sup>(٣)</sup>:

لوسقطت «من» جاز كون الحجاب في الوسط، وإن تباعدت. وإذا أتيت بـ «من» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «من»، وانتهى إلى غايته، فكان الحجاب قد ملأ ما بينك وبينه <sup>(٤)</sup>.

وقال: كرر الجار في قوله: ﴿وَعَلَىٰ تَمِيمِهِمْ﴾ <sup>(٥)</sup> ليكون أدل على شدة الختم في

الموضعين، حين استجد له تعدية أخرى.

وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه؛ والمعين عليه معرفة معاني المفردات، فلنذكر مهمات

مطالبها على وجه الاختصار.

(٢) سورة اللاعن ٥

(٤) الكشاف ٤: ١٤٤ - ١٤٥

(٦) الكشاف ١: ٤١

(١٢) - البرهان - رابع

(١) سورة التوبة ٦١

(٣) سورة فصلت ٥

(٥) سورة البقرة ٧

## المهمزة

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتى لطلب التصور والتصديق ، بخلاف «هل» فإنها للتصور خاصة . والمهمزة أغلب دورانا ، ولذلك كانت أم الباب . واختصت بدخولها على الواو ، نحو : ﴿ أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . وعلى الفاء ، نحو : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> . وعلى ثَمَّ ، نحو : ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . و«هل» أظهر في الاختصاص بالفعل من المهمزة ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَتَمَّ شَاكِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ فَهَلْ أَتَمَّ مُنْتَهُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، و﴿ فَهَلْ أَتَمَّ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف الثلاثة ؛ حيث أن الجملة الاسمية أدل على حصول المطلوب وثبوته ؛ وهو أدل على طلبه من « فهل تشكرون » « وهل تسلمون » لإفادة التجدد . واعلم أنه يُعَدَّلُ بالمهمزة عن أصلها ، فيتجاوز بها عن النفي والإيجاب والتقريب ، وغير ذلك من المعاني السالفة في بحث الاستفهام مشروحة ، فانظره فيه .

## مسألة

[ في دخول المهمزة على « رأيت » ]

وإذا دخلت على « رأيت » امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت بمعنى « أخبرني » ، كقولك : « رأيتك زيدا ما صنع » ؟ في المعنى تعدى بحرف ، وفي اللفظ تعدى بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٩٧

(٤) سورة الأنبياء ٨٠

(٦) سورة هود ١٤

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٣) سورة يونس ٥١

(٥) سورة المائدة ٩١

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ <sup>(١)</sup>  
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ <sup>(٢)</sup>  
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدِّينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

## مسألة

[ في دخول الهمزة على « لم » ]

وإذا دخلت على « لم » أفادت معنيين :  
أحدهما : التنبيه والتذكير ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
والثاني : التعجب من الأمر العظيم ، كقولك : ألم تر إلى فلان يقول كذا ، ويعمل كذا!  
على طريق التعجب منه . وكيف كان فهي تحذير .

(٢) سورة الطلق ٩ ، ١٠

(٤) سورة الفرقان ٤٠

(١) سورة مريم ٧٧

(٣) سورة الماعون ١

## أم

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل ، نحو ، أزيد عندك أم عمرو ؟  
وقيل : إنما تُشرك بين المتعاطفين كما تُشرك بينهما « أو » .  
وقيل : فيها معنى العطف . وهي استفهام كالألف <sup>(١)</sup> ؛ إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف .

وقيل : هي « أو » أبدلت [الميم] <sup>(٢)</sup> من الواو ، ليحوّل إلى معنى ، يريد إلى معنى « أو » .  
وهي قسمان : متصلة ومنفصلة :

فالمتصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والمراد بها الاستفهام عن التمين ؛ فلها يُقدر بأيّ . وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ، ويكون ما بعدها مفردا ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما قد فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدر بـ « بل » والهمزة .

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة على ثلاثة مذاهب ، حكاهما الصقار :  
أحدها : أنها تقدر بهما وهي بمعناها ، فنفيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول والانتقال كـ « بل » ، والاستفهام عما بعدها . ومن ثم لا يجوز أن تستفهم مبتدئا كلامك بـ « أم » .  
ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم .  
قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين « بل » أن ما بعد « بل » منفى ، وما بعد « أم » مشكوك فيه .

والثاني : أنها بمنزلة « بل » خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وليست مفيدة الاستفهام ، وهو قول الفراء في « معاني القرآن » .

(١) في الأصلين : « بالألف » ، صوابه من فقه اللغة لابن فارس ٧٩ .

(٢) من فقه اللغة .



والثالث : أنها بمعنى الهمزة ، والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول .

قال الصغار : فأنما الأول فباطل ؛ لأن الحرف لا يعطى في حيز واحد أكثر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين المذهبين . وينبى أن يرجح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنها لا بل أم شاء .

ويلزم على القول الثانى حذف همزة الاستفهام فى الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيويه . انتهى .

\*\*\*

واعلم أن المتصلة يصير معها الاسمان بمنزلة « أى » ، ويكون ما ذكر خبراً عن « أى » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالمنى : أيهما عندك ؟ والظرف خبر لها .

ثم المتصلة تكون فى عطف المفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو ؟ كقوله تعالى : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى أى المعبودين خير ؟ وفى عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد ، نحو : ﴿ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى الحال هذه أم هذه ؟

والمقطعة إنما تكون على عطف الجمل ، وهى فى الخبر والاستفهام بمثابة « بل » والهمزة ، ومضاهها فى القرآن التوبيخ ، كما كان فى الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ اتَّخَذَ عِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى بل أتمد ؟ لأن الذى قبلها <sup>(٤)</sup> خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك ، وَجَرَّئِي عَلَى كَلَامِ الْمُبَاد .

وقوله : ﴿ أَلَمْ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَأَرَبِّ فِيهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(٢) سورة الواقعة ٧٢

(١) سورة يوسف ٣٩

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) وهو قوله تعالى فى الآية قبلها ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٥) سورة السجدة ١ - ٣

أَفْتَرَاهُ ﴿١﴾ ، تقديره : بل يقولون ؟ كذا جعلها نيبويه <sup>(١)</sup> منقطعة ، لأنها بعد الخبر .

ثم وجه اعتراضا : كيف يستفهم الله عن قولهم هذا وأجيب بأنه جاء في كلام العرب ؛ يريد أن في كلامهم يكون المستفهم محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى المخاطب ، كقوله : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَقْدَرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد علم الله أنه لا يتذكر ولا يخشى ؛ لكنه أراد : « لعله يفعل ذلك في رجائكما » .  
وقوله : ﴿ أَمْ أُتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، تقديره : بل أئخذ ؟ بهمزة منقطعة للإنكار .

وقد تكون بمعنى « بل » من غير استفهام ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٤)</sup> وما بعدها في سورة النمل .  
قال ابن طاهر <sup>(٥)</sup> : ولا يتمتع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تكون عاطفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَائِضِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وقال البغوي في قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> بمعنى « بل » وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين .  
وقال الفراء وقوم من أهل المصاني : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذ تَمَّ الكلام ، وفي الآية إضمار ، والأصل : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> أم تبصرون ؟ ثم ابتداء فقال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

قلت : فعلى الأول تكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة .

وفيها قول ثالث ، قال أبو زيد : إنها زائدة ، وإن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه . والمشهور أنها منقطعة ، لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدركه

(٢) سورة طه ٤٤

(٣) سورة النمل ٦٠-٦٤

(٤) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي أبو بكر ، كان من حذاق النحويين التأخرين ، أخذ عنه ابن خروف ، وصحب الحشني ، وله تعليق على الإيضاح : توفي في عشر الثمانين وخمسمائة . بنية الرواة ١٢

(٧) سورة النمل ٢٠

(٨) سورة الزخرف ٥٢

(١) الكتاب ١ : ٤٨٤

(٢) سورة الزخرف ١٦

(٦) سورة الطور ٣٠

(٩) سورة الزخرف ٥١

الشك في تبصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير ، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى » ،  
فلما أدركه الشك في تبصرهم ، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرّمّاك : لِمَ لم يحمل سيويه أم متصلة ؟ أى « أفلا تبصرون أم تبصرون » ؟ أى أى هذين كان منكم ؟ فلم يُجر جواباً ، وغضب وبقى جمعة لا يقرر حتى استعطفه .

والجواب من وجهين : أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم ظن أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ، وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ .

والثانى : أنه لو كان الإبصار وعدمه عنده مُتَعَادِلَيْنِ لم يكن للبدء بالنفى معنى ، فلا يصح إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحتل المتصلة والمنقطعة ، كما قال فى قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
قال الواحدى : إن شئت جعلت قبله استفهام ردّ عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وإن شئت جعلتها منقطعة عمّا قبلها مستأنفاً بها الاستفهام ، فيكون استفهاماً متوسطاً فى اللفظ ، مبتدأ فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية ،  
ثم قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء : إنها هاهنا منقطعة ؛ إذ ليس فى الكلام همزة تقع موقعها ،  
وموقع « أم » « أيهما » والهمزة فى قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » فى شىء ، والتقدير :  
بل تريدون أن تسألوا ؟ فخرج بـ « أم » من كلام إلى آخر <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٢٢ .

(١) سورة البقرة ١٠٨

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

وقد تكون بمعنى «أو» كافي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا . أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَ كُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى أتريدون ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى  
يحسدون ؟

وقوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتُخَذُّنَاكُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى أزاغت عنهم الأبصار ؟

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى أله !

﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> أى أنسلهم أجرا ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قيل : أى أظننت هذا ؟ ومن

عجائب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف !

وقيل : بمعنى ألف الاستفهام ، كأنه قال : أحسبت ؟ وحسبت بمعنى الأمر ، كما تقول

لمن تخاطبه : أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر ، أى اعلم أن زيدا خرج ، فعلى هذا التدرج يكون معنى الآية : اعلم يا محمد ، أن أصحاب الكهف والرقيم .

(٢) سورة الإسراء ٦٨ ، ٦٩

(٤) - سورة البقرة ٢١٤

(٦) سورة ص ٦٢ ، ٦٣

(٨) سورة الكهف ٩

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٣) - سورة البقرة ١٠٨

(٥) سورة النساء ٥٤

(٧) سورة الطور ٣٩ ، ٤٠

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أُمُّ أُتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> تقديره بل «أُتَّخَذَا» بهمزة مقطوعة على الإنكار ، ولو جلتاه همزة وصل لصار إثباتاً . تعالى الله عن ذلك ! ولو كانت «أم» المنقطعة بمعنى «بل» وحدها دون الهمزة وما بعد «بل» متحقق ، فيصير ذلك في الآية متحققاً ، تعالى الله عن ذلك !

## مسألة

[ في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم » ]

« أم » لابد أن يتقدمها استفهام أو مافي معناه . والذي في معناه التسوية ؛ فإن الذي يستفهم ، استوى عنده الطرفان ؛ ولهذا <sup>(٢)</sup> يسأل ، وكذا السئول استوى عنه الأمران . فإذا ثبت هذا ؛ فإن المعادلة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جملتين ، والجلتان يكونان اسميتين وفعليتين ؛ ولا يجوز أن يعادل بين اسمية وفعلية ؛ إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ، أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي أم صمتتم .

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بصراء ، فكأنه قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ؟ قال الصغار : إذا كانتا الجلستان موجهتين قدمتا أيهما شئت ، وإن كانت إحداها منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء على ألم يقم أم قت ! لأنهم يقولون : سواء على أقت أم لا ، يريدون : أم لم يقم ، فيحذفون للدلالة الأول ، فلا يجوز هذا : سواء على أم قت ، لأنه حذف من غير دليل ، فحلت سائر المواضع المنفية على هذا .

(٣) م : « سأل »

(٥) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

(١) سورة الزخرف ١٦

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

قال: فإنه لا بد أن يتقدمها الاستفهام أو التسوية، بخلاف «أو» فإنه يتقدمها كل كلام إلا التسوية، فلا تقول: سواء عليّ قت أو قُلت؛ لأن الواحد لا يكون «سواء».

## سألة

قال الصغار: ينبغي أن يُعلم أن السؤال بـ «أو» غير السؤال بـ «أم» .  
فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ لجواب هذا: زيد أو عمرو، وجواب «أو»  
نعم، أو لا. ولو قلت في جواب الأول: نعم، أو لا، كان محالاً، لأنك مدّعي أنّ  
أحدهما عنده.

فإن قلت: وهل يجوز أن تقول: زيد أو عمرو، في جواب: أقام زيد  
أو عمرو؟

قلت: يكون تطوعاً بما لا يلزم، ولا قياساً بمنه.

وقال الزمخشري<sup>(١)</sup> وابن الحاجب: وضع «أم» للعلم بأحد الأمرين، بخلاف «أو»  
فأنت مع «أم» علم بأن أحدهما عنده، مستفهم عن التعيين، ومع «أو» مستفهم عن واحد  
منهما، على حسب ما كان في الخبر، فإذا قلت: أزيد عندك أو عمرو؟ فمناه: هل واحد  
منهما عندك؟ ومن ثمّ كان جوابه بـ «نعم» أو لا مستقياً، ولم يكن ذلك مستقياً في «أم»  
لأن السؤال عن التعيين.

## إِذَنْ

نوعان :

الأول : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يُفهم<sup>(١)</sup> الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك » فتقول : « إذن أكرمك » ، وهى فى هذا الوجه علامة تدخل على الجملة القطبية فتصب المضارع المستقبل ؛ إذا صُدّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالا .  
والثانى : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم ، أو منبهة على سبب حصل<sup>(٢)</sup> فى الحال . وهى فى الحال غير علامة ؛ لأن المؤكّدات لا يعتمد عليها ، والعامل يُعتمد عليه ، نحو « إن تأتني إذن آتاك » ، « والله إذن لا فعلكن » ، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط .  
وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إذن أنا أكرمك .  
ويجوز توسطها وتأخرها .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فهى مؤكدة للجواب ، وتربطه بما تقدم .  
وذكر بعضُ التأخرين لها معنى ثالثا ؛ وهى أن تكون مركبة من « إذ » التى هى ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تحقيقا أو تقديرا ، لكن حذفت الجملة تخفيفا ، وأبدل التنوين منها ، كما فى قولهم « حينئذ » .

ولست هذه الناصبة المضارع ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك ما عملت فيه ، ولا يعمل إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، بل تدخل على الماضى نحو : ﴿ وَإِذَا لَا تَيْتَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ إِذَا لَأَمْسَكُنَّ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و ﴿ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(٢) ت : « جعل » .

(٤) سورة النساء ٦٧ .

(٦) سورة الإسراء ٧٥ .

(١) ت : « يعلم » .

(٣) سورة البقرة ١٤٥ .

(٥) سورة الإسراء ١٠٠ .

وعلى الاسم ، نحو : إن كنت ظلما فأذنْ حكْمك في ماضٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُفْرَبِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » .

\*\*\*

واعلم أن هذا المعنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم : إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذ » . ويعوض عنها التنوين كيومئذ ، ولم يذكروا حذف الجملة من « إذا » وتعويض التنوين عنها .

وقال الشيخ أبو حيان : في " التذكرة " : ذكر لي علم الدين القمّي ، أن القاضي تقي الدين بن رزين ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقول نحوي . انتهى .

وقال القاضي ابن الجويني : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا آتيك : « إذن أكرمك » بالرفع ، على معنى « إذا أتيتني أكرمك » فحذف « أتيتني » وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

قال : ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة ، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب بـ « إذن » ؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفا ناصبا للفعل ، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعده ، إذا أريد به « إذ » الزمانية معوضا عن جملته التنوين ، كما أن منهم من يجوز ما بعدها ، نحو : من يزرنى أكرمه . يريدون بذلك الشرطية ، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة ، نحو : من يزروني أكرمه .

قيل : ولولا قول النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص ، وإن « إذن » عاملة في المضارع ، لقليل : إن « إذن » في الموضعين واحدة ، وإن معناها تقييد ما بعدها بزمان أحوال ؛ لأن



معنى قولهم : أنا أزورك ، فيقول السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك زمن أو حال أو عند زيارتك لى .

ثم عند سيوييه معناها الجواب ، فلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ، من غير أن تجيب به أحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فيحمل على أنه لجواب مقدر ، وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى بأنعمنا ، فأجاب : لم أفعل ذلك كفرا للنعمة كما زعمت ، بل فعلتها وأنا غير عارف بأن الوَكْرَةَ تَقْضَى ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

## إذا

نوعان : ظرف ومفاجأة .

فالتى للمفاجأة : خرجت فإذا السبع .

وتجىء اسماً وحرفاً ، فإذا كانت اسماً كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة ؛ كما أن الهمزة تدلّ على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تقدرها حرفاً ؛ فإن قدرتها حرفاً كان الخبر محذوفاً ، والتقدير « موجود » ، وإن قدرتها ظرفاً كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندى زيد ، فتخبر بظرف المكان عن الجنة ، والمعنى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون فى هذه الحالة ظرف زمان ، لامتناع وقوع الزمان خبراً عن الجنة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكاناً . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة .

وتجىء ظرف زمان ، وحق زمانها أن يكون مستقبلاً ، نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد تستعمل للماضى من الزمان ، كـ « إذ » كما فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن « قالوا » ماضٍ ، فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلاً .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَوكَ

(١) سورة الروم ٤٨

(٢) سورة النصر ١

(٣) سورة آل عمران ١٥٦

(٤) سورة النمل ١٨

يُجَادِلُونَكَ ۝ (١) ، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ (٢) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ  
الصَّدَفَيْنِ ﴾ (٣) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ﴾ (٤) ، ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا  
إِلَيْهَا ﴾ (٥) لَأَن الْانْفِضَاضَ وَقَعَ فِي الْمَاضِي .

وتجىء للحال ، كقوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ (٦) ، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ  
وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ (٧) ؛ والتقدير : والنجم هاويا ، والليل غاشيا ، والنهار متجليا ،  
ف«إذا» ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها  
« أقسم » المحذوف .

وقد استشكل الزمخشري تقدير العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أثير الدين ،  
فقال : إذا ظرف مستقبل ، ولا جائز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف ، لأن  
« أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛  
لاختلاف زمان العامل والممول . ولا جائز أن يكون تمّ مضاف أقيم المقسم به مقامه ،  
أى وطلوع النجوم ، وتجىء الليل ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطلوع حال ، ولا يعمل  
في المستقبل ، ضرورة أن زمان العامل زمان الممول . ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم  
به ، لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل  
فيه ، فيكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كائنا إذا هوى ، والليل  
كائنا إذا يغشى ، لأنه يلزم « كائنا » ألا يكون منصوبا بعامل ، إذ لا يصح ألا يكون معمولاً  
لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً .

وأيضاً فيكون المقسم به جثة ، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجُثث ، كما  
لا تكون أخباراً لهن .

(٢) سورة الكهف ٩٣

(٤) سورة الكهف ٩٦

(٦) سورة النجم ١

(١) سورة الأنعام ٢٥

(٣) سورة الكهف ٩٦

(٥) سورة الجمعة ١١

(٧) سورة الليل ١ ، ٢

فأما الوجه الأول فهو الذى ذكره أبو البقاء ، قال فى قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ : <sup>(١)</sup> العامل فى الظرف فعل القسم المحذوف ، تقديره : أقسم بالنجم وقت هويّه <sup>(٢)</sup> .

وما ذكره الشيخ عليه من الأشكال فقد يحجب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الزمانين لما اشتركا فى الوقوع المحقق نزلًا منزلة الزمان الواحد ؛ ولهذا يصح عطف أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وهو قريب من جواب الفارسى ، لما سأله أبو الفتح عن قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> مشتكلا إبدال « إذ » من « اليوم » فقال : « اليوم » حال و « ظلمتم » فى الماضى ، فقال : إن الدنيا والآخرة متصلتان ، وإنهما فى حكم الله تعالى سواء <sup>(٥)</sup> فكان « اليوم » ماض ، وكان « إذ » مستقبلا .

والثانى : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تأتى مقارنة ، تأتى مقدرة ، وهى أن تقدر المستقبل مقارنا ، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازا ، وجعلت المستقبل حاضرا ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وأما الوجه الثانى ؛ فيمكن أن يقال : يجوز تقديره ، وهو العامل ، ولا يلزم ما قال من اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطول النجم فى المستقبل ويجوز أن يقسم بالشئ الذى سيوجد .

وأما الوجه الأخير ، فهو الذى ذكره ابن الحاجب فى شرح " المفصل " فقال : إذا

(١) سورة النجم ١

(٢) إملاء ماس به الرحمن ٢ : ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ١٠ ، والآية بنماها : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ

جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ۝ .

(٥) ت : « مما »

(٤) سورة الزخرف ٢٩

(٦) سورة الزمر ٧٣

ثبت أنها مجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القسم ، لأنه يصير المعنى : أقسم في هذا الوقت ، فهي إذن في موضع الحال من الليل . انتهى .

وقد وقع في محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جعلت «إذا» معمولة لفعل هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال .

وقوله : « يلزم ألا يكون له عامل » .

قلنا : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضر كونه إنشاء<sup>(١)</sup> لما ذكرنا أنها حال مقدرة .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سألتها أبو الفتح ، فقال : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون حالا من الجنة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخبراً !

وأجاب بأنها جرت مجرى الوقت الذي يؤخر ويقدم . وهي أيضاً بعيدة لا تنالها أيدينا ، ولا يحيط علمنا بها في حال نصبها ، إحاطتنا بما يقرب منها ، فجرت لذلك<sup>(٢)</sup> مجرى المعدوم .

فإن قيل : كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالا من النجم ؟

وأجاب : بأن مثل هذا يجوز في الحال ، من حيث كان فضلة . انتهى .

وقد يقال : ولئن سلمنا الامتناع في الحال أيضاً ، فيكون على حذف مضاف ، أي وحضور الليل ، وتجعله حالا من الحضور لا من الجنة .

والتحقيق - وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة - أن يُدعى أن « إذا » كما تجرد عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ، فهي في هذه الآية الشريفة مجرد الوقت من دون تعلق بالشئ تعلق الظرفية الصناعية ، وهي مجرورة المحل هاهنا لكونها بدلا عن الليل ، كما جرت بـ « حتى » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾<sup>(٣)</sup> . والتقدير : أقسم بالليل وقت

(٢) ت : « كذلك »

(١) ت : « إنشائيا »

(٣) سورة الزمر ٧١

غشيانه ، أى أقسم بوقت غشيان الليل ، وهذا واضح .  
فإن قلت : هل صارَ أحدٌ إلى تجرّدها عن الظرفية والشرطية معا ؟  
قلت : نعم نص عليه فى ” التسهيل ” فقال : وقد تفارقها الظرفية ، مفعولا بها ، أو مجروره  
بحتى ، أو مبتدأ .

وعلم مما ذكرنا زيادة رابع ، وهو البدلية .

## فائدة

وتستعمل أيضا للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
فهذا فيما مضى ، لكن دخلت « إذا » لتدل على أن هذا شأنهم أبدا ومستمر فيما سيأتى ،  
كافى قوله :

وَنَذْمَانِ يَزِيدُ السَّكَّاسَ طِيًّا سُقِيتُ إِذَا تَفَوَّرَتِ النُّجُومُ <sup>(٣)</sup>  
ثم فيه مسائل :

\*\*\*

الأولى : المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء فى حال أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ فَأَلْقَى  
مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُمَّلَانِ مُبِينٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ  
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قالوا : ولا تقع بعد « إذا » المفاجأة إلا الجملة الاسمية ، وبعد « إذ » إلا الفعل الماضى .

(١) سورة البقرة ١٤  
(٢) البيت من شواهد المفنى ١ : ٨١ ، ونسبه فى الحاشية - تقلا عن تصحيح العسكرى - إلى البرج  
ابن مسهر الطائى .  
(٣) سورة الروم ٣٦

ومذهب المبرد - وتبعه أكثر المتأخرين - أن المفاجأة نقلها إلى المكان عن الزمان ، ومعنى الآية موافقة الشعبان لإلقاء موسى العصا في المكان . وكذا قولهم : خرجت فإذا السبع ، أى فإذا موافقة السبع ، وعلى هذا لا يكون مضافاً إلى الجملة بعدها .

\*\*\*

الثانية : الظرفية ضربان : ظرف تحض ، وظرف مضمّن معنى الشرط .

فالأول : نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ <sup>(١)</sup> .

ومنه « إذا كنت على راضية » و « إذا كنت على غضبي » ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط ، لكان جوابها معنى ماتقدم ، وبصير التقدير في الأول « إذا يغشى أقسم » فيفسد المعنى ، أو بصير القسم متعلقاً على شرط ، لامطلقاً فيؤدى إلى أن يكون القسم غير حاصل الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس المعنى عليه ، بل على حصول القسم الآن من غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومما يتمحض للظرفية العارية من الشرط قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط لوجب الفاء في جوابها .

والضرب الثانى : يقتضى شرطاً وجواباً ، ولهذا تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وكذا كثر وقوع الفعل بعد ماضى اللفظ مستقبل المعنى ، نحو : إذا جتني أكرمتك .

ومنه : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » .

وتختص الضمنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب سيبويه أنها لا تنضاف إلا إلى جملة

(٢) سورة النجم ١

(٤) سورة الثورى ٣٩

(١) سورة الليل ١

(٣) سورة الفجر ٤

(٥) سورة الأقال ٤٥

فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدر بينه وبينها فعل ، محافظة على أصلها ؛ فإن كان الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإن كان منصوبا كان مفعولا والفاعل فيه أيضا ذلك المقدر ، كقوله <sup>(٢)</sup> :

\* إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته \*

والتقدير : إذا بلغت .

ومنهم من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز : « إذا زيد ضربته » .

وعلى هذا فالمرفوع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك .

وعلى القولين فمحل الجملة بعدها الجر بالإضافة ، والفاعل فيها جوابها . وقيل : ليست

مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها ، لا جوابها .

تنبيه : مما يفرق فيه بين المفاجأة والمجازاة ، أن « إذا » التي للمفاجأة لا يبتدأ بها ،

كقوله : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والتي بمعنى المجازاة يبتدأ بها ، نص عليه سيويوه ،

فقال في الأولى : إذا جواب ، بمنزلة الفاء ، وإنما صارت جوابا بمنزلة الفاء ، لأنه لا يبدأ بها

كما لا يبدأ بالفاء .

قال ابن النحاس : ولكن قد عورض سيويوه بأن الفاء قد تدخل عليها ، فكيف

تكون عوضا منها ؟

والجواب أنها إنما تدخل توكيدا ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا

بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فيحتمل أنها متمحضة الظرفية لعدم الفاء في جوابها

(١) سورة الانشقاق ١

(٢) . . . (٢)

(٣) سورة الروم ٣٦

(٤) سورة الجاثية ٢٥



مع « ما » ، ويحتمل أن يكون « ما » جواب قسم مقدر ، لا جواب الشرط ، فلذلك لم يحى بالقاء .

\*\*\*

الثالثة : جوز ابن مالك أن تحى لا ظرفا ولا شرطاً ، وهى الداخلة عليها « حتى » الجارة ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ۖ ﴾<sup>(١)</sup> . أو الواقعة مفعولاً ، كقوله عليه السلام : « إني لأعلم إذا كنت على راضية » . وكما جاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف . وتَحَصَّلَ أنها تارة ظرف لما يُسْتَقْبَل وفيها معنى الشرط ، نحو : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وتارة ظرف مستقبل غير شرط ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا ۖ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وتارة ظرف غير مستقبل ، نحو : ﴿ إِذَا مَا أَتَوَكَ لَتَحْمِلَهُمْ ۖ ﴾<sup>(٤)</sup> وتارة لا ظرف ولا شرط ، وتارة لا تكون اسم زمان ، وهى المفاجأة .

\*\*\*

الرابعة : أصلُ « إذا » الظرفية لما يُسْتَقْبَل من الزمان ؛ كما أنَّ « إذْ » لما مضى منه ، ثم يتوسع فيها ، فتستعمل فى الفعل المستمر فى الأحوال كلها : الحاضرة والماضية والمستقبلية : فهى فى ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذى هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك . قالوا : إذا استعطى فلانٌ أعطى ، وإذا استنصر نصر ، كما قالوا : فلان يعطى الراغب ، وينصر المستغيث ، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت . قاله الزمخشري فى كشفه القديم .

\*\*\*

الخامسة : تجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

(٢) سورة الضلاق ١

(٤) سورة التوبة ٩٢

(١) سورة الزمر ٧١

(٣) سورة مريم ٦٦

أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فانا أكرمك .

ثالثها : إذا المكانية ؛ قال تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وما قبلها إما جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . والمعنى : فإذا نُفِخَ في الصور تقاطعوا ، ودل عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ ﴾ .

وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْجُرِمِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> وإنما احتيج لهذا التقدير ؛ لأن ما بعد « ما » النافية في مثل هذا الموضع لا يعمل فيه ما قبلها . وأيضاً فإن « بشرى » مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فالعامل في « إذا » الأولى مادلٌ عليه ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد « إذا » المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالعامل في « إذا » مادلٌ عليه قوله : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُقِرَ في الناقور صَعِبَ الأمر .

وقوله : ﴿ هَلْ نَدُوكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فالعامل

(٢) سورة المؤمنون ٦٤

(٤) سورة الفرقان ٢٢

(٦) سورة سبأ ٧

(١) سورة الروم ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٠١

(٥) سورة الدھر ٩، ٨

في « إذا » مادل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَكْنُفُ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> من معنى « بعثتم » أو « مبعوثون » .

فإن قيل : أيجوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن المعنى عليه ؟  
 قيل : لا يجوز ، لامتناع أن يعمل ما بعد « إن » فيما قبلها ؛ وهذا يسمى مجاوبة الإعراب ،  
 والمعنى للشئ الواحد . وكان أبو علي الفارسي يلمّ به كثيرا ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والمنثور .  
 والمعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

\*\*\*

السادسة : « إِذَا » توافق « إِنْ » في بعض الأحكام ، وتخالفها في بعض :  
 فأما الموافقة ؛ فهي أن كل واحد منهما يطلب شرطا وجزاء ، نحو ، إذا قت قمت ،  
 وإذا زرتني أكرمتك .

وكل واحد منهما يطلب الفعل ، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قدر له فعل يرفعه  
 يفسره الظاهر ؛ مثاله [ في إن ] قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ إِنْ أَمْرًا هَلَكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ومثاله في « إذا »  
 قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ كُورَتْ ﴾ <sup>(٦)</sup> وما بعدها في  
 السورة من النظائر ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ <sup>(٧)</sup> وما بعدها من النظائر ،  
 و ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وأما الأحكام التي تخالفها في مواضع :

(٢) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة الشكوير ١

(٨) سورة الواقعة ١

(١) سورة ساء ٧

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الانشقاق ١

(٧) سورة الانقطار ١

الأول : ألا تدخل إلا على مشكوك ؛ نحو إن جئتني أكرمك ، ولا يجوز: إن طلعت الشمس آتيتك ، لأن طلع الشمس متيقن . ثم إن كان المتيقن الوقوع مُبهم الوقت ، جاز ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يُشعر بأنها لا تدخل إلا على المتيقن وما في معناه ؛ نحو إذا طلعت الشمس فأنتي .

وقوله :

\* إِذَا مِتْ فَأَذِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ <sup>(٢)</sup> \*

وقوله :

\* إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ فَسَلِّى \*

وذلك لكونها للزمن المعين بالإضافة على مذهب الأكثر ؛ ولم يحزموا بها في الاختيار لعدم إبهامها ، كالشروط ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ونظائرها السابقة ، لكونها متحققه الوقوع .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقد أشكل دخولها على غير الواقع .

وأجيب بأن التبديل محتمل وجهين :

أحدهما : إعادتهم في الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث .

---

(١) - سورة الأنبياء ٣٤

(٢) لأبي مجن الثقف ؛ من أبيات في تاريخ الطبري ٤ : ١٢٤ ، وقيته :

\* تَرَوِّى عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا \*

(٣) سورة التكوير ١

(٤) سورة الإنسان ٢٨

والثاني : إهلاكم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن كان المراد في الدنيا ، وجب أن يحمل هذا بمعنى «إن» الشرطية ؛ لأن هذا شيء لم يكن ، فهي مكان «إن» ، لأن الشرط يمكن أن يكون وألا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ مِنْهُمُ الْأَرْضَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإنما أجاز لـ «إذا» أن تقع موقع «إن» ما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الجويني : الذي أظنه أنه يجوز دخولها على التيقن والمشكوك ، لأنها ظرف وشرط ، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك ، كـ «إن» ، وبالنظر إلى الظرف تدخل على التيقن كسائر الظروف .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه «أن» يكون مشكوكا فيه ؛ لأنها تفيد الحث على الفعل المشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء ، وإنما يُحَثُّ على فعل ما يجوز ألا يقع ، أما ما لا بد من وقوعه فلا يحث عليه . وإنما امتنع دخول «إذا» على المشكوك إذا لحظت فيها الظرفية ، لأن المعنى حينئذ التزام الجزاء في زمان وجود الشرط ، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود شرط فيه ليس بالتزام . ولما كان الفعل بعد «إن» مجزوما به يستعمل فيه ما ينبيء عن تحققه ، فيغلب لفظ الماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فجاء بـ «إذا» في جانب الحسنة ، وبـ «إن» في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنة جنس الحسنة ، ولهذا عرفت ، وحصول الحسنة المطلقة مقطوع به ، فاقتضت البلاغة التعبير بـ «إذا» وجيء بـ «إن» في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

(٢) سورة سبأ ٩

(١) سورة النساء ١٣٣

(٣) سورة الأعراف ١٣١

ومنه قوله تعالى في سورة الروم : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، بلفظ « إذا » مع « الضر » فقال السكاكي : نظر في ذلك إلى لفظ المس ، وتنكير « الضر » المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر ، وللتنبية على أن مس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء ، حقه أن يكون في حكم المقطوع به .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> بعد قوله : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى أعرض عن الشكر ، وذهب بنفسه وتكبر . والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا مطلق الإنسان ، ويكون لفظ « إذا » للتنبيه على أن مثل هذا المعرض التكبر يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا .

الثانى : من الأحكام المخالفة أن الشروط بـ « إن » إذا كان عدما لم يتمتع الجزاء في الحال ؛ حتى يتحقق اليأس من وجوده ، ولو كان العدم مشروطا بـ « إذا » وقع الجزاء في الحال ؛ مثل : إن لم أطلقك فأنت طالق ، لم <sup>(٥)</sup> تطلق إلا في آخر العمر . وإذا قال : إذا لم أطلقك فأنت طالق ، تطلق في الحال ؛ لأن معناه : أنت طالق في زمان عدم تطليقي لك ، فأى زمان تخلف عن التطليق يقع فيه الطلاق . وقوله : « إن لم أطلقك » تعليق للطلاق على امتناع الطلاق ، ولا يتحقق ذلك إلا بموته غير مطلق .

الثالث : أن « إن » تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه ، و « إذا » لا تجزمه : لأنها لا تتمحض شرطا ، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط ، من غير وجوب أن يكون معالا بالشرط .

(٢) سورة الروم ٤٨ ، ٩ :

(٤) سورة فصلت ٥١ :

(١) سورة الروم ٣٦ :

(٣) سورة الزمر ٨ :

(٥) ت : لا ،

وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى « إن » وأعرض عما فيها من معنى الزمان ، كقوله :

\* وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَلَّجِلْ \*

الرابع : أن « إذا » هل تفيد التكرار والعموم ؟

فيه قولان ، حكاهما ابن عصفور :

أحدهما : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلما قام زيد قام عمرو .

والثاني : لا يلزم .

قال : والصحيح أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إن » ففيها كلام عن ابن جني يأتي في باب « إن » .

الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضى أن قيامك مرتبط بقيامه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يعاقبه على الاتصال ، بخلاف : أقوم إن قام زيد ؛ فيقتضى أن قيامك بعد قيامه . وقد يكون عقبه وقد يتأخر عنه .

فالخاص أن التقييد بالاستقبال دون اقتضاء مباحة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر بن الزبير في كتابه ملاك التأويل .

\*\*\*

السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ تقديره : انشقت السماء كما قال : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
ورد هذا بأن الجواب مضمر .

(٢) سورة القمر ١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة النحل ١

ويحوز مجيئها بمعنى « إذا » وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ <sup>(١)</sup>.

وردّ بفوات المعنى ، لأن « إذا » تفيد أنّ هذا حالهم المستمرّ ، بخلاف « إذ » فإنها لاتعطى ذلك .

وقولهم : « إذا فعلت كذا » ، فيكون على ثلاثة أضرب :

أحدها : يكون المأمور به قبل الفعل ، تقول : إذا أتيت الباب ، فالبس أحسن الثياب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

الثاني : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسل .

الثالث : أن يكون بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾ <sup>(٥)</sup>.

## فائدة

من الأسئلة الحسنة ، في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> أنه يقال : لم أنى قبل « أضاء » بـ « كلمًا » .

وقبل « أظلم » بـ « إذا » ؟ وما وجه المناسبة في ذلك ؟

وفيه وجوه : الأول أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام ، فكان تنويع الكلام أعذب .

(٢) سورة المائدة ٦

(٤) سورة النعمة ٢

(٦) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة النحل ٩٨

(٥) سورة الجمعة ٩



الثانى : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلما » تنبيهاً على ظهور التعدد وقوته لوجوده بالصورة والنوعية ، والإظلام نوع واحد ، فلم يؤت بصيغة التكرار لضعف التعدد فيه ، بعدم ظهوره بالنوعية ، وإن حصل بالصورة .

الثالث : قاله الزمخشري ، وفيه تكلف - أنهم لما اشتد حرصهم على الضوء المستفاد من النور ، كانوا كلما حدث لهم نور تجدد لهم باعث الضوء فيه ، لا يمنعهم من ذلك تقدم فقدّه واختفاؤه منهم ، وأما التوقف بالظلام فهو نوع واحد .

وهذا قريب من الجواب الثانى ، لكنه بمادة أخرى . ويفترقان بأن جواب الزمخشري يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلما » لا إلى مشروطها الذى يليها ويباشرها ، فطلب تكراره - وهو الأولى فى مدلول التكرار ، والجواب المتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها ، يتبعه الجواب من حيث هو ملزومه ، وتكرره فرع تكرر الأول .

الرابع : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإظلامه ليس منسوباً إليه ، لأن إضاءته هى لمعانه ، والظلام أمرٌ يحدث عن اختفائه ؛ فظلم الأما كن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل المتكرر من البرق ، وبالأداة التى لا تقتضى التكرار عند الفعل الذى ليس متكرراً منه ، ولا صادراً عنه .

الخامس : ذكره ابن المنير - أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالمنافق تمرّ حاله فى حياته بصورة الإيمان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى الموت رفعت له أعماله ، وتحقق مقامه ، فتستقيم « كلما » فى الحياة ، و « إذا » فى المات ، هكذا كقول النبی صلى الله عليه وسلم : « اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لى ، وأمتنى إذا كانت الوفاة خيراً لى » ، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين: إما لأن الحياة ماثورة لازدياد العمل الصالح الذى الهمم العالية معقودة به ، فعرض بالاستكثار منه ، والدوام عليه ، ونبه على أن الموت لا يُتمنى ، ولكن إذا نزل وقته رضى به . وإما لأن الحياة يتكرر زمانها ، وأما الموت مرة واحدة .

وجواب آخر ، أن الكلام فى الأنوار هو الأصل المستمر ، وأما خفقان البرق فى أثناء ذلك فعوارض تتصل بالحدوث والتكرار ، فناسب الإتيان فيها « بكلمة » وفى تلك بـ « إذا » ، والله أعلم .



إِذَا

ظرف لماضى الزمان ، يضاف للجملتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وتقول : أيتك الله إذ فعلت ؟

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> فـ « تَرَى » مستقبل ، « وَإِذَا » ظرف للماضى ، وإنما كان كذلك لأن الشئ كائن ، وإن لم يكن بعد ؛ وذلك عند الله قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضاه به نافذ ؛ فهو كائن لا محالة .

وقيل : المعنى : ولو ترى ندمهم وخزيهم فى ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار فـ « إِذَا » ظرف ماض ، لكن بالإضافة إلى ندمهم الواقع بعد المعاينة ، فقد صار وقت التوقف ماضياً بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول « تَرَى » .

وأجاز بعضهم مجيئها مفعولاً به ، كقوله : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ومنعه آخرون ، وجعلوا المفعول محذوفاً ، و « إِذَا » ظرف ، عامله ذلك المحذوف ، والتقدير ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إِذَا ، واذكروا حالكم .

ونحوه قوله : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قيل : قال له ذلك لما رفعه إليه . وتكون بمعنى « حين » كقوله : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى حين تفيضون فيه .

وحرف تعليل ، نحو : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقيل : تأتى ظرفاً لما يستقبل بمعنى « إِذَا » ، وخُرج عليه بعض ماسبق . وكذا قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> وأنكره السهيلي ؛ لأن « إِذَا » لا يجىء بعدها المضارع مع النفي .

(٢) سورة الأنعام ٢٧

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٧) سورة غافر ٧٠ ، ٧١

(١) سورة الأفعال ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٥٥

(٤) سورة يونس ٦١

(٦) سورة الأحقاف ١١

وقد تجيء بعد القسم ، كقوله : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرِ﴾ <sup>(١)</sup> لانعدام معنى الشرطية فيه .  
 وقيل : تجيء زائدة ، نحو : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقيل هي فيه بمعنى «قد» .  
 وقد تجيء بمعنى «أن» ، حكاه السهيلي في «الروض» عن نص سيوييه في كتابه ،  
 قال : ويشهد له قوله تعالى : ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> . قال : وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا ، وجعل الفعل المستقبل الذي بعد «أن» عاملاً في الظرف الماضي ، فصار بمنزلة من يقول : سأتيك اليوم أمس <sup>(٥)</sup> .  
 قال : وليت شعري ما تقول في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضي على أصله ، فكيف يعمل ما بعد القاء فيما قبلها ؛ لاسيما مع السين وهو قبيح أن تقول : غداً سأتيك ! فكيف إن قلت : غداً فسأتيك ! فكيف إن رددت على هذا وقلت : أمس فسأتيك راداً على أصله بمعنى أمس .

## نبيه

[ في وقوع «إذ» بعد «واذكر» ]

حيث وقعت «إذ» بعد «واذكر» ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان ، لغرابة ما وقع فيه ، فهو جدير بأن ينظر فيه . وقد أشار إلى هذا الزمخشري في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُنْ فِي الْكِتَابِ مَرِيماً إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿وَإِذْ كُنْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ . إذ قَالَ لِأَبِيهِ <sup>(٨)</sup> ،

ونظائره .

- (٢) سورة البقرة ٣٠  
 (٤) سورة الزخرف ٣٩  
 (٦) في الكلام غموض  
 (٨) سورة مريم ٤١، ٤٢

- (١) سورة الفجر ٤  
 (٣) سورة آل عمران ٨٠  
 (٥) سورة الأحقاف ١١  
 (٧) سورة مريم ١٦

أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأما في الخبر فلها فيه معان :  
الأول : الشك ، نحو قام زيد أو عمرو .

والثاني : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ  
إِبْنَاءُكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفها ، وأخذ  
أهلها الأمن ، أتاها أمرنا وهم لا يعلمون . أى فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأن الشك محال على  
الله تعالى .

وقوله : ﴿ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : « يزيدون » فعل ، ولا يصح عطفه على المجرور بـ « إلى » ، فإن حرف  
الجر لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقائم ويقعد ، على تأويل :  
« قائم وقاعد » .

قلت : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف في محل رفع ، والتقدير « أو هم يزيدون » .  
قاله ابن جني في « المحتسب » .

وجاز عطف الاسمية على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة .

فإن قلت : فكيف تكون « أو » هنا لأحد الشئين ، والزيادة لا تنفك عن

المزيد عليه ؟

(٢) سورة بونس ٢٤

(١) سورة سبأ ٢٤

(٣) سورة الصافات ١٤٧

قلت : الأمر كذلك ، ولهذا قدرُوا في المبتدأ ضمير المائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشك ، وهو بالنسبة إلى المخاطب ، أى لو رأيتموهم لعلمتم أنهم مائة ألف أو يزيدون .

الثالث : التنوين ، كقوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى ، فجى بـ « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .

الرابع : التفصيل ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى قالت اليهود : لا يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ <sup>(٣)</sup> .

الخامس : للإضراب كـ « بل » ، كقوله : ﴿ كَلِمَاحَ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، و﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> على حد قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ <sup>(٦)</sup> .

السادس : بمعنى الواو ، كقوله : ﴿ فَالْمُلْكِيَّاتِ ذِكْرًا . عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

\*\*\*

وأما في الطلب فلها معان :

الأول : الإباحة ، نحو تعلم فقها أو نحو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ... ﴾ <sup>(١٠)</sup> الآية .

وكذلك قوله : ﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ <sup>(١)</sup> ، يعنى إن شُبِّهَتْ قلوبهم بالحجارة فصواب ، أو بما هو أشد فصواب .

(٢) سورة البقرة ١١١

(٤) سورة النحل ٧٧

(٦) سورة النجم ٩

(٨) سورة طه ٤٤

(١٠) سورة النور ٦١

(١) سورة البقرة ٧٤

(٣) سورة البقرة ١٣٥

(٥) سورة الصافات ١٤٧

(٧) سورة المرسلات ٥ ، ٦

(٩) سورة طه ١١٣

وقوله: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ ﴾<sup>(٢)</sup>

والعنى أن التمثيل مباح في المناققين إن شبهتموهن بأى النوعين .

وقوله: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾<sup>(٣)</sup> إباحة لإيقاع أحد الأمرين .

الثانى : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب أو ذاك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَقْتَ

أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ ... ﴾<sup>(٤)</sup> الآية ؛ فتقديره : « فافعل » ؛

كأنه خير على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ؛ لأن الجمع بينهما غير ممكن .

والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله المنع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لاعلى التعيين ، ويمتنع

الجمع بينهما . وأما الإباحة فإن يكون كل منهما مباحاً ويطلب الإتيان بأحدهما ؛ ولا يمتنع

من الجمع بينهما ؛ وإنما يذكر بـ « أو » لئلا يؤهم بأن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت

الواو ؛ ولهذا مثل النحاة الإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ... ﴾<sup>(٥)</sup>

وقوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ لأن المراد به الأمر بأحدهما رفقا

بالمكلف ؛ فلو أتى بالجمع لم يمنع منه ؛ بل يكون أفضل .

وأما تمثيل الأصوليين بآتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه

صاحب " البسيط " ،<sup>(٦)</sup> بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما فى المحذور ؛ لأن أحدهما ينصرف إليه

الأمر ، والآخر يبقى محظوراً لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع فى خصال الكفارة ؛ لأنه يأتى

بما عدا الواجب تبرعاً ؛ ولا يمنع من التبرع .

\*\*\*

واعلم أنه إذا ورد النهى على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعهما ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛

أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » .

(٢) سورة طه ٢٤

(٤) سورة المائدة ٨٩

(٦) البسيط فى شرح الكافية للأستغرابادى

(١) سورة البقرة ١٧ ، ١٩

(٣) سورة الأنعام ٣٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فليس المراد منه النهى عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل النهى عن طاعتها مفردتين أو مجتمعين ، وإنما ذكرت « أو » لثلاثيَتَوْحُّمٍ أن النهى عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .

وقال ابن الحاجب : استشكل قوم وقوع « أو » فى النهى فى هذه الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ، ولا يعدّ ممتثلاً ؛ إلا بالانتهاء عنهما جميعاً !

فقيل : إنها بمعنى « الواو » . والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعمين فيها من القرينة ، لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آثماً أو كفوراً » ، أى واحداً منهما ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً فى المعنى ؛ فيصير المعنى : « ولا تطع واحداً منهما » ، فيجىء التعميم فيها من جهة النهى الداخلى ؛ وهى على بابها فيما ذكرناه ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر . قال : فهذا معنى دقيق ، يُعْلَمُ منه أن « أو » فى الآية على بابها ، وأن التعميم لم يجىء منها ؛ وإنما جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا وإن كان خبراً - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن الميراث لا يكون إلا بعد إنفاذ الوصية والدين ؛ وُجِدَ أحدهما أو وجدوا معا .

وقال أبو البقاء فى " الباب " <sup>(٣)</sup> : إن اتصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند النحويين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولو جُمِعَ بينهما لفعل النهى عنه مرتين ؛ لأن كل واحدٍ منهما أحدهما .

وقال فى موضع آخر : مذهب سيويه أن « أو » فى النهى نقيضية « أو » فى الإباحة ؛

(٢) سورة النساء ١١

(١) سورة الإنسان ٢٤

(٣) الباب فى علل البناء والإعراب ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الإنسان ٢٤



ققولك : جالس الحسن أو ابن سيرين إذنٌ في مجالستها ومجالسة من شاء منهما ، فضده في النهي « لا تطع منهم آثما أو كفورا » ، أى لا تطع هذا ولا هذا ؛ والمعنى : لا تطع أحدهما ، ومن أطاع منهما كان أحدهما ؛ فمن هاهنا كان نهيا عن كل واحد منهما ، ولو جاء بالواو في الموضعين أو أحدهما لأرهم الجمع .

وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممثلا بالانتهاء عنهما جميعا . قال الخطيب : <sup>(١)</sup> والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذى فيه معنى النفي ، والنكرة في سياق النفي تعم ؛ لأن المعنى قبل وجود النهي : « تطيع آثما أو كفورا » ، أى واحدا منهما ، فالتعميم فيهما ؛ فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا ؛ فالمعنى : لا تطع واحدا منهما فستى التعميم فيهما من جهة النهي ، وهى على بابها فيما ذكرناه ؛ لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما ؛ حتى ينتهى عنها ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهى عن أحدهما دون الآخر .

### تنبيهان

الأول : روى البيهقي في سننه في باب القدية بغير النعم ، عن ابن جريج ، قال : كل شيء في القرآن فيه « أو » للتخير ، إلا قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ليس بمختير فيهما .

قال الشافعي : وبهذا أقول .

\*\*\*

الثاني : من أجل أن مبناها على عدم التشريك ، أعاد الضمير إلى مفردتها بالإفراد ؛

(١) هو ٤٤٠ بن مظفر الخلخالي ، شمس الدين . كان إماما في العلوم العقلية والنقلية ؛ شرح التلخيص ؛ مات سنة ٧٤٥ . بنية الوعاة ١٠٦ .

(٢) سورة المائدة ٣٣

بخلاف الواو؛ وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ <sup>(١)</sup>، فقد قيل: إن «أو» بمعنى الواو؛ ولهذا قال: ﴿بِهِمَا﴾، ولو كانت لأحد الشبثين لقليل «به». وقيل: على بابها، ومعنى ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾: إن يكن الخصمان غنيين أو فقيرين، أو منهما، أى الخصمين على أى حال كان؛ لأن ذلك ذكر عقيب قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> بشير للحاكم والشاهد، وذلك يتعلق باثنين. وقيل: الأولوية المحكوم بها ثابتة للمفردين معا، نحو: جاءنى زيد أو عمرو ورأيتهما، فالضمير راجع إلى الغنى والفقير المعلومين من وجوه الكلام؛ فصار كأنه قيل: فالله أولى بالغنى والفقير.

ويستعمل ذلك المذكور وغيره؛ ولو قيل: «فالله أولى به»، لم يشمل، ولأنه لما لم يخرج المخلوقون عن الغنى والفقير، صار المعنى: افعلوا ذلك، لأن الله أولى ممن خلق؛ ولو قيل: أولى به، لعاد إليه من حيث الشهادة فقط.

إِنْ

## المكسورة الخفيفة

ترد لمعان :

الأول : الشرطية ، وهو الكثير ، نحو : ﴿ إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ثم الأصل فيه عدم جزم التكلم بوقوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وعيسى جازم بعدم وقوع قوله .

وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتَّخَذُوا الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقد تدخل على المستحيل ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ماضيا ، كقولك :  
إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، ومعناه إِنْ تَكْرَمْنِي . وأما قولهم : إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتِكَ أَسْ ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ قَصْدَقْتِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فقيل : معنى « أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ » يكون سببا للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان قميصه قد من قبل يكون سببا للإخبار بذلك .

قاله ابن الحاجب . وهى عكس « لو » فإنها للماضي ، وإن دخلت على المضارع .

## مسألة

إِنْ دخلت « إِنْ » على « لَمْ » يكن الجزم « لَمْ » لا بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٤) سورة الأنبياء ٣٤

(٦) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة الأنفال ٢٩

(٣) سورة المائدة ١١٦

(٥) سورة الزخرف ٨١

(٧) سورة المائدة ٧٣

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، وإن دخلت على « لا » كان الجزم بها لا : « لا » ، كقوله تعالى :  
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي ﴾<sup>(٢)</sup> .

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء ، و « إن » يجوز  
أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها ، نحو : إن زيدا يضرب أضربه .

وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست  
عاملة في الفعل ، فأضيف العمل إلى « إن » .

\*\*\*

الثاني : بمنزلة « لا » . وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا  
الْءُنْيَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، بدليل « ما » في الجائية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الْءُنْيَا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> .

﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .

﴿ إِنْ أُمَمَاتُهُمْ إِلَّا لِلَّاتِي وَلَدَنَّهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾<sup>(٩)</sup> .

﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾<sup>(١١)</sup> .

وعلى الجملة الفعلية ، نحو : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ﴾<sup>(١٢)</sup> .

(٢) سورة هود ٤٧

(٤) سورة الجاثية ٢٤

(٦) سورة الملك ٢٠

(٨) سورة المجادلة ٢

(١٠) سورة إبراهيم ١١

(١٢) سورة التوبة ١٠٧

(١) سورة البقرة ٢٤

(٣) سورة الأنعام ٢٩

(٥) سورة فاطر ٢٣

(٧) سورة الطارق ٤

(٩) سورة مريم ٩٣

(١١) سورة إبراهيم ١٠

﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿ إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ <sup>(٤)</sup>.

﴿ بَشِّرْهُمْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وزعم بعضهم أن شرط النافية محيى « إلا » فى خبرها، كهذه الآيات ، أو « لما » التى بمعناها ، كقراءة بعضهم : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، بتشديد الميم ، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ .

﴿ وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup>.

﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٨)</sup>.

وردد بقوله : ﴿ وَإِن أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup>.

﴿ وَإِن أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

﴿ إِن عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ <sup>(١١)</sup>.

﴿ بَشِّرْهُمْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١٢)</sup>.

وأما قوله : ﴿ وَإِن مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، فالتقدير : وإن أحد

من أهل الكتاب .

- |                       |                        |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الكهف .      | (٢) سورة النساء ١١٧    |
| (٣) سورة الإسراء ٥٢   | (٤) سورة يس ٢٩         |
| (٥) سورة البقرة ٩٣    | (٦) سورة الطارق ٤      |
| (٧) سورة يس ٣٢        | (٨) سورة الزخرف ٣٥     |
| (٩) سورة الأنبياء ١١١ | (١٠) سورة الأنبياء ١٠٩ |
| (١١) سورة يونس ٦٨     | (١٢) سورة البقرة ٩٣    |
| (١٣) سورة النساء ١٥٩  |                        |

وأما قوله : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فالأولى شرطية والثانية نافية ، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا .

واختلف فى قوله : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقال الزمخشري وابن السجري : إن نافية ، أى فيما مكنناكم فيه ، إلا أن « إن » أحسن فى اللفظ لما فى جماعته مثلها من التكرار المستبشع ، ومثله يتجنب . قالوا : ويدل على النفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وحكى الزمخشري أنها زائدة ، قال : والأول أفخم .

وقال ابن عطية : « ما » بمعنى « الذى » و « إن » نافية وقعت مكان « ما » فيختلف اللفظ ، ولا تتصل ما بـ « ما » ، والمعنى : لقد أعطيناهم من القوة والغنى ما لم نعطيكم ، ونالهم بسبب كفرهم هذا العقاب ، فأتى أخرى بذلك إذا كفرتم . وقيل : إن شرطية ، والجواب محذوف ، أى الذى إن مكنناكم فيه طغيتم . وقال : وهذا مطرح فى التأويل .

وعن قطرب أنها بمعنى « قد » . حكاه ابن السجري .  
ويحتمل النكرة الموصوفة .

واعلم أن بعضهم أنكروا مجيء النافية ، وقال فى الآيات السابقة إن « ما » محذوفة والتقدير : « ما إن الكافرون إلا فى غرور » ، « ما إن تدعون » ، « ما إن أدرى » ، ونظائرها ، كما قال الشاعر :

(٢) سورة الأحقاف ٢٦

(١) سورة فاطر ٤١

(٣) سورة الأنعام ٦

وَمَا إِنْ طِبْنَا حُبِّنْ وَلَكِنْ مَنَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا <sup>(١)</sup>  
 فحذفت « ما » اختصاراً كما حذف « لا » في ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

الثالث : مخففة من النقيلة ، فتعمل في اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله تعالى :  
 ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَيُوقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ويكثر إهمالها ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ في قراءة مَنْ خَفَّفَ « لَمَّا » ، أى أنه كلُّ  
 نفس لعلَّها حافظ .

\*\*\*

الرابع : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ  
 إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، قال بعضهم : لم يخبرهم بعلوم إلا بعد أن كانوا مؤمنين .  
 وقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين .  
 وكذا : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛ والبصريون  
 يمنعون ذلك ، وهو التحقيق ، كالمعنى مع « إذا » .  
 وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن لنسكتة ، وهى أنه من باب خطاب التهيس ،  
 نحو : إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَأُطْعِمِي .

(١) لقروة بن مسيك ؛ وهو شواهد الكتاب ١ : ٤٧٥ (٢) سورة يوسف ٨٥

(٣) سورة هود ١١١ (٤) سورة الزخرف ٣٥

(٥) سورة يس ٣٢ (٦) سورة الطارق ٤

(٧) سورة آل عمران ١٣٩ (٨) سورة البقرة ٢٧٨

(٩) سورة البقرة ٢٣

وأما قوله : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فالاستثناء مع تحقق الدخول تأديبا بأدب الله في المشيئة . والاستثناء من الداخلين ؛ لا من الرؤيا ؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها سنة ، ومات بينهما خلق كثير ، فكأنه قال : كلّم إن شاء الله .

\*\*\*

الخامس : بمعنى « لقد » في قوله : ﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لقد كنا .

﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

و ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لَتُرْدِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

## فائدة

ادعى ابن جنى في كتاب " القد " أن « إن » الشرطية تفيد معنى التكثير لما كان فيه هذا الشياع والعموم ؛ لأنه شائع في كل مرة . ويدلّ لذلك دخولها على « أحد » التي لا يستعمل إلا في النفي العام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ لأنه ليس في واحد يقتصر عليه ، فلذلك أدخل عليه « أحد » ، الذي لا يستعمل في الإيجاب .

قال : يجوز أن تكون « أحد » هنا ليست التي للعموم ، بل بمنزلة « أحد » من

(٢) سورة يونس ٢٩

(٤) سورة الصافات ٥٦

(٦) سورة التوبة ٦

(١) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة الإسراء ١٠٨

(٥) سورة الشعراء ٩٧



«أحد وعشرين» ونحوه، إلا أنه دخله معنى العموم، لأجل «إن» كافي قوله: ﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>  
﴿إِنْ أَمْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

## تنبيه

قيل: قد وقع في القرآن الكريم «إن» بصيغة الشرط، وهو غير مراد،  
في مواضع:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقد يقال: أما الأولى فيمتنع النهى عن إرادة التحصن، فإنهن إذا لم يردن التحصن  
يردن البغاء، والإكراه على المراد ممتنع.

وقيل: إنها بمعنى «إذا»، لأنه لا يجوز إكراههن على الزنا إن لم يردن التحصن، أو هو  
شرط مقحم، لأن ذكر الإكراه يدل عليه، لأنهن لا يكرهنهن إلا عند إرادة التحصن.  
وفائدة إيجابه المبالغة في النهى عن الإكراه؛ فالمعنى: إن أردن العفة فالمولى أحق  
بإرادة ذلك.

(٢) سورة النساء ١٢٨

(٣) سورة النور ٣٣

(٤) سورة البقرة ٢٨٣

(٥) سورة الطلاق ٤

(١) سورة النساء ١٢٨

(٢) سورة النور ٣٣

(٣) سورة البقرة ٢٨٣

(٤) سورة الطلاق ٤

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام. ولا نسلم أن الأصل الإتمام ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر » .  
وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب المذكور ، لكنه لا يمنع مخالفة الظاهر لعارض .

## أَنَّ

المفتوحة الهمزة ، الساكنة النون :

ترد لمعان :

الأول : حرفاً مصدريةً ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه .

فالمبتدأ ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنَّ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ وَأَنَّ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَنَّ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ وَأَنَّ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، في قراءة من نصب « جواب » .  
 وتقع معه موقع المفعول به ، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
 ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

- (٢) سورة النساء ٢٥  
 (٤) سورة البقرة ٢٣٧  
 (٦) سورة يونس ٢  
 (٨) سورة يونس ٣٧  
 (١٠) سورة الكهف ٧٩

- (١) سورة البقرة ١٨٤  
 (٣) سورة النور ٦٠  
 (٥) سورة التوبة ١٢٠  
 (٧) سورة الأعراف ٨٢  
 (٩) سورة المائدة ٥٢

﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ﴾<sup>(٤)</sup>، معناه «بأن أنذر»، فلما حذفت الباء

تعدي الفعل فنصب.

ومنه في أحد القولين: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ نصب على

البدل من قوله: ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

والمضاف إليه، فيكون في موضع جر كقوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ

عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِنَا﴾<sup>(٧)</sup> أى من قبل إتيانك.

وإنما ينصب في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾<sup>(٨)</sup>، وإن كان المعنى: لوحي

لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقا للإعراب، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل.

وقد يعرض «أن» هذه حذف حرف الجر، كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ

تُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾<sup>(٩)</sup>، أى بأن يقولوا، كما قدرت في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، أى بأن لهم. ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب،

ونفاها الخليل على أصل الجر.

وتقع بعد «عسى»، فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب، إن كانت ناقصة؛ نحو:

عسى زيد أن يقوم.

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة نوح ١

(٦) سورة الأنعام ٦٥

(٨) سورة يونس ٢

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) سورة النساء ٢٨

(٥) سورة المائدة ١١٧

(٧) سورة الأعراف ١٢٩

(٩) سورة البقرة ٢٥

ومثله : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ 〉 <sup>(١)</sup> .

وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة ، كقولك : عسى أن ينطلق زيد ،

ومثله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا 〉 <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الثاني : مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه ، ويكون اسمها ضمير الشأن ،

وتقع بعدها الجملة خبرا عنها ، نحو ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا 〉 <sup>(٣)</sup> .

﴿ عَلِيمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى 〉 <sup>(٤)</sup>

﴿ وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً 〉 <sup>(٥)</sup> .

﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ 〉 <sup>(٦)</sup>

﴿ وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا 〉 <sup>(٧)</sup> .

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ 〉 <sup>(٨)</sup> .

وجعل ابن الشجري منه : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ 〉 <sup>(٩)</sup> ، أى أنه يا إبراهيم .

\*\*\*

الثالث : مفسرة بمنزلة «أى» التى لتفسير ما قبلها ، بثلاثة شروط : تمام ما قبلها من الجملة ،

وعدم تعلقها بما بعدها ، وأن يكون الفعل الذى تفسره فى معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ 〉

﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ 〉 <sup>(٩)</sup> ، ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا 〉 <sup>(١٠)</sup> ، ﴿ وَأَنْ طَهِّرْ بَيْتِيَ 〉 <sup>(١١)</sup>

(١) سورة الإسراء ٨

(٣) سورة طه ٨٩

(٥) سورة المائدة ٧١

(٧) سورة الجن ١٦

(٩) سورة الصافات ١٠٤

(١١) سورة البقرة ١٢٥

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة الزمل ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٨٥

(٨) سورة يونس ١٠

(١٠) سورة المؤمنین ٢٧

قال ابن الشجرى : تكون هذه فى الأمر خاصة ، وإنما شرط مجيئها بعد كلام تام ، لأنها تفسير ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى .  
وخرج بالأول ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup> ؛ لأن الكلام لم يتم ، فإن ما قبلها مبتدأ وهى فى موضع الخبر ؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة ، لوقوع الاسم بعدها بمقتضى أنها المحففة من الثقيلة .

وأما قوله تعالى : ﴿وَأَنْطَلَقَ أَلَمًا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فقليل : إنها مفسرة ، لأن الانطلاق متضمن لمعنى القول .

وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا فى الكلام بهذا ، وهو امشوا ، أى اكثروا يقال : أمشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشى الذى هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا .

وقيل : عبارة عن الأخذ فى القول فىكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة .  
وقيل مصدرية .

فإن قيل : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> .

قلنا : لادلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية .

وقال الصفار : لا تتصور المصدرية هنا بمعنى «إلا عبادة الله» ، لأن القول لا يقع بعده المفرد ؛ إلا أن يكون هو المقول بنفسه ، أو يكون فى معنى المقول ، نحو : قلت خبرا وشعرا ، لأنهما فى معنى الكلام ، أو يقول : قلت «زيدا» ، أى هذا اللفظ ، وهذا لا يمكن فى الآية ؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة ، فثبت أنها تفسيرية ، أى اعبدوا الله .

وقال السِّيرافي : ليست « أن » تفسيرا للقول ، بل للأمر ، لأن فيه معنى القول ، فلو كان « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا قُلْتُ لِي أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » لم يحز لذكر القول .

\*\*\*

الرابع : زائدة ، وتكون بعد « لما » التوقيفية ، كقوله تعالى في سورة العنكبوت : ﴿ وَمَا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾ <sup>(١)</sup> بدليل قوله في سورة هود : ﴿ وَلَئِنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فجاء فيها على الأصل .

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فجاء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، مناسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي .

وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزیدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَحَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

الخامس : شرطية في قول الكوفيين ، كقوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، قالوا : ولذلك دخلت القاء .

\*\*\*

السادس : نافية بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَىٰ آلُ يُوْنُسَ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى لا يؤتى أحد . والصحيح أنها مصدرية .

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة العنكبوت ٢٣ | (٢) سورة هود ٧٧      |
| (٣) سورة يوسف ٩٦     | (٤) سورة البقرة ٢٤٦  |
| (٥) سورة الحديد ١٠   | (٦) سورة المائدة ٨٤  |
| (٧) سورة البقرة ٢٨٢  | (٨) سورة آل عمران ٧٣ |

وزعم المبرد أن « يؤتى » متصل بقوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، واللام زائدة .

وقيل : إن « يؤتى » في موضع رفع ، أى أن الهدى أن يؤتى .

\*\*\*

السابع : التعليل ، بمنزلة « لثلا » ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال البصريون : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وكذا قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى ﴾<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

الثامن : بمعنى « إذ » مع الماضى ، كقوله : ﴿ بَلْ مَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقيل : بل المعنى « لأن جاءهم » ، أى من أجله .

قيل : ومع المضارع ، كقوله : ﴿ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى إذا آمنتم . والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزخشري أن تقع « أن » مثل « ما » فى نياتها عن ظرف الزمان ، وجعل منه

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾<sup>(٨)</sup> .

وردّ بأن استعمالها للتعليل مجمع عليه ، وهو لا يثق فى هاتين الآيتين ، والتقدير « لأن

آتاه » و « لثلا يصدقوا » .

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة الزمر ٥٦

(٦) سورة المنتحة ١

(٨) سورة النساء ٩٢

(١) سورة آل عمران ٧٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٦

(٥) سورة ق ٣

(٧) سورة البقرة ٢٥٨



## إن المكسورة المشددة

لها ثلاثة أوجه :

أحدها : للتأكيد ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾<sup>(١)</sup> .  
وللتعليل ، أثبتته ابن جني من النحاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من قسم التأكيـد .

وبمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَاحِرَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> فيمن شدد النون .  
قال أبو إسحاق : عرضت هذا على محمد بن يزيد ، وإسماعيل بن إسحاق ، فرضياه .  
وقال ابن برهان : كأنهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيين بالسحر ، صلى الله عليهما !

وعبارة غيره : هي بمعنى « أجل » وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم ، فقد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنُخْرِجَنَّا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ ﴾<sup>(٣)</sup> فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق الستهم فيما ادعوه من السحر .

واستضعفه الفارسي بدخول اللام في خبر المبتدأ ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة .  
فإن قدرت مبتدأ محذوفا - أي فهما ساحران - فردود ؛ لأن التأكيـد لا يليق به الحذف .

وقيل : دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ ، أولا كانت تدخل معها في الخبرية .  
وقيل : جاء على لغة بني الحارث ، في استعمال المثني بالآلف مطلقا .

## أَنْ

### المفتوحة المشددة

تجئ للتأكيد كالمكسورة . واستشكله بعضهم ، لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم تُنفذ توكيدا . وهو ضعيف لما علم من الفرق بين « أَنْ والفعل » والمصدر . وقال في الفصل : إِنَّ وَأَنْ تؤكدان مضمون الجملة : إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، [والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد<sup>(١)</sup>] .

قال ابن الحاجب : لأن وضع « إِنَّ » تأكيد للجملة من غير تغيير لمعناها ، فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها ، وأما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات ، في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول ؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر ، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقل معها بالكلام ، فتقول : إِنَّ زيدا قائم ، وتسكت . وتقول : أعجبنى أَنْ زيدا قائم ، فلا تجدد بدا من هذا الجزء الذي معها ، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد ، إذ معناه : أعجبنى قيام زيد ، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضم إليه جزء آخر ، فكذلك المفتوحة مع جملتها . ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا إليها ، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات .

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدر بالمفتوحة الجملة كما تصدر بالمكسورة ، لأنها لو صدرت لوقعت مبتدأ ، والمبتدأ معرض لدخول « إِنَّ » فيؤدي إلى اجتماعهما .

ولأنها قد تكون بمعنى « لعل » ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> وتلك لها صدر الكلام ، فقصودوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الوضع .

## إنما

لقصر الصفة على الموصوف ، أو الموصوف على الصفة ، وهي للحضر عند جماعة ، كالنفي والاستثناء .

وفرق البيانون بينهما ، فقالوا : الأصل أن يكون ما يستعمل له « إنما » مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كقولك : إنما هو أخوك ، إنما هو صاحبك القديم ؛ لمن يعلم ذلك ويقرّ به . وما يستعمل له النفي والاستثناء ، على العكس ، فأصله أن يكون مما يحمله المخاطب وينكره ، نحو : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

ثم إنه قد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب ، فيستعمل له النفي والاستثناء ، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، ونحو : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> والرسول ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم وادعاء الملائكية ؛ لكن الكفار كانوا يعتقدون أن الله لا يرسل إلا الملائكة ، وجعلوا أنهم بادعائهم النبوة ينفون عن أنفسهم البشرية ، فأخرج الكلام مخرج ما يعتقدون ، وأخرج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا ، حكاية لقولهم ، كما يحكي المجادل كلام خصمه ، ثم يكرّ عليه بالإبطال ، كأنه قيل : الأمر كما زعمتم أننا بشر ، ولكن ليس الأمر كما زعمتم <sup>(٤)</sup> من اختصاص الملائكة بالرسالة ، فإن الله يبعث من الملائكة رسلاً ومن الناس .

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره ، فيستعمل له « إنما » ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فإن كونهم مصلحين منتفٍ فهو مجهول ، بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح <sup>(٦)</sup> ، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم ، وادّعوا أنهم كذلك ظاهر جلي ، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكّداً من وجوه .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) ت : « اعتقدتم »

(٦) ت : « إصلاح »

(١) سورة آل عمران ٦٢

(٣) سورة إبراهيم ١٠

(٥) سورة البقرة ١١

## إلى

لا انتهاء الغاية، وهى مقابلة «مِنْ». ثم لا يخلو أن يقترن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها، أو غير داخل. وإن لم يقترن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل، فيصار إليه قطعاً، وإن لم يقترن بها.

واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على مذاهب:

أحدها: لا تدخل إلا مجازاً، لأنها تدلّ على غاية الشئ ونهايته التى هى حدّه، وما بعد الحدّ لا يدخل فى المحدود؛ ولهذا لم يدخل شئ من الليل فى الصوم فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (١).

الثانى: عكسه، أى أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً، بدليل آية الوضوء.

والثالث: أنها مشتركة فىهما لوجود الدخول وعدمه.

والرابع: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرافق، دخل، وإلا فلا.

والحق أنه لا يطلق، فقد يدخل نحو: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٢)، وقد لا يدخل نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (١).

وقيل فى آية المرافق: إنها على بابها، وذلك أن المرفق هو الموضع الذى يتكىء الإنسان عليه فى رأس العضد وذلك هو المفصل وفريقه، فيدخل فيه مفصل الذراع، ولا يجب فى الغسل أكثر منه.

وقيل: «إلى» تدل على وجوب الغسل إلى المرافق، ولا ينبغى وجوب غسل المرفق؛

لأن الحد لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضى دخولها ولا ينفيه ، كذلك المرافق ؛ إلا أن غسله ثبت بالسنة .

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون للغاية والمعية ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان : على الكفين فقط ، وعلى الكف والذراع والعضد ، فمن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » الغاية ، ومن اليد ما دون المرفق لم يدخلها في الغسل .

قال الآمدى : ويلزم من جعلها بمعنى « مع » أن يُوجب غسلها إلى المنكب ، لأن العرب تسميه يدا .

وقد تأتى بمعنى « مع » كقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ وَأَبْدِيكُمْ إِلَى التَّمْرِاقِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء ، والمعنى في الأول : من يضيف نصرته إلى نصره الله ؟ وموضعها حال ، أى مَنْ أَنْصَارِي مضافا إلى الله ؟ .

والمعنى في الأخرى : ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكفى عنه بالأكل كما قال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ <sup>(٦)</sup> أى لا تأخذوا .

وقد تأتى للتبيين ، قال ابن مالك : وهى المعلقة فى تعجب أو تفضيل بحب أو بغض .

(٢) سورة هود ٥٢

(٤) سورة المائدة ٦

(٦) سورة البقرة ١٨٨

(١) سورة آل عمران ٥٢

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ١٤

مينة لفاعلية مصحوبها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ولواقعة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقيل : للاتهاء ، وأصله والأمر إليك .  
وكقوله : ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> وموافقة « في » في قوله  
تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقيل : المعنى : بل أدعوك إلى أن تزكى .  
وزائدة ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> بفتح الواو .  
وقيل : ضمن « تهوى » معنى « تميل » .

## نبيه

من الغريب أن « إلى » قد تستعمل اسما ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال :  
غدوت من عليك . حكاها ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري .  
ولم يقف الشيخ ابن حيان على هذا فقال في تفسيره في قوله : ﴿ وَهَزَّيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ  
النَّخْلَةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ <sup>(٧)</sup> : إلى حرف جرٍّ بالإجماع وظاهرها ،  
أنها متعلقة بـ « هزَّيْ » .  
وكيف يكون ذلك مع القاعدة المشهورة ، أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير متصل .  
وقد يرفع المتصل وهما لمدلول واحد ، فلا تقول : ضربتني ولا ضربتك إلا في باب ظن ،  
والضمير المحرور عندهم بالحرف كالمصوب المستقل ، فلا تقول : هززت إلى ، ولا  
هززت إليك .

(٢) سورة النمل ٣٣  
(٤) سورة النازعات ١٨  
(٦) سورة مريم ٢٥

(١) سورة يوسف ٣٣  
(٣) سورة يونس ٢٥  
(٥) سورة إبراهيم ٣٦  
(٧) سورة القصص ٣٢

## أَلَا

### بالفتح والتخفيف

تأتى للاستفتاح ، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها ، ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يُتلقّى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ أَلَا إِنَّ شَوْدَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُدَا لَشَوْدَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ أَلَا حِينَ يَنْتَفِشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 وتأتى مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية .  
 والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بأكليين .  
 والعرض وهو طلب بلين ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
 ﴿ أَلَا تَتَّقُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

- |                     |                      |
|---------------------|----------------------|
| (١) سورة البقرة ١٢  | (٢) سورة فصلت ٥٤     |
| (٣) سورة هود ١٨     | (٤) سورة هود ٦٨      |
| (٥) سورة هود ٧      | (٦) سورة هود ٥       |
| (٧) سورة الشعراء ١١ | (٨) سورة الذاريات ٢٧ |
| (٩) سورة النور ٢٢   | (١٠) سورة التوبة ١٣  |

## آلَا

### بالفتح والتشديد

حرف تحضيض ، مركبة من «أن» الناصبة و «لا» النافية ، كقوله تعالى : ﴿ آَلَّا تَعْلَمُوا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ آَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ثم قيل : المشددة أصل والخففة فرع . وقيل بالعكس .

وقيل : الهمزة بدل من الهاء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضرأوى <sup>(٣)</sup> في

حاشية سيويه .

## إِلَّا

ترد لمعان :

الأول : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو جاء القوم إلا زيدا . وإلى منقطع وهو ما كان من غير جنسه .

وتقدر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضِطِّرٍّ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

و ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> في سورة الانشقاق .

و ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، في آخر الفاشية .

(٢) سورة النمل ٢٥

(١) سورة النمل ٣١

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوى ، أبو عبد الله الأنصارى الخزرجى ، أخذ عن ابن خروف والشلوبين وتوفى سنة ٦٤٦ بنية الوعاة ١١٥ .

(٥) سورة الفرقان ٥٧

(٤) سورة الفاشية ٢٢ ، ٢٣

(٧) سورة الفاشية ٢٣

(٦) سورة الانشقاق ٢٥



وكذلك : ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ <sup>(١)</sup> ، ودخول الفاء في : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ﴾ دليل انقطاعه ، ولو كان متصلاً لم الكلام عند قوله : « رسول » .

وقوله : ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَنْ يَخْشَىٰ﴾ <sup>(٢)</sup> . ويجوز أن تكون ﴿تذكرة﴾ بدلاً من ﴿لِتَشَقَّ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وهو منصوب بـ « أنزلنا » <sup>(٤)</sup> تقديره : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة .

وقوله : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزى .

وقوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ <sup>(٦)</sup> . فقولهم : ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ليس بحق يوجب إخراجهم .

وقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعاً ؛ لأن القاعدة عن ضرر - وإن كانت له نية الجهاد - ليس مستويًا في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والمجاهد يعمل بيده وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ﴾ <sup>(٨)</sup> ، إذ لو كان متصلاً لكان المعنى : فهل آمنت قرية إلا قوم يونس ، فلا يؤمنون ! فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن المعنى : لكن قوم يونس .

(١) سورة الجن ٢٧ ، وبقيتها : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾

(٢) سورة طه ٣

(٣) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشَقَّ﴾

(٤) سورة الحج ٤٠

(٥) سورة الليل ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة النساء ٩٥

وقال الزجاج : يمكن اتصاله ، لأن قوله : ﴿ فَلَوْلَا ﴾ في المعنى نفى ، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفياً ، كان ما بعد « إِلَّا » يوجب إنكاره . قال : ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس .

وقد رد عليه الأمدى بأن جعل « إلا » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وحل الكلام على المعنى ليس بقياس :

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن « من رحم » بمعنى المرحوم ليس من جنس العاصمين ؛ وإنما هو معصوم ، فدل على أنها بمعنى « لكن » .

فإن قيل : يمكن اتصاله على أن ﴿ مَنْ رَحِمَ ﴾ بمعنى « الراحم » أى الذى يرحم ، فيكون الثانى من جنس الأول .

قيل : تحل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أعنى قراءة ﴿ رَحِمَ ﴾ بضم الراء ، حتى يتفق معنى القراءتين .

\*\*\*

الثانى : بمعنى « بل » كقوله تعالى : ﴿ طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً ... ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى بل تذكرة .

\*\*\*

الثالث : عاطفة بمعنى « الواو » فى التشريك ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، معناه « ولا الذين ظلموا » .

وقوله : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى ومن ظلم . وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع

\*\*\*

(٢) سورة طه ١ - ٣

(٤) سورة النمل ١٠ ، ١١

(١) سورة هود ٤٣

(٣) سورة البقرة ١٥٠

الرابع : بمعنى « غير » إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد « إلا » إعراب « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وليست هنا للاستثناء ، وإلا لكان التقدير : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وهو باطل .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ؛ لأن « أنفسهم » ليس شهوداً على الزنا ؛ لأن الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا المشهود به يمين المشهود عليه .

وإذا جعل وصفا فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ « إلا » هي بمنزلة « غير » لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه . ومن توم في صفة الله واحدا من الأمرين فقد أبطل .

قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني : هذا توم منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون « إلا » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> استثناء ، وأن تكون بمنزلة « غير » ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن « إلا » إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعراب الموصوف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجر .

قال : والاسم بعد « إلا » في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل « إلا » في واحد منهما منصوب يالا .

واعلم أنه يوصف بما بعد « إلا » ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال المبرد والجرجاني في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَتَجَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، لو قرئ بالرفع « قليل » على الصفة لكان حسنا والاستثناء منقطع .

(٢) سورة النور ٩٠

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الشعراء ٧٧

(٥) سورة هود ١١٦

الخامس : بمعنى « بدل » وجعل ابن الضائع منه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى « بدل الله » أى عوض الله ؛ وبه يخرج على الإشكال المشهور فى الاستثناء ، وفى الوصف بـ « إلا » من جهة المفهوم .

بقى أن يقال : إن ابن مالك جعلها فى الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : لو كان فيهما آلهة فسدتا ، لصح ؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة .

فيقال : ما فائدة الوصف المقتضى هاهنا للتأكيد؟ وجوابه أن « آلهة » تدل على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو ، فأتى بقوله : ﴿ إلا الله ﴾ ليدل على أن الفساد مرتب على التعدد . وهذا نظير قولهم فى : ﴿ إلهين اثنين ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أن الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿ إلهين ﴾ يدل على الجنسية وعلى التثنية ، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهى عن أحدهما ، فأتى بـ « اثنين » ليدل على أن النهى عن الاثنين على ما سبق .

\*\*\*

السادس : للحصر إذا تقدمها نفي :

إما صريح ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفي ، أى فإنها لا تسهل ، وهو معنى « كبيرة » ، وإما لأن الكلام صادق معها ، أى وإنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يصدق .

\*\*\*

(٢) سورة النحل ٥١

(٤) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الحجر ١١

السابع : مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن .

نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ولأجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في « إلا تفعلوه » : إن الاستثناء منقطع أو متصل .

وعجبت من أن ابن مالك في شرح " التسهيل " حيث عدها في أقسام « إلا » ، لكنه في " شرح الكافية " قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

## فائدة

قال الرماني في تفسيره : معنى « إلا » : اللازم لها الاختصاص بالشئ دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصت زيدا بأنه لم يجي ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصته بالجي . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصت هذه الخال دون غيرها ، من المشي والعدو ونحوه .

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٤) سورة هود ٤٧

(١) سورة التوبة ٤٠

(٣) سورة التوبة ٣٩

(٥) سورة يوسف ٢٣

## أما

### المفتوحة المهمة المشددة الميم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها .

وقد رها سيويه بـ « مهما » وفائدتها في الكلام ، أنها تُكسبه فضل تأكيد ، تقول : زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب . ولهذا قال سيويه : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .

وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَلْخَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> إجماع عظيم للمؤمنين ، ونعى على الكافرين لميهم بالكلمة الحقاء .

والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، كقوله : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وإن كان منصوباً ، فالنائب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقرى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، بالرفع والنصب ، فالرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم .

وتذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب . وللاقتصار على بعض ما ادعى .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا

(٢) سورة الكهف ٧٩

(٤) سورة الكهف ٨٢

(٦) سورة فصلت ١٧

(١) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة الكهف ٨٠

(٥) سورة الضحى ٩ - ١٠

(٧) سورة هود ١٠٦

فَقِي الْجَنَّةِ ﴿١﴾، فهذا تفصيل لما يجمع في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ ﴿٢﴾،  
وبيان أحكام الشقي والسعيد .

والثاني : كما لو قيل : زيد عالم شجاع كريم ؛ فيقال : أما زيد فعالم ، أى لا يثبت له  
بما ادعى سوى العلم .

واختلف في تعدد الأقسام بها ، ف قيل : إنه لازم ، وحمل قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ  
فِي الْعِلْمِ﴾ ﴿٣﴾ على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التعدد بعدها ، وقطعه عن قوله :  
﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنهم من قال : إنه غير لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن تكون  
للتفصيل لما في نفس المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ﴿٥﴾ .

حكى القولين ابن جمعة الموصلي في شرح " الدرر " وصحح الأول .  
والأقرب الثاني ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به ويكولون معناه إلى ربهم »  
ودل عليه : ﴿وَالرَّاسِخُونَ . . .﴾ الآية .

قال بعضهم : وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ  
أَنَّهُ أَلْخَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿٦﴾ ، إلى قوله : ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ  
إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٧﴾ .

وهذا حكاه ابن قتيبة عن بعض المتقدمين ، قال : فالفاسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم  
زَيْغٌ ، وهم الضالون بالتمثيل . ثم خالفه فقال : وأنت إذا جعلت المتبعين المتشابهة بالتأويل  
المنافقين في اليهود المحرفين له دون المؤمنين ، كما قال الله تعالى : ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ﴿٨﴾

(٢) سورة هود ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٦

(١) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة آل عمران ٧

أى غير الإسلام ، وضح لك الأمر وضح ما قلناه من معرفة الراسخين بالمتشابه ، وعلى هذا فالوقف على : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقيل : الفاء جواب « أما » ، ويكون الشرط لاجواب له ، وقد سدت جواب « أما » مسدّد جواب الشرط .

وقيل : بل جواب الشرط ، والشرط وجوابه سدت مسدّد جواب « أما » .  
وتجى أيضاً مركبة من « أم » المنقطعة و « ما » الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَآذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .



(٢) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١

(١) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة النمل ٨٤



## إِذَا المكسورة المشددة

نحو اشترى ، إما لحماً وإما لبناً .  
 وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ إِمَّا أَنْ تُنْفِىَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ <sup>(٣)</sup> وانتصب « مَنَّا » و « فِدَاءً » على المصدر ، أى مِنْ  
 « منتم » و « فاديتم » .  
 وقال صاحب " الأزهية " ، <sup>(٤)</sup> : حُكِّمَ فى هذا القسم التكرير ، ولا تكرير إذا  
 كان فى الكلام عِوَضٌ من تكريرها ، تقول : إما تقول الحق وإلا فاسكت ، و « إلا »  
 بمعنى « إما » .  
 وبمعنى الإيهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
 وتكون بمعنى الشرطية ، مركبة من « إن » الشرطية و « ما » الزائدة ، وهذه  
 لا تكرر .  
 والأكثر فى جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة طه ٦٥

(١) سورة الكهف ٨٦

(٣) سورة القيامة ٤

(٤) كتاب الأزهية فى النحو للشيخ أبى الحسن على بن محمد المروى ، ذكر فيه أنه جمع فيه ما فرق فى كتابه الملقب بالخاثر ، وزاد عليه . ذكره صاحب كشف الظنون .

(٦) سورة مريم ٧٥

(٥) سورة محمد ١٠٦

(٨) سورة مريم ٢٦

(٧) سورة الدهر ٣

﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

﴿ فَإِمَّا تَثَقَّفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَارِدْ بِهِمُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾<sup>(٣)</sup> .

وإنما دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التي للتخيير .

واختلف في قوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقال البصريون :

للتخيير ، فانتصاب « شاكرا » و « كفورا » على الحال .

وقيل : التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء .

وقيل : حال مقيدة ، أى إمّا إن تجدها الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر

فهو علامة الشقاوة ، فعلى هذا تكون للتفصيل .

وأجاز الكوفيون أن تكون هاهنا شرطية ، أى إن شكر وإن كفر .

قال مكى : وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تُضمَر بعد « إن »

فعلا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا يجب إضماره هنا ،

لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل .

ورَد عليه ابن السجري ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلا يفسره

ما بعده ، من لفظه ، فيرتفع الاسم بعد أن يكون فاعلا لذلك المضمَر ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ

أَمْرٌؤُ هَلَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، كذلك يُضمرون بعده أفعالا تنصب

الاسم ، بأنه مفعول به ، كقولك : إن زيدا أكرمتَه نفعا ، أى إن أكرمت .

## أَل

تقدمت بأقسامها في قاعدة التذكير والتعريف .

(٢) سورة الأنفال ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة النساء ١٢٨

(١) سورة المؤمن ٩٣

(٣) سورة الدهر ٣

(٥) سورة النساء ١٧٦

## الآن

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازا .  
وقال قوم : هي حدّ للزمانين ، أى ظرف للماضى وظرف للمستقبل . وقد يتجاوز بها عما قرُب من الماضى وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في " الباب " .  
وقال ابن مالك : لوقت حضر جميعه ، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، أو ببعضه ،  
كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهابًا رَصَدًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وهذا سبقه إليه الفارسي ، فقال : « الآن » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تنسج فيه العرب فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض أنه في ذلك الوقت اليسير يفعل ذلك ، ولكن الغرض أنه في وقته ذلك ، وما أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ، تريد به اليوم الذى عقب الليلة .

قال ابن مالك : وظرفيته غالبه ، لالازمة .

## أف

- صوت يستعمل عند التكرار والتضجر، واختلاف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾<sup>(١)</sup>  
فقليل : اسم لفعل الأمر ، أى كفاً ، أو أتركها .  
وقيل : اسم لفعل ماض ، أى كرهت وتضجرت . حكاهما أبو البقاء<sup>(٢)</sup> .  
وحكى غيره ثالثاً ؛ أنه اسم لفعل مضارع ، أى أتضجر منكما .  
وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأحال أبو البقاء على ما سبق في  
الإسراء ، وقضيته تساوى المعنيين .  
وقال العزيزى في " غريبه " في هذه : أى تلقاً لكم<sup>(٤)</sup> ، فإير بينهما ، وهو الظاهر .  
وفسر صاحب " الصحاح " أف ، بمعنى « قدرا »<sup>(٥)</sup> .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ص ٢ : ٩٤

(٤) إملاء ما من به الرحمن ص ٢ : ٧٤

(٦) الصحاح ٢ : ١٣٣٠

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأنبياء ٦٧

(٥) غريب القرآن للعزيزى ٣٢

## أَنَّى

مشتركة بين الاستفهام والشرط ، ففي الشرط تكون بمعنى « أين » ، نحو أنى يقيم زيد يقيم عمرو .

وتأتى بمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُخْرِجُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَأَنَّى لَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى كيف شئتم ، مقابلة ومدبرة . وقال الضحاك : متى شئتم . ويردّه سبب نزول الآية<sup>(٥)</sup> .

وقال بعضهم : من أى جهة شئتم ، وهو طبق سبب النزول .

وتجىء بمعنى « من أين » نحو : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .

﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾<sup>(٨)</sup> .

قال ابن فارس : والأجود أن يقال فى هذا أيضاً « كيف »<sup>(٩)</sup> : وقال ابن قتيبة

المعنيان متقاربان .

وقرى شاذاً : ﴿ أَنَّى صَبَيْنَا أَلْمَاءَ صَبًّا ﴾<sup>(١٠)</sup> أى « من أين » ، فيكون الوقف عند

قوله ﴿ إِلَى طَعَامِهِ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة محمد ١٨

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٣

(٣) سورة التوبة ٣٠

(٦) سورة آل عمران ٣٧

(٥) انظر تفسير القرطبي ٣ : ٩٢ ، ٩٣

(٨) سورة آل عمران ٣٥

(٧) سورة آل عمران ٤٧

(٩) فقه اللغة ١١٣ ، واستشهد بقول السكيت :

\* أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكَ الطَّرْبُ \*

(١٠) سورة عبس ٢٥ ، ٢٤

وتكون بمعنى « متى » كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُخَيِّرُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ويحتمل أن يكون معناه « من أين » .

والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان .

قال الفراء : أتى مشاكلة لمعنى « أين » إلا أن « أين » للموضع خاصة ، « وأنى »

تصلح لغير ذلك .

وقال ابن الدهان : فيها معنى يزيد على « أين » ، لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان

يقصّر عن معنى « أنى لك » ، لأن معنى « أنى لك » « من أين لك » ، فإن معناه مع

حرف الجر ، لأنه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، ولم يقل :

هو عند الله . وجواب « أنى لك » غير جواب « من أين لك هذا » ، فأعرفه .

## أَيَّانَ

في الكشف في آخر سورة الأعراف<sup>(١)</sup>. قيل اشتقاقه: من «أى» «فلان» منه ، لأن معناه ، أى وقت ، وأى فعل ، من أويت إليه ، لأن البعض آو إلى الكل ، متساند إليه . وهو بعيد .

وقيل : أصله : أى أوان .

وقال السكاكي : جاء «أيان» بفتح الهمزة وكسر ها ، وكسر همزتها يمنع من أن يكون أصلها أى أوان ، كما قال بعضهم ، حذفت الهمزة من «أوان» والياء الثانية من «أى» فبعد قلب الواو واللام ياء أدغمت الياء الساكنة فيها . وجعلت الكلمتان واحدة . وهى فى الأزمان ، بمنزلة «متى» إلا أن «متى» أشهر منها ، وفى «أيان» تعظيم . ولا تستعمل إلا فى موضع التفضيم ، بخلاف «متى» ، قال تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وقال صاحب " البسيط " : إنها تستعمل فى الاستفهام عن الشيء العظيم أمره . قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين مجيئها ، لدالاتها بمنزلة «متى» ، ولكن لم يسمع ذلك .

## إِى

حرف جواب بمعنى «نعم» ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُوبُ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ولا يأتى قبل النهى صلة لها .

(٢) سورة الأعراف ١٨٧

(٤) سورة القاريات ١٢

(٦) سورة بونس ٥٣

(١) الكشف ٢ : ١٤٤

(٣) سورة النحل ٢١

(٥) سورة القيامة ٦

## حرف الباء

أصله للإلصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازا كـ « مررت به » ، إذ معناه : جعلت مرورى ملصقا بمكان قريب منه ، لابه ، فهو وارد على الاتساع .

وقد جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وقد تأتي زائدة :

إما مع الخبر ؛ نحو : ﴿ وَجَزَاهُ سِنْنَةً سِنْنَةً مِثْلَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وإما مع الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ <sup>(٣)</sup> فـ « الله » فاعل و « شهيدا » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الاتصال ، أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأن الفعل يطلب فاعله طلبا لا بد منه ، والباء توصل الأول إلى الثانى ، فكأن الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا .

قال ابن الشجرى : فعلوا ذلك ؛ أيذانا بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره فى عظم المنزلة ، فضعف لفظها ليضعف معناها .

وقيل : دخلت الباء لتدل على المعنى ؛ لأن المعنى : اكتفوا بالله .

وقيل : الفاعل مقدر ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، فحذف المصدر وبقى معموله دالا عليه .



وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

\* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا \* <sup>(١)</sup>

وإما مع المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى تبتذلونها لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ بِأَيْتِكُمُ الْفِتْنُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ جعلت « الفتنون » اسم مفعول لا مصدرا ،

كالمعقول والمصور والميسور .

وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ تَنَبَّتْ بِالذُّهْنِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿ فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ونحوه .

والجمهور على أنها لا تنجى زائدة ، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى

المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء ، وليس كذلك هذه الأمثلة ، فإن معنى :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، كما هي فى : أحسن بزيد ! ومعنى ﴿ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ :

اجعلوا المسح ملاصقا برؤوسكم ، وكذا ﴿ بوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة العضو بالمسح ، وإما

لم يحسن فى آية الغسل « فاغسلوا بوجوهكم » لدلالة الغسل على المباشرة ، وهذا كما تتعين

المباشرة فى قولك : « أمسكت به » وتحتملها فى « أمسكته » .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، فحذف المفعول للاختصار .

(١) مطلع قصيد لحييم ، وأوله :

\* عُخَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنِّ تَجْهَرُتَ غَادِيَا \*

(٢) سورة المتحنة ١

(٤) سورة ن ٦

(٦) سورة الحج ٢٥

(٨) سورة المائدة ٦

(١٠) سورة البقرة ١٩٥

(١) سورة البقرة ١٩٥

(٣) سورة الملق ١

(٥) سورة الإنسان ٦

(٧) سورة المؤمن ٢٠

(٩) سورة النساء ٧٩

وأما ﴿ تَلْقَوْنَ إِيَّاهُمْ بِالْمُودَّةِ ﴾ فمعناه: تلقون إليهم النصيحة بالمودة .

وقال النحاس : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجلُ أهل مودته .

وقال السهيلي : ضمن ﴿ تلقون ﴾ معنى « ترمون » ، من الرمي بالشئ ، يقال :  
التي زيد إلى بكذا ، أى رمى به ؛ وفى الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة ، فعبر عنه  
بالمودة ، لأنه من أفعال أهل المودة ، فلماذا جىء بالباء .

وأما قوله : ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾<sup>(١)</sup> ، فليست زائدة ، وإلا للحق  
الفعل قبلها علامة التانيث ، لأنه للنفس ، وهو بما يغلب تانيثه .

وجوز فى الفعل وجهان : أحدهما أن تكون « كان » مقدرة بعد « كفى » ، ويكون  
« بنفسك » صفة له قائمة مقامه .

والثانى : أنه مضمير يفسره المنصوب بعده ، أعنى « حسيبا » ، كقولك : نعم  
رجلا زيد .

\*\*\*

وتجىء للتعدي ، وهى القائمة مقام الهمزة فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو :  
﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى أذهب .

كما قال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿ أُسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقيل :  
« أسرى » و « سرى » بمعنى ، كسقى وأسقى ، والهمزة ليست للتعدي ، وإنما المعدى الباء  
فى « بِعَبْدِهِ » .

وزعم ابن عطية أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التعدي بالهمزة ، أى أسرى  
الليلة بعبد .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) سورة الإسراء ١

(١) سورة الإسراء ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة ، لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول .  
 وذهب المبرد والتسهيل أنها تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول فى الفعل بخلاف الهمزة .  
 ورد بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أن الله لا يذهب مع سمعهم ، فالمعنى : لأذهب سمعهم .  
 وقال الصفار : وهذا لا يلزم ، لأنه يحتمل أن يكون فاعل « ذهب » البرق ،  
 ويحتمل أن يكون الله تعالى ، ويكون الذهاب على صفة تليق به سبحانه ، كما قال :  
 ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال : وإنما الذى يبطل مذهبه قول الشاعر :  
 دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَتَحْنُ عَلَى مَنَى تَحُلُّ بِنَا لَوْ لَا تَجَاهُ الرَّكَائِبِ <sup>(٤)</sup>  
 أى تجعلنا خللاً ، لا محرمين ، وليست الديار داخلة بعمهم فى ذلك .  
 واعلم أنه لكون الباء بمعنى الهمزة ، لا يجمع بينهما ، فإن قلت : كيف جاء ﴿ تَنْبُتُ  
 بِالذَّهْنِ ﴾ <sup>(٥)</sup> والهمزة فى « أنبت » للنقل ؟  
 قلت : لهم فى الانفصال عنه ثلاثة أوجه :  
 أحدها : أن تكون الباء زائدة .

والثانى : أنها باء الحال ، كأنه قال : تنبت ثمرها وفيه الدهن ، أى وفيها الدهن ، والمعنى :  
 تنبت الشجرة بالدهن ، أى ما هو موجود منه ، وتختلط به القوة بنبتها ، على موقع المنّة ،  
 ولطيف القدرة ، وهداية إلى استخراج صبغة الآكلين .

والثالث : أن « نبت » و « أنبت » بمعنى .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ٢٠  
 (٤) البيت لقيس بن الخطيم ، من مذهبته -  
 (٥) سورة المؤمن ٢٠

(١) سورة البقرة ١٧  
 (٣) سورة الفجر ٢٢  
 الشعر ١٢٣

وللاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، ومنه فى أشهر الوجهين : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

\*\*\*

وللتعليل بمنزلة اللام ، كقوله : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ قَبِظُوا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وللمصاحبة بمنزلة « مع » ، وتسمى باء الحال ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى مع الحق أو محققا .  
﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

وللظرفية بمنزلة « فى » .  
وتكون مع المعرفة ، نحو : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
ومع النكرة ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَتَمَّ أَذْلَهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

قال أبو الفتح فى " التنبيه " <sup>(١٠)</sup> : وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة ،  
نحو : كنا بالبصرة ، وأقنا بالمدينة .

- |                                                               |                            |
|---------------------------------------------------------------|----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٥٤                                            | (٢) سورة النساء ١٦٠        |
| (٣) سورة السجدة ٤٠                                            | (٤) سورة النساء ١٧٠        |
| (٥) سورة هود ٤٨                                               | (٦) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ |
| (٧) سورة الذاريات ١٨                                          | (٨) سورة آل عمران ١٢٣      |
| (٩) سورة القمر ٣٤                                             |                            |
| (١٠) التنبيه لأبى الفتح عثمان بن جنى ، ذكره صاحب كشف الظنون . |                            |

وهو محجوج بقول الشماخ :  
وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ  
بضاحى غداة أمره وهو ضامر<sup>(١)</sup>  
أى فى ضاحى وهى نكرة .

\*\*\*

وللبجاجة كـ « عن » ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .  
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالسَّامِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى عن الغمام .  
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى وعن أيمانهم .

\*\*\*

وللاستعلاء ، كلى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى على  
قنطار ، كما قال : ﴿ هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى عليهم ، كما قال : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ  
عَلَيْهِمْ مُضْجِينَ ﴾<sup>(٩)</sup> .

\*\*\*

وللتبويض كـ « من » ، نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، أى منها . وخرج عليه :  
﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾<sup>(١١)</sup> .

والصحيح أنها باء الاستعانة ، فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول ، وهو المزال عنه ،  
وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ؛ فيكون التقدير : « فأمسحوا بأيديكم برؤوسكم » .

(١) ديوانه ٤٤ ، والضاحى : الضامر ؛ والضاير : الباكى الذى لا يجتر ، وهو من وصف الحمار .

(٢) سورة الفرقان ٥٩ (٣) سورة الطارق ١

(٤) سورة الفرقان ٢٥ (٥) سورة التحريم ٨

(٦) سورة آل عمران ٧٥ (٧) سورة يوسف ٦٤

(٨) سورة الطه ٣٠ (٩) سورة الصافات ١٣٧

(١٠) سورة الإنسان ٦ (١١) سورة المائدة ٦

## بَلْ

حرف إضراب عن الأول ، وإثبات للثاني ؛ يتلوه جملة ومفرد .  
فالأول الإضراب فيه ، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله ، وتسمى حرف ابتداء ،  
كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> أى بل هم  
عباد . وكذا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ الْخُلُقُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، والخروج من قصة إلى قصة ؛ من غير  
رجوع عن الأول ؛ وهى فى هذه الحالة عاطفة ، كما قاله الصفار ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ  
جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْخَلْقُ مِنْ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ انتقل من القصة الأولى  
إلى ما هو أهم منها .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ . بَلِ أَدَارَكَ عَلَيْهِمُ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا  
بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ليست للانتقال ، بل هم متصفون بهذه الصفات .

وقوله : ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وفى موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة المؤمنون ٧٠

(٤) سورة الكهف ٤٨

(٦) سورة النمل ٦٥ ، ٦٦

(١) سورة الأنبياء ٢٦

(٣) سورة الأنعام ٩٤

(٥) سورة السجدة ٣

(٧) سورة الشعراء ١٦٦

(٨) سورة النمل ٥٥ ، والآية بتامها : ﴿ أَنْفَكُمْ لَتَأْتُنَّ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ

بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ .

وفي موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛

والمراد تعديد خطاياهم ، واتصافهم بهذه الصفات ، وبـل لم ينو ما أضافه إليهم ، من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث ؛ بل استدرك بها بيان عدوانهم ؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية .

وزعم صاحب " البسيط " وابن مالك أنها لا تقع في القرآن إلا بهذا المعنى ؛ وليست كذلك لما سبق ، وكذا قال ابن الحاجب في شرح " المنفصل " ، إبطال ما للأول وإثباته للثاني ، إن كان في الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو ؛ فهو من باب الغلط ؛ فلا يقع مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح . وإن كان ما في النفي نحو : ما جاءني زيد بل عمرو . ويجوز أن يكون من باب الغلط ، يكون عمرو غير جاء ، ويجوز أن يكون مثبتا للعمري والجمعي ، فلا يكون غلطا . انتهى .

ومنه أيضاً : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقوله : ﴿ ص . وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ . بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام ثان ، ثم قال حكاية عن المشركين : ﴿ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ﴾ ، ثم ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام آخر ، فقال : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأعراف ٨١ ، والآية بناسها : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ .

(٣) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣

(٢) سورة الأعلى ١٤ - ١٦

(٥) سورة ص ٨

(٤) سورة ص ١ ، ٢

والثاني - أعنى ما يتلوها مفرد - فهي عاطفة . ثم إن تقدمها إثبات نحو: اضرب زيدا بل عمرا ، وأقام زيد بل عمرو ، فقال النحاة : هي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويثبت ما بعدها . وإن تقدمها نفي أو نهى ، فهي لتقرير ما قبلها على حاله . وجعل ضده لما بعدها ، نحو: ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقيم زيد بل عمرو .

ووافق المبرد على ما ذكرنا ، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقله مع النهى أو النفي إلى ما بعدها .

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل تنفي الفعل أو توجهه ؟ .





## بَلَىٰ

لها موضعان :

أحدهما : أن تكون ردًا للنفي يقع قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، أى علمتم السوء .  
 وقوله : ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال : ﴿ بَلَىٰ ﴾ ،  
 أى عليهم سبيل .

\*\*\*

والثانى : أن تقع جوابا لاستفهام ، دخل عليه نفي حقيقة ، فيصير معناها التصديق لما قبلها ، كقولك : « ألم أكن صديقك ! » « ألم أحسن إليك ! » فتقول : « بلى »  
 أى كنت صديق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ<sup>(٤)</sup> .  
 ومنه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى أنت ربنا . فهى فى هذا الأصل تصديق لما قبلها ، وفى الأول رد لما قبلها وتكذيب .

وقوله : ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى كنتم معنا . ويجوز أن يقرن النفي بالاستفهام مطلقا ، أعم من الحقيقى والمجازى ، فالحقيقى كقوله : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ

(٢) سورة النحل ٣٨

(٤) سورة تبارك ٨ ، ٩

(٦) سورة الحديد ١٤

(١) سورة النحل ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٢

أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴿١﴾ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ. بَلَى ﴿٢﴾﴾ .

ثم قال الجمهور: التقدير: بل نحييها قارين؛ لأنّ الحساب إنما يقع من الإنسان على نفي جَمْع العظام، و «بلى» إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب.

وقال الفراء: التقدير فلنحييها قارين، لدلالة «أيحسب» عليه، وهو ضعيف؛ لأنه عدول عن محيى الجواب، على نمط السؤال.

والجازي كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴿٣﴾﴾، فإنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته، بل هو للتقرير، لكنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ «بلى».

وكذلك قال ابن عباس: لو قالوا: نعم لكفروا. ووجهه أن «نعم» تصديق لما بعد الهمزة، نفيا كان أو إثباتا.

ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريرى إثبات قطعا، وحينئذٍ نعم في الإيجاب تصديق له، فهلا أجيب بما أجيب به الإيجاب! فإن قولك: ألم أعطك درهما! بمنزلة أعطيتك.

والجواب من أوجه:

أحدها: ذكره الصفار، أن المقرر قد يوافقه المقرر فيما يدعيه وقد لا. فلو قيل في جواب: ألم أعطك! «نعم» لم يذّر: هل أراد: نعم لم تعطني، فيكون مخالفا للمقرر، أو نعم أعطيتني فيكون موافقا. فلما كان يلتبس أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى.

(٢) سورة القيامة ٣، ٤

(١) سورة الزخرف ٨٠

(٣) سورة الأعراف ١٧٢

## تنبيهات

الأول : ما ذكرنا من كون « بلى » إنما يجاب بها النفي ، هو الأصل ، وأما قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَآيَاتِي ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه لم يتقدمها نفي لفظا لكنه مقدّر : فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ <sup>(٢)</sup> مَا هَدَانِي ، فلذلك أجيب بـ « بلى » التي هي جواب النفي المعنوي ، ولذلك حققه بقوله : ﴿ قَدْ جَاءَ نَكَآيَاتِي ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> وهي من أعظم الهدايات .

ومثله ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه سبق نفي ، وهو ﴿ أَنْ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم ، فردّ عليهم بقوله : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن عطية : حق « بلى » أن تجيء بعد نفي عليه تقرير . وهذا القيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره ، وأطلق النحويون أنها جواب النفي .

وقال الشيخ أثير الدين : حقها أن تدخل على النفي ، ثم حل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنعم .

وسأل الزمخشري : هلا قرن الجواب بما هو جواب له ، وهو قوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ <sup>(٥)</sup> ، [ ولم يفصل بينهما بآية ؟ ] <sup>(٦)</sup> .

وأجاب بأنه إن تقدم على إحدى القرآن الثلاث فرّق بينهما وبين النظم ، فلم يحسن ، وإن تأخرت القرينة الوسطى نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التعليل بفقد الهداية ثم تمتي الرجعة ؛ فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها <sup>(٧)</sup> . ثم أجاب عما اقتضى الجواب من بينها .

|                                        |                    |
|----------------------------------------|--------------------|
| (١) سورة الزمر ٥٩                      | (٢) سورة الزمر ٥٧  |
| (٣) سورة القيامة ٤                     | (٤) سورة القيامة ٣ |
| (٥) سورة الزمر ٥٧                      | (٦) تكملة من الكشف |
| (٧) الكشف ٤ : ١٠٧ مع تصرف في العبارة . |                    |

\*\*\*

الثاني : اعلم أنك متى رأيت « بلى » أو « نعم » بعد كلام يتعلق بها تعلق إجابته ، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جواباً له ، فاعلم أن هناك سؤالاً مقدراً ، لفظه لفظ الجواب ، ولكنه اختصر وطوى ذكره ، علماً بالمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۖ ﴾<sup>(١)</sup> ، فقال المجيب : « بلى » ، وبعاد السؤال في الجواب .

وكذا قوله : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ليست « بلى » فيه جواباً لشيء قبلها ، بل ما قبلها دال على ما هي جواب له ، والتقدير : ليس من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالداً في النار أو يخلد في النار ، فجوابه الحق « بلى » .

وقد يكتفى بذكر بعض الجواب دالاً على باقيه ، كما قال تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ۖ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى بلى نجعلها قادرين ، فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة ، وكافٍ عنها .

\*\*\*

الثالث : من القواعد النافعة أن الجواب إما أن يكون للمفوض به أو مقدراً .  
فإن كان لمقدر ، فالجواب بالكلام ؛ كقولك لمن تقدرة مستفهماً عن قيام زيد : قام زيد ، أو لم يقم زيد ، ولا يجوز أن تقول « نعم » ولا « لا » ، لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك ؛ وإن كان الجواب للمفوض به ؛ فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وفي تكذيبه « بلى » ، فتقول في جواب مَنْ قال : أما قام زيد ؟ « نعم » إذا صدقته ، و « بلى » إذا كذبت .  
وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفي ، ولم ترد التقرير ، بل أبقيت الكلام

على نفيه ، فتقول في تصديق النفي : « نعم » وفي تكذيبه « بلى » نحو ألم يقم زيد ؟ فتقول في تصديق النفي : « نعم » ، وفي تكذيبه : « بلى » .

\*\*\*

الرابع : يجوز الإثبات والحذف بعد « بلى » ؛ فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۚ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ۚ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ . بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
فالحذف المحذوف بعد « بلى » في هذا الموضع « يكفيكم » ، أى بلى يكفيكم أن تصبروا .  
وقوله : ﴿ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَىٰ ۖ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى قد آمنت .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾<sup>(٥)</sup> ، ثم قال : « بلى » ، أى تمسكم أكثر من ذلك .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ثم قال : بلى ، أى يدخلها غيرهم .

وقوله : ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۖ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقد تحذف « بلى » وما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ۖ ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى بلى قلت لى .

(٢) سورة سبأ ٣  
(٤) سورة البقرة ٢٦٠  
(٦) سورة البقرة ١١١  
(٨) سورة الكهف ٢٥

(١) سورة الملك ٨ ، ٩  
(٣) سورة آل عمران ١٢٤ ، ١٢٥  
(٥) سورة البقرة ٨٠  
(٧) سورة احديد ١٤

ثم

للترتيب مع التراخي ، وأما قوله : ﴿ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
والهداية سابقة على ذلك ، فالمراد « ثم دام على الهداية » ، بدليل قوله : ﴿ وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد تأتى لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ  
ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُكَ وَارَبِّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وتقول : زيد عالم كريم ، ثم هو شجاع .

قال ابن برى : قد تجيء « ثم » كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد التكلم  
فيه تفاوت ما بين مرتبتى الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتى الفاعل ، كقوله تعالى :  
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا  
بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فـ « ثم » هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل ،  
مع السكوت عن وصف العادلين .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، إلى قوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ  
آمَنُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام ، من رتبة الإيمان ، إلا أن فيها  
زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ . وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَةِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وذكر غيره في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> : أن « ثم »

(٢) سورة المائدة ٩٣

(٤) سورة هود ٩٠

(٦) سورة البلد ١١-١٧

(١) سورة طه ٨٢

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأنعام ١

دخلت لبُعد ما بين الكفر وبين خلق السموات والأرض .

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشف ، كقوله تعالى : ﴿ لَفَقَارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال : كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين ؛ دلالتها على تباين الوقتين ، في « جاءني زيد ثم عمرو - أعنى أن منزلة الاستقامة على الخير مبينة لمنزلة الخير نفسه ؛ لأنها أعلى منها وأفضل » <sup>(٣)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . إن قلت : ما معنى « ثم » الداخلة في تكرير الدعاء ؟ قلت : الدلالة على أن الكثرة الثانية من الدعاء أبلغ من الأولى <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قال : جاء بـ « ثم » لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ، لا في الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره <sup>(٧)</sup> .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ <sup>(٨)</sup> : إن « ثم » [هذه] <sup>(٩)</sup> فيها من تعظيم منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وإجلال محله والإيذان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله [إبراهيم من الكرامة، وأجل ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم] <sup>(٩)</sup> في ملته <sup>(١٠)</sup> .

واعلم أنه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن « ثم » قد تخرج عن الترتيب والمهلة وتصير كالواو ؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضى الترتيب الزماني لزوما ، أما إذا قلنا : إنها ترد

(٢) سورة الأحقاف ١٣  
(٤) سورة المدثر ١٨ - ٢٠  
(٦) سورة البلد ١٧  
(٨) سورة النحل ١٢٣  
(١٠) الكشف ٢ : ٥٠١

(١) سورة طه ٨٢  
(٣) الكشف ٣ : ٦٣  
(٥) الكشف ٤ : ١٩٩  
(٧) الكشف ٤ : ٦٠٤  
(٩) من الكشف

لقصد التفاوت والتراخي عن الزمان لم يحتج إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة ، لا أن تقول : إن « ثم » قد تكون بمعنى الواو .

والحاصل أنها للتراخي في الزمان ، وهو المعبر عنه بالمهلة ، وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية ، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله ، وأنه لو انفرد لكان كافيا فيما قصد فيه ، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني ، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه ، وتحريك النفوس لاعتباره .

وقيل : تأتي للتعجب ، نحو : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ . كَلَّا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقيل : بمعنى واو العطف ، كقوله : ﴿ فَالْيَنَّا مَرَجَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي

هو شهيد .

وقوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والصواب أنها على بابها لما سبق قبله .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ،

وقد أمر الله الملائكة بالسجود قبل خلقنا ، فالمعنى : وصوّرناكم .

وقيل على بابها ، والمعنى : ابتدأنا خلقكم ؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوره

وابتدا خلق الإنسان من نطفة ثم صوره .

وأما قوله : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقد كان قضى الأجل ،

فعناه : أخبركم أني خلقته من طين ، ثم أخبركم أني قضيت الأجل ، [ كما تقول : كلمتك

اليوم ثم كلمتك أمس ، أي أني أخبرك بذلك ، ثم أخبرك بهذا ] <sup>(٧)</sup> وهذا يكون في الجمل ،

(٢) سورة المدثر ١٥ ، ١٦

(٤) سورة القيامة ١٩

(٦) تكملة من ابن فارس .

(١) سورة الأنعام ١

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأعراف ١١



فأما عطف المفردات فلا تكون إلا للترتيب . قاله ابن فارس <sup>(١)</sup> .

قيل : وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن « تاب » جواب « إذا » من قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وتأتى للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يِقَاتِلُوكُمْ يُثْلُوكُمْ أَلَذَّابَارُ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فإن قيل : ما اللانع من الجزم على العطف ؟

فالجواب ، أنه عدل به عن حكم الجزاء ، إلى حكم الإخبار ابتداءً ، كأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : أى فرق بين رفعه وجزمه فى المعنى ؟

قيل : لو جزم لكان نفي النصر مقيدا بمقاتلتهم كتوليهم ، وحين رفع كان النصر وعدا مطلقا ، كأنه قال : ثم شأنهم وقصتهم أنى أخبركم عنها ، وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون ، منعت عنهم النصرة والقوة ، ثم لا ينهضون بعدها بنجاح ، ولا يستقيم لهم أمر .

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف ، ففيها معنى العطف ، وهو عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء ، كأنه قال : أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهزموا ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : ما معنى التراخى فى « ثم » ؟

(١) فقه اللغة لابن فارس ص ١٢٠ ، عبارته : « فأما عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، فلا يكون إلا مرتبا أحدهما بعد الآخر » .

(٢) سورة آل عمران ١١١

(٣) سورة التوبة ١١٨

قيل : التراخي في الرتبة ، لأن الأخبار التي تتسلط عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم الأدبار ،  
وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

ثُمَّ

### المفتوحة

ظرف للبعيد بمعنى هنالك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقرى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثَمَّ أَلَّهُ شَهِيدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى هنالك الله شهيد ، بدليل :  
﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ أُلْحَقَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقال الطبري في قوله : ﴿ أُنْثَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، معناه : أهنالك ، وليست  
« ثم » العاطفة . وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة .

(٢) سورة الدهر ٢٠  
(٤) سورة الكهف ٤٤

(١) سورة المرسلات ١٦ ، ١٧  
(٣) سورة يونس ٤٦ ، ٥١

### حاشا

اسم يأتي بمعنى التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، بدليل قول بعضهم : « حاشاً لله » بالتثوين ، كما قيل : ﴿ براءة من الله ﴾ من كذا ، أى حاشاً لله بالتثوين كقولهم : رَغِيّاً لزيد .

وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشا لله ﴾ بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله .  
وقيل : بمعنى جانب يوسف المصيبة لأجل الله ، وهذا لا يتأتى في : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال الفارسي : وهو فاعل ، من الحشا الذي هو الناحية ، أى صار في ناحية ، أى بُعد مما رُمي به وتنحى عنه فلم يَفْشَ ولم يلابسه .  
فإن قلت : إذا قلنا بإسمية « حاشا » ، فما وجه ترك التثوين في قراءة الجماعة وهي غير مضافة ؟

قلت : قال ابن مالك : والوجه أن تكون « حاشى » المشبهة بحاشى الذى هو حرف ، وأنه شابهه لفظاً ومعنى ، فخرى مجراه في البناء .

حتى

كـ « إلى » لكن يفترقان ؛ في أن ما بعد « حتى » يدخل في حكم ما قبلها قطعاً ،  
كقولك : قام القوم حتى زيد ؛ فـ « زيد » هاهنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك  
في قام القوم إلى زيد . ولهذا قال سيبويه : إن « حتى » تجرى مجرى الواو « و ثم »  
في التشريك .

ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء  
بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » .

وقوله : « أريت كل شيء حتى الجنة والنار » .

وقال الكواشي في تفسيره : الفرق بينهما أن « حتى » تختص بالغاية المضروبة ،  
ومن ثم جاز : أكلت السمكة حتى رأسها ، وامتنع « حتى نصفها » أو « ثلثها » وإلى عامة  
في كل غاية . انتهى .

ثم الغاية تجيء عاطفة ؛ وهي للغاية كيف وقعت ؛ إما في الشرف ، كجاء القوم حتى  
رئيسهم ، أو الضعة ، نحو أسنت الفصال حتى القرعى .

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوهمه ، بحسب  
ذلك الشأن ؛ إما في الشدة ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ﴾ <sup>(١)</sup> إذا أريد حكاية الحال ؛  
ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية ، على الجملة الماضية . فإن أريد الاستقبال لزم النصب .  
وإما في الرخاء ، نحو شربت الإبل حتى يجيء البعير بحرّة بطنه ، على الحكاية .

ولاتهاء الغاية ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والتعليل ، وعلامتها أن تحسن في موضعها « كي » نحو : « حتى تغيظ ذا الحسد » ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ويحتملها : ﴿ حَتَّى تَبَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

قيل : وللاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ؛ والظاهر أنها للغاية .

وحرف ابتداء ؛ أى تبدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ <sup>(٨)</sup> فى قراء نافع .

وكذا الداخلة على « إذا » ، فى نحو : ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> ونظائره ، والجواب محذوف .

(٢) : سورة البقرة ٢٣٥

(٤) : سورة الحجرات ٩

(٦) : سورة المنافقون ٧

(١) : سورة القدر ٥

(٣) : سورة القتال ٣١

(٥) : سورة البقرة ٢١٧

(٧) : سورة البقرة ١٠٢

(٨) : سورة البقرة ٢١٤ ؛ برفع « يقول » ، وانظر القرطبي ٣ : ٣٤

(٩) : سورة آل عمران ١٥٢

## حيث

ظرف مكان . قال الأخفش : وللزمان ، وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات ، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> : ما بعد « حيث » صلة لها وليست بمضافة إليه ؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أى كالزيادة .

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة ، فردّ عليه .

ومن العرب من يعرب « حيث » ، وقراءة بعضهم : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، بالكسر تحتلها . وتحتل البناء على الكسر . وقد ذكروا الوجهين في قراءة : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> بفتح التاء .

والمشهور أنها ظرف لا يتصرف .

وجوز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولا به على السعة ، قالوا : ولا تكون ظرفا ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان .

وإذا كانت مفعولا لم يعمل فيها « أعلم » لأن « أعلم » ؛ لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل .

واختار الشيخ أثير الدين أنها باقية على ظرفيتها مجازا . وفيه نظر .

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(١) سورة الأعراف ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢٤

## دُون

نقيض « فوق » ، ولها معان :

أحدها : من ظروف المكان المبهّم ؛ لاحتمالها الجهات الست .

وقيل : هي ظرف يدلّ على الشغل في المكان أو المترلة ، كقولك : زيد دون عمرو .

وقال سيوييه : وأما «دون» فتقصير عن الغاية .

قال الصفّار : لا يريد الغاية على الإطلاق ، بل الغاية التي تكون بعدها ، فإذا قلت :

أنا دونك في العلم ، معناه : أنا مقصّر عنك ، وهو ظرف مكان متجوّز فيه ، أى أنا

في موضع من العلم لا يبلغ موضعك . ونظيره : فلان فوقك في العلم .

\*\*\*

الثاني : اسم ، نحو : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الثالث : صفة ، نحو : هذا الشيء دون ، أى ردى\* ، فيجرى بوجوه الإعراب .

وقد تكون صفة لا بمعنى ردى\* ، ولكن على معناه من الظرفية ؛ نحو : رأيت

رجلا دونك .

ثم قد يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه ؛ وحينئذ قلل العرب فيه لفتان : أحدهما :

إعرابها كإعراب الموصوف وجريها بوجوه الإعراب ، والثانية : إيقاؤها على أصلها من

---

(١) سورة النساء ١١٧ ، والآية : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ

إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ .

الظرفية ، وعليها جاء قوله : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قرئ بالرفع والنصب .  
وقال الزمخشري : معناه : أدنى مكان من الشيء .

\*\*\*

ومنه الدون للحقير ، ويستعمل للتفاوت في الحال ، نحو : زيد دون عمرو ، أى في الشرف والعلم ، واتسع فيه ، فاستعمل في تجاوز حدّ إلى حدّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلِيَاءُ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وقيل : إنه مشتق من « دون » فعل ، يقال : دان يدون دَوْنًا ، وأدين إدانة ؛ والمعنى على الحقارة والتقريب . وهذا دون ذلك ، أى قريب منه . ودون الكتب إذا جمعها ؛ لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل المسافة بينها ، ودونك هذا ، أصله خذه من دونك ، أى من من أدنى منك فاختصر .





## ذو وذات

بمعنى صاحب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولا يستعمل إلا مضافا ، ولا يضاف إلى صفة ، ولا إلى ضمير .

وإنما وضعت وُصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما أن « الذي » وضعت وُصلة إلى وصل المعارف بالجلل ، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص ، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها ؛ فإنك إذا قلت : مررت برجل عَلم ، أو مال ، أو فضل ؛ ونحوه لم يعقل ؛ ما لم يقصد به المبالغة ؛ فإذا قلت : بذى علم ، صح الوصف ، وأفاد التخصيص ؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه .

وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فقيل : « العالم » هنا مصدر ، كالصالح والباطل ، وكأنه قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فالقراءتان في المعنى سواء .

وقيل : « ذى » زائدة .

وقيل : من إضافة المسمى إلى الاسم ، أى وفوق كل ذى شخص يسمى عالما ، أو يقال له عالم عليم .

ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص ، ولهذا لحنوا قول بعضهم : « صلى الله على محمد وذويه » .

واختلفوا هل تضاف « ذو » إلى ضمير الأجناس ، فمنعه الأكثرون . والظاهر الجواز ؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى .

وعن ابن برّي أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب ، لأنها رديفته ؛ وأنه لا يمنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت صلة ، وإلا فلا يتمتع .

وقال المطرزي <sup>(١)</sup> في " المغرب " : ذو بمعنى الصاحب تقتضى شيئين : موصوفا ومضافا إليه ؛ تقول : جاءني رجل ذو مال ، بالواو في الرفع ، وبالألف في النصب ، وبالياء في الجرّ ، ومنه : ذو بطن خارجة ، أى جنيها ، وألقت الدجاجة ذا بطنها ، أى باضت أو سلحت . وتقول للمؤنث : امرأة ذات مال ، وللبنتين ذواتا مال ، وللجماعة ذوات مال .

قال : هذا أصل الكلمة ، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها ؛ وأجرؤها مجرى الأسماء التامة المستقلة ، غير المقتضية لما سواها ، فقالوا : ذات متميزة ، وذات قديمة ومحدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشيء .

وعن أبي سعيد - يعنى السيرافي - كلّ شيء ذات ، وكل ذات شيء .  
وحكى صاحب " التكملة " ، <sup>(٢)</sup> قول العرب : جعل ما بيننا في ذاته ، وعليه قول أبي تمام :  
\* ويضرب في ذات الإله فيوجع <sup>(٣)</sup> \*

قال شيخنا - يعنى الزمخشري : إن صح هذا ، فالكلمة عربية ، وقد استمر المتكلمون في استعمالها ، وأما قوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : « فلان قليل ذات اليد » ،

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن المطرز ، أبو الفتح المروى بالمطرزي ، تلميذ الزمخشري ، وخليفته في النحو واللغة الاعتزال ، توفي سنة ٥٨٣ هـ بقية الوباء ٤٠٣ .

(٢) هو الإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفّاني ؛ صاحب التكملة على الصحاح ؛ ذكر فيها ما فاته من اللغة ؛ وهى أكبر حجما منه ؛ وتوفى سنة ٦٥٠ ، كشف الظنون ١٠٧٢ .

(٣) ديوانه ٢ : ٣٢٦ ، صدره :

\* يَقُولُ فَيُسْمِعُ وَيَمْسِي فَيُسَبِّحُ \*

(٤) سورة هود ٥

فمن الأول، والمعنى الإقلال، لمصاحبة اليد. وقولهم: «أصلح الله ذات بينه»، و«ذو اليد أحق». انتهى.

وقال السهيلي: والإضافة لـ «ذى» أشرف من الإضافة لصاحب، لأن: قولك: «ذو» يضاف إلى التابع، و«صاحب» يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تقول: النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما، وأما «ذو» فإنك تقول فيها: ذو المال، وذو العرش، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع، ولذلك سميت أقيال حمير بالأذواء، نحو قولهم: ذو جَدَن، ذو يَزَن، في الإسلام أيضاً: ذو العين، وذو الشهادتين، وذو السماكين، وذو اليدين؛ هذا كله تفخيم للشيء، وليس ذلك في لفظة «صاحب»، وبني على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء: ﴿وَذَا النُّونِ﴾<sup>(١)</sup>، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾<sup>(٢)</sup>، قال: والمعنى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه ذكر في موضع الثناء عليه ذو النون، ولم يقل صاحب النون، لأن الإضافة بـ «ذى» أشرف من صاحب، ولفظ النون أشرف من الحوت، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك. فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يلح لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض؛ فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب ومفترض.

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أى الحال بينكم، وأزيلوا المشاجرة. وتكون للإرادة والنية، كقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾<sup>(٤)</sup>، أى السرائر.

(١) سورة الأنبياء ٨٧

(٢) سورة الأنفال ١

(٣) سورة ن ٤٨

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

## رُود

تصغير «رُود»، وهو التَّهَلُّ، قال تعالى: ﴿أَمِهلَهُمْ رُودًا﴾<sup>(١)</sup>، أى قليلا .  
قال ابن قتيبة: وإذا لم يتقدمها «أمهلهم»؛ كانت بمعنى «مهلا» ولا يُتكلَّم بها إلا  
مصرفا مأمورا بها .

## رَبِّمَا

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضيا ؛ لأن دخول «ما» لا يزيلها عن موضعها في اللغة ،  
فأما قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، فقيل على إضمار «كان» ، تقديره «ربما  
كان يود الذين كفروا» .

## السين

حرف استقبال . قيل : وتأتى للاستمرار ، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وقوله: ﴿سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ لأن ذلك إنما نزل  
بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾ ، فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال .  
قال الزمخشري: أفادت السين وجود الرحمة لا محالة ، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد  
الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك .

(٢) سورة الحجر ٢

(٤) سورة البقرة ١٤٢

(١) سورة الطارق ١٧

(٣) سورة النساء ٩١

ومثله قول سيويه في قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> : معنى السين أن ذلك كأن لا محالة ، وإن تأخرت إلى حين .

وقال الطيبي : مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة « إن » في النفي ؛ وهذا مردود ؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل : السين تؤكد للوعد ، بل كانت حينئذ تؤكد للموعود به ، كما أن « لو » تفيد تأكيد النفي بها .

وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى تجيبون .  
وقوله : ﴿ وَبَسْجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .



(١) سورة البقرة ١٣٧

(٢) سورة الشورى ٢٦

(٣) سورة الإسراء ٥٢

## سوف

حرف يدل على التأخير والتنفيس ، وزمانه أبعد من زمان السين ؛ لما فيها من إرادة التسويف .

ومنه قيل : فلان يسوف فلانا ، قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقال : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقرب القول .

ومن صرح بالتفاوت بينهما الزمخشري وابن الخشاب في شرح الجمل ، وابن يعيش وابن أبان وابن بابشاذ ، وابن عصفور وغيرهم .

ومنع ابن مالك كون التراخي في « سوف » أكثر ، بأن الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان أو بعده ، فكذا المستقبل ، ليجري المتقابلان على سنن واحد ، ولأنهما قد استعملتا في الوقت الواحد . وقال تعالى في سورة : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وفي سورة التكاثر : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

قلت : ولا بد من دليل على أن قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ فَسَيُؤْتِيهِمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> معتبرا به عن معنى واحد .

ولما منع أن يمنع مستندا إلى أن الله تعالى وعد المؤمنين أحوال خير في الدنيا والآخرة ، فجاز أن يكون ماقرن بالسين لما في الدنيا ، وماقرن بسوف لما في الآخرة . ولا يخفى خروج

(٢) سورة البقرة ١٤٢

(٤) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٦) سورة النساء ١٧٥

(١) سورة الزخرف ٤٤

(٣) سورة النبأ ١ ، ٤ ، ٥

(٥) سورة النساء ١٤٦

قوله : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> عن دعواه ؛ لأن الوعد والوعيد مع « سوف » لا إسكان فيه ، ومع السين للمبالغة وقصد تقريب الوقوع ، بخلاف سيقوم زيد ، وسوف يقوم ؛ مما القصد فيه الإخبار المجرد .

وفرق ابن بابشاذ أيضا بينهما ، بأن « سوف » تستعمل كثيرا في الوعيد والتهديد ، وقد تستعمل في الوعد .

مثال الوعيد : ﴿ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، و ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأما لها في الوعد : ﴿ وَلَسَوْفَ يُمْطِرُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ <sup>(٤)</sup> فأما قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، لتضمنه الوعد والوعيد جميعا ، فالوعد لأجل المؤمنين المحبين ، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعزة عليهم وعلى جميع الكافرين .

والأكثر في السين الوعد ، وتأتي للوعيد .

مثال الوعد : ﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا وَسَعَةً ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ومثال الوعيد : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة التكاثر ٣

(٥) سورة المائدة ٥٤

(٧) سورة الشعراء ٢٢٧

(١) سورة النبأ ٤

(٣) سورة الفرقان ٤٢

(٤) سورة الضحى ٥

(٦) سورة مريم ٩٦

## عَلَى

للاستعلاء حقيقة ، نحو ﴿ وَعَلَيْنَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

أو مجازاً ، نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فهي بمعنى الإضافة والإسناد ،

أى أضفتُ توكلنى وأسندته إلى الله تعالى ؛ لا إلى الاستعلاء ؛ فإنها لا تفيد هاهنا .

ولله صاحبة ، كقوله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وتأتى للتعليل ، نحو : ﴿ لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> أى لهدايته إياكم .

قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة فى الغالب مع الحمد لم تقترب «على» ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ

الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ،

وإذا أريدت النعمة أتى بـ «على» ، فى الحديث : كان إذا رأى ما يكره قال : الحمد لله

على كل حال . ثم أورد هذه الآية .

وأجاب بأن الملو هنا رفع الصوت بالتكبير .

وتجىء للظرفية ، نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة الشعراء ١٤

(٤) سورة العرقان ٥٨

(٦) سورة الرعد ٦

(٥) سورة الأنعام ١

(٧) سورة القصص ١٥

(١) سورة المؤمنون ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٥٣

(٥) سورة البقرة ١٧٧

(٤) سورة الحج ٣٧

(٦) سورة فاطر ١



ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾<sup>(١)</sup>، أى فى ملك سليمان ، أو فى زمن سليمان ، أى زمن ملكه .

ويمحتمل أن « تلو » ضمن معنى « تقول » ، فتكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾<sup>(٢)</sup> .  
وبمعنى « من » كقوله تعالى : ﴿اَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup> .

وَحِلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ﴾<sup>(٤)</sup> أى منهم .

وقوله : ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> أى كان الورد حتما مقضيا من ربك .  
وبمعنى عند نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى عندى .

والباء ، نحو : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾<sup>(٧)</sup> وفى قراءة أبى رضى الله عنه : بالباء .

## نبيه

حيث وردت فى حق الله تعالى ؛ فإن كانت فى جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكده ،  
كقوله : ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾<sup>(٨)</sup> .  
وقوله : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> .

- (٢) سورة الحاقة ٤٤  
(٤) سورة المائدة ١٠٧  
(٦) سورة الشعراء ١٤  
(٨) سورة الرعد ٤٠

- (١) سورة البقرة ١٠٢  
(٣) سورة الطغفین ٢  
(٥) سورة مريم ٧١  
(٧) سورة الأعراف ١٠٥  
(٩) سورة العاشية ٢٦

## عن

تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتمديده عنه ، تقول : أطعمته عن جوع ، أى أزلت عنه الجوع ، ورميت عن القوس ؛ أى طرحت السهم عنها . وقولك : أخذت العلم عن فلان ، مجاز ، لأن علمه لم ينتقل عنه ؛ ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن محله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه .

قال أبو محمد البصرى : عن تستعمل أعم من «على» ، لأنه يستعمل فى الجهات الست ، وكذلك وقع موقع «على» فى قوله :

\* إذا رَضِيتَ على بنو قشير \*

ولو قلت : أطعمته من جوع ، وكسوته على عرى ، لم يصح .

\*\*\*

وتجىء للبدل ، نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وللاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنِّى أُحِبُّ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى قدمته عليه .

وقيل : على بابها ، أى منصرفا عن ذكر ربى .

وحكى الرماني عن أبى عبيدة أن «أحببت» ، من أحبّ البعير إجابا ؛ إذا برك

فلم يقم ، ف «عن» متعلقة باعتبار معناه التضمين ، أى تثبّطت عن ذكر ربى ، وعلى هذا ف «حب الخير» ، مفعول لأجله .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ٨٨

(٤) سورة ص ٢٢

(١) سورة النور ٦٣

(٣) سورة محمد ٣٨

وللتعليل ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
﴿ يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، بدليل أن في مكان آخر « من  
بعد مواضعه » .

﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى « من » نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، بدليل : ﴿ فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا  
وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى « الباء » نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ <sup>(٩)</sup> . وقيل : على حقيقتها ،  
أى : وما يصدر قوله عن هوى . وقيل : للمجازة ؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى ،  
ومتجاوز عنه .

وفيه نظر ، لأنها إذا كانت بمعنى الباء ، نفى عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى ،  
وهو صحيح ، وإذا كانت على بابها نفى عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى ، فيلزم أن يكون  
النطق حال كونه متلبساً بالهوى . وهو فاسد .

- |                      |                     |
|----------------------|---------------------|
| (١) سورة التوبة ١١٤  | (٢) سورة هود ٥٣     |
| (٣) سورة المؤمنون ٤٠ | (٤) سورة المائدة ١٣ |
| (٥) سورة الاشفاق ١٩  | (٦) سورة الشورى ٢٥  |
| (٧) سورة الأحقاف ١٦  | (٨) سورة المائدة ٢٧ |
| (٩) سورة النجم ٣     |                     |

### عسى

للترجى فى المحبوب ، والإشفاق فى المكروه . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال ابن فارس : وتأتى للقرب والدنو ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال : وقال الكسائى : كل ما فى القرآن من « عسى » على وجه الخبر فهو موحد ، نحو : ﴿ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ووحد على « عسى الأمر أن يكون كذا » .

وما كان على الاستفهام فهو يجمع ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> . قال أبو عبيدة معناه : هل عدوتم ذلك ؟ <sup>(٥)</sup> هل جزتموه ؟

وروى البيهقى فى سننه عن ابن عباس ، قال : كل « عسى » فى القرآن فهى واجبة .

وقال الشافعى : يقال : عسى من الله واجبة .

وحكى ابن الأنبارى عن بعض المفسرين أن « عسى » فى جميع القرآن واجبة ، إلا فى موضعين فى سورة بنى إسرائيل :

﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، يعنى بنى النضير ، فما رحمهم الله ، بل قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقع عليهم العقوبة .

(٢) سورة النمل ٧٢

(٤) سورة محمد ٢٢

(٦) سورة الإسراء ٨

(١) سورة البقرة ٢١٦

(٣) سورة الحجرات ١١

(٥) فقه اللغة ١٢٨ ، مع تصرف واختصار

وفي سورة التحريم : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
ولازمته حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعتم بعضهم القاعدة ، وأبطل الاستثناء ، لأن تقديره أن يكون على شرط ، أى فى  
وقت من الأوقات ، فلما زال الشرط وانقضى الوقت ، وجب عليكم العذاب ، فعلى هذا  
لم تخرج عن بابها الذى هو الإيجاب .

وكذا قوله : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> تقديره : واجب أن يبدله أزواجاً  
خيراً منك ، أى لبت طلاقك ، ولم يبت طلاقهن ، فلا يجب التبديل .

وقال صاحب "الكشاف" فى سورة التحريم : ﴿ عَسَى رَبُّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> إطماع من الله  
تعالى لعباده . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبارة من الإجابة  
بـ « لعل » وعسى ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . والثانى أن تجيء تعليماً للعباد وجوب  
الترجيح بين الخوف والرجاء .

### عند

ظرف مكان بمعنى « لدن » إلا أن « عند » معربة ، وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه ، كـ « لدن » وإذ ، ولكن أعربوا « عند » لأنهم توسعوا فيها ، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص ، حضره أو غاب عنه ، بخلاف « لدن » فإنه لا يقال : لدن فلان ؛ إلا إذا كان بحضرة القائل ، فـ « عند » بهذا الاعتبار أعم من « لدن » ؛ ويستأنس له بقوله : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ غَدَرِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾<sup>(١)</sup> ، أى من العلم الخاص بنا ، وهو علم الغيب .

وقوله : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، الظاهر أنها بمعنى « عندك » ؛ وكأنها أعم من « لدن » لما ذكرنا ، فهي أعم « من بين يدي » ؛ لاختصاص هذه بجهة « أمام » ؛ فإن من حقيقتها الكون من جهتي مسامته البدن .

وتفيد معنى القرب .

وقد تجميء بمعنى « وراء » و « أمام » ، إذا تضمنت معنى « قبل » كـ « بين يدي الساعة » .

وقد تجميء « وراء » بمعنى « لدى » المضمن معنى « أمام » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٦

(١) سورة الكهف ٦٥

(٣) سورة الكهف ٢٩

﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ مِنْ وَرَاءِ جَدْرِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، يتناول الحالين بالتضاييف .

وقد يطلق لتضمنه معنى الطوعية وترك الاختيار مع المخاطب ، كقوله تعالى :  
﴿ لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، من النهى عن التقديم ، أو التقدم على وجه المبادرة  
بالرأى والقول ، أى لا تقدموا القول ، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله . وعلى هذا  
يكون المعنى بقوله : ﴿ بين يدي الله ورسوله ﴾ أملاً بالمعنى .

وإذا ثبت أن «عند» و «لدى» للقرب ، فتارة يكون حقيقياً ، كقوله : ﴿ وَقَدْ رَأَاهُ  
نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾<sup>(٤)</sup> .  
﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وتارة مجازياً ، إما قرب المنزل والزمان ، كقوله : ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾<sup>(٧)</sup> وعلى هذا قيل : الملائكة المقربون .

أو قرب التشريف ، كقوله : ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله صلى الله  
عليه وسلم : « اللهم اعقر لى خطي وعمدى ، وهزل و جدى ، كل ذلك عندى » ، أى فى  
دائرتى ؛ إشارة لأحوال أمته ؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة .

وتارة بمعنى الغض ؛ ومنه : ﴿ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾<sup>(٩)</sup> ، أى من  
فضلك وإحسانك .

وتارة يراد به الحكم ، كقوله : ﴿ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

- |                      |                             |
|----------------------|-----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٩٩   | (٢) سورة الم نشر ١٤         |
| (٣) سورة الحجرات ١   | (٤) سورة النجم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ |
| (٥) سورة يوسف ٢٥     | (٦) سورة آل عمران ١٦٩       |
| (٧) سورة الأعراف ٢٠٦ | (٨) سورة التحريم ١١         |
| (٩) سورة القصص ٢٧    | (١٠) سورة النور ١٣          |

﴿وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> أى فى حكمه تعالى .  
 وقوله : ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْخَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(٢)</sup> أى فى حكمك . وقيل بحذف  
 « عند » فى الكلام ؛ وهى مرادة للإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿الْخَقَّ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> .  
 ﴿عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى من عند الرحمن ؛ لظهور : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ  
 مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾<sup>(٦)</sup> .  
 وقد تكون « عند » للحضور ، نحو : ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>(٧)</sup> .  
 وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو : ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ  
 الْكِتَابِ﴾<sup>(٨)</sup> .  
 ويجوز : وأنزل عندك .



(٢) سورة الأنفال ٣٢  
 (٤) سورة البينة ٢  
 (٦) سورة المائدة ١٥  
 (٨) سورة النمل ٤٠

(١) سورة النور ١٥  
 (٣) سورة البقرة ١٤٧  
 (٥) سورة مريم ٤٥  
 (٧) سورة النمل ٤٠



### غير

متى ما حسن موضعها « لا » كانت حالا ، ومتى حسن موضعها « إلا » كانت استثناء .  
ويحوز أن تقع صفة لمعرفة ، إذا كان مضافها إلى ضد الموصوف ، بشرط أن يكون له  
ضد واحد ، نحو مررت بالرجل الصادق غير الكاذب ؛ لأنه حينئذ يتعرف .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن الغضب  
ضد النعمة ، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار .  
وأورد عليه قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإنه أضيف  
إلى الذين كانوا يعملون ، وهو ضد الصالح كأنه قيل : « الصالح » .  
وأجيب بأن الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يتمحض فيهما .

## الفاء

ترد عاطفة ، والسببية ، وجزاء ، وزائدة .

الأول : العاطفة ؛ ومعناها التعقيب ، نحو قام زيد فعمر : أى أن قيامه بعده بلا مهلة . والتعقيب فى كل شئ بحسبه ؛ نحو : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، والبأس فى الوجود قبل الهلاك - وبها احتج القراء على أن ما بعد الفاء يكون سابقا - ففيه عشرة أوجه :

أحدها : أنه حذف السبب وأبقى المسبب ؛ أى أردنا إهلاكها .

الثانى : أن الهلاك على نوعين : استئصال ، [ وبغير استئصال ]<sup>(٣)</sup> ، والمعنى : وكم قرية أهلكتها بغير استئصال للجميع ، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع .

الثالث : أنه لما كان مجيء البأس مجهولا للناس ، والهلاك معلوم لهم ، ذكره عقب الهلاك ، وإن كان سابقاً ؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك .

الرابع : أن المعنى : قاربنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا ؛ فأهلكناها .

الخامس : أنه على التقديم والتأخير ؛ أى جاءها بأسنا فأهلكناها .

السادس : أن الهلاك ومجيء البأس ، لما تقاربا فى المعنى ، جاز تقديم أحدهما على الآخر .

(٢) سورة الأعراف ؛

(١) سورة البقرة ٣٦

(٣) زيادة يقتضيا السياق

السابع : أن معنى ﴿ فَجَاءَهَا ﴾ أنه لما شوهد الهلاك ، عُلم بحى البأس ، وحُكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر على المؤثر .

الثامن : أنها عاطفة المنفصل عَلَى الجمَل ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . غُرُبًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

التاسع : أنها للترتيب الذِّكْرِي .  
العاشر ... <sup>(٢)</sup>

\*\*\*

وتجىء للمهلة كـ « نَمَّ » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ ولا شك أن بينها وسائط .  
وكقوله : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإن بين الإخراج والقناء وسائط .

وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ <sup>(٥)</sup> . وتؤولت عَلَى أن « تصبح » معطوف على محذوف تقديره « أتينا به فطال النبات ، فتصبح » .

وقيل : بل هى للتعقيب ، والتعقيب على ما بَعْدَ فى العادة ، تعقيبا لا على سبيل المضافة ، فرب سنين بعد الثانى عقب الأول فى العادة ؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ﴾ . قاله ابن الحاجب .

وقيل : بل للتعقيب الحقيقى على بابها ؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها ؛

(٢) كذا فى الأصول .

(٤) سورة الأعلى ١ ، ٥ .

(١) سورة الواقعة ٣٥ - ٣٧

(٣) سورة المؤمنون ١٤

(٥) سورة الحج ٦٣

فإذا تكاملت أصبحت محضرة غير مهلة ، والمضارع بمعنى الماضي يصح عطفه على الماضي ، وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجوبه :

أحدهما : أنه بمعنى التقرير ، أى قد رأيت ؛ فلا يكون له جواب ؛ لأنه خبر .

والثانى : أنه إنما ينصب ما بعد الفاء ؛ إذا كان الأول سببا له ، ورؤيته لإنزال الماء

ليست سببا لاختضار الأرض ؛ إنما السبب هو إنزال الماء ؛ ولذلك عطف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَاغْسِلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فالتقدير : فإذا أردت ؛ فاكْتَفِ بالسبب عن السبب .

ونظيره : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى فاضرب فانجرت .

وأما قوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْعَلَّةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا

فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقيل : الفاء فى ﴿ فَخَلَقْنَا أَلْعَلَّةَ ﴾ ، وفى ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى

« ثم » لتراخى معطوفها .

وقال صاحب " البسيط " : طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيهما ؛ فإن

كان الفعل يقتضى زمنا طويلا طالت المهلة ؛ وإن كان فى التحقيق وجود الثانى عقيب الأول

بلا مهلة ؛ وإن كان الفعل يقتضى زمنا قصيرا ظهر التعقيب بين الفعلين ؛ فالآية واردة على

التقدير الأول ؛ فلا ينافى معنى الفاء .

والحاصل أن المهلة بين الثانى والأول بالنسبة إلى زمن النعل ؛ وأما بالنسبة إلى الفعل

فوجود الثانى عقب الأول من غير مهلة بينهما ، هذا كله فى سورة المؤمنين .

(١) سورة المائدة ٦

(١) سورة الحبل ٩٨

(٢) سورة المؤمنون ١٠

(٣) سورة الأعراف ١٦٠

وقال في سورة الحج: ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾<sup>(١)</sup> فطفا الكل بـ «ثم»، ولهذا قال بعضهم: ثم لملاحظة أول زمن المطفوف عليه، والقاء لملاحظة آخره؛ وبهذا يزول سؤال أن المخبر عنه واحد وهو مع أحدهما بالقاء وهي للتعقيب، وفي الأخرى يتم وهي المهلة، وهما متناقضان.

وقد أورد الشيخ عز الدين هذا السؤال في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيَنْبِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي أخرى: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأجاب بأن أول ما تحاسب أمة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم الأم بعدهم، فتحمل القاء على أول المحاسبين؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾<sup>(٤)</sup>، ويحمل «ثم» على تمام الحساب.

فإن قيل: حساب الأولين متراخ عن البعث، فكيف يحسن القاء؟ فيعود السؤال. قلنا: نص الفارسي في "الإيضاح" على أن «ثم» أشد تراخيا من «القاء»، فدل على أن القاء لها تراخ، وكذا ذكر غيره من المتقدمين، ولم يدع أنها للتعقيب إلا المتأخرون. انتهى.

وتجىء تفاوت ما بين ربتين؛ كقوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا. فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا. فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾<sup>(٥)</sup> تحتل القاء فيه تفاوت رتبة الصف من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة، ويحتل تفاوت رتبة الجنس الصاف من رتبة الجنس الزاجر؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم، ورتبة الجنس الزاجر من الجنس التالى بالنسبة إلى زجره وتلاوته.

وقال الزمخشري: اللقاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:

(١) سورة الحج ٥

(٢) سورة الأنعام ٦٠

(٣) سورة الصافات ١ - ٣

(٤) سورة الزمر ٧

(٥) سورة آل عمران ١٨١

يَالْهَفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ قَالَا صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ (١)

أى الذى أصبح فغنم قَاب .

الثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ؛ نحو قولك : خذ الأكل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل .

الثالث : أنها تدل على ترتيب موصوفاتها ؛ فإنها فى ذلك ، نحو « رحم الله المحلقين فالقصرين » .

\*\*\*

النوع الثانى : لجرد السببية والربط ، نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ ﴾ (٢) ، ولا يجوز أن تكون عاطفة ؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيما سبق ، من نحو : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ (٣) .

وقد تأتى لهما ، نحو : ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (٤) ، ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (٥) ، ﴿ لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ . فَمَالِثُونَ مِنْهَا الْبَطُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ (٦) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَانْسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (٧) ، فهذه ثلاث فاءات ؛ وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة .

وقال بعضهم : إذا ترتب الجواب بالفاء ، فتارة يتسبب عن الأول ، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول .

مثال الجارى على طريقة السببية : ﴿ سَنَقِرُ لَكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ (٨) ، ﴿ فَأَمَنُوا فَمَعَمَنَاهُمْ

(١) البيت من شواهد النفى ؛ قال ابن هشام فى شرحه : « البيت لا بن زِيَابَةَ ؛ يقول : يالْهَفَ أبْنِ عَلَى الْحَارِثِ إِذْ صَحَّ قَوْمِي بِالْعَارَةِ فَنَمَّ قَابَ سَلِيمًا ، أَلَا أَكُونُ لِقَبْتِهِ فَقَتَلْتَهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرِيدُ : يالْهَفَ نَفْسِي » .

(٢) سورة الكوثر ١ ، ٢

(٤) سورة القصص ١٥

(٦) سورة الواقعة ٥٢ - ٥٥

(٨) سورة الأعلى ٦

النفى ١ : ١٦٣

(٣) سورة الأعلى ٥

(٥) سورة البقرة ٣٧

(٧) سورة الأعراف ١٧٥

إِلَى حِينٍ ﴿١﴾ ، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ﴾ ﴿٢﴾ .  
ومثال الثانى : ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا  
وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾ ﴿٤﴾ .

\*\*\*

النوع الثالث : الجزائية ، والفاء تلزم فى جواب الشرط إذا لم يكن فعلا خبريا ، أغنى  
ماضيا ومضارعا ، فإن كان فعلا خبريا امتنع دخول الفاء ، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور :  
العلّة ، وتعاقب الفعل الخبرى والفاء .

والجواب عن اجتماعهما فى قوله تعالى : ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّبْتَةِ فَكُتِبَ﴾ ﴿٥﴾ . وقوله :  
﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ ﴿٦﴾ . وقراءة حمزة : ﴿إِنْ تَصِلْ إِحْدَاهُمَا  
فَتَذْكُرْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ ﴿٧﴾ .

وعن ارتفاعهما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ  
يَقْنَطُونَ﴾ ﴿٨﴾ وفى قول الشاعر :

\* مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \*

والجواب عن الأول ، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء ؛ أن الجواب هو جملة  
تامة ؛ يجوز استقلالها فلا بد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط ، وكونها جوابا له ؛ فإذا  
كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاء ، اكتفى بدلالة الحال على كونها جوابا ؛ لأن  
الشرط يقتضى جوابا ، وهذه الجملة تصلح جوابا ولم يوث بغيرها ؛ فلزم كونها جوابا . وإذا  
تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها ، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة

(٢) سورة الأعراف ٦٤

(٤) سورة الأحقاف ٢٦

(٦) سورة الجن ١٣

(٨) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الصافات ١٤٨

(٣) سورة الإسراء ٦٠

(٥) سورة النمل ٩٠

(٧) سورة البقرة ٢٨٢ أى برفع فتذكر • (٨) سورة الروم ٣٦

للجواب بنفسها ؛ لأنَّ الشرط إنما يقتضى فعلين : شرطا وجزاء ؛ فما ليس فعلا ليس من مقتضيات أداة الشرط ؛ حتى يدلَّ اقتضاؤها على أنه الجزء ، فلا بدَّ من رابطة ، فعملوا الفاء رابطة ؛ لأنها للتعقيب : فيدلَّ تعقيبها الشرط بتلك الجملة ؛ على أنها الجزء ، فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزء .

والجواب عن الثانى : هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين غير مبطل للمدعى بتعاقبهما وهو أن المدعى تعاقبهما ، إذا كان الفعل صالحا لأن يجازى به ؛ وهو إذا ما كان صالحا للاستقبال ؛ لأن الجزء لا يكون إلا مستقبلا .

وقوله : « صدقت » و « كذبت »<sup>(١)</sup> المراد بالفعل في الآية المضى ؛ فلم يصح أن يكون جوابا فوجبت الفاء .

فإن قيل : فلم سقطت « الفاء » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إذا » في الآية ليست شرطا ، بل لمجرد الزمان ؛ والتقدير : والذين هم ينتصرون زمان إصابة البغى لهم .

والثانى : أن « هم » زائدة للتوكيد .

والثالث : أن الفاء حسن حذفها كون الفعل ماضيا .

وبالأول يحجب عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) كذا في الأصول ، ولم يرد فيما سبق مراده بالآية ؛ ولعله يريد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .



والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضا من قوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فهو أن « إذا » قامت مقام الفاء ، وسدت مسدها ، لحصول الربط بها ، كما يحصل بالفاء ؛ وذلك لأن « إذا » للمفاجأة ، وفي المفاجأة معنى التعقيب .  
وأما الأخفش ، فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سيويوه دخولها ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وبقراءة من قرأ : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كُتِبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، في قراءة نافع وابن عامر .

ولا حجة فيه ، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم ، والتقدير : والله إن أطعتموم ؛ فتكون ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جوابا للقسم ؛ والجزاء محذوف سدّ جواب القسم مسده .  
وأما الثانية ؛ فلأن « ما » فيه موصولة لا شرطية ، فلم يجوز دخول الفاء في خبرها .

\*\*\*

والرابع : الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والخبر « حميم » وما بينهما معترض .

وجعل منه الأخفش : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْتَيْنِمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وقال سيويوه : هي جواب لشرط مقدر أي إن أردت عليه فذلك .  
وقوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ <sup>(٦)</sup> على قول .

(٢) سورة الأحكام ١٢١

(٤) سورة م ٥٧

(٦) سورة الكوثر ٢

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الشورى ٣٠

(٥) سورة اللعون ٢

## في

تجىء لمعان كثيرة :

للظرفية :

ثم تارة يكون الظرف و... حسيين ، نحو زيد في الدار ؛ ومنه : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَغُيُونٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي وَأَدْخُلِي جَنَّتِي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وتارة يكونان معنويين ؛ نحو رغبت في العلم ، ومنه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ،

وتارة يكون المظروف جسما ، نحو : ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وتارة يكون الظرف جسما ، نحو : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

والأول حقيقة ، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة .

وتجىء بمعنى « مع » ، نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ <sup>(٩)</sup> ،

على قول .

وبمعنى « عند » ، نحو : ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

والتعليل : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُفَّتُنِي فِيهِ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة الفجر ٢٩، ٣٠

(٤) سورة الأحقاف ١٨

(٦) سورة الأعراف ٦٠

(٨) سورة النمل ١٢

(١٠) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة المرسلات ٤١

(٣) سورة النمل ١٩

(٥) سورة البقرة ١٧٩

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة الشعراء ١٨

وبمعنى « على » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَا صَلْبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٣)</sup> لما فى الكلام من معنى الاستعلاء .

وقيل : ظرفية ؛ لأن الجذع المصلوب بمنزلة القبر المقبور ؛ فذلك جاز أن يقال : فى .

وقيل : إنمّا آثر لفظة « فى » للإشعار بسهولة صلبهم ؛ لأن « على » تدل على نبوّ يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق .

وبمعنى « إلى » نحو : ﴿ قَتَّاهِرُوا فِيهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وبمعنى « من » : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

وللمقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
 وللتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى بعد : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ <sup>(٩)</sup> أى بعد عامين .

(٢) سورة المؤمنون ٢٨

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة النحل ٨٩

(٨) سورة هود ٤١

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة طه ٧١

(٥) سورة إبراهيم ٩

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) سورة لقان ١٤

ويعني « عن » ، كقوله : ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، قيل لما نزلت : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، لم يسمعوا ولم يصدقوا ؛ فنزل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ <sup>(٣)</sup> أى عن النعيم الذى قلناه ، ووصفناه فى الدنيا ، فهو فى نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق .

قد

تدخل على الماضي المتصرف ، وعلى المضارع ؛ بشرط تجرّده عن الجازم والناصب وحرف التنفيس .

وتأتى الخمس معان : التوقع ، والتقريب ، والتقليل ، والتكثير ، والتحقيق .

\*\*\*

فأما التوقع فهو تقيض «ما» التى للنفي . وتدخل على الفعل المضارع ، نحو : قد يخرج زيد ، تدلّ على أن الخروج متوقّع ؛ أى منتظر . وأما مع الماضى فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار ؛ لأن الفعل قد وقع ، وذلك يناهى كونه منتظرا ، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ؛ ولكن معنى التوقع فيه أن « قد » تدلّ على أنه كان متوقّعا منتظرا ، ثم صار ماضيا ؛ ولذلك تُستعمل فى الأشياء المترتبة .

وقال الخليل : إن قولك : قد قعد ، كلام لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون <sup>(١)</sup> .

وظاهر كلام ابن مالك فى " تسهيله " أنها لم تدخل على المتوقع لإفادة كونه متوقّعا ، بل لتقريبه من الحال . انتهى .

ولا يبعد أن يقال : إنها حينئذ تفيد المعنيين .

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن القوم توقّعوا علم حالهم عند الله .

(١) نقله صاحب الفنى ١ : ١٧١

(٢) سورة المؤمنين ١

( ٢٠ - برهان - راجع )

وكذلك قوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها .

\*\*\*

وأما التقريب ؛ فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط ، فتدخل لتقريبه من الحال ؛ ولذلك تلزم « قد » مع الماضي إذا وقع حالا ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> وأما ما ورد دون « قد » فقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فـ « قد » فيه مقدرة ؛ هذا مذهب المبرد والفراء وغيرهما .

وقيل : لا يقدر قبله قد .

وقال ابن عصفور : إن جواب القسم بالماضي المتصرف المثبت ، إن كان قريباً من زمن الحال دخلت عليه « قد واللام » ، نحو : والله لقد قام زيد ؛ وإن كان بعيداً لم تدخل ، نحو : والله لقام زيد .

وكلام الزمخشري يدلّ على أنّ « قد » مع الماضي في جواب القسم للتوقع ، قال في الكشف عند قوله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> في سورة الأعراف <sup>(٥)</sup> .

فإن قلت : ما لهم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع « قد » ، وقلّ عندهم مثل قوله : حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ <sup>(٦)</sup> قلت : إنما كان كذلك ؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها ؛ فكانت مظنة لمعنى التوقع ؛ الذي هو معنى « قد » عند استماع المخاطب كلمة القسم .

(٢) سورة الأنعام ١١٩

(٤) سورة الأعراف ٥٩

(٦) لا مري القيس ، ديوانه ٣٢

(١) سورة المجادلة ١

(٣) سورة يوسف ٦٥

(٥) الكشف ٢ : ٨٨

وقال ابن الجباز : إذا دخلت « قد » على الماضي أثرت فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله خبرا منتظرا ؛ فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل . انتهى .

وظاهره أنها تفيد المعنيين معا في الفعل الواحد .

ولا يقال : إن معنى التقريب ينافي معنى التوقع ؛ لأن المراد به ما تقدم تفسيره . وكلام الزمخشري <sup>(١)</sup> في « المفصل » يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .

\*\*\*

وأما التقليل ، فإنها ترد له مع المضارع ، إما لتقليل وقوع الفعل نحو : قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب . أو للتقليل لمتعلق ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه .

وقال الزمخشري : هي للتأكيد ، وقال : إن « قد » إن دخلت على المضارع كانت بمعنى « ربما » ، فوافقت « ربما » في خروجها إلى معنى التكثر ؛ والمعنى : إن جميع السموات والأرض مختصا به خلقا وملكاً وعلماً ، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين <sup>(٣)</sup> !

وقال في سورة الصف : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> : قد معناها التوكيد ، كأنه قال : تعلمون علماً يقينا لا شبهة لكم فيه <sup>(٥)</sup> .

ونص ابن مالك على أنها إذا كانت للتقليل صرفت المضارع إلى الماضي .

وقد نازع بعض المتأخرين في أن « قد » تفيد التقليل ، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور ، فقال : قد تدل على توقع الفعل عمن أسند إليه ، وتقليل المعنى لم يستفد من « قد » بل لو قيل : البخيل يجود والكذوب يصدق ، فهم منه التقليل ؛ لأن الحكم على من شأنه

(٢) سورة النور ٦٤

(١) انظر المفصل ص ٣١٦

(٣) الكشاف ٣ : ٢٠٧ مع اختصار في العبارة .

(٥) الكشاف ٤ : ٤١٩

(٤) سورة الصف ٥

البخل بالجود ، وعلى مَنْ شأنه الكذب بالصدق ، إن لم يحمل ذلك على صدور ذلك قليلا ،  
كان الكلام كذبا ؛ لأن آخره يدفع أوله .

\*\*\*

وأما التكثير فهو معنى غريب ؛ وله من التوجيه نصيب ، وقد ذكره جماعة  
من المتأخرين .

وجعل منه الزمخشري : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وجعلها غيره للتحقيق .

وقال ابن مالك : إن المضارع هنا بمعنى الماضي ، أي قد رأينا .

\*\*\*

وأما التحقيق فترد لتحقيق وقوع المتعلق مع المضارع والماضي ، لكنه قد يرد والمراد به  
الماضي ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقال الراغب : إن دخلت على الماضي اجتمعت لكل فعل متجدد ، نحو : ﴿ قَدْ مَنْ  
اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الفتح ١٨

(١) سورة الفرة ١٤٤

(٣) سورة النور ٦٤

(٥) سورة آل عمران ١٣

(٧) سورة التوبة ١١٧



ولهذا لا تستعمل في أوصاف الله ، لا يقال : « قد كان الله غفورا رحيمًا » .  
فأما قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ <sup>(١)</sup> ، فهو متأول للمرضى في المعنى ؛  
كما أن النفي في قولك : ما علم الله زيد يخرج ، هو للخروج ، وتقديره : وما يخرج زيد فيما علم  
الله . وإن دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله ، نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ  
يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى قد يتسللون فيما علم الله .



## الكاف

للتشبيه ، نحو : ﴿وَلَهُ أَلْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ <sup>(١)</sup> وهو كثير .  
 وللتعليل كقوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال الأخفش : أى  
 لأجل إرسالى فيكم رسولا منكم ، فاذا كرونى .  
 وهو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وجعل ابن برهان النحوى منه قوله تعالى : ﴿وَيَكَّأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 وللتوكيد : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى ليس شيء مثله ؛ وإلا لزم إثبات المثل .  
 قال ابن جنى : وإنما زيدت لتوكيد نقي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة  
 الجملة ثانيا .

وقال غيره : الكاف زائدة ؛ لثلا يلزم إثبات المثل لله تعالى ؛ وهو محال ، لأنها تفيد  
 نقي المثل عن مثله ، لا عنه ، لأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر ؛ وهو أنه  
 إذا لم يكن مثل شيء لزم ألا يكون شيئا ؛ لأن مثل المثل مثله .  
 وقيل : المراد مثل الشيء ذاته وحقيقته ، كما يقال : مثلى لا يفعل كذا ، أى أنا لا أفعل ؛  
 وعلى هذا لا تكون زائدة .  
 وقال ابن فورك : هى غير زائدة ، والمعنى ليس مثل مثله شيء ، وإذا نفيت التماثل عن  
 الفعل ، فلا مثل لله على الحقيقة .

قال صاحب المستوفى . ولتأكيد الوجود ، كقوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا  
 رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى أن ترتيبهما لى قد وجدت ، كذلك أوجد رحمتك لهما يارب .

(٢) سورة البقرة ١٥١ : ١٩٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٦) سورة الإسراء ٢٤ .

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة القصص ٨٢

(٥) سورة الشورى ١١

## كان

تأتى للمضى ، وللتوكيد ، وبمعنى القدرة كقوله : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ما قدرتم .

وبمعنى « ينبغى » ، كقوله : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لم ينبغ لنا .  
وتكون زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى بما يعملون ؛  
لأنه قد كان علما ما علموه من إيمانهم به .  
وقد سبقت فى مباحث الأفعال .

## كأن

للتشبيه المؤكد ؛ ولهذا جاء ﴿ كأنه هو ﴾ <sup>(٤)</sup> ، دون غيرها من أدوات التشبيه .  
ولليقين ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، على ماسياتى .  
وقد تخفف ، قال تعالى : ﴿ كَانَ لَمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضَرٍّ مَّسَّهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

## كأئن

بمعنى « كم » للتكثير ؛ لأنها كناية عن العدد ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ  
عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وفيها قراءتان : « كائن » على وزن « قائل » و « بائع »  
« وكأئن » بتشديد الياء .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة النمل ٤٢

(٦) سورة يونس ١٢

(١) سورة النمل ٦٠

(٣) سورة الشعراء ١١٢

(٥) سورة القصص ٨٢

(٧) سورة الطلاق ٨

قال ابن فارس : سمعتُ بعض أهل القرية يقول : ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأً  
غير هذه <sup>(١)</sup> .

كاد

بمعنى قارب ، وسبقت في مباحث الأفعال .



## كَلَا

قال سيبويه : حرف ردع وزجر .

قال الصَّغَار : إنها تكون اسماً للرد ، إما ردّ ما قبلها ، وإما ردّ ما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، هي ردّ لما قبلها ؛ لأنه لما قال : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، كان إخباراً بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها ، فقال : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فلا يحسن الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها ، ولو لم يُفْتَقَرْ لما بعدها لجاز الوقف .

وقوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، هي ردّ لما قبلها ؛ فالوقف عليها حسن . انتهى .

وقال ابن الحاجب : شرطه أن يتقدم ما يردّ بها مافي غرض التكلم ؛ سواء كان من كلام غير المتكلم على سبيل الحكاية أو الإنكار ، أو من كلام غيره .

كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾ <sup>(٤)</sup> بعد قوله : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَإِنِّي أَلْتَفَرُّ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَضْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ . قَالَ كَلَّا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وكقولك : أنا أهين العالم ! كَلَّا . انتهى .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٢

(٤) سورة القبلية ١٠ ، ١١

(١) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة الهزلة ٣ ، ٤

(٥) سورة الصمراء ٦١ ، ٦٢

- وهي تقيض « إي » في الإثبات ، كقوله : ﴿ كَلَّا لَا تَطِعُنِي ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 وقوله : ﴿ أَطْلَعَ الْغَيْبَ أُمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا . كَلَّا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وقوله : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وتكون بمعنى « حقا » صلة لليمين ، كقوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 وأما قوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فيحتمل الأمرين .

\*\*\*

وقد اختلف القراء في الوقف عليها .  
 فمنهم من يقف عليها أينما وقعت ، وغلب عليها معنى الزجر .  
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ؛ ويتبدى بها ، وغلب عليها معنى الزجر .  
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ، ويتبدى بها ، وغلب عليها أن تكون  
 لتحقيق ما بعدها .  
 ومنهم من نظر إلى المعنيين ، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردع ، ويتبدى بها إذا كانت  
 بمعنى التحقيق . وهو أولى .

(٢) سورة مريم ٧٨ ، ٧٩

(٤) سورة الدثر ٣٢

(٦) سورة المطففين ١٥

(٨) سورة المطففين ١٨

(١) سورة العلق ١٩

(٣) سورة مريم ٨١ ، ٨٢

(٥) سورة الفجر ٢١

(٧) سورة المطففين ٧

(٩) سورة الهنزة ٣ ، ٤

ونقل ابن فارس عن بعضهم أن « ذلك » و « هذا » نقيضان [ ل « لا » ، وأن « كذلك » نقيض ]<sup>(١)</sup> ل « كلاً » ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَتْخَرْتُمْ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> على معنى : ذلك كما قلنا وكما فعلنا .  
ومثله : ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَّآبٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

قال : وبديل على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله : « ذلك » و « هذا » ؛ لأن ما بعد الواو يكون معطوفاً<sup>(٤)</sup> على ما قبله بها وإن كان مضمرًا . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾<sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ، أى كذلك فعلنا ونفعله من التنزيل ، وهو كثير<sup>(٦)</sup> .

وقيل : إنها إذا كانت بمعنى « لا » فإنها تدخل على جملة محذوفة ، فيها نفي لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ؛ وهى على هذا حرف دال على هذا المعنى ، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها ، ويكون زجراً ورداً أو إنكاراً لما قبلها ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ؛ ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية ، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة ؛ لأن أكثر عتو المشركين وتجرؤهم بمكة ، فإذا رأيت سورة فيها « كلاً » ، فاعلم أنها مكية .

وتكون « كلاً » بمعنى « حقاً » عند الكسائى ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون فى موضع المصدر ، ويكون موضعها نصباً على المصدر ، والعامل محذوف ، أى أحق ذلك حقاً .

(١) سورة محمد ٤  
(٢) فقه اللغة : « منسوخة »  
(٣) فقه اللغة ١٣٤

(١١) تسكئة من فقه اللغة لابن فارس  
(٣) سورة من ٥٥  
(٥) سورة الفرقان ٣٢

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق النحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها .  
وتكون بمعنى « ألا » فيستفتح بها الكلام ، وهى على هذا حرف . وهذا مذهب  
أبي حاتم ؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي صلى الله  
عليه وسلم بخمس آيات من سورة العلق ، ولما قال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، طوى  
النمط . فهو وقف صحيح ، ثم لما نزل بعد ذلك : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فدلَّ  
على أن الابتداء بـ « كلاً » من طريق الوحي ، فهى فى الابتداء بمعنى « ألا » عنده .  
فقد حصل لـ « كلاً » معانئ النفي فى الوقف عليها ، و « حقاً » و « ألا » فى الابتداء بها .  
وجميع « كلاً » فى القرآن ثلاثة وثلاثون موضعاً ، فى خمس عشرة سورة ، ليس فى  
النصف الأول من ذلك شىء .

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، على معنى « ألا » ، واختار قوم  
جعلها بمعنى حقاً . وهو بعيد لأنه يلزم فتح « إن » بعدها ، ولم يقرأ به أحد .



(٢) سورة العلق ٢

(١) سورة العلق ٥

(٣) سورة المؤمن ١٠٠



## كلّ

اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة ؛ من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ « الإكليل » و « الكلة » و « الكلالة » ؛ مما هو للإحاطة بالشيء ، وذلك ضربان : أحدهما انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به ، وتفيد معنى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَبْسُطْهُمَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى بسطاً تاماً .

﴿ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ونحوه .

والثاني انضمام الذوات ؛ وهو المفيد للاستغراق .

ثم إن دخل على منكر أوجب عموم أفراد المضاف إليه ، أو على معرف أوجب عموم أجزاء مادخل عليه .

وهو ملازم للأسماء ، ولا يدخل على الأفعال .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فالتنوين بدل من المضاف ، أى كلّ واحد .

وهو لازم للإضافة معنى ، ولا يلزم إضافته لفظاً إلا إذا وقع تأكيذاً أو نعتاً ، وإضافته منوياً عند تجرده منها .

ويضاف تارة إلى الجمع المعروف ، نحو كلّ القوم . ومثله اسم الجنس ، نحو : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَءً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وتارة إلى ضميره نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

(٢) سورة النساء ١٢٩

(٤) سورة آل عمران ٩٣

(١) سورة الإسراء ٢٩

(٣) سورة النمل ٨٧

الْقِيَامَةِ فَرَدًا ﴿١﴾ ، ﴿ فَجَدَّ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ ﴿٣﴾ .

وإلى نكرة مفردة ، نحو : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ رَهِينًا ﴾ ﴿٦﴾ .

وربما خلا من الإضافة لفظا وينوى فيه ، نحو : ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ﴿٧﴾ ، ﴿ وَكُلُّ أَتَوُّهُ دَاخِرِينَ ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ ﴿٩﴾ ، ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿ كُلُّ مِنَ الصَّائِرِينَ ﴾ ﴿١١﴾ ، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ ﴿١٢﴾ .

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان .

قال أبو الفتح : وتقدمها أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير : « كلهم » ، فلو أخرت لباشرت العوامل ، مع أنها في المعنى منزلة منزلة مالا يباشره ، فلما تقدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء ؛ في أن كلا منهما لم يل عاملا في اللفظ ، وأما « كل » المؤكد بها فلازمة للإضافة .

وتحصل لها ثلاثة أحوال :

مؤكددة ، ومبتدأ بها مضافة ، ومقطوعة عن الإضافة .

فأما المؤكددة فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة ، أو ما هو في حكم الجملة مما يتبع ، لأن موضوعها الإحاطة كما سبق .

وأما المضافة غير المؤكددة ، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشائعة في الجنس لأجل

(٢) سورة الحجر ٣٠ ، ص ٧٣

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة الدثر ٣٨

(٨) سورة النمل ٨٧

(١٠) سورة الأنبياء ٨٥

(١) سورة مريم ٩٥

(٣) سورة الفتح ٢٨

(٥) سورة النساء ١٧٦

(٧) سورة الأنبياء ٣٣

(٩) سورة الأنعام ٨٤

(١١) سورة الفرقان ٣٩

معنى الإحاطة ، وهو إنما ما يطلب جنساً يحيط به ، فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو كل أخوتك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، إلا أنه إذا كان متبداً وكان خبره مفرداً ، تنبيهاً على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوعها .

فإن لم يكن مبتداً وأضفته إلى جملة معرفة ، نحو : ضربت كل أخوتك ، وضربت كل القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضفه إلى جنس ، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس معرف بالالف واللام حسن ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لأن الألف واللام للجنس ، ولو كانت للعهد لم يحسن ، لمنافاتها معنى الإحاطة .

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله ، فتؤكد الكلام بـ « كل » فنقول : خذ من الثمرات كلها .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : كل من كل الثمرات ، وكل من الثمرات كلها ، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر ؟

قال السبيل في " النتائج " <sup>(٢)</sup> : له حكمة ، وهو أن « من » في الآية لبيان الجنس لا للتبعض ، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف ، وإنما يريد الثمرات أنفسها ، لأنه أخرج منها شيئاً ، وأدخل « من » لبيان الجنس كله . ولو قال : « أخرجنا به من الثمرات كلها » ل قيل : أى شيء أخرج منها ؟ وذهب التوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد ، وهذا يتوهم مع تقدم « كل » لعلم المخاطبين أن « كلا »

(١) سورة الأعراف ٧٧

(٢) هو كتاب " نتائج الفكر " ، في علل النحو للسبيل ، رتبته على كتاب الجمل ؛ ذكره صاحب كشف الضنون .

إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالمؤكد بتمامه ؛  
جنسا شائعا كان أو معهودا .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولم يقل « من الثمرات كلها »  
ففيه الحكمة السابقة ، وتزيد فائدة ، وهي أنه قد تقدمها في النظم : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ  
وَالْأَعْنَابِ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية .

فلو قال بعدها . « ثم كلّي من الثمرات كلها » لأوهم أنها للعهد المذكور قبله ؛ فكان  
الابتداء بـ « كل » أحضر للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع للبس .

وأما المقطوعة عن الإضافة ، فقال السبيلي : حقها أن تكون مبتدأة مخبرا عنها ،  
أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها ، كقولك :  
كلّا ضربت وبكلّ مررت . فلا بد من مذكورين قبلها ، لأنه إن لم يذكر قبلها جملة ،  
ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يعقل لها معنى .

\*\*\*

واعلم أن لفظ « كل » لأفراد التذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، والأحوال  
ثلاثة :

فالأول أن يضاف إلى نكرة فيجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا  
في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ،  
ومفردا مؤنثا في قوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ،

(٢) سورة النحل ٦٧

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة آل عمران ١٨٥

(١) سورة النحل ٦٩

(٣) سورة القمر ٥٢

(٥) سورة المدثر ٣٨

ومجموعاً مذكراً في قوله : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، في معنى الجمع ؛ لأنه اسم جمع .

وما ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة دون لفظ « كل » قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار « الأمة » .

وكذلك في الثانية فإن الضامر اسم جمع ؛ كالجامل والباقر .

وكذلك في الثالثة ؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام ، فلا يلزم عوده إلى « كل » .

وزعم الشيخ أنير الدين في تفسيره : ﴿ وَيَلْزَمُ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ، أنه مما روى فيه المعنى بهذا اللفظ . وليس كذلك ؛ فإن الضمير لم يعمد إلى « كل » بل على « الأفاكين » الدالة عليه ﴿ كُلُّ أَفَّاكٍ ﴾ .

وأيضاً فهاتان جملتان والكلام في الجملة الواحدة .

\*\*\*

الثاني : أن تضاف إلى معرفة ، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، سواء كانت الإضافة لفظاً ، نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فرأى لفظ « كل » . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « كلّم راع ، وكلّم مسئول عن رعيته » ولم يقل : راعون ولا مسئولون .

(٢) سورة غافر ٥

(٤) سورة الصافات ٨٧

(٦) سورة مريم ٩٥

(١) سورة المؤمنون ٥٣

(٣) سورة الحج ٢٧

(٥) سورة الجاثية ٨٧

أو معنى؛ نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾<sup>(١)</sup>، فراعى لفظها، وقال: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ

دَاخِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، فراعى المعنى.

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا. لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾<sup>(٣)</sup>؛

هذا إذا جعلنا «مَنْ» موصولة، فإن جعلناها نكرة موصوفة، خرج من هذا القسم إلى الأول.

\*\*\*

الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظاً، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها.

فمن الأول: ﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾<sup>(٦)</sup>، ولم يقل: «كذبوا»، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

ومن الثاني: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾<sup>(١١)</sup>.

قال أبو الفتح: وعلمته أن أحداً للجمعين عندهم كان عن صاحبه؛ فإن لفظ «كل» للأفراد ومعناها الجمع، وهذا يدل على أنهم قد رويوا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعا، فتارة روعي كما إذا صرح به، وتارة روعي لفظ «كل»، وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات.

(٢) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٥

(٦) سورة ص ١٤

(٨) سورة الأنفال ٥٤

(١٠) سورة الروم ٢٦

(١) سورة النكبات ٤٠

(٣) سورة مريم ٩٣ - ٩٥

(٥) سورة الإسراء ٨٤

(٧) سورة النكبات ٤٠

(٩) سورة الأنبياء ٣٣

(١١) سورة النمل ٨٧

قيل : ولو قال قائل : حيث أفرد يقدر الحذف مفردا ، وحيث جُمع يقدر جمعا ، فيقدر في قوله : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> « كل واحد » ، ويقدر في قوله : ﴿ وَكُلًّا أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> « كل نوع مما سبق » لكان موافقا إذا أضيف لفظا إلى تكررة . وما ذكروه يقتضى أن تقديره : وكلهم أتوه ، وكلا التقديرين سائغ ، والمراد الجمع .

ويعتبر في قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أن كلا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع . وقد قدر الزمخشري : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِ كَلَّتِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> : كل أحد ، وهو يساعد ما ذكرناه . وما ذكرناه في هذه الحالة هو المشهور .

وقال السهيلي في " نتاج الفكر " : إذا قطعت « كل » عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعا ؛ لأنها اسم في معنى الجمع ، تقول : كل ذاهبون ؛ إذا تقدم ذكر قوم . وأجاب عن أفراد الخبر في الآيات السابقة ؛ بأن فيها قرينة تقتضى تحسين المعنى بهذا اللفظ دون غيره . أما قوله : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِ كَلَّتِهِ ﴾ ، فلائن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، مؤمنين وظالمين ، فلو جمعهم في الأخبار وقال : كل يعملون ، لبطل معنى الاختلاف ، وكان لفظ الأفراد أدل على المراد ، والمعنى : كل فريق يعمل على شأنته .

وأما قوله : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الْرُّسُلَ ﴾ ، فلائن ذكر قرونا وأما ، وختم ذكركم يقوم تباع ، فلو قال : كل كذبوا ، لماد إلى أقرب مذكور ، فكان يتوهم أن الإخبار عن قوم تباع خاصة ، فلما قال : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ ﴾ ، علم أنه يريد كل فريق منهم كذب ، لأن أفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى .

## مسألة

وتتصل « ما » بـ « كل » نحو : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهى مصدرية ، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، كما ينوب عنه المصدر الصريح ، والمعنى : كل وقت .

وهذه تسمى « ما » المصدرية الظرفية ، أى النائبة عن الظرف ، لأنها ظرف فى نفسها ، فـ « كل » من « كلما » منصوب على الظرفية لإضافته إلى شئ هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن « كلما » للتكرار . قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم « ما » ، لأن الظرفية مراد بها العموم ، فإذا قلت : أصبحك ما ذكر الله شارق ، فإنما تريد العموم ، فـ « كل » أكدت العموم الذى أفادته « ما » الظرفية ؛ لأن لفظ « كلما » وضع للتكرار كما يدل عليه كلامهم ، وإنما جاءت « كل » توكيدا للعموم المستفاد من « ما » الظرفية . انتهى .

وقوله : إن التكرار من عموم « ما » ممنوع ؛ فإن « ما » المصدرية لا عموم لها ، ولا يلزم من نياتها عن الظرف دلالتها على العموم ؛ وإن استفيد عموم فى مثل هذا الكلام فليس من « ما » إنما هو من التركيب نفسه .

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ « ما » صارت أداة لتكرار الأفعال وعمومها قصدى ، وفى الأسماء ضمى . قال تعالى : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإذا جُرِدَتْ من لفظ « ما » ، انعكس الحكم وصارت عامة فى الأسماء قصدا ، وفى الأفعال ضمنا .



ويظهر الفرق بينهما في قوله : كل امرأة أتزوجها فهي طالق . تطلق كل امرأة يتزوجها ، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصدى . ولو تزوج امرأة ثم تزوجا مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصدا في الأسماء . ولو قال : كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة مرارا طلقت في كل مرة لاقتضاها عموم الأفعال قصدا ، وهو الزوج .

## سألة

ويأتى « كل » صفة ، ذكره سيويه في باب النعت قال : ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ؛ ومررت بالرجل كل الرجل .

قال الصقار : هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة ، فإن قولك : « الرجل » معناه الكامل ، ومعنى « كل الرجل » أى هو الرجل ، لعظمته قد قام مقام الجنس ، كما تقول : أكلت شاة كل شاة . وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل الصيد في جوف الفرا » أى أن من صاده فقد صاد جميع الصيد لقيامه مقامه لعظمته ، قال : وهذا إنما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا ، فلو كان جامدا لم يحز ، نحو : مررت بعبد الله ، كل الرجل . لا يفهم من « عبد الله » شىء .

## كلا وكلتا

هما تؤكد الاثنين ؛ وفيهما معنى الإحاطة ؛ ولهذا قال الراغب : هي في التثنية ككل في الجمع ، ومفرد اللفظ مثني المعنى ؛ عبّر عنه مرة بلفظه ، ومرة بلفظ الاثنين ، اعتبارا بمعناه ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

قلت : لاختلاف أن معناها التثنية . واختلف في لفظها ، فقال البصريون : مفرد ، وقال الكوفيون : تثنية .

والصحيح الأول ؛ بدليل عود الضمير إليها مفردا في قوله : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فالإخبار عن « كلتا » بالمفرد دليل على أنها مفرد ؛ إذ لو كان مثني لقال : « آتا » ، ودليل إضافتها إلى المثني في قوله : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولو كان مثني لم يحز إضافته إلى التثنية ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . والفصح مراعاة اللفظ ؛ لأنه الذي ورد به القرآن ؛ فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت .

وقد نازع بعض المتأخرين وقال : ليس معناه التثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة ، ولو كان كذلك لكثرت مراعاة المعنى ؛ كما كثرت مراعاته في « من » و « ما » الموصولتين ؛ لكن أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفردا ؛ ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وما جاء فيه مراعاة المعنى في غاية القلة .

قال : فالصواب أن معناها مفرد صالح لكل من الأمرين المضاف إليهما . وأما مراعاة التثنية فيه فعلى سبيل التوسع ؛ ووجه التوسع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره ؛

لجاءت التثنية بهذا الاعتبار ؛ فالإفراد فيه مراعاة المعنى واللفظ ، والتثنية مراعاة المعنى من بعض الوجوه .

## فائدة

وقع في شعر أبي تمام « كلا الآفاق » ، وخطأه المعرّى ؛ لأن « كلا » يستعمل في الاثنين لا الجمع .

قال : ولم يأت في المسموع : كلا القوم ، ولا كلا الأشحاب ؛ وإنما يقال : كلا الرجلين ونحوه ؛ فإن أخذ من السكلا ؛ من قولك : كلات الشيء إذا رعيته وحفظته ، فالمعنى يصح ؛ إلا أن المتكلم يقصر ؛ وهي ممدودة .



## كم

نكرة لا تتعرف ؛ لأنها مُبْهَمَةٌ في العدد ، كـ « أين » في الأمكنة ، و « متى » في الأزمنة ، و « كيف » في الأحوال .

وقول سيويه : كم أرضك جَرِيًّا ؟ : « كم » مبتدأ ، و « أرضك » مبنى عليه ؛ مجاز ليس بحقيقة ؛ وإنما « أرضك » مبتدأ ، و « كم » الخبر ، مثل كيف زيد ؟ .  
وهي قسمان :

استفهامية تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : أى عدد ؟ ، فينصب ما بعدها ، نحو : كم رجلا ضربت ؟

وخبرية لا تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : عدد كثير ، فيجر ما بعدها ؛ نحو : كم عبد ملك .

وقد تدخل عليها « مِنْ » ، كقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وليست الاستفهامية أصلا للخبيرية ؛ خلافا للزخشرى حيث ادعى ذلك في سورة « يس » عند الكلام على : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ولم تستعمل الخبيرية غالبا إلا في مقام الافتخار والمباهاة ؛ لأن معناها التكثير ؛

(٢) سورة الأنبياء ١١

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) سورة يس ٣١ ، وانظر الكشاف ٤ : ١٠

ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير؛ وهو مائة وألف؛ فكما أن «مائة» تميز بواحد مجرور؛  
فكذلك «كم» .

واعلم أن «كم» مفردة اللفظ، ومعناها الجمع؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين،  
قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ <sup>(١)</sup> ثم قال: ﴿لَا تُفْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾، فأتى به  
جمعا. وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ <sup>(٢)</sup>، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> .



## كيف

استفهام عن حال الشيء لاعتن ذاته ؛ كما أن « ما » سؤال عن حقيقته ، و « مَنْ » عن شخصاته ؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في « الله » « كيف » .

وهي مع ذلك منزلة منزلة الطرف ؛ فإذا قلت : كيف زيد ؟ كان « زيد » مبتدأ ، و « كيف » في محل الخبر ، والتقدير . على أى حال زيد ؟

هذا أصلها في الوضع ؛ لكن قد تعرض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام ، أو من قرينة الحال ؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرها .

وقال بعضهم : لها ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ؛ نحو كيف زيد ؟

وثانيها : حال لاسؤال معه ، كقولك : لأكرمك كيف أنت ، أى على أى حال كنت .

ثالثها : معنى التعجب .

وعلى هذين تفسير قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَآتًا قَآحْيَا كُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . قال الراغب في تفسيره : كيف هنا استخبار لا استفهام ؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا ؛ ولا يقتضى عدم المستخبر ، والاستفهام بخلاف ذلك .

وقال في « المفردات » : كل <sup>(٢)</sup> ما أخبر الله بلفظ « كيف » عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ .

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا ﴾<sup>(١)</sup> .

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ فَأَنْظِرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقال غيره : قد تأتي للتفي والإنكار ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ

عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> . ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

ولتضمنها معنى الجحد شاع أن يقع بعدها « إلا » ، كقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

والتوبيخ ، كقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> ،

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

والتحذير ، كقوله : ﴿ فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمٍ ﴾<sup>(١١)</sup> .

والتنبيه والاعتبار ؛ كقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾<sup>(١٢)</sup> .

وللتأكيد وتحقيق ما قبلها ؛ كقوله : ﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾<sup>(١٣)</sup> ،

(١) سورة آل عمران ٨٦

(٣) سورة الإسراء ٤٨ ، الفرقان ٩

(٥) سورة العنكبوت ١٩

(٧) سورة آل عمران ٨٦

(٨) سورة التوبة ٧ ، وأول الآية :

رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ .

(٩) سورة آل عمران ١٠١

(١١) سورة النمل ٥١

(١٣) سورة البقرة ٢٥٩

(٢) سورة التوبة ٧

(٤) سورة العنكبوت ٢٠

(٦) سورة التوبة ٧

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ

(١٠) سورة البقرة ٢٨

(١٢) سورة الإسراء ٢١

وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه توكيد لما تقدم وتحقيق لما بعده ؛ على تأويل : إن الله لا يظلم الناس شيئاً في الدنيا فكيف في الآخرة !  
وللتعظيم والتهويل : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى فكيف حالهم إذا جئنا ! وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو : « كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس » !

وقيل : ونجى مصدرا ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
﴿ فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغْنِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وتأتى ظرفاً في قول سيويه ؛ وهى عنده فى قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ منصوبة على التشبيه بالظرف ، أى فى حال تكفرون . وعلى الحال عند الأخفش ، أى على حال تكفرون .

وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فإن شئت قدرت بعدها اسماً ، وجعلتها خبراً ، أى كيف صنعكم أو حالكم ؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلاً ، تقديره : كيف تصنعون ؟

وأثبت بعضهم لها الشرط ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
وجوابه فى ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها .

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٤) سورة المائدة ٦٤

(٦) سورة الروم ٤٨

(١) سورة النساء ٤١

(٣) سورة الروم ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٦



ومراد هذا القائل، الشرط المعنوي؛ وهو إنما يفيد الربط فقط؛ أي ربط جملة بأخرى  
كأداة الشرط، لا اللفظي، وإلا لجزم الفعل .  
وعن الكوفيين أنها تجزم، نحو كيف تكُنْ أكن .  
وقد يحذف الفعل بعدها، قال تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup>، أي  
كيف تُوَالُونَهُمْ!



## اللام

قسمان : إما أن تكون عاملة ، أو غير عاملة .

### القسم الأول

غير العاملة

وتجىء لشرة معان : معرفة ، ودالة على البعد ، ومخففة ، وموجبة ، ومؤكدة ، ومتمة ، وموجبة ، ومسبوبة والمؤذنة ، والموظنة .

\*\*\*

فالمعرفة : التي معها ألف الوصل ، عند من يجعل المعرفة اللام وحدها ، وينسب لسيبويه . وذهب الخليل إلى أنه ثنائى ، وهمزته همزة قطع ، وُصِلت لكثرة الاستعمال . وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستغراقية ، وقد سبقا في قاعدة التنكير والتعريف . وزاد قوم طلب الصلة ، وجعل منه : ﴿ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ فَأَكَلَهُ الذَّبَّيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وللإضمار ، ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولا خلاف أن الإضمار بعدها مراد ؛ وإنما اختلفوا في تقديره ؛ فعند الكوفيين : « هي مأواه » ، وعند البصريين : هي المأوى له . واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب تنخيمها ؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، وهي في الأسماء تنخيم الجرئوس ، وفي المعنى توقير المستى وتعظيمه ، سبحانه !

\*\*\*

(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الكهف ٧١

(٣) سورة النازعات ٣٩

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة ؛ إعلاما بالبعد أو توكيدا له ، على الخلاف فيه .

\*\*\*

والمخففة التي يجوز معها تخفيف « إن » الشددة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وتسمى لام الابتداء ، والفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية .  
والمخففة هي التي تحقق الخبر مع المبتدأ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

والموجبة : بمعنى « إلا » عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَإِنْ كُلٌّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى ، ما كل ،  
فجعلوا : « إن » بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلا » فى الإيجاب .  
وقرأ الكسائي : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَرْوُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، بالرفع والمراد :  
« وما كان مكرهم إلا لتزول منه » .

\*\*\*

والمؤكدة ؛ وهى الزائدة أول الكلام ؛ وتقع فى موضعين :  
أحدهما : المبتدأ ؛ وتسمى لام الابتداء ؛ فيؤذن بأنه المحكوم ؛ قال تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ

(٢) سورة التورى ٤٣

(٤) سورة يس ٣٢

(٦) سورة إبراهيم ٤٦

(١) سورة الطارق ٤

(٣) سورة التوبة ١٢٨

(٥) سورة الزخرف ٣٥

أَسْسَ عَلَى التَّقْوَى ﴿١﴾ ، ﴿لِيُؤْسَفُ وَأُخْوَهُ أَحَبُّ﴾ ، ﴿لَا تَنْتُمْ أَشَدَّ رَهْبَةً﴾ ﴿٢﴾ .  
 ثانيهما : في باب « إن » ، على اسمها إذا تأخر ؛ نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿٣﴾ .  
 وعلى خبرها ، نحو : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَالِغٌ صَادٍ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ﴾ ﴿٥﴾ ،  
 ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ﴿٦﴾ .

فـ « إن » في هذا تأكيد لما يليها ؛ واللام لتوكيد الخبر .  
 وكذا في « أن » الفتوحة ، كقراءة سعيد ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ ﴿٧﴾ ، بفتح المهملة ؛  
 فإنه ألغى اللام ؛ لأنها لا تدخل إلا على « إن » المكسورة ، أو على ما يتصل بالخبر إذا  
 تقدم عليه ؛ نحو : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ﴿٨﴾ ، فإن تقديره : « ليعمّهون  
 في سكرتهم » .

واختلف في اللام في قوله : ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ ﴿٩﴾ ؛ فقيل هي مؤخره ، والمعنى : يدعو  
 لمن ضره أقرب من نفعه .

وجاز تقديمها وإيلاؤها المفعول ؛ لأنها لام التوكيد واليمين ؛ فحقها أن تقع  
 صدر الكلام .

واعترض بأن اللام في صلة « من » فتقدمها على الموصول ممتنع . وأجاب الزنجشري  
 بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد ؛ وليست بعاملة ، كـ « من » المؤكدة ، في نحو : ما جاءني من  
 أحد ، دخولها وخروجها سواء ؛ ولهذا جاز تقديمها .

ويجوز ألا تكون هنا موصولة ؛ بل نكرة ؛ ولهذا قال الكسائي : اللام في غير

- (٢) سورة يوسف ٨  
 (٤) سورة النازعات ٢٦  
 (٦) سورة هود ٧٥  
 (٨) سورة الفرقان ٢٠  
 (١٠) سورة الحج ١٣

- (١) سورة النبوة ١٠٨  
 (٣) سورة الحشر ١٣  
 (٥) سورة الفجر ١٤  
 (٧) سورة البروج ١٢  
 (٩) سورة الحجر ٧٢

موضعها ؛ و « مَنْ » في موضع نصب بـ « يدعو » ، والتقدير : « يدعو من ضره أقرب من نفعه » ، أى يدعو إلهاً ضره أقرب من نفعه .

قال المبرد : يدعو في موضع الحال ، والمعنى في ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لَمَنْ ﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> في صلته ، و ﴿ لَيْئِسَ الْعَمَلَى ﴾ <sup>(٢)</sup> خبره .

وهذا يستقيم لو كان في موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ ، « يُدْعَى » ، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضميره يُبعده .

\*\*\*

والمتممة ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَنْ لَا يَبْتَغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ إِذَنْ لَأَذِقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ فاللام هنا لتسيم الكلام .  
قال الزمخشري : « إِذَنْ » دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء .

\*\*\*

والموجهة ، في جواب « لولا » كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ فاللام في ﴿ لَقَدْ ﴾ توجّه للتثبيت .

\*\*\*

والمسبوقة في جواب « لو » ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ أى تفيد تأخره لأشد العقوبة ؛ كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَطْنَ أَهْلِهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾ <sup>(٧)</sup>

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٤) سورة الإسراء ٧٤

(٦) سورة يونس ٢٤

(١) سورة الحج ١٣

(٣) سورة الإسراء ٧٥

(٥) سورة الواقعة ٦٥

وهذا بخلاف قوله : ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ بغير لام ؛ فإنه يفيد التعجيل ؛ أى جعلناه أجاجا لوقته .

\*\*\*

والمؤذنة : الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا ، لتؤذن أن الجواب له ، لا للشرط ، أو للايذان بأن ما بعدها مبنى على قسم قبلها .  
وتسمى الموطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهدته .

وقول المرين : إنها موطئة للقسم فيه تجوز ؛ وإنما هى موطئة لجوابه ، كقوله :  
﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَايَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَايَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلَّنَّ  
الْأَذْبَارَ﴾<sup>(١)</sup> ، وليست جوابا للقسم ؛ وإنما الجواب ما يأتى بعد الشرط . ويجمع هذه  
الأربعة المتأخرة ؛ قولك : لام الجواب .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَا﴾<sup>(٢)</sup> ، فاللام فى « لئن »  
مؤذنة ، وقوله : ﴿نَسْفَعَا﴾ جواب القسم المقدر ؛ تقديره : والله لنسفعن .  
ومن جواب القسم قوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٣)</sup> . وزعم الشيخ أثير  
الدين فى تفسيره أنها لام التوكيد ؛ وليس كما قال ؛ وقد قال الواحدى فى " البسيط " :  
إنها لام القسم ، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء ،  
وما يكون بمنزلة كالمضارع .

## القسم الثاني

### العاملة

وهي على ثلاثة أقسام : جارة ، وناصة ، وجازمة .

\*\*\*

الأولى : الجارة ، وتأتي لمعان :

لِلْمَلِكِ الْحَقِيقِ ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَاللَّهُ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والتملك ، نحو وهبت لزيد دينارا ؛ ومنه : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والاختصاص ، ومعناها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني ، نسبة باعتبارها دَلّ عليه متعلقه ؛ نحو : هذا صديق لزيد ، وأخ له ؛ ومنه : الجنة للمؤمنين .

وللتخصيص ، ومنه : ﴿ إِنْ وَهَبْتُ نَفْسِي لِلنَّبِيِّ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وللاستحقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ لِلطَّافِثِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

والفرق بينه وبين الملك ؛ أن الملك لما حَصَلَ وثبت ، وهذا لما لم يحصل بعد ؛ ولكن هو في حكم الحاصل ، من حيث ما قد استحق . قاله الراغب .

(٢) سورة البقرة ١٠٧

(٤) سورة مريم ٥٠

(٦) سورة المصفين ١

(١) سورة الأعراف ١٢٨

(٣) سورة الفتح ٤

(٥) سورة الأحزاب ٥٠

(٧) سورة الرعد ٢٥

وللولاية ، كقوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ويجوز أن تجمع هذه الثلاثة ، كقولك : الحمد لله ؛ لأنه يستحق الحمد ، ووليه ،  
 والمخصوص به ؛ فكانه يقول : الحمد لي وإلى .  
 وللتعليل ؛ وهي التي يصلح موضعها « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ  
 الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أى من أجل حب الخير .  
 وقوله : ﴿لَا يَلَافِ قُرَيْشٍ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ وهي متعلقة بقوله : ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ <sup>(٤)</sup> ، أو بقوله :  
 ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ ولهذا كانتا في مصحف أبيّ سورة واحدة .  
 وضعت بأن جعلهم كعصف مأْكُول ؛ إنما هو لكفرهم وتجرّثهم على البيت .  
 وقيل : متعلق بمحذوف ، أى « اعجبوا » .  
 وقوله : ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيْتٍ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى لأجل بلد ميت ؛ بدليل : ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ  
 الْمَاءَ﴾ <sup>(٧)</sup> .

هذا قول الزمخشري ؛ وهو أولى من قول غيره إنها بمعنى « إلى » .  
 وقوله : ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ أى لا تخاصم الناس لأجل الخائنين .  
 قال الراغب : ومعناه كعفى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ <sup>(٩)</sup> ،  
 وليست كالتى فى قولك : لا تكن لله خصيماً ، لدخولها على المفعول ؛ أى لا تكن  
 خصيم الله .

وبمعنى « إلى » كقوله : ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ <sup>(١٠)</sup>  
 بدليل قوله : ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ <sup>(١١)</sup> .

(٢) سورة العاديات

(٤) سورة الفيل ١

(٦) سورة النساء ١٠٥

(٨) سورة الرعد ٢

(١) سورة الروم ٤

(٣) سورة قريش ١ ، ٣

(٥) سورة الأعراف ٥٧

(٧) سورة النساء ١٠٧

(٩) سورة إبراهيم ١٠



وقوله : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى هَدَانَا لِهٰذَا ﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿ رَبَّنَا اِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْاِيْمَانِ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقوله : ﴿ بَانَ رَبُّكَ اَوْحَىٰ لَهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، بدليل : ﴿ وَاَوْحَىٰ رَبُّكَ اِلَى النَّحْلِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وزيفه الراغب لأن الوحي للنحل ، جعل ذلك له للتسخير والإلهام ، وليس كالوحي الموحى إلى الأنبياء ؛ فاللام على جعل ذلك الشيء له بالتسخير .

وبمعنى « على » ، نحو : ﴿ وَيَخْرُونَ لِلْاذْقَانِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ فَلَمَّا اَسْلَمَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِينِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ﴿ اِنْ اُخْسَنْتُمْ اُخْسَنْتُمْ لِاَنْفُسِكُمْ وَاِنْ اَسَاَنْتُمْ فَلَهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ أى فعلها ؛  
لأن السيئة على الإنسان لا له ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَعَلَىٰ اِجْرَائِي ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ اَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ اَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، أى مَنْ لم يكن .

وقوله : ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .

وبمعنى « فى » كقوله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(١٤)</sup> ، ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

(٢) سورة الأعراف ٤٣

(٤) سورة الزلزلة ٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٩

(٨) سورة الإسراء ٧

(١٠) سورة فصلت ٤٦

(١٢) سورة الرعد ٢٥

(١٤) سورة الفجر ٢٤

(١) سورة الأنعام ٤٨

(٣) سورة آل عمران ١٩٣

(٥) سورة النحل ٦٨

(٧) سورة الصافات ١٠٣

(٩) سورة هود ٣٥

(١١) سورة البقرة ١٩٦

(١٣) سورة الأنبياء ٤٧

﴿ لَا يُجَلِّبُهَا لَوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ <sup>(١)</sup>.

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال ابن أبان : الظاهر أنها للتعليل .

وبمعنى « عن » مع القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا ﴾ <sup>(٣)</sup> أى عن الذين آمنوا ، وليس المعنى خطابهم بذلك ، وإلا ل قيل : « سبقتونا » . وقيل لام التعليل ، وقيل للتبليغ ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة .

وكقوله : ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وأما قوله : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ فاللام للتبليغ ؛ كذلك قسمها ابن مالك . ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وغیره يُسَمِّيها لام التبليغ ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكماً ، فالتعليل نحو : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وذكر ابن مالك وغيره ضابطاً في اللام المتعلقة بالقول ؛ وهو إن دخلت على مخاطبة القائل ؛ فهي لتعدية القول للمقول له ، نحو : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ <sup>(١١)</sup> .

- |                       |                              |
|-----------------------|------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ١٨٧  | (٢) سورة الإمراء ٧٨          |
| (٣) الأحقاف ١١        | (٤) سورة الأعراف ٣٨          |
| (٥) سورة الأعراف ٣٩   | (٦) سورة الكهف ٧٥            |
| (٧) سورة آل عمران ١٥٦ | (٨) سورة هود ٣١              |
| (٩) سورة النساء ٨     | (١٠) سورة آل عمران ١٥٦ ، ١٦٨ |

وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً . إلا أن يشاء الله ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وهو كثير .

وبمعنى « أن » المفتوحة الساكنة . قاله الهروي : وجعل منه :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وهذه اللام لا تكون إلا بعد « أردت » ، و « أمرت » ، وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يصلحان في الماضي ، فلهذا جعل معهما بمعنى « أن » ؛ وبذلك صرح صاحب " الكشاف " في تفسير سورة الصف ، فقال : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، [ أصله : يريدون أن يطفئوا ] <sup>(٧)</sup> ، كما جاء في سورة براءة <sup>(٨)</sup> .

وللتعمدية ؛ وهي التي تعدى العامل إذا عجز ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قال اللام فيه للتعمدية ؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه .

وسماها ابن الأنباري : آلة الفعل ، وذكر أن البصريين يسمونها لام الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ أَلَدَيْكَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، ﴿ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

وقال الراغب : التعمدية ضربان : تارة لتقوية الفعل ، ولا يجوز حذفه ، نحو : ﴿ وَتَأَهُ لِلْجَبِينِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، وتارة يحذف ، نحو : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ ﴾

(٢) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة النساء ٢٦

(٦) سورة التوبة ٣٢

(٨) الكشاف ٤ : ٤٢٠

(١٠) سورة لقمان ١٤

(١٢) سورة الصافات ١٠٣

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة الصف ٨

(٥) سورة الأنعام ٧١

(٧) تكملة من الكشاف

(٩) سورة يوسف ٤٣

(١١) سورة هود ٣٤

أَنْ يَهْدِيَهُ بَشْرَخَ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِذْ أَنْ يُضَلَّهُ ﴿١﴾ ، فأثبت في موضع وحذف في موضع . انتهى

وللتبيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ ﴿٢﴾ ؛ أى أَقْبِلْ وَتَعَالَ أَقُولُ لَكَ .  
وذكر ابن الأنباري أن اللام المكسورة تجيء جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ ﴿٣﴾ ، والمعنى « لِيَجْزِينَ » ، بفتح اللام والتوكيد بالنون ، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة .  
وهذا ضعيف ، وذكر مثله عن أبي حاتم .  
ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدر ؛ أى آمَنُوا لِيَجْزِيَ .

\*\*\*

الثاني : الناصبة على قول الكوفيين في موضعين : لام كى ، ولام الجحود .  
ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد ؛ أى النفي ؛ كقوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ﴿٥﴾ ؛ ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرْ لَهُمْ ﴾ ﴿٦﴾ .  
وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ؛ وإنما ذكرت توكيدا لنفي الكون ؛ بخلاف لام كى .

قال الزجاج : اللام في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ﴿٧﴾ ، لام كى ؛ لأن لام الجحود إذا سقطت لم يخل الكلام ؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل

(٢) سورة يوسف ٢٣

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(٦) سورة النساء ١٦٨

(١) سورة الأنعام ١٢٥

(٣) سورة النجم ٣١

(٥) سورة الأفعال ٢٣

(٧) سورة الزمر ٣

المعنى . ولأنه يجوز إظهار « أن » بعد لام « كى » ، ولا يجوز بعد لام الجحود ؛ لأنها فى كلامهم نفى للفعل المستقبل ؛ فالسين بإزائها ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فجاء بلام الجحد حيث كانت نفيا لأمر متوقع مخوف فى المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> فجاء باسم الفاعل الذى لا يختص بزمان ؛ حيث أراد نفي العذاب بالمستغفرين على العموم فى الأحوال .

ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ومثال لام « كى » و « كى » مُضْمَرَةٌ معها ، قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ لِنُنَبِّئَ بِهِ قَوَادِكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ لِنُصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، يريد : « كى تكونوا » .

وقوله : ﴿ لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

وقد تجىء معها « كى » نحو : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(١١)</sup> ، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَنَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

- |                     |                        |
|---------------------|------------------------|
| (١) سورة الأنفال ٣٣ | (٢) سورة هود ١١٧       |
| (٣) سورة القصص ٥٩   | (٤) سورة الكهف ٢       |
| (٥) سورة الفرقان ٣٢ | (٦) سورة يوسف ٢٤       |
| (٧) سورة النحل ٣٩   | (٨) سورة البقرة ١٤٣    |
| (٩) سورة يونس ٩٢    | (١٠) سورة النحل ٧٠     |
| (١١) سورة الأحزاب ٧ | (١٢) سورة آل عمران ١٥٣ |

وربما جاءت «كي» بلا لام ، كقوله : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾<sup>(١)</sup> وفي معناه لام الصيرورة ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وتسمى لام العاقبة ؛ فإن من المعلوم أنهم لم يلتقطوه لذلك ؛ بل لضده ، بدليل قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها ؛ وهو يقتضى أنها لام التعليل ؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التي في نحو قوله : ﴿ لِنُجِىَ بِهِ بَلَدَةً مَيْتًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ، ويكون مرتباً على الفعل وليس في لام الصيرورة إلا الترتب فقط .

وقال الزمخشري في تفسير سورة المدثر : أفادت اللام نفس العلة والسبب ، ولا يجب في العلة أن تكون غرضاً ؛ ألا ترى إلى قولك : خرجت من البلد مخافة الشر ، فقد جعلت الخافة علة لخروجك ، وما هي بغرضك .

ونقل ابن فورك عن الأشعري : أن كل لام نسبها الله إلى نفسه ؛ فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل ؛ لاستحالة الغرض .

واستشكله الشيخ عز الدين بقوله : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فقد صرح فيه بالتعليل . ولا مانع من ذلك ؛ إذ هو على وجه التفضل .

(٢) سورة القصص ٨

(٤) سورة القصص ٩

(٦) سورة الفتح ١

(١) سورة المحشر ٧

(٣) سورة الذاريات ٥٦

(٥) سورة الفرقان ٤٩

وأقول : ما جعلوه للعاقبة هو راجع للتعليل ؛ فإن التقاطعهم أفضى إلى عداوته ؛ وذلك  
يوجب صدقَ الإخبار بكون الالتقاط للعداوة ؛ لأن ما أفضى إلى الشيء يكون علةً ،  
وليس من شرطه أن يكون نصب العلة صادراً عن نسب الفعل إليه لفظاً ؛ بل جاز أن  
يكون ذلك راجعاً إلى من يُنسبُ الفعل إليه خلقاً ؛ كما تقول : جاء الغيث لإخراج الأزهار ،  
وطلعت الشمس لإنضاج الثمار ، فإن الفعل يضاف إلى الشمس والغيث .

كذلك التقاط آل فرعون موسى ؛ فإن الله قدره لحكمته ، وجعله علةً لعداوته ،  
لإفضائه إليه بواسطة حفظه وصيانيته ؛ كما في مجيئ الغيث بالنسبة إلى إخراج الأزهار .  
وإليه يشير الزمخشري أيضاً : التحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل بها وارد على طريق  
المجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدوًا وحرزًا ؛ بل المحبة  
والتبني ؛ غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطع له وثمرته ؛ شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل  
لأجله [ وهو الإكرام الذى هو نتيجة المحبة ] <sup>(١)</sup> ، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل . <sup>(٢)</sup>

وقال ابن خالويه فى كتاب " المبتدأ " فى النحو : فأما قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ  
آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فهى لام « كى » عند الكوفيين ، ولام الصيرورة عند  
البصريين ، والتقدير : فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك ؛ لأنهم لم يلتقطوه لكى يكون  
عدوا . انتهى .

وجوز ابن الدهان فى الآية وجهاً غريباً : على التقديم والتأخير ، أى فالتقط  
آلُ فرعون ، و ﴿ عَدُوًّا وَحَرَزًا ﴾ حال من الماء فى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ ﴾ : أى  
ليتملكوه .

(٢) الكشاف ٣ : ٣٠٩

(١) من الكشاف

(٢) سورة القصص ٨

قال : ويجوز أن يكون التقدير : فالتقطه آل فرعون ؛ لكراهة أن يكون لهم عدوًا وحزنا .

وأما قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ، فحكى المروى عن أبي حاتم أن اللام جواب القسم ، والمعنى : ليغفر الله لك ؛ فلما حذفت النون كسرت اللام ، وإعمالها إعمال « كي » ؛ وليس المعنى : فتحنا لك لكي يغفر الله لك ؛ فلم يكن الفتح سببا للمغفرة .

قال : وأنكره ثعلب ، وقال : هي لام « كي » ، ومعناه : لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة ، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع ، حسن معه « كي » . وكذلك قوله : ﴿ لِيَجْزِيَهمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقال الفراء : لام كي .

وقال قطرب والأخفش : لم يؤتوا المال ليضلوا ، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال كانوا كأنهم أوتوها ، لذلك فهي لام العاقبة .

هذا كله على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فانصب عندهم بإضمار « أن » ، وهما جارتان للمصدر ؛ واللام الجارة هي لام الإضافة .

واعلم أن الناصبة للمضارع تجيء لأسباب :

منها القصد والإرادة ؛ إما في الإثبات ، نحو : ﴿ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أو النفي نحو : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فهو على تقدير حذف المضاف ؛ أي لنعلم ملائكتنا وأولياؤنا .

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(١) سورة التوبة ١٢١

(٣) سورة الأنعام ٩٢



ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلق بما يشاء كل طريقهم في معرفة البواطن والظواهر على قدر فهم المخاطب .

وقد تقع موقع « أن » ، وإن كانت غير معلولة لها في المعنى ، وذلك إن كان الكلام متضمنًا لمعنى القصد والإرادة ، نحو : ﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
ومنها العاقبة على ما سبق ..

\*\*\*

الثالث : الجازمة ؛ وهي الموضوعية للطلب ، وتسمى لام الأمر ؛ وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم ؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب ؛ فيقولون : لتضرب أنت ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ؛ نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ لِيَسْتَأْذِنَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وتسكن بعد الواو والفاء ؛ نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
ويجوز الوجهان بعد « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْأَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، قرئ في السبع بتسكين ﴿ ليقضوا ﴾ وبتحريكه .  
وتجىء لمعان :

منها : التكليف ؛ كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة الأنعام ٧١ (٢) سورة التوبة ٥٥

(٣) سورة يونس ٥٨ ، وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب

(٤) سورة الطلاق ٧ (٥) سورة النور ٥٨

(٦) سورة البقرة ١٨٦ (٧) سورة الكهف ٢٩

(٨) سورة الحج ٢٩

ومنها أمر المكلف نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 والابتهاال ، وهو الدعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 والتهديد نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 والخبر ، نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى يمدّ .  
 ويحتمله : ﴿ وَلَنَحْمِلَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى ونحمل .  
 ويجوز حذفها ورفع الفعل ، ومنه قوله : ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ويدلّ  
 على أنه للطلب ، قوله تعالى بعد : ﴿ نَقْفِرْ لَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> مجزوما ؛ فلولا أنه طلب لم يصح الجزم ؛  
 لأنه ليس ثمّ وجه سواه .

(٢) سورة الزخرف ٧٧

(٤) سورة مريم ٧٥

(١) سورة العنكبوت ١٢

(٣) سورة الكهف ٢٩

(٥) سورة الصف ١١

لَا

على ستة أوجه :

أحدها : أن تكون للنفي ، وتدخل على الأسماء والأفعال .  
فالداخلة على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة .  
فالعاملة قسمان :

تارة تعمل عمل « إِنَّ » ، وهي النافية للجنس ، وهي تنفي ما أوجبه « إِنَّ » ،  
فذلك تشبيه بها في الأعمال ، نحو : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ويكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ فَلَا قُوَّةَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وتارة  
تعمل عمل « لَيْسَ » .

وزعم الزمخشري في " المفصل " أنها غير عاملة .

وكذا قال الحريري في " الدرة " : إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة .

قال ابن برّي : وليس بصحيح ؛ بل يجوز أن يريد منه العموم ، كما في النصب ، وعليه

قال : « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » ، يعني فإنه نفي الجنس لما عطف .

وكذلك قولك : « لا رجل في الدار ولا امرأة » ، تفيد نفي الجنس ؛ لأن العطف

أفهم للعموم .

(٢) سورة الأحزاب ١٣

(٤) سورة الشعراء ٥٠

(١) سورة يوسف ٩٢

(٣) سورة النحل ٦٢

(٥) سورة سبأ ٥١

ومن نصّ على ذلك أبو البقاء في " المحصل " (١) . ويؤيده قوله تعالى : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (٢) ، قرىء بالرفع والنصب فيهما ، والمعنى فيهما واحد .

وقال ابن الحاجب : مقاله الزمخشري لا يستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه يُستفاد العموم منه ، كما في المبنية على الفتح ، وإن كانت المبنية أقوى في الدلالة عليه ؛ إمّا لكونه نصّا أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم .

وقال ابن مالك في " التحفة " : قد تكون المشبه بـ « ليس » نافية للجنس ، ويفرق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن . هذا كله في العاملة .

وأما غير العاملة ؛ فيرفع الاسم بعدها بالابتداء إذا لم يُرد نفى العموم ، ويلزم التكرار . ثم تارة تكون نكرة ، كقوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (٣) . ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ (٤) .

وتارة تكون معرفة كقوله : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾ (٥) . ولذلك يجب تكرارها إذا وليها نعت نحو : ﴿ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ (٧) .

فإن قيل : لم لم تكررها وقد أوجبوا تكرارها في الصفات ؟

وجوابه أنه من الكلام المحمول على المعنى ، والتقدير : لا تثير الأرض ، ولا ساقية للحرث ، أى لا تثير ولا تسقى .

(١) المحصل في شرح المفصل ، ذكره صاحب كنف الظنون ضمن شرح المفصل .

(٢) سورة البقرة ٢٥٤

(٣) سورة الصافات ٤٧

(٤) سورة يس ٤٠

(٥) سورة البقرة ٧١

(٦) سورة البقرة ٢٥٤

(٧) سورة إبراهيم ٣١

(٨) سورة النور ٣٥

وقال الراغب : هي في هذه الحالة تدخل في المتضادين ، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعا ، نحو : زيد ليس بمقيم ولا طاعن ، أى تارة يكون كذا ، وتارة يكون كذا . وقد يراد إثبات حالة بينهما ؛ نحو : زيد ليس بأبيض ولا أسود .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قيل : معناه أنها شرقية وغربية . وقيل : معناه مصونة عن الإفراط والتفريط ، وأما الداخلة على الأفعال ؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلية ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه جزاء ، فلا يكون إلا مستقبلا .

ومثله : ﴿ لَنْ أَخْرُجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قَاتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقد ينفي المضارع مرادا به نفي الدوام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَغْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقد يكون للحال ، كقوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> . يصح أن تكون في موضع الحال ، أى مالكم غير مقاتلين .

وقيل : يُنفي بها الحاضر على التشبيه بـ « ما » ، كقولك في جواب من قال : « زيدا يكتب الآن » : لا يكتب .

والنفي بها يتناول فعل التكلم ، نحو : لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا . ومنه قوله تعالى :

- |                     |                    |
|---------------------|--------------------|
| (١) سورة النور ٣٥   | (٢) سورة طه ١٤     |
| (٣) سورة الحشر ١٢   | (٤) سورة سبأ ٣     |
| (٥) سورة القيامة ١  | (٦) سورة المارج ٤٠ |
| (٧) سورة الواقعة ٧٥ | (٨) سورة النساء ٦٥ |
| (٩) سورة النساء ٧٥  |                    |

﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾<sup>(١)</sup> .

وفعل المخاطب ، كقولك : إنك لا تزورنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سَنُقَرِّثُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
﴿ فَأَنْفِذُوا لَا تَنْفِذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وتدخل على الماضي في القسم والدعاء ، نحو : والله لأصليتن ، ونحو : لَا ضَاقَ صَدْرُكَ .  
وفي غيرها نحو : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾<sup>(٤)</sup> .

والأكثر تكرارها ، وقد جاءت غير مكررة في قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

قال الزمخشري : لكتبا مكررة في المعنى ؛ لأن المعنى : لا فك رقية ، ولا أطعم مسكينا ،  
ألا ترى أنه فسر افتحام العقبة بذلك ؟ وقيل : إنه دعاء ، أي أنه يستحق أن يدعى عليه بأن  
يفعل خيرا .

وقد يراد الدعاء في المستقبل والماضي ، كقولك : لا فضل الله فاك . وقوله :  
« لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي » .

\*\*\*

الثانية : أن تكون للنهي ، ينهى بها الحاضر والغائب ، نحو : لا تقم ولا يقم . وقال  
تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾<sup>(٩)</sup> .

﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

- |                       |                       |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الشورى ٢٣    | (٢) سورة الأعلى ٦     |
| (٣) سورة الرحمن ٣٣    | (٤) سورة القيامة ٣١   |
| (٥) سورة البلد ١١     | (٦) سورة المتحنة ١    |
| (٧) سورة آل عمران ٢٨  | (٨) سورة الكهف ٢٣، ٢٤ |
| (٩) سورة آل عمران ١٨٨ | (١٠) سورة الحجرات ١١  |

﴿ وَلَا تَنَابَرُوا بِلِقَابِ ﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿ لَا يَخْطِئَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وتخلص المضارع للاستقبال ، نحو : ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وترد للدعاء ، نحو : ﴿ لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولذلك قال بعضهم :

« لا الطلبية » ليشمل النهي وغيره .

وقد نحتل النفي والنهي ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَمَا لَكُمْ ﴾

﴿ لَا تَقَاتِلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup>.

\*\*\*

الثالثة : أن تكون جوابية ، أى ردّ فى الجواب ، مناقض لـ « نعم » أو بلى ، فإذا

قال مقرّراً : ألم أحسن إليك ؟ قلت : لا ، أو بلى ، وإذا قال مستفهما : هل زيد عندك ؟

قلت : لا أو نعم ، قال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ فَمَنْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ

رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ <sup>(٩)</sup>.

\*\*\*

الرابعة : أن تكون بمعنى « لم » ، ولذلك اختصت بالدخول على الماضى ، نحو :

﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، أى لم يصدق ولم يصل .

ومثله : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ <sup>(١١)</sup>.

\*\*\*

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة القصص ٧

(٦) سورة هود ٢

(٨) سورة الأعراف ١٧٢

(١٠) سورة التّٰيْمَةُ ٣١

(١) سورة الحجرات ١١

(٣) سورة التّٰيْمَةُ ١٨

(٥) سورة البقرة ٢٧٦

(٧) سورة النساء ٧٥

(٩) سورة الأعراف ١٤٤

(١١) سورة البلد ١١

الخامسة : أن تكون عاطفة تُشْرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتعطف بعد الإيجاب ، نحو يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو اضرب زيدا لا عمرا ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، نحو : خرج زيد لا بكر .  
فإن قلت : ما قام زيد ولا بكر ، فالعطف للواو دونها ، لأنها أمّ حروف العطف .

\*\*\*

السادسة : أن تكون زائدة، في مواضع :

الأول : بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي ، فتجىء مؤكدة له ، كقولك : ما جاءني زيد ولا عمرو ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .  
﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عبيدة : وقيل : إنما دخلت هنا مزيلة لتوهم أن « الضالين » هم « المنضوب عليهم » ، والعرب تنعت بالواو ، وتقول : مررت بالظريف والعاقل ، فدخلت لإزالة التوهم .  
وقيل : لئلا يتوهم عطف « الضالين » على « الذين » .

ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ف « لا » زائدة ، وليست بعاطفة ؛ لأنها إنما يعطف بها في غير النهي ، وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفي مجيئها جميعا ، تأكيداً للظاهر من اللفظ ، ونفياً للاحتمال الآخر ، فإنه يفيد النفي عن كل واحد منها نصا ، ولو لم يأت بـ « لا » ، لجاز أن يكون النفي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر ؛ فذلك كان القول ببقاء الزيادة أولى ، لبقاء الكلام بإثباتها على حالة عند عدمها ، وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى .

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٤) سورة المائدة ٢

(١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الفاتحة ٦



وأما قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فمن قال : المراد أن الحسنه لا تساوى السيئة ، فـ « لا » عنده زائدة ، ومن قال : إن جنس الحسنه لا يستوى إفراده ، وجنس السيئة لا يستوى إفراده - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة ، والواو عاطفة جملة على جملة ، وقد سبق فيها مزيد كلام فى بحث الزيادة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، فالأولى والثانية غير زائدة ، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد .

وقال ابنُ الشَّجَرى : قد نجىء مؤكدة للنفي فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمَسِيءَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأنك لا تقول : ما يستوى زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد .

ومثله . ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقال غيره : « لا » هاهنا صلة ؛ لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين ، فالمعنى : ولا الظلمات والنور ، حتى تقع المساواة بين شيئين ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ولو قلت : ما يستوى زيد ولا عمرو لم يحز إلا على زيادة « لا » .

الثانى : بعد « أن » المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقيل : إنما زيدت توكيدا للنفي المعنوى الذى تضمنه : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة غافر ٥٨

(٤) سورة قاطر ٢٠ ، ٢١

(٦) سورة الأعراف ١٢

(١) سورة فصلت ٣٤

(٣) سورة غافر ٥٨

(٥) سورة الأنبياء ٩٥

(٧) سورة س ٧٥

وقال ابن السِّيد : إنما دخلت لما يقتضيه معنى المنع لا يحتمل حقيقة اللفظ ؛ لأنَّ المانع من الشيء بأمر المنوع ، بألا يفعل ، مهما كان المنع في تأويل الأمر بترك الفعل ، والحمل على تركه أجراه مجراها .

ومن هنا قوله تعالى : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ <sup>(١)</sup> أى لئن لم ، لأنَّ المعنى يتم بذلك .

وقيل : ليست زائدة والمعنى عليها .

وهذا كما تكون محذوفة لفظاً مرادة معنى ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، المعنى ألا تضلوا ؛ لأنَّ البيان إنما يقع لأجل ألا تضلوا .  
وقيل : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وأما السَّيرافي فجعلها على بابها ، حيث جاءت ، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمرٍ ما ، قد يكون فعله لضده ، فإذا قلت : جئت للقيام زيد ، فإنَّ المعنى أن الحجة وقع لأجل القيام ، وهل هو لأن يقع أو لا يقع ؟ محتمل ، فمن جاء للقيام ، فقد جاء لعدم القيام ، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام ؛ برهان ذلك أنك إذا نصصت على مقصودك ، فقلت : جئت لأن يقع ، أو أردت أن يقع ، فقد جئت لعدم القيام ، أى لأن يقع عدم القيام ، وهو - أعنى عدم الوقوع - طلب وقوعه .

وإن قلت : وقصدى ألا يقع القيام ، ولهذا جئت ، فقد جئت لأن يقع عدم القيام ، فيتصور أن تقول : جئت للقيام ، وتعنى به عدم القيام .

وكذا قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ <sup>(٣)</sup> أى يبين الضلال ، أى لأجل الضلال يقع البيان : هل هو لوقوعه أو عدمه ؟ المعنى : يبين ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ﴾ <sup>(١)</sup> أى فعل الله هذا لعدم علمهم : هل وقع أم لا؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، يبين لهم أنهم لا يعلمون ، فقوله : ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ﴾ باقٍ على معناه ، ليس فيه زيادة .

الثالث : قبل قَسَمَ ، كقوله : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ <sup>(٢)</sup> ، المعنى أقسم ، بدليل قراءة ابن كثير : ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ وهى قراءة قوية لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام ؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال ، ولا تلزم النون مع اللام .  
وقيل إنها غير زائدة ، بل هى نافية .

وقيل : على بابها ، ونفى بها كلاما تقدم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كما قلتم من إنكار القيامة ، ف﴿لَا أَقْسِمُ﴾ جوابا لحكى من جحدّم البعث ، كما كان قوله : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ <sup>(٣)</sup> جوابا لقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لأن القرآن يجرى مجرى السورة الواحدة .

وهذا أولى من دعوى الزيادة ، لأنها تقتضى الإلغاء ، وكونها صدر الكلام يقتضى الاعتناء بها ، وهما متنافيان .

قال ابن السجري : وليست « لا » فى قوله : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ﴾ <sup>(٦)</sup> . ونحوه بمنزلتها فى قوله : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ <sup>(٧)</sup> ، كما زعم بعضهم ؛ لأنها ليست فى أول السورة لحينها بعد الفاء ،

(٢) سورة القيامة ١  
(٤) سورة الحجر ٦  
(٦) سورة المارج ٤٠

(١) سورة الحديد ٢٩  
(٣) سورة القلم ٢  
(٥) سورة الواقعة ٧٥  
(٧) سورة القيامة ١

والفاء عاطفة كلمة على كلمة ، تخرجها عن كونها بمنزلة في : ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup> ، فهي إذن زائدة للتوكيد .

وأجاز الخارزنجي في : ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup> ، كون «لا» فيه بمعنى الاستثناء ، فحذفت الهمزة وبقيت «لا» .

وجعل الزمخشري<sup>(٢)</sup> «لا» في قوله تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، مزيدة لتأكيد معنى القسم ، كما زيدت في : ﴿لَنَلَا يَعْلَمَ﴾ ، لتأكيد وجوب العلم ، و ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم ، ثم قال :

فإن قلت : هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ؟  
وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه ، وذلك قوله : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> . انتهى .  
وقد يقال : هب أنه لا يتأتى في آية الواقعة ، فما المانع من تأتية في النساء ؟ إلا أن يقال : استقر بآية الواقعة أنها تزداد لتأكيد معنى القسم فقط ، ولم يثبت زيادتها متظاهرة لها في الجواب .

\*\*\*

السابعة : تكون اسما في قول الكوفيين ، أطلق بعضهم نقله عنهم .  
وقيل : إن ما قالوه ، إذا دخلت على نكرة ، وكان حرف الجرّ داخلا عليها ، نحو غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال ، وجعلوها بمنزلة «غير» .  
وكلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعمّ من ذلك ، فإنه قال : جعلوا «لا» بمعنى «غير»

(٢) الكشاف ١ : ٤٠٩

(٤) سورة الحاقة ٢٨ - ٤٠

(١) سورة القيامة ١

(٣) سورة النساء ٦٥

لأنه يتمذر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها ، وهو ما بعدها ،  
كقولك : جاءني رجل لا عالم ولا عاقل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَظِلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ . لَا بَارِدٌ وَلَا  
كَرِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .



(٢) سورة الواقعة ١٢ ، ١١

(١) سورة البقرة ٦٨

(٣) سورة الواقعة ٣٣

## لات

قال سيبويه : « لات » مشبهة بـ « ليس » في بعض المواضع ، ولم تتمكن تمكّنها ، ولم يستعملوها إلا مضمرًا فيها ؛ لأنها كـ « ليس » في المخاطبة ، والإخبار عن غائب ، ألا ترى أنك تقول : ليست وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتبنى عليها ، ولات فيها ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ليس حين مهرب .

وكان بعضهم يرفع « حين » لأنها عنده بمنزلة « ليس » والنصب بها الوجه .

## لا جَرَمَ

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها ، ولم يحىء بعدها فعل .  
الأول : في هود <sup>(٢)</sup> ، وثلاثة في النحل <sup>(٣)</sup> ، والخامس <sup>(٤)</sup> في غافر ، وفيه فسرهما الزمخشري .

وذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالا :

أحدها : أن « لا » نافية ردا للكلام المتقدم ، و« جرم » فعل معناه حق ، و« أن » مع ما في حيزها فاعل ، أى حق ، ووجب بطلان دعوته . وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأحفش ، فقوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ ، معناه أنه ردٌّ على الكفار وتحقيق لخسرانهم .

(١) سورة س ٣

(٢) سورة هود ٢٢ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ ﴾

(٣) سورة النحل ٢٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ، ٦٢

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ ، ١٠٩ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخَاسِرُونَ ﴾

(٤) سورة غافر ٤٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا

فِي الْآخِرَةِ ﴾ .

الثاني : أن « لا » زائدة « وجرم » معناه كسب ، أى كسب عملهم الندامة ، وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب ، وعلى الأول في موضع رفع .  
الثالث : لا جرم ، كلمتان ركبنا وصار معناهما حقا ، وأكثر المفسرين يقتصر على ذلك .

والرابع : أن معناها « لا بد » ، وأن الواقعة بعدها في موضع نصب ، بإسقاط الخافض <sup>(١)</sup> .

### لو

على خمسة أوجه :

أحدها : الامتناعية ؛ واختلف في حقيقتها ، فقال سيويوه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .

ومعناه كما قال الصّفّار : أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دلّت على أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد . وأما أنه إذا امتنع قيام زيد ، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر ؟ فسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ .  
وقال غيره : هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره .

وقال ابن مالك : هي حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه .  
وهي تسمى امتناعية شرطية ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، دلّت على أمرين :

أحدهما : أن مشيئة الله لرفعه متفعية ، ورفعه منتف ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة .  
الثاني : استلزام مشيئة الرفع للرفع ؛ إذ المشيئة سبب والرفع مسبب ؛ وهذا بخلاف :

(٢) سورة الأعراف ١٧٦

(١) ت : « بإسقاط حرف الجر »

« لولم يخف الله لم يعصه » ؛ إذ لا يلزم من انتفاء « لم يخف » انتفاء « لم يعص » حتى يكون خاف وعصى ؛ لأن انتفاء المصيان له سببان : خوف العقاب والإجلال ، وهو أعلى ؛ والمراد أن صهييا لو قدر خلوه عن الخوف لم يعص للإجلال ؛ كيف والخوف حاصل !

ومن قسرها بالامتناع اختلفوا ، فقال الأكثرون إن الجزاء - وهو الثانى - امتنع لامتناع الشرط - وهو الأول - فامتنع الثانى وهو الرفع ، لامتناع الأول ؛ وهو المشيئة .

قال ابن الحاجب ومن تبعه كابن جمعة الموصلى وابن خطيب زملكا : امتنع الأول لامتناع الثانى ، قالوا : لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء ، لجواز إقامة شرط آخر مقامه ؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقا .

وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال :

أحدها : أن تتجرد من النفي ، نحو : لو جتني لأكرمك ؛ وتدل حينئذ على انتفاء الأمرين ، وسموها حرف وجوب لوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى ما هدى

بدليل قوله بعده : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَكَ آيَاتِي ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ لأن « بلى » جواب للنفي .

وثانيها : إذا اقترن بها حرف النفي ، تسمى حرف امتناع لامتناع ، نحو : لو لم تكرمنى لم أكرمك ، فيقتضى ثبوتها لأنهما للامتناع ؛ فإذا اقترن بهما حرف نفي ، سلب عنها الامتناع ، فحصل الثبوت ؛ لأن سلب السلب إيجاب .

ثالثها : أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جوابها ، وهى حرف امتناع لوجوب ، نحو : لو تكرمنى أكرمك ؛ ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط .



رابعها : عكسه وهو حرف وجوب لامتناع ، نحو : لو جتني لم أكرمك ، فيقتضى ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِآتِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُواهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١) .

واعلم أن تفسير سيويه لها مطرد في جميع مواردنا ، ألا ترى أن مفهوم الآية (٢) عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاماً والبحر ممدوداً بسبعة أبحر مداً ، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجعل الشجر أقلاماً والبحر مداً .

وكذا في « نعم العبد صهيب » فإن مفهومه أن عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف ، ولا يلزم ألا يقع عدم العصيان إلا عند الخوف ، وهكذا الباقي .

وأما تفسير من فسرها بأنها حرف امتناع لامتناع ، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطرد ، وذلك لتخلف هذا المعنى في بعض الموارد ؛ وهو كل موضوع دلّ الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقاً ؛ إذ لو كان منفيّاً لكان النفاذ حاصلاً ، والعقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ التَّوْرَةَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ (٣) .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ (٤) ، فإن التولّى عند عدم الاسماع أولى .

وأما قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » فنفي العصيان ثابت ، إذ لو انتفى نفي العصيان لزم وجوده ؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في المدح .

(١) سورة المائدة ٨١

(٢) كذا في ت ، م ؛ ولعل هنا سقطاً ، وهو يشير إلى قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهِ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾

(٤) سورة الأنفال ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١١١

ولما لم يطرّد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته ، اختلفوا في تخريجها على طرق :  
الأول : دعوى أنها في مثل هذه المواضع - أعنى الثابت فيها الثانى دائماً - إنما جاءت  
لجرد الدلالة على ارتباط الثانى بالأول ، لا للدلالة على الامتناع ، وضابطها ما يقصد به  
الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شىء على كل حال ،  
فيربط ذلك الشىء بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً ، ثم لا يذكر إذ ذاك إلا النقيض  
الذى يلزم من وجود ذلك الشىء ، على تقدير وجود النقيض الآخر ، فعدم النفاذ فى الآية  
الكريمة واقع على تقدير كون ما فى الأرض من شجرة أقلام ، وكون البحر مدّ من سبعة  
أبحر ، فعدم النفاذ على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أولى . وكذا عدم عصيان صهيب  
واقع على تقدير عدم خوفه ، فعدم عصيانه على تقدير وجود الخوف أولى . وعلى هذا يتقرر  
جميع ما يرد عليك من هذا الباب .

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة . وتحصل أنها تدلّ  
على أمرين :

أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها ، ولا تدل على امتناع الجواب  
فى نفس الأمر ولا ثبوته ؛ فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام زيد محكوم  
باتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لقيام عمرو ، وهل لقيام عمرو وقت آخر  
غير اللازم عن قيام ، أو ليس له ؟ لا يعرض فى الكلام لذلك ؛ ولكن الأكثر كون الثانى  
والأول غير واقعين .

وقد سلب الإمام فخر الدين الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها لجرد الربط ، واحتج  
بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عِلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَأَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ۙ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال :

فلو أفادت « لو » انتفاء الشيء لا انتفاء غيره ، لزم التناقض ؛ لأن قوله : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، يقتضى أنه ما علم فيهم خيرا وما أسمعهم ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تَوَلَّوْا ؛ لكن عدم التولى خير ، فيلزم أن يكون : وما علم فيهم خيرا .

قال : فعلنا أن كلمة « لو » لا تفيد إلا الربط . هذا كلامه .

وقد يمنع قوله : « إن عدم التولى خير » ؛ فإن الخير إنما هو عدم التولى ، بتقدير حصول الإسماع ، والفرض أن الإسماع لم يحصل ، فلا يكون عدم التولى على الإطلاق خيرا ، بل عدم التولى المرتب على الإسماع .

الطريق الثانى : أن قولهم : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، معناه أن ما كان جوابا لها كان يقع لوقوع الأول ، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثانى واقعا لوقوعه ، فإن وقع فلا مبرأ آخر ؛ وذلك لا ينكر فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذى كان يقع منه لو وقع قيام زيد ، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر . وكذلك « لو لم يخف الله لم يعصه » ، امتنع عدم العصيان الذى كان سيقع عند عدم الخوف لوقوعه ، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف .

الثالث : أن تحمل « لو » فيما جاء من ذلك ؛ على أنها محذوفة الجواب فيكون قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَاءَ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ معناه ، لو كان هذا لتكسرت الأشجار ، وفى المداد ، ويكون قوله : ﴿ مَا نَفِدْتُ ﴾ مستأنف ، أو على حذف حرف العطف ، أى وما نفدت .

الرابع : أن تحمل « لو » فى هذه المواضع على التى بمعنى « إن » ، قال أبو العباس : لو أصلها فى الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره ، تقول : لو جئتني لأعطيتك ، ولو كان زيد هناك لضربتك ، ثم تنسح فتصير فى معنى « إن » الواقعة للجزاء ، تقول : أنت لا

تكرمى ولو أكرمك، تريد « وإن » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل وإن افتدى به .  
فإن قيل : كيف يسوغ هذا في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَاءَ الْأَرْضِ ﴾ ، فإن « إن » الشرطية لا يليها إلا الفعل ، « وإن » المشددة مع ما عملت فيه اسم ؛ فإذا كانت « لو » بمنزلة « إن » فينبغي ألا تليها .

أجاب الصفار ، بأنه قد يلي « أن » الاسم في اللفظ . فأجاز ذلك في « إن » نفسها ، فأولى أن يجوز في « لو » المحمولة عليها ، وكما جاز ذلك في « لو » قبل خروجها إلى الشرط ؛ مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال .

قال : والدليل على أن « لو » في الآيتين السابقتين بمعنى « إن » أن الماضي بعدها في موضع المستقبل ، « ولو » الامتناعية تصرف معنى المستقبل إلى الماضي ، فإن المعنى « وإن يفتد به » .

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضى امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ؛ فإنهم لم يقرؤا بالكذب .

وأجيب بوجهين : أحدهما أنها بمعنى « إن » ، والثاني قاله الزمخشري أنه على الفرض ؛ أى ولو كنّا من أهل الصدق عندك .

وقال الزمخشري فيما أفردته على سورة الحجرات : « لو » تدخل على جملتين فعليتين ، تعلق ما بينهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولما لم تكن مخلصّة للشرط كان ولاعاملة مثلها ،

وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفادتها في مضموني جملتها، أن الثاني امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أن تكسوا الناس فيقال لك: هلا كسوت زيدا! فتقول: لو جاءني زيد لكسوته؛ افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تفقر إلى مثل ذلك «إن» لعملها في فعلها، وخصوصها للشرط.

ويتعلق بـ«لو» الامتناعية مسائل:

الأولى: إنها كالشرطية في<sup>(١)</sup> اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup>، حذف الفعل فانفصل الضمير.

وانفردت «لو» بمباشرة «أن»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وهو كثير.

واختلف في موضع «أن» بعد «لو»، فقال سيبويه: في موضع رفع بالابتداء، واختلف عنه في الخبر، فقيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه.

وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: «ولو ثبت أنهم»، وهو أقيس لبقاء الاختصاص.

الثانية: قال الزمخشري: يجب كون خبر «أن» الواقعة بعد «لو» فعلاً؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

وقال أبو حيان: هو وهم، وخطأ فاحش، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾. وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق، لا الجامد كالتدنى في الآية.

(١) م: «ياختصها»

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) سورة الحجرات

وأيد بعضهم كلام الزمخشري ، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ ،  
لما التبس بالمطف بقوله : ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ صار خبر الجملة المعطوفة ،  
وهو ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لا لتباسها بها .

قال الشيخ في " المغنى " : وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم يتنبه  
لها الزمخشري ، كما لم يتنبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع ذلك <sup>(١)</sup> .

قلت : وهذا عجيب ، فإن « لو » في الآية للتمنى ، والكلام في الامتناعية ، بل أعجب  
من ذلك كله أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي ، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول  
قديما في شرح " الإيضاح " لابن الجباز ؛ لكن في غير مظهره ؛ فقال في باب إن وإخواتها :  
قال السيرافي : تقول لو أن زيدا أقام لأكرمه ، ولا تجوز : لو أن زيدا حاضر لأكرمه ؛  
لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل .

هذا كلامهم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ  
فِي الْأَعْرَابِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فأوقع خبرها صفة . ولهم أن يفرقوا بأن هذه للتمنى ، فأجريت مجرى  
« ليت » كما تقول : ليتهم بادون . انتهى كلامه .

## نبيه

ذكر الزمخشري بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالا ، وهو : ما الفرق بين قولك  
: لو جاءني زيد لكسوته ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى ﴾ <sup>(٣)</sup>  
وبين قوله : لو زيد جاءني لكسوته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّمُ تَمَلِكُونَ خَزَائِنَ

(١) المغنى ١ : ٢٧٠

(٢) سورة الزمر ٤

(٣) سورة الأحزاب ٢٠

رَحْمَةً رَبِّي ﴿١﴾ ، وبين قوله : لو أن زيد جاءني لكسوته ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ ﴿٢﴾ .

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين ، تعليق أحدهما بصاحبه لاغيز ، من غير تعرض لمعنى زائد على التعلق الساذج على الوجه الذى بينته ، وهو المعنى فى الآية الأولى ؛ لأن الغرض نفي أن يتخذ الرحمن وكذا ، وبيان تعاليه عن ذلك ، وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعليق ، دون أمر زائد عليه ، وأما فى الثانى فقد انضم إلى التعليق بأحد معنيين ؛ إما نفي الشك أو الشبهة ، وأن المذكور الذى هو زيد مكسوة لا محالة لو وجد منه الحى . ولم يمتنع ، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره . وقوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ﴾ محتمل المعنيين جميعا ، أعنى أنهم لا محالة يملكون ، وأنهم المخصوصون بالإمساك لوملكوا ، إشارة إلى أن الإله الذى هو مالكها ، وهو الله الذى وسعت رحمته كل شيء لا يملك .

فإن قلت : « لو » لا تدخل إلا على فعل ، و« أتم » ليس بمرفوع بالابتداء ، ولكن بـ « تملك » مضرا ، وحينئذ فلا فرق بين « لو تملكون » وبين « لو أتم تملكون » لمكان القصد إلى الفعل فى الموضعين دون الاسم ؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء .

قلت : التقدير وإن كان على ذلك ، إلا أنه لما كان تمثيلا لا يتكلم به ، ينزل الاسم فى الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أتم ، بدليل « لو ذات سوار لطمتنى » ، فى ظهور قصدهم إلى الاسم ، لكنه أتم فيما ساقه المثل لأجله .

وكذا قوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ﴿٣﴾ ، وإن كان « أحد » مرفوعا بفعل مضمر فى التقدير .

وأما في الثالث ، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيد الذي تعطيه « أن » وفيه إشعار بأن زيدا كان حقه أن يجيء ، وأنه بتركه الجيء قد أغفل حظه . فتأمل هذه الفروق ، وقس عليها نظائر التراكيب في القرآن العزيز ، فإنها لا تخرج عن واحد من الثلاثة .

الثالثة : الأكثر في جوابها المثبت ، اللام المفتوحة ؛ للدلالة على أن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه « لو » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ويجوز حذفها : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

الرابعة : يجوز حذف جوابها للعلم به . وللتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وهو كثير ، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث ، وأما قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ فيحتمل أن يكون جواب « لو » محذوفا والتقدير نفدت هذه الأشياء ، وما نفدت كلمات الله ، وأن يكون ما ﴿ نفدت ﴾ هو الجواب مبالغة في نفى النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفى النفاذ لازما على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاما والبحر مدادا كان لزومه على تقدير عدمها أولى .

وقيل : تقدر هي وجوابها ظاهرا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، تقديره : ولو كان معه آلهة إذا لذهب كل إله .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أي ولو يكون وخططت ، إذن لارتاب .

\*\*\*

(٢) سورة الواقعة ٦٥

(٤) سورة هود ٨

(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الواقعة ٧٠

(٥) سورة الرعد ٣١

(٥) سورة العنكبوت ٤٨



الوجه الثانى : من أوجه « لو » أن تكون شرطية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « إن » المكسورة، وإنما أقيمت مقامها ؛ لأن فى كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهى مثلها فىلها المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإن كان ماضيا لفظا صرّفه للاستقبال ، كقوله : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَيُخْشَى الَّذِينَ لَوْ نَرَوْكَوَا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَابًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ونظائره .  
قالوا: ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جوابا؛ لأنه لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمّر، وقد قال المبرّد فى " الكامل " : إن تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل إن افتدى به .

قالوا : وجوابها يكون ماضيا لفظا كما سبق ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ومعنى ؛ ويكون باللام غالبا ، نحو : ﴿ وَأَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
وقد يحذف نحو : ﴿ أَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ولا يحذف غالبا إلا فى صلة ، نحو : ﴿ وَلَيُخْشَى الَّذِينَ لَوْ نَرَوْكَوَا . . . ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، الآية .

\*\*\*

الثالث: لو المصدرية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « أن » المفتوحة، كقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

- |                     |                      |
|---------------------|----------------------|
| (١) سورة الأحزاب ٥٢ | (٢) سورة يس ٦٦       |
| (٣) سورة التوبة ٢٣  | (٤) سورة يوسف ١٧     |
| (٥) سورة النساء ٩   | (٦) سورة آل عمران ٩١ |
| (٧) سورة فاطر ١٤    | (٨) سورة البقرة ٢٠   |
| (٩) سورة الواقعة ٧٠ | (١٠) سورة البقرة ٩٦  |

وقوله : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلُبُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى الافتداء .

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتناولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول  
 « يود » ، وحذف جواب « لو » ، أى يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة ليسرّ بذلك .  
 وأشكل قول الأولين بدخولها على « أن » المصدرية ، فى محو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ  
 أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله !  
 وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تقديره « يود لو ثبت أن بينها »  
 فانتفت مباشرة الحرف المصدرى لمثله .

وأورد ابن مالك السؤال فى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ <sup>(٥)</sup> وأجاب بهذا ، وبأن هذا من باب  
 توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو : ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 وفى كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » مقدرًا ، إنما هو مذهب  
 المبرد ، وهو لا يراه فكيف يقرره فى الجواب !

وأما الثانى ، فليست هنا مصدرية بل للتمنى كما سيأتى . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل  
 « لو » بحملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أن صلتها لا بد أن  
 تكون فعلية بماض أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يود » أو مافى معناها من مفهم  
 تمنّ . وبهذا يعلم غلط من عدّها حرف تمنّ ، لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمنّ ، كما  
 لا يجمع بين ليت وفعل تمنّ .

(٢) سورة النساء ١٠٢  
 (٤) سورة آل عمران ٣٠  
 (٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة البقرة ١٠٩  
 (٣) سورة المعارج ١١  
 (٥) سورة الشراء ١٠٢

\*\*\*

الرابع : لو التي للتمنى، وعلامتها أن يصح موضعها «ليت»، نحو: لو تأتينا فتحدثنا، كما تقول :  
ليتك تأتينا فتحدثنا، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً <sup>(١)</sup> ﴾، ولهذا نصب، فيكون  
في جوابها؛ لأنها أفهمت التمني، كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ <sup>(٢)</sup> ﴾، في جواب «ليت» : ﴿ يَا لَيْتَنِي  
كُنْتُ مَعَهُمْ <sup>(٣)</sup> » .

\*\*\*

وذكر بعضهم قسما آخر وهو التعليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ <sup>(٣)</sup> ﴾ .



## لولا

مرکبة عند سيويه من « لو » و « لا » ، حكاة الصقار . والصحيح أنها بسيطة .  
ومن التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغير ، فما لا يغير « لولا » . ومما يتغير بالتركيب  
« حذا » صارت للمدح والثناء ، وانفصل « ذا » عن أن يكون مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ،  
وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هلاً » زال عنها الاستفهام جملة .  
نم هي على أربعة أضرب :

\*\*\*

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال .  
قيل : ويلزم على عبارة سيويه في « لو » أن تقول حرف لما سيقع ، لا انتفاء ما قبله .  
وقال صاحب " رصف الميانى " ، <sup>(١)</sup> : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل  
عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد  
لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين ، فحرف وجود لامتناع ،  
نحو : لولا عدم زيد لأحسنت إليك . انتهى .

ويلزم في خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الخبر . والأكثر في جوابها المثبت اللام ،  
نحو : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ . لَلَبِثَ  
فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقد يحذف للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ  
تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) كتاب رصف الميانى في حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي - كشف الظنون .

(٢) سورة صبا ٣١

(٣) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) سورة النور ١٠

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لهم بها ، لكنه امتنع همه بها لوجود رؤية برهان ربه ، فلم يحصل منه هم البتة ، كقولك : لولا زيد لأكرمك ؛ المعنى أن الإكرام ممتنع لوجود زيد؛ وبه يتخلص من الإشكال الذي يورد : وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفيًا فجاء القرآن بالحذف ، نحو : ﴿ مَا زَكَايَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وهو يرد قول ابن عصفور أن النفي بـ « ما » الأحسن باللام .

\*\*\*

الثاني : التخصيص ، فتختص بالمضارع ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمْ الرِّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْجَارُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

والتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضي ، نحو : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا نَضَرَّعُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وفي كل من القسمين تختص بالفعل ؛ لأن التخصيص والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تخصيصاً أيضاً ؛ وهو حينئذ يكون قرينة صارقة للماضي عن المضي إلى الاستقبال ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ

(٢) سورة النور ٢١

(٤) سورة المائدة ٦٣

(٦) سورة النور ١٣

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة النمل ٤٦

(٥) سورة النافقون ١٠

(٧) سورة الأنعام ٤٣ .

فَرَقَةً مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴿١﴾ ، يجوز بقاء «نَفَر» على مـ في المضي ، فيكون «لولا» توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون تحضيضاً .

قالوا : وقد تفصل من الفعل ياذ وإذا معمولين له ، وبجملته شرطية معترضة .  
 فالأول : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾ (٢) ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ (٣) .  
 والثاني والثالث : نحو : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينَتِلْدِ تَنْظُرُونَ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٤) ، المعنى : فهلا ترجعون للروح إذا بلغت الخلقوم إن كنتم مؤمنين ؛ وحالتكم أنكم شاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلنا ، أو بالملائكة ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك . ولولا الثانية تكرار للأولى .

\*\*\*

الثالث : للاستفهام بمعنى هل ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ (٥) .  
 ﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ (٦) .  
 قاله الهروي : ولم يذكره الجمهور ؛ والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (٧) .

\*\*\*

الرابع : للنفي بمعنى «لم» نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ (٨) ، أى لم تكن .

﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٩) ، أى فلم يكن . ذكره ابن فارس في كتاب " فقه العربية " والهروي في " الأزهية " .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة الواقعة ٨٣ - ٨٧

(٦) سورة الأنعام ٨

(٨) سورة يونس ٩٨

(١) سورة التوبة ١٢٢

(٣) سورة الأنعام ٤٣

(٥) سورة المنافقون ١٠

(٧) سورة النور ١٣

(٩) سورة هود ١١٦

والظاهر أن المراد « فهلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبي ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ قَرِيَةً ﴾ ،  
نعم ، يلزم من ذلك الذي ذكرناه معنى المضى ، لأن اقتران التوبيخ بالماضى يشعر بابتغائه  
وقال ابن الشجرى : هذا يخالف أصح الإعرابين ؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه  
البدل ، ويجوز فيه النصب ، ولم يأت في الآيتين إلا النصب ، أى فدل على أن الكلام  
موجب ، وجوابه ما ذكرنا ، من أن فيه معنى النفي .

وجمل ابن فارس منه : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، المعنى : اتخذوا  
من دون الله آلهة ولا يأتون عليه بسُلطان .

ونقل ابن بُرْجَان في تفسيره في أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما في القرآن  
من « لولا » فهى بمعنى « هلا » إلا قوله في سورة الصافات : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ  
الْمُسَبِّحِينَ . لَلْبَيْتِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها .  
وفيه نظر لما سبق .

### لوما

هى قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأِكَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال  
ابن فارس : هى بمعنى « هلا » <sup>(٤)</sup> .

(٢) - سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) قفه اللغة ١٣٥

(١) - سورة الكهف ١٥

(٣) - سورة الحجر ٧

لم

نفي للمضارع وقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بفتح الحاء ؛  
وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .





## لَمَّا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع، فتجزمه وتقلبه ماضيا ، كـ « لم » ، نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لم يذوقوه : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أن « لم » لنفى فعل ، و « لما » لنفى « قد فعل » ، فالنفي بها آكد . قال الزمخشري في " الفائق " : لَمَّا مركبة من « لم » و « ما » هى نقيضة « قد » ، وتنفى ما تنبته من الخبر المنتظر .

وهذا أخذه من أبى الفتح ، فإنه قال : أصل « لَمَّا » « لم » زيدت عليها « ما » ، فصارت نفياً ، تقول : قام زيد ، فيقول الجيب بالنفى : لم يقم ؛ فإن قلت : قد قام ، قلت : لما يقم ؛ لما زاد فى الإثبات « قد » زاد فى النفى « ما » ، إلا أنهم لما ركبوا « لم » مع « ما » حدث لها معنى ولفظ ، أما المعنى فإنها صارت فى بعض المواضع ظرفا ، فقالوا : لما قت قام زيد ، أى وقت قيامك قام زيد . وأما اللفظ ، فلأنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها ، نحو جئتكم ولما . أى ولما تجي . انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ما ذكرناه أولا ، وكونها قد تقع اسما هو ظرف ، وأنه يجوز الوقف عليها دون النفى ، بخلاف « لم » .

ورابعها نيجىء اتصال منفيها بالحال، والمنفى يلم لا يلزم فيه ذلك، بل قد يكون منقطعا، نحو: ﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكَورًا﴾<sup>(١)</sup>، وقد يكون متصلا نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وخامسها: أن الفعل بعد «لَمَّا» يحوز حذفه اختيارا.

سادسها: أن «لم» تصاحب أدوات الشرط بخلاف، «لَمَّا» فلا يقال: «إِنْ لَمَّا يَاقُم»، وفي التنزيل ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

سابعها: أن منفي «لَمَّا» متوقع بثبوته، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>: ما في «لَمَّا» من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد<sup>(٧)</sup>.

وأنكر الشيخ أبو حيان دلالة «لَمَّا» على التوقع، فكيف يتوهم أنه يقع بعد.

وأجاب بعضهم بأن «لَمَّا» ليست لنفي المتوقع حيث يُستبعد توقعه؛ وإنما هي لنفي الفعل المتوقع، كما أن «قد» لإثبات الفعل المتوقع؛ وهذا معنى قول النحويين: إنها موافقة لـ «قد فعل»: أى يحجب بهافى النفى حيث يحجب بـ «قد» فى الإثبات؛ ولهذا قال ابن السراج: جاءت «لَمَّا»، بعد فعل، يقول القائل: «لَمَّا يفعل»، فتقول: قد فعل.

\*\*\*

(٢) سورة مريم ٤  
(٤) سورة المائدة ٧٣  
(٦) سورة الحجرات ١٤

(١) سورة الإنسان ١  
(٣) سورة المائدة ٦٧  
(٥) سورة ص ٨  
(٧) سورة الكشاف ٤ : ٢٩٩

الوجه الثانى : أن تدخل على ماض ؛ فهى حرف وجود لوجود ، أو وجوب لوجوب ، فيقتضى وقوع الأمرين جميعا ؛ عكس « لو » نحو : لما جاءنى زيد أكرمه .

وقال ابن السراج والفارسي : ظرف بمعنى « حين » .

ورده ابن عصفور بقوله : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ <sup>(١)</sup> قال : لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا ؛ بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإذارهم إياهم ؛ وبعد ذلك وقع الإهلاك ، فليست بمعنى « حين » ؛ وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم ؛ وليس كذلك ، بل قوله : ﴿ ظَلَمُوا ﴾ فى معنى « استداموا الظلم » أى وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم ؛ أى فى حين استدامتهم الظلم ، وهم متلبسون به .

ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰ كُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ فَلَمَّا أَحْسَوْا بُاسَنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وأما جوابها فقد يحىء ظاهرا كما ذكرنا ، قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء ؛ نحو : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

أو مقرونة بما النافية ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

ويأيد المفاجئة ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أَحْسَوْا بُاسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة الإسراء ٦٧

(٤) سورة هود ٧٧

(٦) سورة الأنبياء ١٢

(٨) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة الكهف ٥٩

(٣) سورة القصص ٢٣

(٥) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة نهمان ٣٢

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وبهذا رد على من زعم أنها ظرف بمعنى «حين» فإن «ما» النافية «وإذا» الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فاتفق أن يكون ظرفا.

وقد يكون مضارعا، كقوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ <sup>(٤)</sup> وهو بمعنى الماضي، أى جادلنا.

وقد يحذف، كقوله: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ <sup>(٥)</sup>، قال بعضهم: التقدير انقسموا قسمين، منهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، لكن الحق أن ﴿مقتصد﴾ هو الجواب؛ هو الذى ذكره ابن مالك، ونوزع فى ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفاء يحتاج لدليل. وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ <sup>(٦)</sup>؛ جوابه محذوف؛ أى لمنعتكم.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ <sup>(٧)</sup>.

قيل جواب «لما» الأولى «لما» الثانية؛ وجوابها ورد باقترانه.

وقيل: ﴿كفروا به﴾ جواب لهما؛ لأن الثانية تكرير للأول.

وقيل: جواب الأولى محذوف، أى أنكروه.

واختلف فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ <sup>(٨)</sup>، فقيل: الجواب ﴿ذَهَبَ

اللَّهُ﴾. وقيل: محذوف استطرأة للكلام مع أمن اللبس، أى حدث.

(٢) سورة الفتيون ٦٥

(٤) سورة هود ٧٤

(٦) سورة هود ٨٠

(٨) سورة البقرة ١٧

(١) سورة الزخرف ٥٧

(٣) سورة الزخرف ٥٠

(٥) سورة لقمان ٣٢

(٧) سورة البقرة ٨٩

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَنْ يُجْعَلُوهُ ﴾ <sup>(١)</sup> : قيل الجواب قوله :  
﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، على جعل الواو زائدة .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أنجيئناه وحفظناه .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قيل :  
الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أخذ يجادلنا .

وقيل : ﴿ يجادلنا ﴾ مؤول بـ « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَلِلَّهِ لُجَبَيْنِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى أجزل له الثواب وتله .

وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فما تقدم من قوله :  
﴿ وجعلنا ﴾ يسد مسد الجواب ، لا أنه الجواب ؛ لأن الجواب لا يقدم عليها .

وكذا قوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْقُرَىٰ أَهْلُكُنَّاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فما تقدم من قوله :  
﴿ أَهْلُكُنَّاهُمْ ﴾ ، يسد مسد الجواب ، لا أنه الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فإنما وقع جوابها بالنفي ؛  
لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفورا ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف المعنى بين تجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلك أن من شأنها  
أن تدل على أن الفعل الذى هو ناصبها قد تعلق بعقب الفعل الذى هو خافضته  
من غير مهلة ؛ وإذا انفتحت « أن » بعدها أكدت هذا المعنى وشددته ، ذكره الزمخشري  
في كشافه القديم قال : ونراه مبنيًا في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾ <sup>(٧)</sup>  
الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الدرع في بليهة الأمر وغرته .

(٣) سورة هود ٧٤

(٤) سورة السجدة ٢٤

(٦) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة يوسف ١٥

(٢) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة الكاف ٥٩

(٧) سورة هود ٧٧

الوجه الثالث : حرف استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ <sup>(١)</sup> على قراءة تشديد الميم .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

لَمَّا

المنخفضة

مركبة من حرفين : اللام وما النافية . وسيبويه يجعل « ما » زائدة ، والفارسي يجعل اللام ؛ وسيأتي في حرف الميم .



## لن

صيغة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، ومركبة عند الخليل من « لا » و « أن » .  
 واعترض بتقديم المفعول عليها ، نحو : زيدا لن أضرب .  
 وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط .  
 وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .  
 وعلى كل قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نقيضة السين وسوف  
 وأن في الإثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نقيضه « لن أفعل » .  
 وهي في نفي الاستقبال آكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾ <sup>(١)</sup>  
 آكد من قوله : ﴿ لَا أُبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ الْجَمْعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وليس معناها النفي على التأييد ؛ خلافا لصاحب " الأمودج " بل إن النفي مستمر  
 في المستقبل ؛ إلا أن بطراً ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي الماضي ، و « ما »  
 لنفي الحال .  
 ومن خواصها أنها تنفي ما قُرب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء  
 في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن به حرف  
 الشرط بالفعل ، فصار من صيغ العموم بعم الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت  
 من الأوقات . وقيل لهم : تمنوا الموت ، فلا يتمنونه .

وقال في البقرة : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى :

(٢) سورة الكهف ٦٠

(٤) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة يوسف ٨٠

(٣) سورة الجمعة ٧

﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ <sup>(١)</sup> ، وليست « لن » مع « كان » من صيغ الصوم ؛ لأن « كان » لا تدخل على حدث ؛ وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر ، عبارة عن قصر الزمان الذى كان فيه ذلك الحدث ؛ كأنه يقول : إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة ، فتمنوا الموت ، ثم قال فى الجواب : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾ ، فانتظم معنى الآيتين .  
وأما التأييد فلا يدل على الدوام ، تقول : زيد يصوم أبداً ، ويصلى أبداً ؛ وبهذا يبطئ تعلق المعتزلة بأن « لن » تدل على امتناع الرؤية ؛ ولو نفى بـ « لا » لكان لهم فيه متعلق ؛ إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة ، وأما الإدراك الذى نفى بـ « لا » فلا يمنع من الرؤية ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنْكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ » ، ولم يقل : « تدركون ربكم » ، والعرب تنفى المظنون بـ « لن » والمشكوك بـ « لا » .

وممن صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذى لا ينقطع ابنُ الحشاش . وقد سبق مزيد كلام فيها فى فصل التأييد وأدواته .

قيل : وقد تأتى للدعاء كما أتت « لا » لذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْجُحْرِمِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومنه آخرون ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ؛ بل إلى المخاطب والغائب ، نحو : يارب لا عذبت فلانا ! ونحوه : لا عذب الله عمرا .



## لكن

للاستدراك مخففة ومشقة ؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق ، تقول : ما زيد شجاع ولكنه غير كريم ، فرفعت : « لكن » ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له ، لكونها كالتضايقين ؛ فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء ؛ وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما ؛ فلا يجوز وقوعها بين متوافقين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَشيْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لكونه جاء في سياق « لو » ، « ولو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية ممتنعة في المعنى ؛ فلما قيل : ﴿ وَلَكنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم ؛ وهو نفى الرؤية ، فلم أن المعنى : ولكن الله ما أراكم كثيرا ليس لكم ، فحذف السبب وأقيم السبب مقامه . قال ابن الحاجب : الفرق بين « بل » و « لكن » ؛ وإن اتفقا في أن الحكم للثاني ؛ أن « لكن » وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها ، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لامتناع تقدير النفي في المفرد ؛ وإذا كان مثبتا وجب أن يكون ما قبله نفيا ، كقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ؛ ولو قلت : جاءني زيد لكن عمرو ، لم يحز لما ذكرنا . وأما بل فلإضراب مطلقا ، موجبا كان الأول أو منفيا .

وإذا ثقلت فهي من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل . وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى : ﴿ لَكنَّا هُوَ اللَّهَ رَبَّنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، و « هو » ضمير الرفع ، فجوابه أنها هنا ليست المثقلة بل هي المخففة ؛ والتقدير : لكن أنا هو الله ربى ؛

ولهذا تكتب في المصاحف بالألف ، ويوقف عليها بها ؛ إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على النون ؛ فالتقت النونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، وموضع « أنا » رفع بالابتداء ، وهو مبتدأ ثان و « الله » مبتدأ ثالث ، و « ربّي » خبر المبتدأ الثالث ، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني هو خبر الأول ، والراجع إلى الأول الياء .

ثم المحففة قد تكون مخففة من الثقيلة ، فهي عاملة ، وقد تكون غير عاملة ، فيقع بعدها المفرد ، : نحو ما قام زيد لكنّ عمر ، فتكون عاطفة على الصحيح ، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء .

وقال صاحب " البسيط " : إذا وقع بعدها جملة ؛ فبل هي للعطف ، أو حرف ابتداء . قولان : كقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ بِشَهْدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال : ونظير فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها ؛ فعلى العطف لا يجوز ، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز .

قال : وإذا دخل عليها الواو انتقل العطف إليها ، وتجردت للاستدراك .

وقال الكسائي : المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو ، وتخفيفها إذا لم تقترن بها ؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ لَكِنَّ اللَّهَ بِشَهْدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ لَكِنَّ الرَّسُولُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(٢) : سورة الأنعام ٣٣

(٤) : سورة التوبة ٨٨

(١) سورة النساء ١٦٦

(٣) سورة الأعراف ١٣١

﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾<sup>(١)</sup>،

﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وعلل القراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » ، فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

وقد اختلف القراء في ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأكثرهم على تخفيفها ونصب « رسول » بإضمار « كان » أو بالعطف على « أبا أحد » . والأول أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لها أن تدخل على الجمل كـ « بل » العاطفة .

وقرأ أبو عمرو بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ أي ولكن رسول الله هو ، أي محمد .



(٢) . سورة مريم ٣٨

(١) سورة آل عمران ١٩٨

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

## لعلّ

تجىء لعلان :

الأول للترجى فى المحبوب ، نحو: لعل الله يغفر لنا، وللإشفاق فى المكروه ، نحو : لعلّ الله يغفر للعاصى . ثم وردت فى كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنّ الترجى للجهل بالعاقبة وهو محال على الله وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى المخاطبين . قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، معناه : كونا على رجاء كما فى ذكرهما ، يعنى أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها فى الخوف ؛ فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإن الساعة مخوفة فى حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وفى هذا ردّ على الزمخشري حيث أنكر أن تكون هذه الآية من هذا القبيل .

فإن قلت : مامعنى قولهم : « لعل من الله واجبة » ؟ هل ذلك من شأن المحبوب ، أو مطلقاً ؟ وإذا كانت فى المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع الترجى إلى وضع الخبر ، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخاطبين فى ذلك المحبوب تعريض بالوعد ، وقد علم أن الكريم لا يعرض بأن يفعل إلا بعد التصميم عليه ، فجرى الخطاب الإلهى مجرى خطاب عظماء الملوك من الخلق . وقوله : ﴿ يَبْأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا

(٢) سورة الشورى ١٧

(١) سورة طه ٤٤

(٣) سورة الشورى ١٨

رَبِّكُمْ.. ﴿الآية إلى﴾ تَتَّقُونَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾، إطاع المؤمن بأن يبلغ بإيمانه درجة التقوى العالية، لأنه بالإيمان يفتحها وبالإيمان يختصها، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة: الشرع ملزم.

وقد قال الزمخشري: وقد جاءت على سبيل الإطاع في مواضع من القرآن، لكنه كريم رحيم، إذا أطعم فعل ما يُطعم لا محالة، فخرى إطاعه مجرى وعده، فلهذا قيل: إنها من الله واجبة.

وهذا فيه راحة الاعتزال في الإيجاب العقلي، وإنما يحسن الإطاع دون التحقيق، كيلا يتكل العباد، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وقال الراغب: «لعل» طمع وإشفاق.

وذكر بعض المفسرين أن «لعل» من الله واجبة، وفُسر في كثير من المواضع بـ«لا» وقالوا: إن الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى.

قال: ولعل - وإن كان طمعاً - فإن ذلك يقتضى في كلامهم تارة طمع المخاطب، وتارة طمع المخاطب، وتارة طمع غيرها، فقوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ﴾ <sup>(٣)</sup>، فذلك طمع منهم في فرعون.

وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ <sup>(٤)</sup>، إطاع موسى وهارون، ومعناه: قولاً له قولاً لنا راجيين أن يتذكر أو يخشى.

وقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ <sup>(٥)</sup>، أى تظن بك الناس.

وعليه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاحِعٌ نَفْسِكَ﴾ <sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ <sup>(٧)</sup>، أى راجين الفلاح.

(٢) سورة النحر ٨

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الشعراء ٢

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الشعراء ٤٠

(٥) سورة هود ١٢

(٧) سورة الأنفال ٤٥

كما قال : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup>.

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجى إلا فى الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا فى ممكن ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ أُنَبِّغُ الْأَشْبَابَ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجهله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد فى الإله الجسمية والمكان ، تعالى الله عن ذلك !

\*\*\*

الثانى للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
﴿ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى كى .  
وجعل منه ثعلب : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى « كى » ، حكاه عنه صاحب  
" المحكم " .

\*\*\*

الثالث : الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿ وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

وحكى البغوى فى تفسيره عن الواقدى أن جميع ما فى القرآن من « لعل » فإنها للتعليل ،  
إلا قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإنها للتنبيه .  
وكونها للتنبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع فى صحيح البخارى فى قوله :  
﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ أن « لعل » للتنبيه .

(٢) - سورة غافر ٣٦

(٥) - سورة النحل ١٥

(٦) - سورة اطلاق ١

(٨) - سورة اشعراء ١٢٩

(١) سورة البقرة ٢١٨

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة طه ٤٤

(٧) سورة عبس ٣

وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم  
واعلم أن الترجى والتمنى من باب الإنشاء ، كيف يتعلقان بالماضى !  
وقد وقع خبر « ليت » ماضيا في قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ <sup>(١)</sup>  
ومن نص على منع وقوع الماضى خبرا للعلّ الرّمانيّ .



## ليس

فعل معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائماً ، نفيت قيامه في حاله هذه . وإن قلت : ليس زيد قائماً غداً لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموماً .

وقيل مطلقاً ؛ حالاً كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

ورد الأول بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ وهذا نفى لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح « ليس إلا الله » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق الله مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب " شواهد التوضيح " فقال في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين » فقيه شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما يغفل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

## لذن

بمعنى « عند » ، وهي أخص منها لدلالته على ابتدائها به ، نحو : أقيمت عنده من لذن



طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضح نهاية الفصل وهي أبلغ من «عند» ، قال تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقد سبق الفرق بينهما في عند .

وقد تحذف نونها ، قال تعالى : ﴿ وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> .



(٢) سورة الأنبياء ١٧

(٤) سورة مريم ٥

(٦) سورة ق ٢٣

(١) سورة الكهف ٧٦

(٣) سورة النمل ٦

(٥) سورة يوسف ٢٥

## ما

تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

### [ ما الاسمية ]

فالاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حَسُنَ موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » فهي نكرة ؛ وإن حَسُنَا معا جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَقْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والنكرة ضربان : ضرب يلزم الصفة ، وضرب لا يلزمه ، والذي يلزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

\*\*\*

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي الموصولة ، ويستوى فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> و ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فإن كان المراد بها لذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السهيلي : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » مطلقا ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أما المعنى ؛ فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المعدوم ، نحو : « إن الله عالم بما كان وبما لم يكن » .

(٢) سورة ق ٢٣

(٤) سورة البقرة ٤

(١) سورة النساء ٤٨

(٣) سورة النحل ٩٦

(٥) سورة النحل ٤٩

وأما في الأحكام فإنها لا تكون اعتدالاً قبلها ، ولا منعوتة ، لأن صلتها تُفنيها عن النعت ولا تثنى ولا تجمع . انتهى .

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، ويجوز مراعاتها في الضمير .  
ونحوه من مراعاة المعنى : ﴿ وَاعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
ثم قال : ﴿ هُوَ لَا يَشْفَعُ لَنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، لما أراد الجمع .

وكذا قوله : ﴿ وَاعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومن مراعاة اللفظ : ﴿ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وأصلها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقد تقع على مَنْ يعقل عند اختلاطه بما لا يعقل تغليبا ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ... ﴾ <sup>(٧)</sup> ، الآية ، بدليل نزول الآية بعدها مخصصة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٨)</sup> .

قالوا : وقد تأتي لأنواع مَنْ يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى الأبقار إن شئتم أو الثبيات .

ولا تكون لأشخاص مَنْ يعقل على الصحيح ؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع الأجناس ، فلا يصح وقوعها إلا على جنس .

(٢) سورة النحل ٧٣

(٤) سورة النحل ٩٦

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(٨) سورة النساء ٣

(١) سورة يونس ١٨

(٣) سورة الفرقة ٩٣

(٥) سورة الأعراف ١٨٥

(٧) سورة الأنبياء ١٠١

ومنهم من جوزه ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
والمراد آدم .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى الله .

فأما الأولى فقليل إنها مصدرية . وقال السهيلي : بل إنها وزدت في معرض التوبيخ  
على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعله  
أخرى ، وهى المعصية والتكبر ؛ فكأنه يقول : لم عصيتنى وتكبرت على ما خلقته  
وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن ؟ كان استفهاما مجردا من توبيخ ، ولتوهم  
أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعله موجودة فيه أو لذاته ؛ وليس كذلك .

وأما آية السماء ؛ فلأنّ القسم تعظيم للمقسم به من حيث ما فى خلقها من العظمة  
والآيات ، فنبت لهذا المقسم بالتعظيم كائنا ما كان . وفيه إيماء إلى قدرته تعالى على إيجاد  
هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يكون المعنى مقصورا على ذاته  
دون أفعاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدر .

وأما ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ فهى على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الإطلاق ؛  
لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ، فكأنه قال : أتم لا تعبدون  
معبودى .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصدون مخالفته كائنا من كان معبوده ،  
فلا يصح فى اللفظ إلا لفظة « ما » لإيهامها ومطابقتها لغرض أولاد دواج الكلام ؛ لأن معبودهم  
لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيماء إلى عصمة الله له عن

الزيف والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بانهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم ؛  
بفرض أن يعبدوا اليوم ما لا يعبدونه غدا .

وهاهنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل  
« ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : ﴿ مَا لَيْسَ  
لِي بِحَقِّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وشبهه .  
وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عما » و « فيما » ونظائرها ؛  
إلا بعد كاف التشبيه .

وربما كانت مصدرا بعد الباء ، نحو : ﴿ بِمَا كَانُوا يَظْلُمُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ بِمَا كَانُوا  
يَكْذِبُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وإن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله  
تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .  
﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> .  
﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .  
﴿ وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

\*\*\*

- (٢) سورة الطلق ٥  
(٤) سورة البقرة ٣٢  
(٦) سورة البقرة ١٠  
(٨) سورة البقرة ٣٣  
(١٠) سورة هود ٧٩  
(١٢) سورة الأحقاف ٩

- (١) سورة المائدة ١١٦  
(٣) سورة البقرة ١٦٩  
(٥) سورة الأعراف ١٦٢  
(٧) سورة الفتح ١١  
(٩) سورة النحل ١٩  
(١١) سورة يوسف ٨٩  
(١٣) سورة الممتحنة ١٨

<sup>(١)</sup> الثاني : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو : ما تصنع أصنع ، وفي التنزيل : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 ف « ما » في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أى شيء » ، ولها صدر الكلام كالشرط ، ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال تعالى : ﴿ مَا هِيَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، و ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، و ﴿ وَمَا تِلْكَ بَيِّنَاتُكَ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
 قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup> :  
 ما : استفهام ، أى أى شيء تدعون من دون الله ؟  
 ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ <sup>(١١)</sup> ،  
 ونظيرها - لكن في الموصولة - ﴿ فَأَنْسِكُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .

- |                                                                                |                       |
|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| (١ - ١) ساقط من ت                                                              | (٢) سورة البقر ١٠٦    |
| (٣) سورة البقرة ١٩٧                                                            | (٤) سورة البقرة ٢١٥   |
| (٥) سورة البقرة ١١٠                                                            | (٦) سورة فاطر ٢       |
| (٧) سورة البقرة ٧٠ ﴿ قَالُوا أَدْعُنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾      |                       |
| (٨) سورة البقرة ٦٩ ﴿ قَالُوا أَدْعُنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ |                       |
| (٩) سورة طه ١٧                                                                 | (١٠) سورة النعكبوت ٤٢ |
| (١١) سورة الفرقان ٦٠                                                           | (١٢) سورة النساء ٣٠   |

وجوز بعض النحويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضا . حكاه الراغب ؛ فإن كان مأخذه قوله تعالى عن فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنما هو سؤال عن الصفة ؛ لأن الرب هو المالك والملك صفة ، ولهذا <sup>(٢)</sup> أجابه موسى بالصفات . ويحتمل أن « ما » سؤال عن ماهية الشيء ، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى ، فأجابه موسى تنبيها على صواب السؤال . ثم فيه مسألتان : إحداها في إعرابها ؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه ، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع بالابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لُونَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ مَا هِيَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وإن كان مابعدا هو المسئول عنه ، كانت في موضع الخبر ، كقوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ﴿ مَا أَخْلَاقُهُ ﴾ .

الثانية : في حذف ألفها ؛ ويكثر في حالة الخفض ، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى ، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة ، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع ، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد ، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخافض والمختوض بمنزلة الكلمة الواحدة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ فِيمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

وأما قوله : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ <sup>(١١)</sup> ، فقال المفسرون : معناه بأي شيء غفر لي ، فجعلوا « ما » استفهاما . وقال الكسائي : معناه بمغفرة ربّي ، فجعلها مصدرية . قال الهروي : إثبات الألف في « ما » بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجرامة ، وأما قوله : ﴿ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، فقيل : إنها للاستفهام ، أي بأي شيء .

(١) سورة الشعراء ٢٣

(٢) وهو قوله تعالى في الآية بعدها : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة البقرة ٦٩

(٥) سورة الفرقان ٦٠

(٦) سورة النساء ٧٩ ، وفي إيراد هذا المثال نظر

(٧) سورة التحريم ١

(٨) سورة الذرعات ٤٣

(٩) سورة الباء ١

(١٠) سورة الحجر ٥٤

(١١) سورة الأعراف ١٦

(١٢) سورة يس ٢٦ ، ٢٧

أغويتني؟ ثم ابتدا ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف، أى فما أغويتني أقسم بالله لأقعدن، أى بسبب إغوائك أقسم .

ويجوز أن تكون الباء للقسَم ، أى فاقسم بإغوائك لأقعدن ، وإنما أقسم بالإغواء لأنه كان مكلفا، والتكليف من أفعال الله ، لكونه تعريفا لسعادة الأبد ، وكان جديرا أن يقسم به .

فإن قيل : تعلقها بـ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ ، قيل يصد عنه لام القسم ، ألا ترى أنك لاتقول : والله لا يزيد لأمرن .

\*\*\*

والرابع : التعجبية ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولا ثالث لهما فى القرآن إلا فى قراءة سعيد بن جبیر : ﴿مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ <sup>(٣)</sup> . وتكون فى موضع رفع بالابتداء و«ما» خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام والتعجب بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شىء فبالحرى أن تسأل عنه .

\*\*\*

والخامس : نكرة بمعنى «شىء» ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما معجبا لك ، وفى التنزيل : ﴿بِمَوْضِعٍ فَمَا فَوْقَهَا﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا بِعِظْكُمْ بِهِ﴾ <sup>(٥)</sup> أى نعم شيئا يعظكم به .

\*\*\*

(٢) سورة عبس ١٧

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الانطار ٦ ، وانظر الكشاف ٤ : ٥٧٢

(٥) سورة النساء ٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٦



والسادس : نكرة بغير صفة ولا صلة ، كالتعجب ، وموضعها نصب على التمييز ، كقوله : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى فنعم شيئاً هـ ، كما تقول : نعم رجلاً زيد ، أى نعم الرجل رجلاً زيد ، ثم قام « ما » مقام الشئ .

فائدة : قال بعضهم : وقد تجىء « ما » مضرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى ما نمت .

وقوله : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى ما بينى .

﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى ما بينكم .

### [ ما الحرفية ]

وأما الحرفية فسته :

الأول النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففي الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب فى لغة أهل الحجاز ، ووقع فى القرآن فى ثلاثة مواضع :

قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> على قراءة كسر التاء . وقوله :

﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وعلى الأفعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضى بمعنى « لم » نحو ما خرج ، أى لم يخرج .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رَیَحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup>

وعلى المضارع لنفى الحال ، بمعنى « لا » ، نحو ما يخرج زيد ، أى لا يخرج ، نفيت أن

يكون منه خروج فى الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الأنعام ٩٤

(٦) سورة المجادلة ٢

(٨) سورة البقرة ١٦

(١١) سورة البقرة ٢٧١

(٣) سورة الكهف ٧٨

(٥) سورة يوسف ٢١

(٧) سورة الحاقة ٤٧

ومنهم من يسميه جَحْداً ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجحد والنفي في الكلام على قاعدة النفي .

وقال ابن الحاجب : هي لنفي الحال في اللفتين الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقاً ومنطلق ؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جواباً لـ « قد » في الإثبات ؛ ولا ريب أن « قد » للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جواباً لها في النفي .

قال : ويجوز أن تستعمل للنفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن الكفار : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْمُوثِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وفي الماضي ، نحو ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه ورد للتعليل ، على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي المحقق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكأن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها .

وهنا ضابط ؛ وهو إذا ما أتت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فهي من نفي « إلا » في ثلاثة وعشرين موضعاً :

أولها : في البقرة قوله تعالى : ﴿ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

الثاني : ﴿ فَانْصَفْ مَا فَرَغْتَ إِلَّا أَنْ يَعْقُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

الثالث : في النساء قوله : ﴿ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

الرابع : ﴿ مَا نَكِّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الأنعام ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة النساء ١٩

(١) سورة الدخان ٣٥

(٣) سورة المائدة ١٩

(٥) سورة البقرة ٢٣٧

(٧) سورة النساء ٢٢

- الخامس في المائدة: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمُ﴾<sup>(١)</sup>.
- السادس: في الأنعام: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>.
- السابع: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾<sup>(٣)</sup>.
- الثامن والتاسع: في هود: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا﴾<sup>(٤)</sup>، في موضعين، أحدهما: في ذكر أهل النار، والثاني: في ذكر أهل الجنة.
- العاشر والحادي عشر: في يوسف: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>، وفيها: ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهَنَّا إِلَّا﴾<sup>(٥)</sup>.
- الثاني عشر: في الكهف: ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٦)</sup>، على خلاف فيها.
- الثالث عشر: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٧)</sup> حيث كان.

\*\*\*

والثاني: المصدرية، وهي قسمان: وقتية وغير وقتية.

فالوقتية هي التي تقدر بمصدر نائب عن الظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٨)</sup>، وقوله: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَاتِمًا﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾<sup>(١٠)</sup>، أي مدة دوام السموات والأرض، ووقت دوام قيامكم وإحرامكم، وتسمى ظرفية أيضا.

وغير الوقتية هي التي تقدر مع الفعل، نحو بلغنى ما صنعت، أي صنعتك، قال تعالى: ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(١١)</sup>، أي بتكذيبهم، أو بكذبهم على القرآن.

- |                       |                        |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة المائدة ٣    | (٢) سورة الأنعام ٨٠    |
| (٣) سورة الأنعام ١١٩  | (٤) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨ |
| (٥) سورة يوسف ٤٧ ، ٤٨ | (٦) سورة الكهف ١٦      |
| (٧) سورة الحجر ٨٥     | (٩) سورة آل عمران ٧٥   |
| (٨) سورة هود ١٠٧      | (١١) سورة التوبة ٧٧    |
| (١٠) سورة المائدة ٩٦  |                        |

وقوله : ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ <sup>(٢)</sup> و ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا ﴾ <sup>(٤)</sup> أى كإيمان الناس ، وكإرسال الرسل ، وبئس اشتراؤهم .

وكما أتت بعد كاف التشبيه أو « بئس » فهي مصدرية على خلاف فيه ، وصاحب الكتاب يجعلها حرفاً ، والأخفش يجعلها اسماً . وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صحتها .

\*\*\*

والثالث : الكافة للعامل عن عمله ، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب ، أو جار ومجرور ، أو رافع ومرفوع .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْكَاءُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ إِنَّمَا نُعَلِّهِمْ لِيُزِدُوا إِيمَانًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

والثاني : كقوله : ربنا رجل أكرمته ، وقوله : ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

والثالث : كقولك : قلما تقولين ، وطالما تشكين .

\*\*\*

والرابع : المصلحة ، وهي التي تجعل اللفظ متسلطاً بالعمل بعد أن لم يكن عاملاً ؛ نحو : « ما » في « إذا ما » و « حينما » ؛ لأنهما لا يعملان بمجردهما في الشرط ، ويعملان عند دخولها عليها .

\*\*\*

والخامس : أن تكون مغيرة للحرف عن حاله ، كقوله في « لو » : لوما ، غيرتها إلى معنى

« هلا » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ١٣ ، ١٥١ ، ٩٠ .

(٤) سورة فاطر ٢٨ .

(٦) سورة الحجر ٢٠٢ .

(١) سورة التوبة ١١٨ .

(٣) سورة النساء ١٧١ .

(٥) سورة آل عمران ١٧٨ .

والسادس : المؤكد للفظ ويسميه بعضهم صلة ، وبعضهم زائدة ، والأول أولى ، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . ويتصل بها الاسم والفعل ، وتقع أبدا حشا أو آخرها ، ولا تقع ابتداء ، وإذا وقعت حشا فلا تقع ، إلا بين الشئين المتلازمين ؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإقحامها بين ما هو كالشئ الواحد .

نحو : ﴿ أَئِنَّمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُْ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ أَئِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وكذا قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّمَا تَوَلَّوْا قَمَرًا وَجْهَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ فَيَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ فَيَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ عَمَّا خَطِبْتَهُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وجعل منه سيبويه في باب الحروف الخمسة قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلِّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، قال : فجعلها زائدة <sup>(١١)</sup> .

وأجاز الفارسي زيادة اللام ، والمعنى : إن كل نفس ما عليها حافظ .

(٢) - سورة الفاء - ٧٨

(٤) - سورة الإسراء - ١١٠

(٦) - سورة النساء - ١٠٠

(٨) - سورة القصص - ٢٨

(١٠) - سورة الطارق - ٤

(١) - سورة البقرة - ١٤٨

(٣) - سورة البقرة - ١١٥

(٥) - سورة آل عمران - ١٥٩

(٧) - سورة المؤمنون - ٤٠

(٩) - سورة نوح - ٢٥

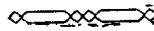
(١١) - الكتاب ٢٨٣١

ثم قال سيويه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ لَكُمْ جَمِيعٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، إنما هو : جَمِيعٌ<sup>(٢)</sup> ، و « ما » لغو .

قال الصَّقَّار : والذي دعاه إلى أن يجعلها لغوا ولم يجعلها موصولا ؛ لأن بعدها مفرد ، فيكون من باب : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : فهلا جعلها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟ قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل ، ألا ترى كل نفس ! وهذا يمنع في الآيتين من الصلة .

انتهى : وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو .



## مَنْ

لا تكون إلا اسما لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها :  
الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

\*\*\*

فالموصولة كقوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .  
﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

والاستفهامية ، وهي التي أشرّبت معنى النفي ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup>  
و ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك في ” التسهيل “ ، بدليل  
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

والشرطية ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾<sup>(٦)</sup>  
و ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

والنكرة الموصوفة ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾<sup>(٨)</sup> ، أي فريق يقول .

(٢) سورة الرعد ١٥

(٤) سورة الحجر ٥٦

(٦) سورة فصلت ٤٦

(٨) سورة البقرة ٨

(١) سورة الأنبياء ١٩

(٣) سورة آل عمران ١٣٥

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

(٧) سورة الأنعام ١٦٠

وقيل : موصولة ، وضيقه أبو البقاء بأن « الذى » يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى هاهنا على الإبهام .

وتوسط الزمخشري فقال : إن كانت « أل » للجنس فنكرة ، أو للعهد فموصولة ؛ وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس ، والعهد للعهد ، لكنه ليس بلازم ، بل يجوز أن تكون للجنس ومن موصولة ، وللعهد ومن نكرة .

ثم الموصولة قد توصف بالمفرد وبالجملة ، وفى التنزيل : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فى أحد الوجهين ، أى كل شخص مستقر عليها .

قالوا : وأصلها أن تكون لمن يعقل ، وإن استعملت فى غيره فعلى المجاز .

هذه عبارة القدماء ، وعدل جماعة إلى قولهم : « مَنْ يَعْلَم » لإطلاقها على انبارى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهو سبحانه يوصف بالعلم لا بالعقل ، لعدم الإذن فيه .

وضيق سيبويه العبارة فقال : هى للأناسى .

فأورد عليه أنها تكون للملك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فكان حقه أن يأتى بلفظ يعم الجميع ، بأن يقول « لأولى العلم » . وأجيب بأن هذا يقل فيها ، فاقصر على الأناسى للغلبة .

وإذا أطلقت على مالا يعقل ؛ فإما لأنه عومل معاملة مَنْ يعقل ، وإما لاختلاطه به . فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والذى لا يخلق المراد به الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لما عوملت بالعبادة عبر عنها بـ « مَنْ » ، بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب . ويجوز أن يكون المراد بـ « من » لا يخلق الصوم الشامل لكل ما عبد من دون

(٢) - سورة الرعد - ١٦

(٤) - سورة النحل - ١٧

(١) - سورة الرحمن - ٢٦

(٣) - سورة الحج - ١٨



الله من العاقلين وغيرهم ، فيكون مجيء « مَنْ » هنا للتغليب الذى اقتضاه الاختلاط فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، فعَبَّرَ بها عَمَّن يَمْشَى عَلَى بَطْنِهِ ، وهم الحيات ، وعمَّن يَمْشَى عَلَى أَرْبَعٍ وهم البهائم ، لاختلاطها مع مَنْ يَمْشَى عَلَى بَطْنِهِ ؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم ، فغَلَبَ عَلَى الْجَمِيعِ حُكْمَ الْعَاقِلِ .



## فائدة

قيل : إنما كان « من » لمن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « من » ، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للمشاكلة والمجانسة .

## تنبيه

ذكر الإيبارى في شرح " البرهان " ، أن اختصاص « من » بالعقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصولتين ، أما الشرطية فليست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يدخل على الأسماء .

## تنبيه

وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حكم « من » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(١)</sup> ، فجعل اسم « كان » مفردا حملا على لفظ « من » ، وخبرها ، جمعا حملا على معناها ، ولو حمل الاسم والخبر على اللفظ معا لقال « إلا من كان يهوديا أو نصرانيا » ؛ ولو حملهما على معناها لقال : « إلا من كانوا هودا أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : لا يدخل الدار إلا من كان عاقلين ، وهذه المسألة منعها ابن السراج وغيره ، وقالوا : لا يجوز أن يحمل الاسم والخبر معا على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عاقلا » ، أو يحملا معا على المعنى فيقال : « إلا من كانوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

مِنْ

حرف يأتي ابضعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، إذا كان في مقابلتها «إلى» التي للاتهاء .

وذلك إما في اللفظ ، نحو سرت من البصرة إلى الكوفة ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ <sup>(١)</sup> .

وإما في المعنى ؛ نحو زيد أفضل من عمرو ؛ لأن معناه زيادة الفضل على عمرو ، وانتهائه في الزيادة إلى زيد .

ويكون في المكان اتفاقا ، نحو : من المسجد الحرام .

وما نزل منزلته ، نحو من فلان ، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ضربت من الصغير إلى الكبير ، إذا أردت البداءة من الصغير والنهاية بالكبير .

وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فإن «قبل» و «بعد» ظرفا زمان .

وتأوله مخالفهم على حذف مضاف ، أي من تأسيس أول يوم ، ف «مِنْ» داخلة في التقدير على التأسيس ، وهو مصدر ، وأما «قبل» و «بعد» فليستا ظرفين في الأصل ، وإنما هما صفتان .

\*\*\*

الثاني : الغاية ، وهي التي تدخل على فعل هو محل لا ابتداء الغاية وانتهائه معا ، نحو

(٢) - سورة النمل ٣٠

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة الروم ٤

أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ « زيد » محل لا ابتداء الأخذ وانتهائه كذلك .

قاله الصفار . وغاير قبيله وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لا انتهاء للغاية ، نحو قولك : رأيت الهلال من دارى من خَلَل السحاب ، فابتداء الرؤية وقع من الدار ، وانتهائها من خَلَل السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من دارى من الطريق ، فابتداء الشم من الدار وانتهائه إلى الطريق .

قال : وهذا لاجته فيه ، بل هما لا ابتداء الغاية ، فالأولى لا ابتداء الغاية فى حق الفاعل ، والثانية لا ابتداء الغاية فى حق المفعول ، ونظيره كتاب أبى عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه إلى عمر بالشام ، بل الذى كان فى الشام عمر ، فقوله « بالشام » ظرف للفعل بالنسبة إلى المفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة أنها إذا كانت لا ابتداء الغاية فى الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز : سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ؛ لأنك لو لم تذكر لم يُدرَ إلى أين انتهى السير . قال الصفار : وهذا الذى قاله غير محفوظ من كلامهم ، وإذا أرادت العرب هذا أتت فيه بمدو منذ ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار .

\*\*\*

الثالث : التبويض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولهذا فى مصحف ابن مسعود : « بعض ما تحبون » .

وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنِّي أُنَكِّتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فإنه كان نزل يعمض ذريته .

\*\*\*

الرابع : بيان الجنس . وقيل : إنها لاتنفك عنه مطلقا ، حكاة التراس ؛ ولها علامتان :  
أن يصح وضع « الذى » موضعها ، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها .

وقيل : هى أن تذكر شيئا تحته أجناس ، والمراد أحدها ، فإذا أردت واحدا منها بينته ،  
كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وغيرها ، فلما اقتصر عليه لم يعلم  
المراد ، فلما صرح بذكر الأوثان علم أنها المراد من الجنس . وقرنت بـ « مِنْ » للبيان ؛  
فلذلك قيل : إنها للجنس ، وأما اجتناب غيرها فستفاد من دليل آخر ، والتقدير : واجتنبوا  
الرجس الذى هو الأوثان ، أى اجتنبوا الرجس الوثنى ، فهى راجعة إلى معنى الصفة .

وهى بعكس التى للتبعض ؛ فإن تلك يكون ما قبلها بعضا مما بعدها . فإذا قلت : أخذت  
درهما من الدراهم كان الدرهم بعض الدراهم . وهذه ما بعدها بعض مما قبلها ، ألا ترى أن  
الأوثان بعض الرجس .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى  
الذين هم أتم ؛ لأن الخطاب للمؤمنين ، فلهذا لم يتصور فيها التبعض .

وقد اجتمعت المعانى الثلاثة فى قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ  
بَرَدٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فـ « مِنْ » الأولى لابتداء الغاية ، أى ابتداء الإنزال من السماء ، والثانية  
للتبعض ؛ أى بعض جبال منها ، والثالثة لبيان الجنس ، لأن الجبال تكون برّدا وغير برّدا .  
ونظيرها : ﴿ مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ  
عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فالأولى للبيان ؛ لأن الكافرين نوعان : كتابيون

(٢) سورة الحج ٣٠

(٤) سورة النور ٤٣

(١) سورة إبراهيم ٣٧

(٣) سورة النور ٥٥

(٥) سورة البقرة ١٠٥

ومشركون ، والثانية : مزيدة لدخولها على نكرة منفية ، والثالثة : لابتداء الغاية .

وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛

فالأولى : لابتداء الغاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿ وَحُلُوا أَسَاوِرَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،

والثالثة : لبيان الجنس أو التبويض .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء

الغاية ؛ لأن الرجز جامع للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » ، فمعناه الابتداء من هذا

الصف ، لأن الرجز ليس هو ذاتها ، فـ « من » في هذه الآية كهي في : وأخذته من التابوت .

وقيل : للتبويض ؛ لأن الرجز منها هو عبارتها . واختاره ابن أبي الربيع ، ويؤيده قوله :

﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ .

وأما قوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبويض ، ويقدر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم .

وأما قوله : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ فهو بدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ،

فكأنه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ،

كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ففي موضع الصفة ،

فهي للتبويض .

وكثيرا ماتقع بعد ما ومهما ، لإفراط إيهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ

رَحْمَةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ مِنْهُمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وهي

ومحفوظها في موضع نصب على الحال .

(٢) سورة الإسراء ٢١

(٤) سورة فاطر ٢

(٦) سورة الأعراف ١٣٢

(١) سورة الكهف ٣١

(٣) سورة الأعراف ٧٥

(٥) سورة البقرة ١٠٦

وقد تقع بعد غيرها : ﴿ يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ <sup>(١)</sup> الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء : وقيل زائدة .

\*\*\*

الخامس : التعليل ، ويقدر بلام ، نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى من أجل الجوع .

ورده الأبدى بأن الذى فهم منه العلة إنما هو لأجل المراد ، وإنما هى للابتداء ، أى ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

\*\*\*

السادس : البذل من حيث العوض عنه ، فهو كالسبب في حصول العِوض ؛ فكأنه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لأن الملائكة لا تكون من الإنس .

وقوله : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى بدلا من الآخرة ، محلها مع مجرورها النصب على الحال .

وقوله : ﴿ لَنْ نُنْفِى عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى ببل طاعة الله أو رحمة الله .

وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى ببل الرحمن .

\*\*\*

(١). سورة الكهف ٣١

(٢). سورة نوح ٢٥

(٣). سورة قريش ٤

(٤). سورة الزخرف ٦٠

(٥). سورة التوبة ٣٨

(٦). سورة آل عمران ١١٦

(٧). سورة الأنبياء ٤٢

السابع : بمعنى « على » نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاَهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ <sup>(١)</sup> أى على القوم . وقيل : على التضمين ، أى منعناه منهم بالنصر .

\*\*\*

الثامن : بمعنى « عن » ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقيل : هى للابتداء فيها .

وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ فقد أشار سيبويه إلى أن « مِنْ » هنا تؤدى معنى « عن » .

وقيل : هى بمنزلة اللام للعلة ، أى لأجل الجوع . وليس بشئ ، فإن الذى فهم منه العلة إنما هو « أجل » لا « من » .  
واختار الصقار أنها لا ابتداء الغاية .

\*\*\*

التاسع : بمعنى الباء ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ حكاه البغوى عن يونس . وقيل : إنما قال : ﴿ من طرف ﴾ لأنه لا يصح عنه ، وإنما نظره ببعضها . وجعل منه ابن أبان : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى بأمر الله . وقوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ . سَلَامٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

العاشر : بمعنى « فى » نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة قريش ٤

(٦) سورة الرعد ١١

(٨) سورة الجمعة ٩

(١) سورة الأنبياء ٧٧

(٣) سورة الأنبياء ٩٧

(٥) سورة الشورى ٤٥

(٧) سورة القدر ٤ ، ٥



﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقيل : لبيان الجنس .

\*\*\*

الحادى عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿لَنْ تُفْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup> : قال أبو عبيد : وقيل إنها للبدل .

\*\*\*

الثانى عشر : بمعنى الفصل ، وهى الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفياً ، نحو ما كان من رجل . أو نهياً ، نحو لا تضرب من رجل ، أو استفهاماً ، نحو هل جاءك من رجل ؟

وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي ، نحو : إن قام من رجل قام عمرو .

وقال الصفار : الصحيح المنع .

ولها فى النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنصيص على العموم ، وهى الداخلة على مالا يفيد العموم ، نحو : ما جاءنى من رجل ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفى الجنس ونفى الوحدة ؛ فإذا دخلت « مِنْ » تعين نفى الجنس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ <sup>(٥)</sup> ،

(٢) سورة آل عمران ١٠

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(١) سورة فاطر ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٢٠

(٥) سورة المائدة ٧٣

﴿ وَمَا تَنْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وثانیهما : لتوكید العموم ، وهی الداخلة على الصیغة المستعملة فی العموم ، نحو ما جاءنی من أحد ، أو من ديار ؛ لأنك لو أسقطت « مِنْ » لبقى العموم على حاله ؛ لأن « أحداً » لا يستعمل إلا للعموم فی النفي .

وما ذكرناه من تغایر المعنیین خلاف مانصّ علیه سیبویه من تساویهما .

قال الصفار : وهو الصحيح عندی ؛ وأنها مؤكدة فی الموضعین ، فإنها لم تدخل على : « جاءنی رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءنی أحد » ، لأنه قد ثبت فیها تأكيد الاستغراق مع « أحد » ، ولم یثبت لها الاستغراق ، فیعمل هذا علیه ، فلهذا كان مذهب سیبویه أولى .

قال : وأشار إلى أنّ المؤكدة ترجع لمعنى التبعض ، فإذا قلت : « ما جاءنی من رجل » فكأنه قال : « ما أتانی بعض هذا الجنس ولا كله » ، وكذا « ما أتانی من أحد » ، أى بعض من الأحدين . انتهى .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير : نصّ سیبویه على أنها نصّ فی العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتانی رجل ، فإنه یحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، بل أكثر من واحد .

والثانی : أن تريد ما أتاك من رجل فی قوته ونفاده ، بل أتاك الضعفاء .

والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

فإن قلت : ما أتاني من رجل ، كان نفيا لذلك كله ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في سياق النفي نعم وتستغرق .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وجوز الأخفش زيادتها في الإثبات ، كقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والمراد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فوجب حمل الأول على الزيادة دفعا للتعارض .

وقد نوزع في ذلك ، بأنه إنما يقع التعارض لو كانتا في حق قبيل واحد ، وليس كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » لقوم نوح ، والأخرى لهذه الأمة .

فإن قيل : فإذا غُفِرَ للبعض كان البعض الآخر معاقبا عليه ، فلا يحصل كمال الترغيب في الإيمان ، إلا بغفران الجميع .

وأبضا : فكيف يحسن التبعيض فيها ، مع أن الإسلام يجب ما قبله ، فيصح قول الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن المراد بغفران بعض الذنوب في الدنيا ، لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ، وذلك إنما كان في الدنيا مضافا إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنب بالإيمان في الآخرة فعلوم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبعيض بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ يشمل الماضية والمستقبلية ، فإن الإضافة تفيد

(٢) سورة نوح ٤

(١) سورة الملك ٣

(٣) سورة الزمر ٥٣

العموم ، فقيل « من » لتفيد أن المغفور الماضي ، وعدم إطاعهم في غفران المستقبل بمجرد الإسلام حتى يجتنبوا المنهيات .

وقيل : إنها لا ابتداء الغاية وهو حسن ، لقوله : ﴿ يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وسيبويه يقدّر في نحو ذلك مفعولا محذوفا ، أى يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبعية .

وقيل : بل الحذف للتفخيم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لاستعظمت ذلك » ، والشيء إذا أرادوا تفخيمه أبهموه ، كقوله : ﴿ فَغَشَّيْهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيْهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى أمر عظيم .

وقال الصّفار : « من » للتبعية على بابها ، وذلك أن « غفر » تتعدى لمفعولين : أحدهما باللام ، فالأخفش يجعل المفعول المصريح « الذنوب » وهو المفعول الثانى ، فتكون « من » زائدة ، ونحن نجعل المفعول محذوفاً ، وقامت « من ذنوبكم » مقامه ، أى جملة من ذنوبكم ، وذلك أن المغفور لهم بالإسلام ما اكتسبوه في حال الكفر لا حال الإسلام ، والذي اكتسبوه في حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .

وأما قوله في آية الصدقة : ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فالتبعية ، لأن أخذ الصدقة لا يمحو كل السيئات .

ومما احتج به الأخفش أيضاً قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى أبصارهم ، وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى كل الثمرات . وقوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة طه ٧٨

(٤) سورة عم ١٥

(١) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة النور ٣٠

(٥) سورة الأنعام ٣٤

وهذا ضعيف أيضا ، بل هي في الأول للتبويض ، لأن النظر قد يكون عن تَمَكُّد وغير تَمَكُّد ، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه قوله : ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، من غير إعادة « من » ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا ، ولأنه يمكن التحرز منسه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقا ، وقد يباح للخطبة والتعليم ونحوهما .

وأما الثانية ؛ فإن الله وَعَدَ أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقدار ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم يبق معه بقية ؛ لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .

وأما الثالثة : فالتبويض ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

لطيفة : إنها حيث وقعت في خطاب المؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصف : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى قوله : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١) سورة النور ٣٠

(٣) سورة الصف ١٠ ، ١٢

(٥) سورة نوح ٤

ذُنُوبِكُمْ»<sup>(١)</sup> ، وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطايين ، لثلاثي بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في سورة نوح والأحقاف وَعَدَم مَغْفَرَةٍ بَعْضُ الذُّنُوبِ بِشَرَطِ الْإِيمَانِ ، لا مطلقا ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

\*\*\*

الرابع عشر للملابسة ، كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى يلبس بعضهم بعضا ويواليه ، وليس المعنى على النسل والولادة ؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . وكذا قوله : ﴿ ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

كما يتبرأ الكفار ، كقوله : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾<sup>(٥)</sup> . فاما قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى بعضكم يلبس بعضا ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

~~~~~

(٢) سورة التوبة ٦٧
(٤) سورة آل عمران ٣٤
(٦) سورة النساء ٢٥

(١) سورة الأحقاف ٣١
(٣) سورة التوبة ٧١
(٥) سورة البقرة ١٦٦

مع

للمصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حُكْمٍ يجمع بينهما، ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بعد فعل لفظاً أو تقديراً، لتصح المعية .
وكال معنى المعية الاجتماعُ في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه .

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج، نحو: دخلت مع زيد، وانطلقت مع عمرو،
وقنا معا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ ﴾ ^(١)، ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ﴾ ^(٢)
﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانًا ﴾ ^(٣)، ﴿ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع التائبين، وفهمت
المسألة مع مَنْ فهمها، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَازْكُرِي مَعَ
الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله: ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴾ ^(٧)
﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أُنِيعُ وَأُرى ﴾ ^(٨) .
﴿ إِنْ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَا تَحْزَنْ إِنْ أَلَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(١٠)، أى بالعناية والحفظ .

﴿ يَوْمَ لَا يَخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾ ^(١١)، يعنى الذين شاركوه في الإيمان،
وهو الذى وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب .

(٢) سورة يوسف ١٢

(٤) سورة يوسف ٦٦

(٦) سورة التوبة ١١٩

(٨) سورة طه ٤٦

(١٠) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة يوسف ٣٦

(٣) سورة يوسف ٦٣

(٥) سورة آل عمران ٤٣

(٧) سورة التحريم ١٠

(٩) سورة الشعراء ٦٢

(١١) سورة التحريم ٨

وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ﴾ ^(١) ، قيل : إنه من باب المعية في الاشتراك ، فتمامه الاجتماع في الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه .
وقيل : لأنه فيما وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور .
وقد تكون المصاحبة في الاشتراك بين المفعول وبين المضاف ، كقوله : شمت طيباً مع زيد .

ويحوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ^(٢) ، نقل ذلك أبو الفتح القشيري في شرح " الإمام " ، عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال « مع » في معنى ينبغي أن يتأمل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :
يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَائِيَّ قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نَجَادٍ

وقال الراغب : مع تقتضي الاجتماع ، إما في المكان ، نحو : هما معا في الدار ، أو في الزمان . نحو : ولدا معا ، أو في المعنى كملتضايقين ؛ نحو : الأخ والأب ، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه ، وإما في الشرف والرتبة ، نحو : هما معا في العلو ، وتقتضي « مع » النصرة والمضاف إليه لفظ « مع » هو المنصور ، نحو : قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(٣) .

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(٤) .
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٧) . انتهى .

(٢) سورة السجدة ٦٧

(٤) سورة نحل ١٢٨

(٦) سورة البقرة ١٩٤

(١) سورة الأعراف ١٥٧

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة الحديد ٤

(٧) سورة الشعراء ٦٣

وقال ابن مالك: إن « معاً » إذا أفردت تساوى « جميعاً » معنى .
ورد عليه الشيخ أبو حيان بأن بينهما فرقا . قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً
احتمل أن يكون القيام فى وقتين ، وأن يكون فى واحد ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو معاً ؛
فلا يكون إلا فى وقت واحد .

والتحقيق ما سبق .

ويكون بمعنى النصرة والمعونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنِّى مَعَكُمْ ﴾ ، أى ناصر كما .
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(١) أى معينهم .
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٢) ، أى عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكانه حاضراً معهم ؛
وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع عمرو ، أى زمن مجئ عمرو ،
ثم حذف الزمن والمجئ ، وقامت « مع » مقامهما .



النون

للتأ كيد ، وهى إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأ كيد الفعل مرتين ، أو شديدة فبنزلة تأ كيده ثلاثا ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ^(١) ، من حيث أكدت السجن بالشدة دون ما بعده إعظاما .

ولم يقع التأ كيد بالخفيفة فى القرآن إلا فى موضعين : هذا ، وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٢) .

وفى القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة المذكور كان ما قبلها مضموما ، نحو : يارجال! اضربن زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ ^(٣) ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَنِّ كَشَفْتَنَا أَرْجَزَ لِنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٤) ، فإنما جاء قبلها مفتوحا ، لأنها دخلت على فعل الجماعة المتكلمين ، وهو بمنزلة الواحد ، ولا تلحقه واو الجماعة ، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا : نحن نقوم ، ليكون فعلهم كفعل الواحد ، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم ، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى بنى آخره معها على الفتح لما كان لا يلحقه واو الجمع ، وإنما يضنون ما قبل النون فى الأفعال التى تكون للجماعة ، ويلحقها واو الجمع التى هى ضميرهم ، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموما ، نحو قولك : يضربون ، فإذا دخلت النون حذفت نون الإعراب لدخولها ، وحذف الواو لسكونها وسكون النون ، وبقي ما قبل الواو مضموما ، ليدل عليه . ومثله : ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٥) .

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم يحدفها ، ولكنها تحركها لالتقاء الساكنين ؛ نحو اخشون زيدا .

(٢) سورة الملق ١٥

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة آل عمران ٨١ ، وقبلها : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٩

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

الهاء

تكون ضميراً نغائب ، وتستعمل في موضع الجر والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ ^(١) . وتكون لبيان السكت . وتلحق وقفا لبيان الحركة ، وإنما تلحق بحركة بناء ، لانشبه حركة الإعراب ، نحو : ﴿ مَا هِيَ ﴾ ^(٢) ، وكالهاء في ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ ^(٣) ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ ^(٤) ، و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾ ^(٥) ، و ﴿ مَالِيَّة ﴾ ^(٦) .

وكان حقها أن تحذف وصلاً وتثبت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو وصل بنية الوقف في : ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ اتفاقاً ، فأثبتت الهاء كذا عند جميع القراء إلا حمزة ؛ فإنه حذف الهاء من هذه الكلم الثلاث ، وأثبتها وقفاً . أعني في « ماله » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارعة ؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها لتحسين حركة الموقوف عليه ، وفي الوصل يستغنى عنه .

فإن قيل : فلم لا يفعل ذلك في « كِتَابِيَّة » و « حِسَابِيَّة » ؟ قيل : إنه جمع بين اللغتين .

(١) سورة الكهف ٣٧

(٢) سورة القارعة ١٠ ، والآية : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ ﴾

(٣) سورة الحاقة ٢٥ ، والآية : ﴿ فَيَقُولُ بِأَلَيْسَ لِي أَوْتُ كِتَابِيَّة ﴾ .

(٤) سورة الحاقة ٢٠ : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة ﴾ .

(٥) سورة الحاقة ٢٩ ، والآية : ﴿ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة ﴾ .

(٦) سورة الحاقة ٢٨ ، والآية : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّة ﴾ .

ها

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدها : أن تكون اسماً مسمى به الفعل ^(١) .

وثانيها : للتنبيه ، ولها موضعان :

أحدها : أن تلحق الأسماء المبهمة المفردة ، نحو : هذا ، وتنزل منزلة حرف من الكلمة ،

ولهذا يدخل حرف الجر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ ^(٢) .

ويفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله : ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ ^(٣)

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَآؤُنْتُمْ أَوَلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ^(٤) .

﴿ هَآؤُنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٥) .

ويدلّ على دخول حرف التنبيه على الجملة ، أنه لا يخلو إيماناً يُقدّر به الدخول على

الاسم المفرد ، أو الجملة ؛ لا يجوز الأول ، لأن المبهمة في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة ؛

فعلم أنّ دخولها إنما هو على الجملة . ذكره أبو علي .



(١) قال ابن فارس : « معناها : خذ . تناول ، تقول : « هايارجل » ويؤثر بها ، ولا ينهى بها .

وفي كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَبُ وَكِتَابِيهِ ﴾ .

(٢) سورة الصافات ٦١

(٣) سورة المنكيوت ٤٧

(٤) سورة النساء ١٠٩

(٥) سورة آل عمران ١١٩

هل

للاستفهام ، قيل : ولا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بد أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعنك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنه عندك فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . حكاه ابن الدهان .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد تأتى بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ ^(١) ، ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٣) .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتى للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرِ ﴾ ^(٤) ، أى في ذلك قَسَمٌ . وكذا قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٥) ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادعى ذلك .

وتأتى بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ ^(٦) .

وبمعنى « ألا » كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٧) .

وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى السؤال : ﴿ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾ ^(٩) .

(١) سورة طه ٩

(٢) سورة الإنسان ١

(٣) سورة البقرة ٢١٠

(٤) سورة المائدة ٩١

(٥) سورة الفاشية ١

(٦) سورة الفجر ٥

(٧) سورة الكهف ١٠٣

(٨) سورة ق ٣٠

وبمعنى التنى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾^(١).
وبمعنى «أدعوك»، نحو: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾^(٢)؛ فالجار والمجرور متعلق به.

هيهات

لتباعد الشيء؛ ومنه ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣)، قال الزجاج: البعد لما توعدون.
قيل: وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام؛ فإن تقديره: بَعْدَ الأمر لما توعدون،
أى لأجله.



(٢) - سورة النازعات ١٨

(١) - سورة الفجر ٥

(٣) - سورة المؤمنون ٣٦

الواو

[الواو العاملة]

حرف يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل قسمان : جار وناصب .

فالجار واو القسم ، نحو : ﴿ وَاللّٰهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ^(١) .

وواو « رب » على قول كوفي . والصحيح أن الجر بـ « رب » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثنتان : واو « مع » فتنصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب

بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في موضعين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يعطف بها

الفعل على المصدر ، على قول كوفي .

والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، ومعناها : أن الفعل كان يقتضى

إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ

الدِّمَاءَ ﴾ ^(٢) على قراءة النصب .

[الواو غير العاملة]

وأما غير عاملة فلها معان :

الأول : وهو أصلها - العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهي لمطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدلّ على أنّ الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فمن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا . وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(١) ؛ فإنّ الإخراج متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لامن الواو .

ومن الثاني : ﴿ وَاسْجُدْ وَازْكُكْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٢) ، والركوع قبل السجود ، ولم يُنقل أنّ شرعهم كان مخالفا لشرعنا في ذلك .
وقوله تعالى مخبرا عن منكرو البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٣) أى نحيا ونموت .

وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ ^(٤) ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي وأقلّ .
قال الصفار : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

فائدة : قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٦) أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنّه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمرّ نبيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنه قال : اتركنى ، واطرك مَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ، وكذلك : اتركنى واطرك المكذبين ، فتعيّن أن يكون المراد : خلّ بينى وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفصليها لرضعها .

(٢) سورة آل عمران ٤٣

(٤) سورة الحاقة ٧

(٦) سورة الزل ١١

(١) سورة الزلزال ١ ، ٢

(٣) سورة الجاثية ٢٤

(٥) سورة المدثر ١١

والثاني : واو الاستئناف ، وتسمى واو القطع والابتداء ؛ وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة في الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان .

فلاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ ^(١) .

والفعلية ، كقوله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَتُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ ^(٢) ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا . وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ ﴾ ^(٣) والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط ؛ وإنما سميت واو الاستئناف لثلاثتهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها .

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهي عندهم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَفَشِي طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الدَّيْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ ^(٦) .

وقد يجتمعان نحو : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَتَنَسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٨) .

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الأنعام ٢ | (٢) سورة الحج ٥ |
| (٣) سورة مريم ٦٥ ، ٦٦ | (٤) سورة آل عمران ١٥٤ |
| (٥) سورة يوسف ١٤ | (٦) سورة الأناجيل ٥ |
| (٧) سورة البقرة ٢٢ | (٨) سورة البقرة ٤٤ |

- ﴿وَلَا تَبَايِرُوا مِنْهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ^(١) .
- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ^(٢) .
- ﴿لَمْ تَكْفُرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ﴾ ^(٣) .
- ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(٤) .
- ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ ^(٥) .
- ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَىٰ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ ^(٦) .
- ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ ^(٧) .

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سبرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معا .
قال : وعلى هذا أخذ مالك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ ... ﴾ ^(٨) الآية .

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إبدانا بتمام العدد ؛ فإن السبعة
عندهم هي العقد التام كالعشرة عندنا ، فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة
بين المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، فيزيدون الواو
إذا بلغوا الثمانية .

(٢) سورة البقرة ٢٤٣
(٤) سورة آل عمران ١٠٢
(٦) سورة الأنعام ٩٣
(٨) سورة التوبة ٦٠

(١) سورة البقرة ١٨٧
(٣) سورة آل عمران ٩٨
(٥) سورة البقرة ٢٦٧
(٧) سورة مريم ٢٠

حكاه البغوى عن عبد الله بن جابر عن أبى بكر بن عبدوس ، ويدل عليه قوله تعالى :
﴿ سَبَّحَ لَيْلًا وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ ^(١).

ونقل عن ابن خالويه وغيره، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾ ^(٢) بعد ما ذكر
العدد مرتين بغير واو .

وقوله تعالى فى صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٣) ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى
فى صفة النار : ﴿ فَتُحِثُّ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٤) ، بغير واو لأنها سبعة ، وفعل ذلك فرقا بينهما .
وقوله : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٥) ، بعد ما ذكر قبلها من الصفات بغير واو .
وقيل : دخلت فيه إعلاما بأن الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر فى حال أمره بالمعروف ،
فهما حقيقتان متلازمتان .

وليس قوله : ﴿ ثِيَابَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ^(٥) من هذا القبيل ، خلافا لبعضهم ؛ لأن الواو
لو أسقطت منه لاستحال المعنى ، لتناقض الصفتين .

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال ، وإن دخلت
فى آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت فى الأول لأنها كانت مغلقة
قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت فى صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته ، وفيها زيادة
كلام سبق فى مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتى فى الصفات إلا إذا تكررت النعوت . ، وليس كذلك

(٢) سورة الكهف ٢٢

(٤) سورة التوبة ١١٢

(١) سورة الحاقة ٧

(٣) سورة الزمر ٧

(٥) سورة التحريم ٥

بل يجوز دخولها من غير تكرار ، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾ ^(١) .
وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) .
وتقول : جاء في زيد والعالم .

السادس : الزيادة للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ^(٣) ، بدليل الآية ^(٥) الأخرى .

قال الزمخشري : دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، الدالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ^(٤) .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة للنكرة ، نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر ، وكذا ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾ ^(١) .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك في باب الاستثناء من شرح " التمهيد " ، وتابعه الشيخ أثير الدين : إن الزمخشري تفرد بهذا القول ؛ وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهرية في " الأزهرية " ؛ فقال : وتأتي الواو للتأكيد ، نحو : ما رأيت رجلاً إلا وعليه ثوب حسن . وفي القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ ^(٣) . انتهى .

وأجازه أبو البقاء أيضاً في الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٧) ، فقال : يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لـ « شيء » وساغ دخول الواو ، لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ^(٨) .

- | | |
|--------------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة الكهف ٢٣ | (٢) سورة الأنبياء ٤٨ |
| (٣) سورة الحجر ٤ | (٤) الكشاف ٢ : ٤٤٤ |
| (٥) هي ما يأتي آية الشعراء ٢٠٨ | (٦) سورة الشعراء ٢٠٨ |
| (٧) سورة البقرة ٢١٦ | (٨) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٥٤ |

وأجاز أيضا في قوله تعالى : ﴿ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ ^(١) ، فقال : الجملة في موضع جرّ صفة لـ « قرية » ^(٢) .

وأما قوله : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ ^(٣) ، ف قيل : الواو زائدة ، ويحتمل أن يكون مجزوما جواب الأمر ، بتقدير : اضرب به ولا تحنث .

ويحتمل أن يكون نهيا .

قال ابن فارس ^(٤) : والأول أجود .

وكذلك قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾ ^(٥) ، قيل : الواو زائدة .

وقيل : ولنعلّمه ^(٦) فعلنا ذلك .

كذلك : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ ^(٧) أى وحفظا فعلنا ذلك ^(٨) .

وقيل في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٩) : إنها زائدة للتأكيّد ، والصحيح أنها عاطفة ، وجواب « إذا » محذوف ، أى سعدوا وأدخلوا .

وقيل : وليعلم فعلنا ذلك ، وكذلك : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ ^(٧) ، أى وحفظا فعلنا ذلك .

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٩ : ٦٤

(٣) سورة ص ٤٤

(٤) فقه اللغة ٩١ ، وعبارته : « وتكون الواو مقحمة ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ ، أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تحنث ، جزماً على جواب الأمر ، وقد تكون نهيا ، والأول أجود » .

(٥) سورة يوسف ٢١

(٦) في الأصلين : « وانظم » . وصوابه من ابن فارس

(٧) سورة الصافات ٧

(٨) فقه اللغة ٩١

(٩) سورة الزمر ٧٣

وقيل في قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(١) ، أى ناديناه . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير : عرف صبره وناديناه : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ ^(٤) ، أى لنعلم .

وقوله : ﴿ فَلَن يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٥) .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٦) ، مبتدأ وخبرها

« إذا » في قوله : ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ ^(٧) ، والواو زائدة ، والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض وانشقاقها ، واستبعده أبو البقاء ؛ لوجهين :

أحدهما : أن الخبر محط الفائدة ، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت المد ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني : بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال .

وقد تحذف كثيرا من الجمل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ ^(٨) ، أى « قلت » ، والجواب قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ .

وقوله : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يَفْصَلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ يَلْقَاءَ رَبَّكُمْ تَوْقِنُونَ ﴾ ^(٩) ، وفي القول أكثر : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ ^(١٠) الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ . وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ ^(١١)

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ | (٢) سورة الأنعام ٧٥ |
| (٣) سورة الأنبياء ٤٨ | (٤) سورة آل عمران ١٤٠ |
| (٥) سورة آل عمران ٩١ | (٦) الانشقاق ٣ ، ١ |
| (٧) سورة التوبة ٩٢ | (٨) سورة الرعد ٢ |
| (٩) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤ | (١٠) سورة الواقعة ٤٥ ، ٤٦ |

وَيَكُنْ

قال الكسائي كلمة تندّم وتعجب ، قال تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾^(١) ،
﴿ وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٢) .

وقيل : إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندّم . ويحتمل أنه اسم فعل مسماء
« ندمت » أو « تعجبت » .

وقال الصفار : قال المفسرون معناه : ألم تر ، فإن أرادوا به تفسير المعنى فسلم ، وإن
أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك .

وقيل بمعنى « ويلك » ، فكان ينبغي كسر « إن » .

وقيل « وى » تنبيه ، وكان للتشبيه وهو الذى نص عليه سيبويه .

ومنه من جعل كان زائدة لا تفيد تشبيها^(٣) ولم يثبت ، فلم يبق إلا أنها
للتشبيه ، الأمر يشبه هذا ، بل هو كذا .

قلت : عن هذا اعتذر سيبويه ، فقال : المعنى^(٤) على أن القوم اتبها فتكلموا على قدر
علمهم ، أو نجهوا ، ف قيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا !

وهذا بديع جدا كأنهم لم يحققوا هذا الأمر ، فلم يكن عندهم إلا ظن ، فقالوا نشبه
أن يكون الأمر كذا ، ونهوا . ثم قيل لهم : يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه
التقرير انتهى .

وقال صاحب " البسيط " : كأنه على مذهب البصريين ، لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين ،

(٢) سورة القصص ٨٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠

(١) سورة القصص ٨٢

(٣) يياض الأصول وفي بقية العبارة غموض

وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفاً للخطاب ؛ لأنه إذا كان اسم فعل لم يضاف .

وذهب بعضهم إلى أنه بكالهِ اسم .

وذهب الكسائي إلى أن أصله « ويلك » فحذفت اللام وفتحت على مذهبه ، أن باسم الفعل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يعقان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً ، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها منفصلة ، لأنه لما كثر بها الكلام وصلت .

ويل

قال الأصمعي : « ويل » تقييح ، قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ الْوَيْلُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ ^(١) . وقد توضع موضع التحسر والتفجع منه ، كقوله : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ يَا وَيْلَتَى أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ ﴾ ^(٣) .

يا

لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، ومنه قول الداعي: يا الله؛ ﴿وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلٍ أَلْوَيْدٍ﴾، استصغارا لنفسه، واستبعادا لها من مظان الزلنى.

وقد ينادى بها القريب إذا كان ساهيا أو غافلا، تنزيلا لها منزلة البعيد.
وقد ينادى بها القريب الذى ليس بساهٍ ولا غافل؛ إذا كان الخطاب المرتب على النداء فى محل الاعتناء بشأن المنادى.

وقد تحذف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١). ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾^(٢) ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾^(٣).

وقد قيل فى قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٤) فى قراءة تخفيف «من»: إن الهمزة فيه للنداء؛ أى يا صاحب هذه الصفات.

قال ابن فارس: تاتى للتأسف والتلف؛ نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾^(٥). وقيل للتنبيه.

قال: وللتلذذ؛ نحو:

* يَا بَرْدَهَا عَلَى الْفُؤَادِ لَوْ تَقِفْ *

* وَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ فَحْصَلَا *

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة الزمر ٩

(١) سورة يوسف ٢٩

(٣) سورة الأعراف ١٥٠

(٥) سورة النمل ٢٥

في آخر النسخة المنقول منها ما مثاله :

تمت النسخة المباركة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل الله العظيم ، رب
العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز في جنات النعيم ، وذلك في اليوم
المبارك السعيد ، رابع عشر شهر شعبان الفرد ، من شهور سنة تسع وسبعين وثمانمائة من
الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وغفر الله لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين .

وإن تَجِدَ عَمِيًّا فَسَدِّ الْخَلَلَا خَلِّ مِنْ لَافِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا^(١)



(١) كذا في آخر نسخة م ، وفي آخر ت : « نجز الكتاب بعون الملك الوهاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه . ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز إلى جنات النعيم . وكان الفراغ من نسخة يوم الأربعاء المبارك الموافق إحدى عشر من ذي القعدة سنة خمسة وثلاثين بعد الثمانيه والألب أحسن الله عاقبته بحمد الله وآله وصحبه وسلم آمين »

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة

٣	مقابلة الجمع بالجمع
٦	قاعدة : فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، والحكم في ذلك
٢٢	تنبيه : في المجموع
٢٣	قاعدة نحوية
٢٤	قاعدة في الضائر
٤٠	قاعدة في دلالة الجزء على الكل
٤١	قاعدة ، قد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به
٤١	قاعدة في مرتبة المضمرة مع الظاهر
٤٢	قاعدة ، الضمير لا يعدد إلا على شاهد محسوس
٤٢	قاعدة ، فيما يتعلق بالسؤال والجواب
٤٦	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٤٧	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٥٢	قاعدة ، في أن أقل الأمم سؤالا أمة محمد عليه السلام
٥٥	الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر
٥٨	تنبيه في التسمك
٥٩	التأديب في الخطاب بإضافة الخير إلا الله
٦٣	قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن
٦٦	قاعدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل
٧١	تنبيه في أن مضمرة الفعل كمظهر في إفادة الحدوث
٧٢	تنبيه حول دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدوث
٧٣	قاعدة في قوله تعالى : من في السموات والأرض ، ونحوها
٧٤	قاعدة في قوله تعالى : فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ونحوها
٧٧	قاعدة في الجند بين تكريمين

صفحة

- ٧٨ قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه
٨٥ قاعدة عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء
٨٧ قاعدة في التعريف والإنكار
٩٣ تنبيه في أن أسباب التعريف والتسكير إنما تعرف بالقرائن
٩٣ قاعدة فيما إذا ذكر الاسم مرتين
١٠١ قواعد تتعلق بالعطف :

- القاعدة الأولى في انقسامه إلى عطف المفرد على مثله وعطف الجمل
١٠١ القاعدة الثانية في انقسامه باعتبار عطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل
١٠١ القاعدة الثالثة في انقسامه باعتبار المعطوف
١١٣ القاعدة الرابعة ، قد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد
١١٣ القاعدة الخامسة في جواز حذف الفاء والواو عند الحكاية
١١٤ القاعدة السادسة في العطف على المضمرة
١١٧ قواعد في العدد :

- ١١٧ القاعدة الأولى في اسم الفاعل المشتق من العدد
١١٨ القاعدة الثانية فيما يضاف إلى العدد من الثلاثة إلى العشرة
١١٩ القاعدة الثالثة ، ألفاظ العدد نصوص .
١٢١ أمثلة بـلواظ يكسر دورانها في القرائن :

- ١٢١ لفظ « فعل »
١٢١ لفظ « كان »
١٢٧ مسألة في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »
١٢٨ مسألة في نفي « كان » وأحوالها
١٢٨ لفظ « جمل »
١٣٥ حسب
١٣٦ كاد
١٣٩ قاعدة في مجيء « كاد » بمعنى « أراد »
١٣٩ قاعدة في فعل المطاوعة

صفحة	
١٤٤	فائدة في قوله تعالى : « إنما أنت منذر من يخشاها »
١٤٤	احتمال الفعل للجزم والنصب
١٤٩	رأى
١٥٤	تنبيه في الكلام على لفظ « أرايت »
١٥٥	علم العرفانية
١٥٦	ظن
١٥٧	فائدة في الكلام على مفعولى « ظن »
١٥٨	شعر
١٥٨	عى ولعل
١٦٣	أخذ
١٦٤	سأل
١٦٧	ودّ
١٦٨	أفعل التفضيل
١٧٣	تنبيه في لفظ « سواء »

النوع السابع والأربعون

١٧٥	في الكلام على المفردات من الأدوات
١٧٨	الهمزة
١٧٨	مسألة في دخول الهمزة على « رأيت »
١٧٩	مسألة في دخول الهمزة على « لم »
١٨٠	أم
١٨٥	مسألة في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »
١٨٦	مسألة في أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم »
١٨٧	إذن
١٩٠	إذا
٢٠٤	فائدة حول قوله تعالى : « كلا أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا »
٢٠٧	إذ
٢٠٨	تنبيه في وقوع إذ بعد « واذكر »

صفحة	
٢٠٩	أو
٢١٥	إن المكسورة الخفيفة
٢٢٠	فائدة عن ابن جنى فى أن « إن » الشرطية تفيد معنى التكثير
٢٢١	تنبيه ، وقع فى القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط وهو غير مراد ، وشواهد على ذلك
٢٢٣	أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٢٩	إن المكسورة المشددة
٢٣٠	أن المفتوحة المشددة
٢٣١	إنما
٢٣٢	إلى
٢٣٤	تنبيه فى أن « إلى » قد تستعمل اسما
٢٣٥	ألا ، بالفتح والتخفيف
٢٣٦	ألا بالفتح والتشديد
٢٣٦	إلا
٢٤١	فائدة عن الرماني فى معنى « إلا »
٢٤٢	أما المفتوحة الهمزة المشددة للميم
٢٤٥	إما المكسورة المشددة
٢٤٧	الآن
٢٤٨	أف
٢٤٩	أنى
٢٥١	أيان
٢٥١	إي
٢٥٢	حرف الباء
٢٥٨	بل
٢٦١	بلى
٢٦٦	ثم
٢٧٠	ثم المفتوحة
٢٧١	حاشا
٢٧٢	حتى

صفحة	
٢٧٤	حيث
٢٧٥	دون
٢٧٧	ذو وذوات
٢٨٠	رويدا
٢٨٠	ربما
٢٨٠	السين
٢٨٢	سوف
٢٨٤	على
٢٨٦	عن
٢٨٨	عسى
٢٩٠	عند
٢٩٣	غير
٢٩٤	القاء
٣٠٢	في
٣٠٥	قد
٣١٠	الكاف
٣١١	كان
٣١١	كأن
٣١١	كأين
٣١٢	كاد
٣١٣	كلا
٣١٧	كل
٣٢٦	كلا وكلتا
٣٢٨	كم
٣٣٠	كيف
٣٣٤	اللام وهي قسمان :
٣٣٤	القسم الأول غير العاملة
٣٣٩	القسم الثاني العاملة
٣٥١	لا

٣٦٢	لات
٣٦٢	لاجرم
٣٦٣	لو
٣٦٧	لولا
٣٧٩	لوما
٣٨٠	لم
٣٨١	لما
٣٨٦	لما الخففة
٣٨٧	لن
٣٨٩	لكن
٣٩٢	لعل
٣٩٦	ليس
٣٩٦	لدى
٣٩٨	ما وهى قبان :
٣٩٨	ما الاسمية
٤٠٥	ما الحرفية
٤١١	من
٤١٥	من
٤٢٧	مع
٤٣٠	النون
٤٣١	هاء
٤٣٢	ها
٤٣٣	هل
٤٣٤	هيات
٤٣٥	الواو
٤٣٥	الواو العاملة
٤٣٥	الواو غير العاملة
٤٤٣	ويكأن
٤٤٤	ويل
٤٤٥	يا

الفهارس العامة

١ - فهرس الأعلام (*)

إبراهيم النخعي :	(١)
٤٨٣ ، ٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١	آدم (عليه السلام) :
٨٤ : ٢	٣٧٨ ، ٣٧٧ : ١
الإياري (أبو الحسن علي بن إسماعيل الصنهاجي) :	٤٢٦ ، ٣٠٦ ، ٩٨ ، ٤٩ : ٣
٤١٤ : ١	٣٣ : ٤
أبي بن خلف :	آزر (أبو إبراهيم عليه السلام) :
٣٥١ : ١	١٥٩ : ١
٢٦ : ٢	الأمدي :
أبي بن كعب :	٤١٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٣ ، ١٣١ : ٤
٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ١٩٩ ، ٨٩ ، ٨ : ١	ابن أبان :
٢٥١ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٢٧ : ٢	٤١٨ : ٢
٤٣٨ ، ٤٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٢٧ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦ : ٢	٤٢٠ ، ٣٤٢ ، ٢٨٢ : ٤
٤٧٢ ، ٤٣٩ : ٢	الأبدي :
١٥٢ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ٣٧ ، ٣٥ : ٢	١٥٨ : ٣
٤٣٧ : ٣	٤١٩ : ٤
٣٤٠ ، ٢٨٥ : ٤	إبراهيم (عليه السلام) :
ابن الأثير الجزري (ضياء الدين محمد بن محمد -	٤٤٨ ، ٤٤ : ١
صاحب اللؤلؤ السائر) :	٤٣١ ، ٢٥ : ٢
٣٤٣ ، ٣٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٢ ، ١١٧ : ٣	٣٨١ ، ٣٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٣٩ ، ٣٢ - ٣٠ ، ٢٢ : ٣
أثير الدين = أبو حيان :	٧١ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٤ : ٤
أحمد بن جعفر اللنادي أبو الحسين (صاحب	إبراهيم الحربي .
كتاب النسخ والنسوخ) :	٤٧٩ : ١
٣٧ : ٢	

أحمد بن الحسين بن مهران أبو بكر :

٢٤٩ : ١

أحمد بن حنبل :

٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ١٩٠ ، ٣٢ : ١

٤٧٢ ، ٤٥٩ ، ٤٤٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠ ، ٢٥٠

٤٨٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٣

٢٠٨ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٦ ، ٧٩ : ٢

أبو أحمد السامري (عبد الله بن الحسين

ابن حسنون) :

٣٢٣ : ١

أحمد بن عبد النور الملقى (صاحب كتاب

رصف المباني)

٣٧٦ : ٤

أبو أحمد بن عدي الجرجاني :

١٥٨ : ٢

أحمد بن أبي عمران :

٢١٦ : ١

أحمد بن فارس بن زكريا :

٢٣٧ ، ١٧٤ ، ١١٠ - ١٠٥ ، ١٠٢ : ١

٣٧٧ ، ٢٩٧ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٨٧ ، ٢٥٨

٤٦٥

٣١٧ ، ٢٢٤ ، ١٨٥ ، ١٤٦ ، ١١٣ ، ١١٢ : ٢

٤٧٣ ، ٣٤٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٢

٣٩١ ، ٣٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٨ ، ١٢٤ ، ٢٧ ، ٧ : ٣

٣١٥ ، ٣١٢ ، ٣٨٨ ، ٢٦٩ ، ٢٤٩ ، ١٨ : ٤

٤٤٥ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨

أحمد بن المنير أبو العباس = ابن المنير :

١

أحمد بن يحيى ثعلب :

٣٣٩ ، ٢١٧ : ١

٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٤٢ ، ١٨٦ ، ١٥١ : ٢

٤٧٦ ، ٣٩٢

٤٣٠ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ١٨٤ ، ٧٢ : ٣

٤٢٩ ، ٣٩٤ ، ٣٤٨ ، ٧٧ ، ٣٦ : ٤

أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي .

(صاحب المرشد) :

١٧٨ : ٢

أبو الأحوص (عوف بن مالك بن فضلة

الجنمي) :

٤٤٤ ، ٢٤٨ : ١

الأخفش (سعيد بن مسعدة) :

٣٨ : ١

٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٤ ، ٣٧٢ ، ٣١٦ : ٢

٤٥٥

١٩١ ، ١٧٩ ، ١٦٠ ، ١٠٧ ، ٨٣ ، ٧٦ : ٣

٣٦٠ ، ٢١٤ ، ١٩٨ ، ١٩٣

٣١٥ ، ٣٠١ ، ٢٧٤ ، ٢٢٧ ، ١١٧ ، ٢٩ : ٤

٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤٠٨ ، ٣٦٢ ، ٣٤٨ ، ٣٣٢

الأخفش (علي بن سليمان) :

٣٥٠ : ١

الأخفش بن شريك :

١٦٢ : ١

أرسطاطاليس :

١٥٤ : ٣

- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد
بن الأزهري) :
٢٩٨، ٢٩٢، ٢١٨ : ١
٤٨١ : ٢
٣٧٤ : ٣
الأستراباذي (محمد بن حسن الرضى - صاحب
البيسط) :
٢١١ : ٤
أبو إسحاق الإسفراييني (أبو إسحاق إبراهيم
ابن محمد بن إبراهيم الإسفراييني) :
٤٨ : ٢
إسحاق بن راهويه :
٤٤٥، ٤٣٩ : ١
١٥٩ : ٢
أبو إسحاق الزجاج = الزجاج
أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السيمي :
٤٤٤، ٢٤٨، ٢٠٩، ٢٠٧ : ١
ابن إسحاق (محمد بن إسحاق صاحب السيرة) :
٤٣٢ : ١
١٨٦، ٨ : ٣
إسحاق بن منصور :
٤٤٥ : ١
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي :
٤٤٤ : ١
إسماعيل (عليه السلام) :
٣٧٧ : ١
٢٢ : ٣
- إسماعيل بن إبراهيم أبو محمد المروى :
٤٤٧، ٣٣٠ : ١
إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيري
أبو عبد الرحمن الضرير :
٨١ : ٢
إسماعيل بن إسحاق الأزدي :
٣ : ٢
٢٢٩ : ٤
إسماعيل بن أبي جعفر المدني :
٣٢٥ : ١
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي :
٢٠٩ : ١
١٥٨ : ٢
إسماعيل بن قسطنطين :
٢٧٧ : ١
إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى (قوام
السنة) :
٢٣٧ : ٢
أبو الأسود الدؤلى :
٢٧٨، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٨٣ : ١
الأشعري = أبو الحسن الأشعري
أشهب بن عبد العزيز :
٣٧٩ : ١
ابن أبي الإصبع (أبو محمد عبد العظيم
ابن عبد الواحد) :
٤٨٢ : ٢
الأصبهاني (صاحب كتاب كشف الشكالات) :
٣٦٦ : ٣

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) :

١ : ٣٢٥، ٣٢٢، ٢٩٥

٢ : ٢٥٦

٣ : ٤٠٠، ٣٩٩، ١٢٤

٤ : ٤٤٤

ابن الأعرابي :

٢ : ٥٠٣، ٤٨١، ٨١

الأعشى (ميمون بن قيس) :

١ : ٢٨٩

الأعلم (يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي

الشتنمري) :

٢ : ٥٠٦، ٣٥١

الأعشى (سليمان بن مهران) :

١ : ٤٧٩، ٢٨٤، ١٩٠، ١٨٩

٤ : ٨٧

الأقرع بن حابس :

٢ : ٢٢١

الأقلبي :

٣ : ٤٠٥

إمام الحرمين = الجويني

امرؤ القيس :

١ : ٣٠٦

٢ : ٣٠٧، ٢٧٦

٣ : ٣٧٩، ٧٥٠، ٥

أمية بن خلف :

١ : ١٦٢

٣ : ٢٤٣

٣ : ٣٠٩، ٣٠٢

الأنباري = أبو بكر الأنباري

أنس بن مالك :

١ : ٤٤٥، ٤٣٣، ٢٤١، ٢٣٦

الأوزاعي :

١ : ٤٦٣

٢ : ٧٨

أوس بن حذيفة :

١ : ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤٦

أيوب عليه السلام :

٣ : ٢٦٧، ٣٠

(ب)

ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد) :

٢ : ٤٤٨

٤ : ٢٨٣، ٢٨٢، ٨٨، ١٣

البجلي :

٢ : ١٥٠

البخاري (صاحب الصحيح) :

١ : ٢٠٩، ٢٠٦، ١١١، ٣٣، ٢٢

٢١٠، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦

٢٥٨، ٤٣٢، ٤٦٤، ٤٨٠، ٤٨١

٢ : ٢٣٨، ٢٠٢، ١٦١، ١٥٧، ٣٥

بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن عبد الله

بن مالك بدر الدين بن جمال الدين) :

٢ : ٥٩

٣ : ١٢

البراء بن عازب :

٢٠٩ : ١

ابن برّجان (أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن) :

١٨ : ١

١٢٩ : ٢

٣٧٩ : ٤

البرزابة ذاتي :

٥٠٣ : ٢

أبو البركات بن الأنباري :

٣٠٣ : ٣

برهان الدين الرشدي :

٥٠٧ : ٢

ابن برهان (أبو الفتح أحمد بن عباس بن برهان) :

٤٥٧ ، ٧٩ : ٢

٢٨٠ : ٣

٣١٠ ، ٢٢٩ : ٤

ابن برقي :

٣٥١ ، ٢٧٨ ، ٢٦٦ ، ١٢٦ : ٤

البراز (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري) :

١٩٠ : ١

البرزي :

٣٢١ : ١

البيدوي (علي بن محمد بن الحسين) :

٤٦٥ : ١

٤٩٨ : ٢

بشر بن السري :

٤٧١ : ١

البغوي (عبد الله محمد) :

٤٧٦ : ١

البغوي (أبو محمد الحسن بن مسعود) :

٣٣ : ١ ، ٢٤٨ ، ٣٣٠ ، ٤٤٤ ، ٤٧٦

٦٤ : ٢ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٥٠

١٨٢ : ٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧

١٨٢ : ٤ ، ٣٩٤ ، ٤٢٠ ، ٤٣٩

أبو البقاء (عبد الله بن الحسين المكبري) :

٦٣ : ١ ، ٣٠١ ، ٣١٧ ، ٣٣٩ ، ٣٧٦

١٩٨ : ٢ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥ ، ٣٦٥ ، ٣٩٥

٤٤٦ ، ٤١٦

١٧٤ : ٣ ، ١٨٥ ، ٣٥٠ ، ٣٦٦

١١١ : ٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٨٣ ، ١٨٥

١٩٢ : ٤ ، ٢١٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٣٥٢ ، ٤٤٠

أبو بكر الأصم (عبد الرحمن بن كيسان) :

١٥٨ : ٢

أبو بكر الأنباري (محمد بن القاسم) :

٢٠٩ : ١ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٤

٣٥٥ ، ٣٤٢

٢٨ : ٢ ، ١٤٧ ، ٢١٢ ، ٢٤١ ، ٥٠٥

٥٢ : ٣ ، ١٢٧ ، ٢٥٩

٢٤ : ٤ ، ٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤

أبو بكر الباقلاني (محمد بن الطيب) :

٢٣ : ١ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٦٧ ، ١٩١

٢٠٧ : ١ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٦

٢١٧ : ٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦

٢٥٧ : ٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٣١١

٤٣٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٣

- ٢ : ٣٩ ، ٥١ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ،
١٠٨ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
٣ : ٦٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩ ،
أبو بكر بن داود :
١ : ٣٢٨ ،
أبو بكر الرازي (أحمد بن علي المروفي
بالجصاص) :
٣ : ٣ ، ٤٠ ، ٢٢٦ ،
٤ : ١٢٧ ،
أبو بكر الزنجاني (محمد بن إبراهيم الزنجاني) :
١ : ٣٢٥ ،
أبو بكر بن السراج :
١ : ٣٧٧ ،
٣ : ٢٠٩ ،
أبو بكر بن أبي شيبة :
١ : ٢٤٧ ، ٤٣٢ ،
أبو بكر الصديق :
١ : ١٦٠ ، ١٧٣ ، ٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ،
٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ،
٢٦٢ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣٣٥ ، ٤٤٤ ،
٤٦٩ ، ٤٨٢ ،
٢ : ٣٩ ، ١٦٢ ، ٢٧٣ ، ٣١٥ ،
٣ : ٣١٣ ،
أبو بكر الصيرفي :
٢ : ٥٣ ، ٢١٨ ،
٣ : ٤ ، ٧ ،
أبو بكر بن الطيب = أبو بكر الباقلائي :
٢ : ٢٣٧ ، ٤٠٨ ،
أبو بكر بن عبدوس :
١ - ٤٣٩ ،
أبو بكر بن العربي (محمد بن عبد الله بن محمد
بن عبد الله المافري) :
١ : ١٦ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،
٢٦٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٩٠ ،
٢ : ٣ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٩٠ ،
٣ : ٢٥ ،
بكر بن العلاء القشيري :
٢ : ٣ ،
أبو بكر بن قادم :
٣ : ٣٦٢ ،
أبو بكر بن مجاهد (أحمد بن موسى بن
العباس بن مجاهد) :
١ : ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ،
أبو بكر النقاش :
٢ : ١٥٩ ،
أبو بكر النيسابوري (عبد الله بن محمد) :
١ : ٣٦ ،
أبو بكرة (نفع بن الحارث) :
١ : ٢٢١ ،
ابن بكير :
٢ : ٣ ،
بلال بن رباح :
١ : ٤٦٩ ، ٤٧٠ ،
بلقيس :
١ : ٣٥١ ،
٢ : ٢٣٧ ، ٤٠٨ ،

١٦١ ، ٦٧ : ٢
 تقى الدين بن دقيق العيد (محمد بن علي بن
 وهب بن مطيع)
 ٣٠٦ ، ٢٠٤ : ٢
 تقى الدين بن رزين :
 ١٨٨ : ٤
 تقى الدين القشيري :
 ٢٠٥ : ٢
 أبو تمام :
 ٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ١١٥ : ٣
 ٣٢٧ : ٤
 عم الداري :
 ٢٤١ : ١
 النجاشي :
 ٤٣٤ : ١
 التوخى = محمد بن محمد التوخى
 التوحيدى = أبو حيان
 ابن التيانى (أبو غالب تمام بن غالب بن عمرو
 للرسي التيانى) :
 ٢٩٢ : ١
 (ث)
 ثلب = أحمد بن يحيى
 الثعلبي (أحمد بن محمد بن إبراهيم) :
 ٤٣٥ ، ٤٣٢ ، ١٣ : ١
 ٣٦٧ ، ٢٤٦ : ٢
 الثمانيني (عمر بن ثابت أبو القاسم) :
 ٣١٨ : ٢
 الثوري = سفيان

٤١٧ ، ٢٩٤ ، ١٩٥ : ٣
 ابن البناء = أبو العباس الراكشي
 بشار بن الحسين الفارسي :
 ١٠٠ : ٢
 بهلة أبو النجود :
 ٣٢٨ : ١
 البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) :
 ٢١٨ ، ٢١٧ ، ١٩٠ ، ٣٢ ، ٨ : ١
 ٢٧٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٣٥
 ٤٦٤ ، ٤٦٢ ، ٤٥٥ ، ٣٧٩ ، ٣٥٠
 ٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧
 ٤٨٦ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨
 ١٨٨ ، ١٦٢ - ١٦٠ ، ٨٣ : ٢
 ٣٦ : ٣
 ٢٨٨ ، ٢١٣ : ٤
 (ت)
 تاج الدين بن الفرّاح (عبد الرحمن بن
 إبراهيم) :
 ٢٤٦ : ١
 ٨٨ : ٣
 التاج الكندي (أبو اليمن زيد بن الحسن) :
 ٣٢٥ ، ٢٩٨ : ١
 تاج الدين محمد بن محمد الأسفرايني (صاحب
 ضوء الصلاح)
 ٨٩ : ٤
 الترمذي :
 ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٢٧ ، ٣٠ : ١
 ٤٧١ ، ٤٦٩ ، ٤٤٥

(ج)

جابر بن عبد الله الأنصاري :

١ : ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٣٧

٢ : ١٣

الجاحظ (عمرو بن بحر) :

١ : ٢٥١

٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٣

ابن جبير :

١ : ٣٢٩

٣ : ٧٩

جبير بن مطعم :

٢ : ١٠٦

الجراح بن مليح (أبو وكيع) :

١ : ١٩٠

جرار بن تمام :

١ : ٢٤٦

الجرجاني (أبو العباس أحمد بن محمد) :

١ : ٤٥٦

الجرجاني = عبد القاهر

الجرمي :

٤ : ٢٣٩

ابن جريج :

٢ : ٣١٤

٤ : ٢١٣

ابن جرير = محمد بن جرير

جرير بن عطية الخطفي :

٢ : ٣٤٣

٣ : ٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

الجزري :

٣ : ١٧٧

الجبيري (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم) :

١ : ٥٣ ، ٩٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦

أبو جعفر بن الباذش (أحمد بن علي بن أحمد

ابن خلف) :

١ : ٣١٨

أبو جعفر بن الزبير (أحمد بن إبراهيم) :

١ : ٣٥ ، ١١٢ ، ٢٥٨

٢ : ٤٤٩

٣ : ٣٣٤

٤ : ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٤٢٢

جعفر بن أبي طالب :

١ : ٢٠٢ ، ٢٠٥

أبو جعفر الطبري = محمد بن جرير

أبو جعفر بن قعقاع اللدني (يزيد بن القعقاع) :

١ : ٣٣٠

جعفر بن محمد الصادق :

١ : ٤٥٢

أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل) :

١ : ٢٥٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٤٤٨

٢ : ٢٨ ، ٢٩ ، ١٥٩ ، ١٤٠ ، ٢١٤

٢٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٩

٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٤٦٣

٣ : ١٢ ، ٨٥ ، ٢٠٤

٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٥٤

٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣١٣

٣٢٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٤١٠

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣

ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن

بن علي) :

٤٣٦ : ١

٢ : ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٢ ، ٣١٥

٢٦ : ٣

الجوهري (إسماعيل بن حماد أبو نصر) :

١ : ٢٧٧ ، ٢٩٢

٢ : ٢٨٦ ، ٤١٧

٣ : ٣٦٠

الجويني (عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف ،

إمام الحرمين) .

١ : ٢٣ ، ٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢

٢ : ١٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ٥٠٦

٣ : ٣٩ ، ١٠٣ ، ٤٥٣

٤ : ٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠١

(ح)

ابن أبي حاتم :

١ : ٤٩٣

أبو حاتم بن حبان البستي :

١ : ١٧٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٨٤

٤٣٨ ، ٣٢٥

٢ : ٣٥ ، ١٢٨

أبو حاتم الرازي :

١ : ٤٧٢

أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد

السجستاني) :

١ : ٢١٧ ، ٣٤٧

٣ : ٣٦٤

جعونة بن شعوب الليثي :

١ : ٣٢٧

جمال الدين بن مالك = ابن مالك

ابن جمعة للوصلي :

٤ : ٢٤٣ ، ٣٦٤

ابن جندب :

٢ : ١٦١

جندع بن ضمرة الليثي :

١ : ٢٠٤

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

١ : ٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩

٣٤١

٢ : ١٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦

٣٣١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦

٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٩٦

٣ : ٥ ، ٣٧ ، ٧١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥

١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤

١٤٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩

٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣

٣٦٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤٤٩

٤ : ٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٥٦ ، ٣١٨

٣٢٢ ، ٣٨١

الجنيدي :

٢ : ٨٩

الجنيدي :

٣ : ٣٦

أبو جهل

٢ : ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٤

٢٩ : ٣
 أبو حامد القزالي = القزالي
 ابن حبان = أبو حاتم بن حبان
 ابن حبيب = أبو القاسم محمد بن حبيب
 النيسابوري
 ابن الحجاج :
 ٣ : ١٣٢ ، ٣٥٧
 الحجاج بن يوسف الثقفي :
 ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
 ٣ : ٢٢٨ ، ٢٣٠
 ابن أبي الحديد (عبد الحميد بن هبة الله بن
 محمد بن محمد بن أبي الحديد الدائمي المَعْرُوف) :
 ٢ : ١٢٤
 ٣ : ٢٣٧ ، ٤٥١
 حذيفة بن اليمان :
 ١ : ١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩
 الحرالي (أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي) :
 ١ : ٥٠ ، ٢٧٣
 الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان) :
 ١ : ٧٠ ، ٤٨٤
 ٢ : ٢٣٦ ، ٤٣٦ ، ٥١٢
 ٤ : ٢٤ ، ٣٥١
 ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن
 حزم) :
 ٢ : ١٢٨
 ٤ : ٣٩
 حسان ابن أبي الأشرس :
 ١ : ٢٢٩

٤ : ١٠٨ ، ٣١٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨
 الحاتمي :
 ٢ : ٢٥٦
 ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن
 يونس) :
 ١ : ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧
 ٢ : ٣٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ ، ٤٨٩
 ٣ : ٧٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٣٨٤ ، ٤٦٨
 ٤ : ٩٨ ، ١٦٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٠
 ٢٥٩ ، ٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠
 ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦
 الحارث بن أسد المحاسبي :
 ١ : ٢٣٨
 الحارث بن ظالم :
 ٢ : ٥١٤
 الحارث بن يزيد :
 ١ : ٢٦٩
 حازم القرطاجني :
 ١ : ٥٩ ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١
 ٢ : ٤٠٨
 ٣ : ٧١ ، ١٠٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٧
 حاطب بن أبي بلتعة :
 ١ : ١٩٥
 الحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) :
 ١ : ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢
 ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣
 ٤٣٩ ، ٤٤٧

- حسان بن ثابت :
١٣ : ٢
٣ : ٣٥٧ ، ١٥١ ، ١٢٧ : ٣
أبو الحسن الأخفش = الأخفش
أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل) :
١ : ٥٤ ، ٢٧٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ : ١
٢ : ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ : ١١١
٤ : ٣٤٦ : ٤
الحسن بن أبي الحسن البصري :
١ : ٧ ، ٢٨ ، ١٩١ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ : ١
٣٤٩ ، ٣٢٥ : ٢
٢ : ٤٥ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٢٨٢ : ٤٥٠
٣ : ١٤٥ ، ٣٢٢ ، ٣٥٣ ، ٤٣٧ : ٤
٤٥ : ٤
ابن الحسن السبكي :
٢ : ٥٠٧ : ٢
أبو الحسن السخاوي (علي بن محمد بن عبد الصمد) :
١ : ٣٣١ : ١
أبو الحسن الشاذلي (علي بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسي) :
٢ : ٥٧ ، ١٦٠ : ٢
أبو الحسن الشهرستاني :
١ : ٣٦ : ١
- أبو الحسن طاهر القرني :
١ : ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ : ١
الحسن بن علي بن أبي طالب :
٢ : ١٥٢ : ٢
٣ : ٢١ : ٣
الحسن بن الفضل :
١ : ٤٨٦ : ١
أبو الحسن الماوردي = الماوردي
الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري
أبو القاسم :
١ : ١٩٢ : ٢
٢ : ٦٨ : ٢
حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي صاحب البسيط :
٢ : ٣٦٤ : ٢
حسن بن محمد الصاغاني = الصاغاني
أبو الحسن الواحدي = الواحدي
الحسين بن خالويه :
٢ : ٢٤٥ : ٢
٣ : ١٨٩ ، ٣٥٣ : ٤
٤ : ٣٤٧ ، ٤٣٩ : ١
أبو الحسين الدهان :
١ : ٤٥ ، ٣٥٩ : ١
الحسين بن علي بن أبي طالب :
٢ : ١٥٢ : ٢
حسين بن عمر بن قيس :
١ : ١٩٦ : ١
أبو الحسين بن فارس = أحمد بن فارس
(٣٠ - برهان راجع)

- الحسين بن الفضل :
٢ : ٨٨
الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي
المروزي :
١ : ٤٧٦ ، ٤٧٧
حسين بن واقد :
١ : ١٩٧
ابن الحضرمي = يعقوب :
حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الضرير :
٣ : ٢٧٩
أبو حفص للدني :
١ : ٣٣٠
حفصة بنت عمر بن الخطاب :
١ : ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٣٣٦
أبو الحكم بن برجان = ابن برجان :
الحكيم الترمذي (أبو عبد الله محمد بن علي
الحكيم الترمذي - صاحب كتاب بيان الفرق
بين الصدر والقلب والفؤاد واللب) :
١ : ٤٦٩
الحليمي (أبو عبد الله حسن بن الحسن
الحليمي) :
١ : ٢٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ،
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩
٢ : ٥٥
حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات :
١ : ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧
٢ : ٨٨
٣ : ١٠٨ ، ١٦٣ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤
٤ : ١١٥ ، ٢٩٩ ، ٤٣١
حميد الأعرج :
١ : ٢٥١
حميد بن زنجويه :
١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
حنظلة :
٢ : ١٤٣
أبو حنيفة الدينوري :
٢ : ٤٤٦
أبو حنيفة النعمان :
١ : ٧٥ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ ،
٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ - ٤٦٧ ، ٤١٧
٢ : ٤٦٦ ، ٤٦٩
٤ : ٣٩٣
الحوفي أبو الحسن علي بن إبراهيم
١ : ٣٠١
٣ : ٢٢٢
أبو حيان التوحيدى (علي بن محمد بن
العباس) :
١ : ٢٤٤ ، ٣٠٦
٢ : ١٠٠
٣ : ٣٦٣
أبو حيان النحوى (محمد بن يوسف أثير الدين) :
١ : ٣٥ ، ٣٠١ ، ٣٢٣
٢ : ١٧١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢ ،
٣ : ٦١ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٨١ ،
٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٨٣
٤ : ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٣٤ ،
٢٦٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨
٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٤٢٩ ، ٤٦٥

حي بن أخطب :

١٨ : ١

(خ)

خارجة بن زيد :

٢٣٤ : ١

أبو خاقان :

٣٢٤ : ١

أبو خالد الأحمر (سليمان بن حيان) :

٢٤٦ ، ٢٤٧ : ١

خالد بن مسلمة :

٢٨٣ : ١

خالد بن الوليد :

٤٦٩ : ١

ابن خالويه = الحسين بن خالويه :

ابن الحجاز (أحمد بن الحسين شمس الدين

ابن الحجاز) :

٤٣٣ : ٢

٣٧٥ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ٧٢ : ٣

٣٧٠ ، ٣٠٧ : ٤

حديجة بنت خويلد الأسدي :

٢٠٧ : ١

١٣٤ : ٢

ابن خروف (علي بن محمد بن علي أبو الحسن) :

٣٩٧ : ٢

١٧٣ : ٣

١٥١ ، ١٠٣ : ٤

ابن خزيمة :

٤٧٢ : ١

خزيمة بن ثابت الأنصاري :

٢٣٩ ، ٢٣٤ : ١

ابن الحشاش (عبد الله بن أحمد) :

٣٠٥ ، ٧٠ : ١

٤٨٨ : ٢

٣٨٨ ، ٢٨٢ ، ٨٧ : ٤

الحضر (عليه السلام) :

٥٤ : ٣

٦٠ ، ٥٩ : ٤

أبو الخطاب (من الخبابة) :

١٥٧ : ٢

الخطابي (حمد بن محمد أبو سليمان) :

٢٩٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١

٥٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٠ ، ٤٦ : ٢

الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) :

٢٧٧ : ١

ابن خطيب زملكا (عبد الواحد بن عبد الكريم

ابن خلف كمال الدين) :

٣٥١ : ٢

٤٦٤ : ٤

الخطيب القزويني (صاحب التلخيص) :

١٠٩ : ٣

الخطيب (محمد بن مظفر الخلخالي شمس الدين) :

٢١٣ : ٤

الحنفاي (عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

٤٨٧ ، ٥٧ : ١

٣٠٥ : ٢

٤٥٤ ، ٣٢٥ : ٣

- خلف الأحمر :
٣ : ٤٠٠
أبو خلف (المقرئ) :
١ : ٣٢٥
خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي :
١ : ٣٣٠
أبو خوير منداذ :
٢ : ٢٥٥
الحوي = شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة :
(د)
الدامغانى (محمد بن علي بن محمد الحنفى) :
١ : ١٠٢
الدانى = أبو عمرو الدانى :
داوود (عليه السلام) :
٢ : ٣٠٢
٤ : ٣٢
ابن داود = محمد بن داود الظاهري :
أبو داود السجستاني (صاحب السنن) :
١ : ٩٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٨٥ ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٦٩
٢ : ٢٨ ، ١٦١ ، ١٧٨
داود الظاهري (أبو سليمان داود بن علي بن
خلف الأصبهاني) :
٢ : ١٧٨ ، ٢٥٥
الذماري (صاحب شرح التنبيه) :
١ : ٢٤٦
أبو الدرداء (غويمر بن زيد الأنصاري) :
١ : ٢١٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢
٢ : ١٥٤ ، ٢٠٨
- ابن درستويه :
١ : ٣٧٦ ، ٣٠٥
٢ : ١٩٨
ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) :
١ : ٢١٧ ، ٥٥
٢ : ٢٧٩
ابن الدهان :
٢ : ٣٩٣
٤ : ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧
(ذ)
ذو الرمة :
٣ : ٦٨
دو القرنين :
١ : ٣٠
ذو النون المصري (ثوبان بن إبراهيم) :
١ : ٧
أبو ذؤيب الهذلي :
٣ : ٣
(ر)
الرازي = غفر الدين :
راشد :
١ : ٢٥١
الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن
محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) :
١ : ١٢٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٩
٢ : ٧٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧٢
٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥
٤٧٣

- رؤبة بن العجاج : ٣ : ١١٦ ، ١٤٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٣
 ١ : ٩٠ ، ١٦٧ ، ١٥٧ ، ١١٢ ، ٩٧ ، ١٨ : ٤
 ٢ : ٢٦٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٢٦ ، ٣١٨
 روح بن عبادة : ٣٤٣ ، ٣٥٣ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣ ، ٤٢٨
 ٢ : ١٥٩
 الروياني (أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل) :
 ٢ : ٤٦٧
 أبو رويم = نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم :
 أبو رياش :
 ٣ : ٣٨٩
 (ز)
 ابن الزاغوني (علي بن عبد الله بن نصر) :
 ١ : ١٠٢
 زاهر بن رستم (أبو شجاع الأصبهاني) :
 ١ : ٣٢٥
 زبانه = أبو عمرو بن الملاء بن عمار :
 الزبيدي (طبع خطأ الزبير) :
 ١ : ٢٥٠
 ابن الزبير = أبو جعفر بن الزبير :
 الزجاج (إبراهيم بن السري) :
 ١ : ١٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٢٢ ، ٣٤٢
 ٢ : ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ٤١٦ ، ٤٦٢
 ٣ : ٧٧ ، ٨١ ، ١٨٦ - ١٨٨ ، ١٩٣ ، ٢٨٩ ، ٣٦٠
 ٤ : ٩٧ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٣٣ ، ١٥٩ ، ٢٣٨
 ٢٧٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٤ ، ٤٣٤
 زر بن حبیش :
 ٢ : ١٢٨
 ٣ : ١١٦ ، ١٤٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٣
 ٤ : ١٨ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٥٣ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣ ، ٤٢٨
 رافع بن حرمة :
 ١ : ١٥٨
 الرازمي (أبو القاسم عبد الكريم بن محمد
 القزويني) :
 ١ : ٤٧٦
 ابن راهويه :
 ٢ : ٧٨
 ابن أبي الربيع :
 ٢ : ٤٠٤
 ٣ : ٨٥ ، ١٧٩
 ٤ : ١٣٦ ، ١٧٤ ، ٤١٨
 الربيع بن أنس :
 ١ : ٢٠٩
 ٢ : ١٥٨
 رسول الله = محمد عليه السلام :
 الرشيد (الكاتب) :
 ٣ : ٤٥٢
 ابن رشيقي :
 ٣ : ٤٠٠
 الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) :
 ١ : ٥٤ ، ٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨
 ٢ : ١٨ ، ٩٠ ، ٢٥٢ ، ٣١٧ ، ٤٥١ ، ٤٦٥
 ٣ : ٦٣ ، ٧١ ، ١٠٧ ، ٤١٨
 ٤ : ١٣ ، ١٦٧ ، ٢٤١ ، ٢٨٦ ، ٣٩٥

زكريا (عليه السلام) :

٣ : ١٣٥

الزخري (محمود بن عمر) :

١ : ١٦٥، ١٢٤، ٧٢، ٦٣، ٤٩، ٣٨، ١٣

١٦٦ : ٢٨٦، ٢٦٧، ٢٦٥، ١٨٦، ١٧٤

٢٨٩ : ٣١٧، ٣١١، ٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠١

٣٢١ : ٤٩٠، ٤٨٨، ٤٣٢، ٣٥٨، ٣٥٦، ٣٤٧

٣ : ٢٦٨، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٢٩، ٢٢٥، ٥٩

٢٨٢ : ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٦، ٢٩٦، ٢٩٥

٣١٧ : ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٩

٣٢٨ : ٣٥٠، ٣٤٥، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٣٣

٣٥١ : ٣٨٨، ٣٧٩، ٣٧١، ٣٦٨، ٣٦٤

٣٩٤ : ٤١٦، ٤١٥، ٤٠٨، ٤٠٥، ٣٩٨

٤١٧ : ٤٣٠، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٠، ٤١٨

٤٣١ : ٤٥٢، ٤٥٠، ٤٤٨، ٤٤٦، ٤٣٤

٤٥٤ : ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٢، ٤٦١

٤٧٢ : ٥٠٠، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٨٢، ٤٧٤

٥٠٣-٥٠٥-٥٠٧

٣ : ١١، ١٢، ٢٥، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٥٠

٥١ : ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧٤، ٨٦، ٨٩، ١٠٦

١٠٨ : ١٠٩، ١١٨، ١٢٦، ١٤٥، ١٤٦

١٥٤ : ١٦٦-١٦٨، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٩

١٨١ : ١٨٢، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٠

٢٠١ : ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٧

٢٤٨ : ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٧٩

٢٨٧ : ٢٩١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠

٣١٢ : ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٥١

٣٥٨ : ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٩٠، ٤٠٣

٤٢٤ : ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٧٧

٤ : ١١، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٨٩

٩١ : ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١٠٩، ١١٢-١١٤

١٢٢ : ١٣١، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٩، ١٧٧

١٨٦ : ١٩١، ١٩٧، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٦٣

٢٦٧ : ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢

٢٨٩ : ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٢٨

٣٣٦ : ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٢

٣٥٤ : ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠

٣٨٢ : ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٢، ٤٤٠

الزملكاني = كل الدين الزملكاني :

الزنجاني (عز الدين أبي للمالي عبد الوهاب

ابن إبراهيم الزنجاني) :

٣ : ١٠٣، ٤١٥

الزهرى (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب) :

١ : ٢١١، ٢٣١، ٢٣٤، ٤٨٣

زياد بن أبي سفيان :

١ : ٢٥١

أبو زيد (سحابي) :

١ : ٢٤١، ٢٤٣

أبو زيد الأنصاري :

١ : ٣٢٢

٣ : ٣٨٨

٤ : ١٨٢

زيد بن ثابت :

١ : ٨، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦

٢٣٧ : ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٧٦، ٢٧٩

٢ : ١٢٧

السرطى النبوز بالحمار (أبو عثمان سعيد

ابن محمد)

٢٩٢ : ١

سعد بن عبيد :

٢٤١ : ١

أبو سعد كمال الدين = علي بن مسعود القرغاني

(صاحب المستوفى) :

سعد بن أبي وقاص :

٣٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨ ، ٣٣ : ١

سعيد بن بشير :

٢٤٤ : ١

سعيد بن جبير :

٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ٨ : ١

٢٠٣ ، ١٥٨ : ٢

٤٠٤ ، ٣٣٦ ، ١٣٨ : ٤

سعيد بن خالد :

٢٥٨ : ١

أبو سعيد بن عون المكي :

٤٦٢ : ١

سعيد بن السيب :

٤٥٩ ، ٨ : ١

أبو سعيد بن الملقى :

٤٣٩ : ١

أبو سفيان :

٢٢٠ : ٢

٨ : ٣

زيد بن حارثة :

١٦٣ : ١

٣٠٢ ، ١٧٢ : ٢

زين الدين = محمد بن محمد التنوخي (صاحب

الأقصى القريب)

(س)

سارة :

١٩٥ : ١

سالم (مولى أبي حذيفة) :

٢٤٣ : ١

السبق :

٣٢٦ : ١

ابن سبع (أبو الربيع سليمان البستي) :

٤٥٤ : ١

١٥٤ : ٢

سحيم بن وثيل البربوعى :

١١٠ : ١

السخاوى (علم الدين علي بن محمد

ابن عبد الصمد) :

٢٨١ ، ١١٢ : ١

٤٥٣ : ٢

السدى = إسماعيل بن عبد الرحمن السدى :

ابن السراج :

٣٦٧ ، ٣٣٣ : ٢

١٦١ ، ٧٢ : ٣

٤١٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ١٢٧ :

سلف بن صخر :	سفيان الثوري :
٢٤ : ١	٤٧٩ ، ٤٣٤ ، ٦ : ١
أبو سلف بن عبد الرحمن :	١٦٤ ، ٧٨ : ٢
٢١٧ : ١	سفيان بن عينة ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٦ : ١
سليم الرازي (أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي) :	١٥٩ : ٢
٤٧٣ : ١	السكاكي (يوسف بن أبي بكر) :
سليمان عليه (السلام) :	٣١١ ، ٧٠ : ١
٢٦٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ١٤٤ : ٣	١٠٠ : ٢ ، ٣٣٦ ، ٣١٥ ، ٣١٣ ، ٢٨٤ ، ١٠٠ : ٢
٢٨٥ ، ٣٢ : ٤	٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ٤٠٠
أبو سليمان = داود الظاهري :	٢٥١ ، ١٥٣ ، ١٤٢ ، ٩١ ، ٤٢ : ٤
سليمان بن جيان = أبو خالد الأحمر :	٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ١٨٢ ، ١٧٧ ، ١٦٣ : ٣
سليمان بن داود الهاشمي :	٣٩٦ ، ٣٤٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٣٠٧
٣٨٠ : ١	٤٤١ ، ٤٣٨ ، ٤٢٨ ، ٤٢٤ ، ٤١٩
أبو السمال :	٢٥١ ، ١٥٣ ، ١٤٢ ، ٩١ ، ٤٢ : ٤
٢٨٨ : ٣	ابن السكيت :
سمرة :	٢٩٨ : ١
٢١٢ : ١	٢٨٩ ، ٣٦٢ : ٢
السمرقندي :	١٩ : ٤
٢٢٩ : ١	سلام أبو محمد الحناني :
سنيد :	٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
١٥٩ : ٢	سليمان بن صرد :
سهل بن عبد الله :	٢٢١ : ١
٩ : ١	سليمان الفارسي :
سهيل بن عمرو :	٢٠١ : ١
١٩٨ : ١	أم سلف (أم المؤمنين) :
السيلى (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله	٣٥٠ ، ٩٨ : ١
ابن أحمد) :	٧٨ : ٢
١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٥٥ : ١	

ابن سيدة (علي بن إسماعيل أبو الحسن الضري) :	٢ : ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧
١ : ٦٤ ، ٢٩٢	٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦
٢ : ٣٥١ ، ٤٧٦	٣ : ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥
٣ : ٣١٣ ، ٣٤١	٣٨٦ ، ٣٦٨
ابن سيد (أحمد بن أبان) :	٤ : ٧ ، ١٣ ، ٢١ ، ٦٢ ، ١٥٤ ، ٢٥٤
١ : ٢٩١	٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠
السراي :	٣٢٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠
١ : ٣٠٦	أبو السوار القنوي :
٢ : ٢٧٥	٣ : ٣٨٨
٤ : ١٢٦ ، ١٥٣ ، ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٧٠	سيويه :
ابن السراي :	١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٢٢
٤ : ٣٥٨	٢ : ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢
ابن السيد (عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي) :	٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠١
١ : ٢٤٦ ، ٢٩١	٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨
٢ : ٢٧ ، ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٤٥٤ ، ٤٨٤	٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤
٤ : ٣٧ ، ٣٥٨	٤٦٣ ، ٥٠٦
ابن سيرين (أبو بكر محمد بن سيرين البصري) :	٣ : ٩ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ١٠٣
١ : ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩	١٠٦ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠
٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩	١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٣
سيف الدولة :	٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦
٤ : ١٨٩ ، ٤٦٥	٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢
(ش)	١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨٣
أبو شامة شهاب الدين (عبد الرحمن بن إسماعيل	١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥
ابن إبراهيم بن عثمان الشافعي) :	٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٥
١ : ١٨٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٨١	٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥
٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٠	٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨
	٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢
	٤٢٤ ، ٤٤٣

- الشبلى :
١ : ٤٤٦ :
شمس الدين الخوي (أحمد بن خليل بن سعادة) :
١ : ١٦ ، ٤٣٩ :
٢ : ٣٧٨ ، ٣٧٩ :
شمس الدين الذهبي (محمد بن أحمد ابن عثمان ابن تايماز التركمانى) :
١ : ٢٤٢ :
شمس الدين محمد بن النقيب :
١ : ٣١١ :
ابن شنبوذ :
١ : ٨٩ :
ابن شهاب = الزهرى (الزهرى) :
شهاب الدين أبو شامة = أبو شامة :
شهاب الدين بن المرحل :
٤ : ٤٨ :
ابن أبي شيبة (الحافظ أبو بكر عبد الله ابن محمد) :
١ : ١٨٩ ، ٢٥٨ ، ٤٧٩ :
٢ : ١٣٢ :
شيدلة = عزيزى :
(ص)
الصاحب بن عباد :
٢ : ٥١٤ :
الصاغاني (حسن بن محمد صاحب التكملة) :
١ : ١١٠ ، ٢٩٢ :
٤ : ٢٧٨ :
صالح (عليه السلام) :
٣ : ٣٠ ، ٣٢ :
ابن الشجرى (أبو السعادات هبة الله بن علي ابن حمزة) :
٢ : ٣٧٦ :
٣ : ١٦١ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٠٣ :
٣١٢ ، ٣١٩ ، ٣٤٠ :
٤ : ١٢٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ :
٣٧٩ ، ٣٥٩ ، ٣٥٧ :
الشرىف المرتضى :
٣ : ٣٦٣ ، ٣٨٦ ، ٤٣٠ :
٤ : ٤٥ ، ١٣٧ :
شعبة بن الحجاج :
١ : ٢٠٩ :
٣ : ١٥٨ ، ١٥٩ :
٣ : ٤٣٧ :
الشمي :
١ : ١٧٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ :
٤٨٠ :
٢ : ١٥٨ ، ١٨٣ :
شعيب (عليه السلام) :
٣ : ٣٠ ، ٢١٩ ، ٣٠٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٨ ، ٤١٠ :
الشلوين (أبو علي الاشيلي عمر ابن محمد ابن عمر الأزدي) :
٢ : ٢٣٩ ، ٣٥٧ :
٣ : ١٥١ ، ٧٩ :
شمس الدين بن الجوزى :
٣ : ٣٢٦ :

أبو صالح :

١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٤٣٩

٢ : ١٥٨

صالح بن محمد اليزيدي :

٢ : ١٥٩

صدر الدين موهوب الجزري :

٢ : ١٢٢

الصديق = أبو بكر :

الصمب بن جثامة :

٢ : ١٤٣

الصفار = أبو جعفر النحاس

صفي الدين بن أبي المنصور :

٤ : ٦٠

صفية بنت عبد المطلب :

٣ : ٣١٢

ابن الصلاح = أبو عمرو بن الحاجب

أبو الصلت = عبد الله بن كثير

الصيرفي :

١ : ٢٨٤

ابن أبي الصيف :

١ : ٢٤٦

(ض)

ابن الضائع (علي بن محمد بن علي بن يوسف

الكتامي) :

٣ : ٢٣٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧ ،

٣٦٠ ، ٤٣٩

٣ : ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥

٤ : ٢٤٠

الضحاك بن مخلد :

٣ : ٢٢١ ، ٢٣٧

الضحاك بن مزاحم :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٤٧٩

٢ : ١٥٨

ضام بن ثعلبة :

٢ : ١٣٢

ضمرة بن العيص :

١ : ١٥٩

(ط)

أبو طالب (عم الرسول عليه السلام) :

١ : ٣١ ، ١٢٧

ابن أبي طالب = مكى

٢ : ٩٢

أبو طاهر السلفي (أحمد بن محمد بن أحمد

السلفي الحافظ) :

١ : ٢٨٢

ابن طاهر (محمد بن أحمد بن طاهر) :

٤ : ١٨٢ ، ١٨٣

طاوس :

٢ : ١٧١

الطائي الكبير = أبو تمام

الطبراني :

١ : ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٩

الطبري = محمد بن جرير

الطحاوي :

١ : ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن عبد الله الملقى) :

٣ : ٣٢٦ ، ٣٤٩

٣ : ١١٦

٤ : ١٠٣ ، ١٢٨ ، ٤١٦

الطرطوسي (نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي) :

٣ : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٨٤

٣ : ٢٧٢ ، ٤٣٢

الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد ابن خلف) :

١ : ٤٨٢

طرفة بن العبد :

٢ : ٥١٢

٣ : ٦٨

ابن طريف (عبد الملك بن طريف الأندلسي)

١ : ٢٩٢

الطيالى (صاحب السند) :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

أبو الطيب الطبرى :

٣ : ٤٦٩

أبو الطيب بن غلبون (عبد النعم بن غلبون ابن المبارك) :

١ : ٣٢٣

الطبي (الحسن بن محمد بن عبد الله الطبي) :

٣ : ٤٤٨

٣ : ٦٤

٤ : ٩٨ ، ٢٨١

(ظ)

ابن ظفر (أبو عبد الله بن ظفر بن محمد بن محمد الصقلي) :

٣ : ٣٦

٣ : ١٦٦

(ع)

العاص بن وائل :

١ : ١٦٠

عاصم بن بهدلة أبي النجود :

١ : ٢٤٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣١

٢ : ١٢٨

٣ : ٧٩ ، ٢٧٩ ، ٣٥٣

عاصم الجحدري بن أبي الصباح البصرى :

١ : ٢٤٩ ، ٣٨٤

أبو العالية :

١ : ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ، ٤٥٦

٢ : ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٨٦

ابن عامر المقرئ = عبد الله بن عامر بن يزيد :

عامر السدى :

٢ : ١٥٨

ابن عامر = عبد الله بن عامر اليحصي

عامر بن شراحيل = الشعبي

عائشة بنت أبي بكر (أم المؤمنين) :

١ : ١٥ ، ٢٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

٢٠٩ ، ٢٣٢ ، ٣٣٦ ، ٤٦٣

٢ : ٣٩ ، ٢٠٢

٣ : ١١١

٤ : ٢٢٢

ابن عبد الحكم :	ابن عباد (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباد) :
٤٤٧ : ١	٣٤٢ : ١
عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي :	العبادي :
١٥٩ : ٢	٤٦٠ ، ٤٥٦ : ١
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام :	ابن عباس = عبد الله بن عباس
٢٣٦ : ١	أبو العباس أحمد بن سريح (أحمد بن عمر بن
أبو عبد الرحمن السلمي (محمد بن الحسين) :	سريح أبو العباس) :
٤٧٦ ، ٢٤٣ : ١	٤٨٥ : ١
٥١٣ ، ١٧١ : ٢	٤٦ : ٢
عبد الرحمن بن شماس :	العباس بن عبد الطلب :
٢٣٧ : ١	١٨٨ : ١
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه :	أبو العباس المراكشي (أحمد بن محمد بن عثمان
٤٣٤ : ١	الأزدی المعروف بابن البناء) :
عبد الرحمن بن مهدي :	٣٨٧ ، ٣٨٠ : ١
٢٤٧ : ١	أبو العباس بن نفيس (أحمد بن سعد بن أحمد
عبد الرحمن بن يلى :	بن نفيس) :
٢٤٥ : ١	٣٢٣ : ١
عبد الرحيم بن عمر الكرماني :	عبد بن حميد الكشي :
٤٣٢ : ١	١٥٩ : ٢
عبد الرزاق بن همام الصنعاني :	ابن عبد الباقي :
٤٧٩ : ١	٣٢٣ : ١
١٦٤ ، ١٥٩ : ٢	ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله بن عبد البر
ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام	بن عاصم النخري) :
عبد العزيز بن أحمد التجارى :	٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ -
٤٦٥ : ١	٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٢٨٤ ، ٣٣٣ ، ٢٢٣
٤٩٨ : ٢	عبد الجبار بن أحمد :
عبد العزيز الديري (أبو محمد عبد العزيز أحمد	٥١٤ : ٢
ابن سعيد بن عبد الله الدميري) :	
٣٦٩ : ١	

عبد العزيز بن يحيى الكنانى :

١ : ٧

عبد العزى = أبو لهب

عبد الغفار = نوح

عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني :

٢ : ١٠، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٧٨، ٤٠٥،

٤١٣، ٥٠٨

٣ : ١٠٥، ١٦٩، ١٩٣

٤ : ٥١، ٢٣٩

عبد الله بن أحمد بن حنبل :

١ : ٣٢٨، ٤٦٢

أبو عبد الله البغدادي :

٢ : ٨٩

أبو عبد الله البكراباذي :

١ : ٤٨٦

٢ : ٧٦

عبد الله بن جابر :

٤ : ٤٣٩

عبد الله بن جبير :

١ : ٢٤٩

عبد الله بن جحش :

١ : ٢٠٣، ٢٠٤

عبد الله بن الجراح :

٢ : ١٥٩

عبد الله بن حذافة :

٤ : ٣٣

أبو عبد الله الحلیمی = الحلیمی

عبد الله بن الزبير :

١ : ٢٣٦، ٣٢٧

عبد الله بن زيد بن أسلم :

٢ : ١٥٨

عبد الله بن السائب :

١ : ٢٤٣

عبد الله بن أبي سرح :

١ : ٢٠٠

عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج :

١ : ٢٤٦، ٢٤٧

عبد الله بن سلام :

١ : ٢٠٢

٢ : ٢٢١

عبد الله بن عامر بن ربيعة (صحابي) :

١ : ١٩٨

عبد الله بن عامر بن يزيد بن عيم اليحصي :

١ : ١١٧، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٨،

٣٢٩، ٣٣٨، ٣٤٥

٢ : ٢٩٠

٣ : ١٦١، ٢١١

٤ : ٣٧، ٣٠١

عبد الله بن عباس :

١ : ٨، ٢٧، ٢٨، ١٠٥، ١٧٣، ١٩٠، ١٩٣،

١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٨،

٢٢٩، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨،

٢٦٣، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩،

٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٧،

عبد الله بن مسعود

١ : ٧ ، ٨ ، ٣٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ،

٢١٥ - ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ،

٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،

٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٤ -

٤٥٦ ، ٤٧٩

٢ : ٥٨ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥١ ،

١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ،

٢٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٨٧

٣ : ٧٧ ، ٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٤٩

٤ : ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٤١٦

عبد الوهاب المالكي :

٣ : ٤٣٢

ابن عبدون :

٣ : ٢٣٨

أبو عبيد (القاسم بن سلام) :

١ : ٢٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،

٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٣٦ ،

٣٥٥ ، ٣٨٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ،

٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣

٢ : ٢٨ ، ٨١ ، ١٥١ ، ٣٠٠ ، ٥٠٤

٣ : ٢٨٠ ، ٣١٣

٤ : ١٨٤ ، ٤٢١

عبيد الله بن موسى :

١ : ٤٤٤

أبو عبيدة بن الجراح :

٤ : ٤١٦

٣٧٧ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،

٤٦٢ ، ٤٧٢

٢ : ٤٥٠ ، ٤٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،

١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،

١٨٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٧١ ، ٢٩٥ ،

٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٤٨٨ ، ٥١٥

٣ : ٨٩ ، ١١٧ ، ١٥٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، ٢٨٩ ،

٤٤٩ ، ٤٥٣

٤ : ٤٣ ، ٥٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨٨

عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى :

١ : ٢٤٦

عبد الله بن عمر :

١ : ٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٩ ، ٣٤٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ،

٤٧١ ، ٤٨١

عبد الله بن عمرو بن الماص :

١ : ٤٤٧ ، ٤٥٥

٢ : ١٥٧

٤ : ٣٣٢

أبو عبد الله القرشي :

١ : ٤٥٢

أبو عبد الله الكارزني (محمد بن الحسين) :

١ : ٣٢٤

عبد الله بن كثير القرشي :

١ : ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،

٣ : ٢١٣

٤ : ١٥٧

عبد الله بن المبارك :

١ : ٤٤٦ ، ٤٧٢

- أبو عبيدة (معمّر بن الثني) :
 ٢٨٧ ، ٢٩٥ : ١
 ١٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٣٤١ : ٢
 ١٢٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩ : ٣
 ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٣٥٦ : ٤
 عتاب بن أسيد :
 ٢٠٤ : ١
 عثمان بن جنى = ابن جنى
 عثمان بن سعيد الدارمي أبو عمرو :
 ١٨٨ : ١
 عثمان بن طلحة :
 ١٨٨ : ١
 عثمان بن عبد الله بن أوس :
 ٢٤٦ : ١
 عثمان بن عبيد الله بن أوس الثقفي :
 ٤٦٢ : ١
 عثمان بن عفان
 ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ : ١
 ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ : ٢
 ٢٣٥ - ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ - ٢٤٣ : ٣
 ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ : ٤
 ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٧٢ : ٥
 ١٢٧ : ٦
 عثمان بن عمرو = أبو عمر بن الحاجب :
 أبو عثمان المازني :
 ٢٤٠ ، ٢٦٨ : ٢
 ٣٠٥ ، ٣٦٢ : ٣
 عثمان بن مظعون :
 ٢٨ : ١
 أبو عثمان النهدي :
 ٣٠ : ١
 العجاج :
 ٣٥٩ : ٣
 عدى بن حاتم :
 ١٥ ، ١٦٠ : ١
 ابن العربي = أبو بكر بن العربي :
 العراقي (علم الدين عبد الكريم بن علي
 العراقي) :
 ٣١ ، ٣٨٣ ، ١٧ : ٣
 ١١ : ٤
 عروة بن الزبير بن العوام الأسدي :
 ١٨٩ ، ١٩٠ : ١
 ٢٠٢ : ٢
 عز الدين = ابن أبي الحديد :
 عز الدين بن عبد السلام :
 ٣٧ ، ٨٨ ، ٣٤٥ ، ٤٣٩ ، ٤٦٣ : ١
 ٤٧٥ ، ٤٨١ : ٢
 ٤ : ٣
 ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٢ : ٤
 ٤٩٦ : ٥
 ٣ : ٦
 ٤١٥ : ٧
 ٤٠ ، ٤٠٥ ، ١٤٤ ، ٢٩٧ ، ٣٤٦ : ٨
 عز الدين الفاروق :
 ٣٢٥ : ٩

٣ : ٧١ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ١٥٨ ، ٢٨٩ ،

٣٨٣ ، ٣٨٤

٤ : ٢٠٣ ، ٢٣٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٧ ،

٣٨٣

عطاء بن أبي رباح :

٢ : ١٥٨

عطاء بن أبي سلة الحراساني :

٢ : ١٥٨

عطاء بن يسار :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٩

ابن عطية (عبد الحق بن غالب) :

١ : ٨ ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩ ،

٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٤٨٩

٢ : ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٥٩ ، ٢٤٠ ،

٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨ ،

٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩

٣ : ١٠٣ ، ١٢٣ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٤ ،

٣٤٩

٤ : ١٣ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٧ ، ١١٢ ،

١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

عطية العوفي :

٢ : ١٥٨

عقبة بن عامر :

١ : ٢٤٣

عقبة بن أبي معيط :

٣ : ٣٠٢

عزير :

٢ : ١٨٦

٣ : ٨٢ ، ٣٩٠

ابن عزير (محمد بن عزير المزري

السجستاني) :

١ : ٢٩١

٢ : ٢٧٩

٤ : ٢٤٨

عزير بن عبد الملك الشافعي أبو المصالي

القاضي المعروف بشيلة :

١ : ١٩٠ ، ٢٧٣ ، ٢٩٠

٢ : ٣٨ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٣٤١

٣ : ٣٥٧

ابن عساكر (محمد بن علي بن الحضرمي

القيسي) :

١ : ١٥٥

٢ : ٤٧٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩

المسكري أبو هلال :

٢ : ٤٧٦

٤ : ٨٥ ، ٧٩

عصام بن يوسف :

١ : ٤٥٧

ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن

ابن عصفور) :

١ : ٣١٩

٢ : ٣١٨ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ،

٤٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٨

ابن عقيل (عبدالله بن محمد بن عقيل) :

٤٤٥ : ١

١٥٨ : ٢

عكرمة بن أبي جهل :

٤٧٨ : ١

عكرمة (مولى ابن العباس) :

٤٣٢، ٢٩٣، ٢٨٨، ١٥٩، ١٥٥ : ١

١٧١، ١٥٨ : ٢

أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغامى :

٤٣ : ١

علاء الدين الباجى :

١٤١ : ٤

أبو العلاء المعرى :

٥١٣ : ٢

٤٢٥ : ٣

عاقمة بن قيس الديخى الكوفى :

١٨٩، ١٩٠، ١٩١ : ١

علم الدين العراقى = العراقى

علم الدين القمى :

١٨٨ : ٤

على بن أحمد الفارسى أبو محمد الحافظ :

٢٩١ : ١

أبو على الحاتمى :

٣٠٣ : ٢

على بن حجر بن إياس السعدى :

١٥٩ : ٢

على بن حمزة الكسافى :

٣٣٨، ٣٣١، ٣٢٩، ٣١٩، ٢٦٦، ٢٥٣ : ١

٣٩١، ٣٨٤

٨٨ : ٢

١٩٣، ١٨٠، ١٦٣، ١٤٤، ١٠٣، ٣٣ : ٣

٣٨٤، ٣٧٠، ٣٦٤، ٣٦٢، ٢٠٣

٣٩٠، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٢٥، ٣١٥، ٢٨٨ : ٤

٤٠٩، ٤٤٤

على بن زيد :

٢٠٩ : ١

على بن أبي طالب :

١٩٧، ٨، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٣٥، ٢٠٤ : ١

٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٣٣٨، ٤٧٩ : ١

٤٨٢

١٧١، ١٦١، ١٥٢، ١٢٧، ٧٩، ٢٩، ٥ : ٢

٣١٥، ٢٧٣، ٢٦٣، ١٩٧

٤٤٩، ٣١٣، ٣٠٣، ٢٢٢ : ٣

على بن أبي طلحة الوالى

١٥٨، ١٥٩ : ٢

على بن عبد الله بن جعفر المدينى :

٢٢ : ١

عنى بن عيسى الربعى :

٢٧٠ : ٣

على بن عيسى = الرمانى

أبو على الفارسى :

٢٧٨، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٧٧ : ١

٦١، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٧ : ٢

٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٢٥، ٣٣٢ : ١

٣٤٥، ٣٦٩، ٣٧٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٦ : ١

٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٦٣ : ١

٥١٨، ٥٠٥

العماني (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني):

١ : ٣٤٢

ابن عمر = عبد الله بن عمر

عمر بن الخطاب :

١ : ٨ ، ٣٣ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦

٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩

٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠

٢ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٧٤

٣ : ٣١٣

٤ : ٤١٦

أبو عمر الزاهد غلام ثعلب (محمد بن عبد الواد -

المعروف بالزاهد) :

١ : ٢٩١ ، ٣٣٩

٢ : ٢٤٢

٣ : ١٨٤

٤ : ٧٧

أبو عمر الطنكي (أحمد بن محمد بن

عبد الله بن لب) :

١ : ٣٢٤

أبو عمر بن عبد البر = ابن عبد البر

عمر بن عبد العزيز :

٣ : ٣١٣

عمر بن عبد الله بن أوس بن حذيفة :

١ : ٢٤٥

عمران القطان :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

عمرو بن الجوح :

٤ : ٤٣

٣ : ٣ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٦١ ، ١٠٨ ، ١١٦

١٢١ ، ١٢٤ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٩

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠

٢١٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧

٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٤

٤ : ٢٩ ، ٣٥ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ، ١٦١

١٧٦ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٧١

٢٧٤ ، ٢٩٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٤١٠ ، ٤٣٢

أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيذون):

١ : ٢٩٢

أبو علي المالكي (الحسن بن محمد بن إبراهيم):

١ : ٣٢٥

علي بن محمد افروى (صاحب كتاب

الأزهرية) :

٤ : ٢٤٥

هي بن محمد الوراق :

٢ : ١٥٣

علي بن مسمود المرغاني أبو سعد كمال الدين

(صاحب كتاب المستوفى) :

١ : ٣٥٩

٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٥

العلاء النسي (أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن

بن الحسين بن محمد النسي) :

١ : ٤٧٦ ، ٤٨٣

العلاء بن يوسف الموصلي :

١ : ٤٧٧

عمارة بن الوليد :

١ : ٢٨٩

٤٥٣ : ٤٤١ : ٢	أبو عمرو بن الحاجب = ابن الحاجب
٢١١ : ٦٤ : ٣	أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد) :
عترة بن شداد :	١ : ٥٣ ، ١١١ ، ٢١٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ،
٣٠٧ : ٢	٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،
عوف بن عفراء :	٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ،
٢٠٣ : ١	٣٤٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ،
عياش بن أبي ربيعة :	٣٩٦ ، ٤٤٦
١١٩ : ٢	٣ : ٣٨٨
عيسى (عليه السلام) :	أبو عمرو الشيباني :
٤١٥ : ١٦٣ : ١٦١ : ١	١ : ٢٦٦
١٨٦ : ١٨٢ ، ١٦٩ : ١٤٠ ، ١٣٥ : ٩٨ : ٢	أبو عمرو بن الصلاح :
٣٩٠ ، ٢٣٧	١ : ١٩٩ ، ٢٩١ ، ٣٣٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ،
٢٦٩ : ٢٦٠ ، ١٤٩ ، ١٣٧ : ٨٢ : ١٥٠ : ٥ : ٣	٢ : ٧٨ ، ١٧٠
٤٢٦ : ٤٢٥ : ٣٩٠ : ٣١١	عمرو بن العاص :
٢١٥ ، ٤٤ : ٤	١ : ٢٨٩
ابن عيسى :	عمرو بن عبيد :
٢٨٠ : ٣	٣ : ٤٤٩
عيسى بن عمر :	أبو عمرو بن العلاء :
٢٤٥ : ١	١ : ٢٨٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
عيسى بن يونس :	٣٣١ ، ٣٣٨
٢٤٥ : ١	٢ : ٤٨١
ابن عينة :	٤ : ٤٤٤
٤٣٩ : ١	عمرو بن طي :
(غ)	١ : ٣٢٨
الغزالي :	عمرو بن معديكرب :
٤٦١ : ٤٤٤ ، ٤٣٩ : ٤٣٥ ، ٤٣٤ : ١	١ : ٢٨
٤٧٤ : ٧٩ ، ٤٦٠ : ٣ : ٢	ابن عمرون (محمد بن محمد بن أبي طي بن عمرون أبو عبد الله) :

٣ : ٣٩٩ ، ٣٧٨ ، ٣٦٦ ، ٣٢٤ ، ٩٨ : ٢
 ٣ : ٤٣٤ ، ٣٧٧ ، ١١٥ ، ٧٣ ، ٢٢ ، ١٢ : ٣
 ٤٥٢
 ٤ : ٣٦٦ ، ١٤١ ، ٨٩ ، ٧١ ، ٥٦ : ٤
 القراء (يحيى بن زياد) :
 ١ : ٣٢٦ ، ٣٩١ ، ٢٨٤ ، ٦٥ - ٦٣ : ١
 ٣٧٩
 ٢ : ٤٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٧١ ، ٢٣٩ ، ٨٢ : ٢
 ٣ : ١٣٥ ، ١٢٤ ، ١١٤ ، ٧٥ ، ٥٢ ، ٥ : ٣
 ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ : ٣
 ٢٠٨ ، ٢٩٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ : ٣
 ٤٤٠ ، ٣٦٤
 ٤ : ١٨٠ ، ١٥٥ - ١٥٣ ، ٥٧ ، ٢٣ ، ١٢ : ٤
 ٣٤٨ ، ٢٩٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٠ ، ١٨٢
 أبو الفرج الأصفهاني :
 ١ : ٢٥٠ : ١
 أبو الفرج بن الجوزي = ابن الجوزي
 القرزوق :
 ٣ : ٦ : ٣
 ابن القرس (عبد النعم بن محمد بن فارس
 القرناطى) :
 ٣ : ٣ : ٣
 ابن القركاح = تاج الدين
 الفضل بن زياد :
 ٣ : ١٥٩ : ٣
 الفضيل بن شاذان :
 ١ : ٢٤٩ : ١

الغزنوى :
 ٣ : ٣١٢ : ٣
 ابن غلبون :
 ١ : ٣٢٤ : ١
 (ف)
 ابن فارس = أحمد بن فارس
 فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح :
 ١ : ٣٢٣ : ١
 فارس بن زكريا :
 ١ : ١٠٩ ، ٣٢٤ : ١
 الفارسي = أبو على الفارسي
 الفاسى (أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد
 الفاسى) :
 ١ : ٤٦٠ : ١
 فاطمة الزهراء :
 ١ : ٢٣٢ : ١
 ٢ : ١٥٢ ، ١٩٧ : ٢
 أبو الفتح بن جنى = ابن جنى
 أبو الفتح القشيري :
 ١ : ٢٢ : ١
 ٣ : ٢٧٠ : ٣
 ٤ : ٤٢٨ : ٤
 نجر الإسلام = محمد بن أحمد بن أبى سهل
 السرخسى
 نجر الدين (محمد بن عمر الرازى) :
 ١ : ١٣ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٧٣ -
 ٤٩١ ، ٤٤٤ ، ١٩١ ، ١٧٥

ابن فورك (محمد بن الحسن بن فورك) :

١ : ٢٣١ *

٢ : ٢٤٣ ، ٥٠٥

٤ : ٣١٠ ، ٣٤٦

(ق)

ابن قادم = أبو بكر بن قادم

قاسم بن أصبغ (بن محمد بن يوسف بن ناصح

الياني الأندلسي) :

١ : ٢١٢ *

أبو القاسم بن برهان :

١ : ٣٥٤

أبو القاسم بن البنداري (عبد الله بن محمد بن

الحسين بن نايقا) :

٣ : ٤١٤ *

قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الأندلسي :

١ : ٢١٩ *

أبو القاسم بن الرماك :

٤ : ١٨٣

أبو القاسم الزجاجي :

٣ : ١٩٣

أبو القاسم السعدي :

٤ : ١٦٨

القاسم بن سلام = أبو عبيد

أبو القاسم السهيلي = السهيلي

أبو القاسم الشاطبي = القاسم بن فيره

القاسم بن فيره الشاطبي :

١ : ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١

أبو القاسم القشيري :

١ : ٢٦٣ ، ٤٣٥

٣ : ٤١ ، ٤٢

أبو القاسم النيسابوري = محمد بن حبيب

ابن القاص (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري) :

٢ : ٢٥٥ *

قالون :

١ : ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦

قتادة بن دعامة السدوسي :

١ : ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٨ ، ٣٤٤ ، ٤٩٣

٢ : ٢٨ ، ٨٤ ، ١٥٨ ، ٢٣٨

٣ : ١٢٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :

١ : ٦٥ ، ٢١٨ ، ٢٦٣ ، ٢٩٤ ، ٤٣٥

٢ : ٤٢٨

٤ : ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠ ، ٣٤٦

القتبي = ابن قتيبة

قدامة بن جعفر :

١ : ٦٠ *

٣ : ٥٦

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي

بكر بن فرح الأنصاري) :

١ : ٢١٣ ، ٢٧٨

٣ : ٢٥٢

قرظة بن كعب :

١ : ٤٨٠

القزاز (أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني)

١ : ٢٩٢ *

١ : ٣١٨ ، ٣٢٥
الكسائي = علي بن حمزة
كعب بن الأشرف :
١ : ٢٦ ، ١٠٨
كعب بن عمرو :
١ : ٢٨٣
كعب بن لؤي :
١ : ٢٨٣
الكلبي (محمد بن السائب) :
١ : ٢٢٠ ، ٢٨٣
٢ : ٨٠ ، ١٥٩
كمال الدين الزمלקاني (محمد بن علي بن
عبدالواحد)
١ : ٣٩
٢ : ٥٨ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ٤٢١
٣ : ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٣٨٧ ، ٤٢٦ ، ٤٥٤
٤ : ٤٩ ، ٧٢
الكثير الأسدي :
١ : ٢٤٨
الكندي (التاج أبو اليمن زيد بن الحسن
ابن زيد) :
٢ : ٣٢٢
الكواشي (أحمد بن يوسف بن حسن بن
رافع) :
١ : ١٨٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٤٦٦
٢ : ١٥٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠
٣ : ٣٥١
٤ : ١٦٢ ، ٢٧٢

القشيري = أبو القاسم القشيري
ابن القشيري = أبو نصر بن القشيري
ابن القطاع (علي بن جعفر بن علي السعدي
الصقلي) :
١ : ٢٩٢
قطرب (أبو علي محمد بن المستنير) :
٢ : ٤٥ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦
٣ : ٤١٠
٤ : ٣٤٨
القفال (أبو بكر محمد بن إسماعيل) :
١ : ٤٦٥
٢ : ١٩
٣ : ٢٨
قنبل :
١ : ٣٢١
ابن القوطية (محمد بن عمر بن عبد العزيز
القرطبي) :
١ : ٢٩٤
قيس النخعي (أبو علقمة) :
١ : ١٩٠

(ك)

ابن كثير = عبد الله بن كثير :
الكرماني (برهان الدين محمود بن حمزة بن
نصر) :
١ : ١١٢ ، ١٦٥ ، ٢٥٩
٣ : ١٨٨ ، ٢٨٠
أبو الكرم الشهرزوري (مبارك بن الحسن) :

- الكيا الهراسي (أبو الحسن علي بن محمد الطبري) :
١ : ٤٣٤
٣ : ٢
ابن كيسان (محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن) :
٢ : ٤٦٤
(ل)
ليد بن الأعصم :
١ : ٢٥
ليد بن ربيعة :
٢ : ٢٦٧
البحاني :
٢ : ٤٧٧
لقمان :
٢ : ١٨٥
أبو لهب :
١ : ١٦٠ ، ١٦٢ ، ٤٤٠
لوط (عليه السلام) :
٢ : ٥٠١
٣ : ٣٠ ، ٣٢
أبو الليث السمرقندي (نصر بن محمد) :
١ : ٣٢٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٧١
٢ : ١٦٣
(م)
الماتريدي (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي) :
٢ : ٤٣٠
- ابن ماجه :
١ : ١٤٧ ، ٢٥٠
للازني = أبو عثمان
مالك بن أنس :
١ : ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٩٢ ، ٣٧٩ ، ٤٣٨
٢ : ٧٨ ، ١٦٠ ، ٣٦٠
٤ : ٣٩٣ ، ٤٣٨
ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي) :
١ : ٢٨٥
٢ : ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦
٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧
٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥١٢
٣ : ٢٤ ، ٦١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩
١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩١
٤ : ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤
١١٩ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧
٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩
٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧
٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤
٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤
مالك بن دينار :
١ : ٢٤٩
مالك بن سليمان الهروي :
٢ : ١٥٩
مالك بن الصيف :
١ : ١٥٨ ، ١٩٩
الأمون (الخليفة العباسي) :
١ : ٢٥١

٢ : ٢٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ٣٤٥

٣ : ٣٧٣

ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد
مجمع بن جارية :

١ : ٢٤١

محمد (صلى الله عليه وسلم) :

١ : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ١٢٦

١٢٦ ، ١٦٠ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨

١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤

٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩

٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٥٠

٣٥٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥

٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨١ ، ٤٧٣

٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥

٢ : ١١ ، ١٣ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١

٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧

٦٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨

٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢

١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣

١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨١

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠

٢٥٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، ٣١٥

٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٥ ، ٣٦٤

٣٦٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٨٢

٤٨٢ ، ٤٨٨

ابن مامويه (أحمد بن محمد بن مامويه
أبو الحسن) :

١ : ٣٢٥

للاوردى (أبو الحسن علي بن حبيب
الشافعي) :

١ : ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦

٢ : ١٦٢

٣ : ٢٦٦

٤ : ٣٩

البرد :

١ : ٢٥٠

٢ : ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٨٨ ، ٣٥٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧

٣٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٧٦

٣ : ٤ ، ٧٢ ، ٨٥ ، ١٤٦ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٧٩

١٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٦٧ ، ٤١٤

٤ : ٣٦ ، ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٩٥

١٩٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠

٢٦٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤

٣٧٤

المتني :

٢ : ٤٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٦٥

٣ : ٤٦٥

للتوكل (الخليفة العباسي) :

٣ : ٣٦٢

مجاهد بن جبر المكي :

١ : ٦ ، ٨ ، ٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٣

٢٥٣ ، ٢٩٢ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠

- ٣ : ٢٢٠٧ - ٢٦٠٣٧ ، ٣٩٠٣٧ ، ٤٢٠٤٢ ، ٥٠٠٠٠
 ٢ : ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٦
 أبو محمد بن داود :
 ٢ : ١٧٨
 محمد بن داود الظاهري (أبو بكر محمد بن داود
 ابن علي بن خلف الأصبهاني) :
 ١ : ٤٨٥
 محمد بن سعدان أبو جعفر :
 ١ : ٢١٣
 محمد بن سليمان المعروف بابن التقي (صاحب
 كتاب التحرير) :
 ١ : ٣٤٠
 محمد بن سيرين = ابن سيرين
 أبو محمد الشاطبي = القاسم بن فيره :
 محمد بن طاهر :
 ٢ : ١٨٦
 محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني
 (صاحب كتاب الإيضاح) :
 ٢ : ٣٤٢
 أبو محمد بن عبد السلام = عز الدين بن
 عبد السلام
 محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر أبو جعفر
 (صاحب كتاب النبوع) :
 ٣ : ٢٢
 أبو محمد عز الدين = عز الدين بن عبد السلام
 أبو محمد بن عطية = ابن عطية
 محمد بن علي الأزدي (صاحب التوقيص) :
 ٣ : ٣٨٩
- ٣ : ٢٢٠٧ - ٢٦٠٣٧ ، ٣٩٠٣٧ ، ٤٢٠٤٢ ، ٥٠٠٠٠
 ١١٩ ، ١١٣ ، ١٠٦ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٥٩ ، ٥٣
 ١٢٧ ، ١٩٤ ، ١٦٠ ، ٢١٩ ، ٢١٧ ، ٢٠٠
 ٢٢١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٧٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥١
 ٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٤٠ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩
 ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٦٢
 ٤ : ٦٠٥ ، ١٠٧ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٢
 ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٢٥ ، ١٣٢
 ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨
 ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢
 ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠
 محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي :
 ٢ : ٢٥٢
 محمد بن إسحاق = ابن إسحاق
 محمد بن بركات السعدي :
 ٢ : ٢٩
 أبو محمد البصري :
 ٤ : ٢٨٦
 محمد بن جرير الطبري :
 ١ : ١٨ ، ١٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠
 ٢ : ٦٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٥٠٥
 ٣ : ٢٤٢ ، ٢٧٩
 ٤ : ٢٧٠
 أبو محمد الجويني :
 ١ : ٤٥
 محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم :
 ٢ : ٣١ ، ٨٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢

- محمد بن عيسى الأصهباني : ٣٨٤ : ١
 محمد بن أبي الفضل المرسى : ٤٤٣ : ١
 محمد بن القاسم الأنباري = أبو بكر الأنباري : ١٥٨ : ٢
 محمد بن كعب القرظي : ١٥٨ : ٢
 محمد بن محمد التنوخي زين الدين (صاحب كتاب الأقصى القريب) : ٤٠٨، ٣٩١، ٣٤٦ : ٢
 ٣٣٣، ٣٢٥، ١٦٨ : ٣
 ٩٤ : ٤
 أبو محمد المرجاني : ٦٣ : ٤
 محمد بن النكدر : ٤٤٧ : ١
 محمد بن يزيد = المبرد : ٣٢٥ : ١
 محمود بن حمزة الكرمانى = الكرمانى : ٥١٢ : ٢
 ابن محيصن : مرة الحمداني : ١٥٨ : ٢
 يحيى الدين النووى = النووى : ١٩٠ : ١
 الخزوى : ١٥٩ : ٢
 المرزوقى : ٢٤٦ : ١
 مروان بن الحكم : ٢٧ : ١
 مروان بن سعد المهلبى : ٢٠٢ : ٢
 مسدد : ٤٣٦ : ٢
 مسروق : ٢٤٧، ٢٤٦ : ١
 مسعر بن كدام : ٤٧٩، ٢٣٢ : ١
 ابن مسعود = عبد الله بن مسعود : ١٥٧ : ٢
 ابن مسعود الثقفى : ٤٤٤، ٢٤٨ : ١
 أبو مسلم الأصهباني (محمد بن بحر الأصهباني) : ٧ : ٣
 ٢٥٥ : ٢
 ٣٨٥، ٣٦٤ : ٣
 ١٦٧ : ٤
 مسلم بن الحجاج القشيري : ٣٢ : ١
 ٢٢٨، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٦ : ١
 ٤٤٦، ٤٣٣، ٢٥٨، ٢٥٧ : ٢
 ١٥٧، ٦٧، ٣٩، ٣٦ : ٢
 السيب : ٣١ : ١
 سيلة الكذاب : ٢٠٠ : ١

مكي بن حموش بن محمد بن مختار القيسي
القرى :

١ : ١٩٠ ، ٢٥٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ،
٣٣٩ ، ٣٧١ ، ٤٦١

٢ : ٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ٣١٠ ،
٢٤٤

٣ : ٣٣٩

٤ : ٢٤ ، ٢٤٦

ابن ملكون :

٣ : ٧٨

أبو المليح الهذلي :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

منصور بن عمار :

١ : ٤٧٦

منصور بن فلاح البني :

٤ : ١٢٦

ابن النير :

١ : ٨٦ ، ٢٦٧ ، ٤٤٢

٢ : ٥٨ ، ٥٧

٣ : ١٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٣

٤ : ١١ ، ٧٢

المهدوي (أبو العباس أحمد بن عمار) :

١ : ٣٣٩

٢ : ١٥٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤

المؤرج السدوسي :

٣ : ١٠٧

موسى (عليه السلام) :

١ : ٤٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٣

للطري :

٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨

أبو اللطرف بن عميرة :

٤ : ٧٢

الظفري (شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله
الحوي) :

١ : ٢٨١

معاذ بن جبل :

١ : ٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٦٤

أبو العالي = عزيزي :

ابن الممز (عبد الله بن الممز) :

٣ : ٤٥٧

أبو مشر الطبري (عبد الكريم بن عبد الصمد) :

١ : ٣٢٤

الغيرة بن شعبة :

١ : ٢٤٦

مقاتل بن سليمان الأزدي :

١ : ٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣

٢٢٩

٢ : ٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩

٣ : ١٨٧

القبري :

١ : ٢١٢

أبو مقبل :

١ : ١٩٦

ابن المقفع :

٢ : ٩٥

نافع بن الأزرق :	٢ : ٩٨ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ٢٧٢ ، ٣٤٣ ،
٢٩٣ : ١	٣٧٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٢٤
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم :	٣ : ٤ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٦ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ،
٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٢٩٣ ، ٢٨٥ ، ٢٢٧ : ١	١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،
٣٣٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥	٢٧٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٥ ،
٣٤٧ : ٣	٤ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٦ ،
٣٠١ : ٤	٦٢ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ١٩٥ ، ٣٤٧ ،
ابن نباتة (أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن	٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣
إسماعيل) :	أبو موسى الأشعري :
٤٨٢ : ١	١ : ٢٤٣ ، ٢٨٩
النجاشي :	٣ : ٣٦ ، ٣٩
٢٠٥ : ١	أبو موسى المديني :
نجم الدين بن الرقعة (أحمد بن محمد بن علي) :	١ : ٤٦٨
٢٦٧ : ٣	أبو ميسرة :
نجم الدين الطوفي (سليمان بن عبد القوي بن	١ : ٢٠٧ ، ٢٨٣
عبد الكريم) :	ابن ميمون :
٢٤ : ٢	٣ : ١٠٣
ابن النحاس = أبو جعفر النحاس	ميمونة بنت شاقولة البغدادية :
ابن النحاس (ولعله محمد بن إبراهيم بهاء الدين	١ : ٤٣٦
ابن النحاس) :	الميموني :
٢٧٣ : ٣	٣ : ١٥٦
ابن النحوية (محمد بن يعقوب بن الياس الدمشقي	(ن)
الإمام بدر الدين) :	الناطقة الديباني :
١٦٨ : ٣	٣ : ٥٥ ، ٣٥٧
النخعي = إبراهيم	ابن نلصر :
النسائي :	١ : ٤٣٦
٤٣٢ ، ٢٢٩ : ١	ناصر الدين بن النير = ابن النير
١٦١ ، ١٥٩ ، ٥٨ : ٢	

أبو نشيط :	١ : ٢٦٩*
١ : ٣١٩	أبو نواس :
أبو نصر بن سلام :	١ : ٢٦٤
١ : ٤٥٧	٢ : ١١٤
نصر بن عاصم :	نوح (عليه السلام) :
١ : ٢٥١ ، ٢٤٩	١ : ١٦١
أبو نصر بن القشيري (أبو نصر عبد الرحيم ابن عبد الكريم) :	٢ : ٢٤٤ ، ٢٩٤ ، ٣٨٩ ، ٤٧١
٢ : ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ، ٢٠٨	٣ : ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٩
٤ : ٤٣	٤ : ٤٢٣
نصر بن يحيى :	نوح بن أبي مريم :
١ : ٤٥٧	١ : ٤٣٢
أبو النصر :	النووي (عبي الدين أبو زكريا عبي الدين ابن شرف) :
١ : ٤٣٣	١ : ٣٣٣* ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨
النضر بن الحارث بن كلدة :	٤٨٢ ، ٤٧٧
١ : ١٥٧	٢ : ١٢٨*
النظام (أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام) :	٣ : ١٨٤ ، ٣٥٢
٢ : ٩٣*	النيلي :
النظام الكوفي (محمد بن عبد الكريم) :	٢ : ٢٨٩
١ : ٣٢٥*	(أ)
نعم بن سعيد الثقفي :	هارون (عليه السلام) :
٢ : ٢٢٠	١ : ٤٠١
ابن النفيس (علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين) :	٢ : ٢٤٠ ، ٢٤١
٣ : ٤٠٦*	٣ : ٣٠٣ ، ٣٣٥
النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد) :	٤ : ١٥٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣
	هبة الله بن سلام الضرير :
	٢ : ٢٨ ، ٢٩

- ابن هيرة (أبو المظفر يحيى بن هيرة بن محمد
ابن محمد بن هيرة الدهلي) :
٣ : ٣٠٥
هرقل :
١ : ٤٨١
المروى (صاحب التريين) :
١ : ٢٧٧ ، ٢٩١
٣ : ٢٨٥
٤ : ٣٤٣ ، ٣٧٨ ، ٤٠٣ ، ٤٤٣
أبو هريرة :
١ : ٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٤٣٩ ، ٤٦٩ ، ٤٨٦
٣ : ٦٧
٣ : ٢٤٢
٤ : ٢٧٩
ابن أبي هريرة :
٣ : ٤٦
٣ : ٢٦٦
هشام بن حكيم بن حزام :
١ : ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٦
ابن هشام الخضراوى (محمد بن يحيى بن هشام) :
٤ : ٢٣٦
هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي :
١ : ١٨٨
هشيم بن بشير :
٣ : ١٥٩
هلال بن أمية :
١ : ٢٤
- أبو هلال العسكري = العسكري
هود (عليه السلام) :
٣ : ٣٠
(و)
وائل بن الأسقع :
١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨
الواحدى (على بن أحمد) :
١ : ١٣ ، ٢٢ ، ١٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨
٢٩١ ، ٤٣٢
٣ : ٣٩ ، ٤١ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٧٨
٢٨٨ ، ٤٠٩ ، ٤٣٥ ، ٤٥٥ ، ٥٠٦
٣ : ١٦١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ، ٢٠٦
٢١١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٣٧٠ ، ٤٧٤
٤ : ١٨٣ ، ٣٣٨ ، ٣٩٠
أبو وائل :
١ : ٢٥٧
ورش :
١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
ورقة بن نوفل :
٣ : ١٣٤
الوزير المغربي (أبو القاسم الحسين بن على
ابن الحسين) :
٣ : ٤٨٩
ابن وكيع (أبو بكر محمد بن خلف القاضى) :
١ : ٩٥

- وكيع بن الجراح :
١ : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٤٧٩
٣ : ١٥٩
أبو الوليد الباجي (سليمان بن خلف بن سعد
ابن أيوب النجبي الباجي) :
١ : ٤٧١
الوليد بن عقبة بن أبي معيط :
١ : ١٦٠
الوليد بن مسلم :
١ : ٤٧٨
الوليد بن المغيرة المخزومي :
١ : ١٦٣
٣ : ١٠٤ ، ١١٠
الوليد بن الوليد :
٣ : ١١٩
ابن وهب (عبد الله بن وهب بن مسلم
القرشي) :
١ : ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢
وهب بن زيد :
١ : ١٥٨
(ي)
إلياس (عليه السلام) :
٣ : ٣١
أبو ياسر :
١ : ١٠٨
يحيى (عليه السلام) :
٣ : ١٩٥
يحيى بن سلام (أبو زكريا البصري) :
١ : ١٨٨
يحيى بن قريش :
٢ : ١٥٩
يحيى بن محمد بن عبد الله الهروي :
٢ : ١٥٩
يحيى بن معاذ الرازي :
٣ : ١٥٣
يحيى بن معين :
١ : ١٩٠
يحيى بن فضالة المديني :
١ : ٢٩٢
يحيى بن يحيى :
١ : ٤٣٨
يحيى بن يسر :
١ : ٢٥٠
يزيد بن رومان :
١ : ٢٠٣
يزيد بن هارون :
٣ : ١٥٩
اليزيدي :
٣ : ١٢٤
ابن يسار :
١ : ٢٠٣
يعقوب (عليه السلام) :
١ : ١٦١
٤ : ٢١٧
يعقوب بن إسحاق الحضرمي :
١ : ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠
٢ : ٤٥٩
٣ : ٣٨٩
٤ : ٤٤٤

أبو يوسف القاضي :	أبو يعلى الطائفي :
١ : ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٣٥٤	١ : ٢٤٧
٢ : ٤٦٦ ، ٢١٩	أبو يعلى الكبير (محمد بن الحسين بن محمد
يوسف بن محمد النحوى القلعى أبو الفضل :	القراء) :
٣ : ٤٥٨	٢ : ٣ ، ٧٩
يوسف بن مهران :	ابن يعيش (يعيش بن طلى بن يعيش) :
١ : ٢٠٩	٢ : ٣٩٧ ، ٤٥٦
يوشع :	٤ : ٢٨٢ ، ٤٨
٣ : ٤	يوسف (عليه السلام) :
يونس (عليه السلام) :	١ : ٣٤٦ ، ٤١٦
١ : ١٦٢	٣ : ٢٩٤ ، ١٩٥ ، ١٠٩ ، ٦٦ ، ٢٩ ، ٢٧
٣ : ٣١	٤ : ٣٧ ، ٦١ ، ٢٧١
٤ : ٢٣٨	يوسف بن جبارة الأندلسى أبو القاسم :
يونس النحوى :	١ : ٣٢٤
٢ : ٣٦٥ ، ٣٦٦	
٤ : ٤٢٠	

٢ - فهرس الأمم والقبائل والفرق

٣ : ٣٥٣، ٢٠٠، ١٢٤، ٩٨، ٩٧، ٧٧، ٧٢	(١)	الأزد :
٤ : ٢٤٦، ٢٢٨، ٢١٩، ١٦٨، ١٥٢، ١٥١		٢١٧ : ١
٣٢٦ ، ٤٢١، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٣، ٣٣٤		أزد عمان :
٤٤٤		٢٧٩ : ٢
(ت)		أسد :
بنو تميم :		٢١٩ : ١
١ : ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٧		بنو إسرائيل :
٣٢٢، ٢٨٦		١ : ٤١٨، ٤٢
٢ : ٤١٧، ٤٠٨		٢ : ٤٧٩
(ث)		٣ : ٣٧٨، ١٨١، ٥٩، ٣١، ٢٨
ثقيف :		٤ : ٦٥
١ : ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢١٩، ٢٠٤، ٢٠١		الإسماعيلية :
٢٨٣		٣٢٤ : ١
عمود :		الأشعرية :
١ : ٦٣		٥٤ : ١
(ج)		٣ : ٣٠٢
جشم بن بكر :		أصحاب الأيكة :
١ : ٢٨٣		١٦١ : ١
(ح)		الأنصار :
بنو الحارث :		١ : ٢٤٢، ٢٣٧، ٢٠٣
٤ : ٢٢٩	(ب)	٣ : ٤٤٦
الحنفية :		البصريون :
٢ : ٢٥٢		١ : ١٧٠
٤ : ٩٠		٢ : ٤١٧، ٣٧٠، ٣١٦

١٥٧، ١٤٢، ١٢٨، ٩٢، ٥٨، ١١ : ٢

١٧٢، ١٦٤، ١٦٢، ١٦١، ١٥٩، ١٥٨

٢١٥، ٢٠٢، ١٧٦

الصوفية :

٢٢٦ : ١

(ض)

ضبة :

٢١٩ : ١

(ط)

طابحة :

٢٠٩ : ١

(ع)

عاد :

٦٣ : ١

٣٢ : ٣

عبد القيس :

٨ : ٣

بنو عبد الطلب :

٤٣٤ : ٢

العجم :

٢٣٢ : ١

(ف)

فارس :

١١٩ : ٣

آل فرعون :

٣٤٧ : ٤

(خ)

خزاعة :

٢٨٣، ٢١٩، ١٩٨ : ١

(د)

بنو دارم :

٢٨٣ : ١

(ر)

ربيعة :

٢٨٥، ٢٨٤، ٢١٧ : ١

٢٧٤ : ٣

الروم :

١١٩ : ٣

(ز)

بنو زريق :

٢٠٣ : ١

(س)

سعد بن بكر :

٢٨٣، ٢١٩، ٢١٧ : ١

(ش)

الشافعية :

٣٣٢ : ١

(ص)

الصحابية :

٢٥٩، ٢٥٧، ٢٤٢، ٢٢٢، ٢١٨، ٨ : ١

٣٤٠، ٣٣٧، ٣٣٠، ٣٢١، ٢٦٢، ٢٦٠

٤٦١، ٣٧٦

(ق)

قريش :

١ : ١٦٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٦

٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٦

٣٧٦

٢ : ١١٠

٣ : ٢٢ ، ٢١٩ ، ٣٩٠

بنو قريظة :

١ : ١٥٥

قوم نوح :

٤ : ٤٢٣

قيس :

١ : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٨٤

(ك)

كنانة :

١ : ٢١٩

الكوفيون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٧

٣ : ٩ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٣

٣٨٤

٤ : ٣٨ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٤٦

٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨

٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٤١٥ ، ٤٤٤

(م)

بنو مالك :

١ : ٢٤٦

المالكية :

١ : ٣٣٢

بنو المصطلق :

١ : ١٩٨

مضر :

١ : ٢١٩ ، ٢٨٥

اللمزة :

١ : ١٢٤

٢ : ١٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

٣ : ٢٦٩ ، ٢٧٤

بنو النيرة :

١ : ٢٠٤

المهاجرون :

١ : ٢٣٧

(ن)

النصارى :

١ : ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٢٦١

٣٤٦ ، ٤١٥ ، ٤٧٩

٢ : ٢٤٢ ، ٣٠٢

٤ : ٢١٠

بنو نصر بن معاوية :

١ : ٢٨٣

بنو النضير :

١ : ٢٠

٤ : ٢٨٨

(هـ)

هذيل :

١ : ٢١٧ ، ٢١٩

٤٩٣، ٣٦٩، ٣٤٦، ٢٦١، ٢٣٦، ٣٠، ٢١ : ١

٤٢٣، ٤٢٠، ٣٠٨، ٢٤٢، ٩٦، ٣٠ : ٢

٢٦٠، ٢١٨، ١٤٢، ١٤١، ٥٣، ٢٢ : ٣

٢١٠، ٤٤، ٣٦ : ٤

هوازن :

٢٨٤، ٢٨٣، ٢٢٠، ٢١٧ : ١

(٥)

اليهود :



٣ - فهرس الأماكن

بغداد :	(١)	أذربيجان :
٣٣٣ ، ٣٦ : ١		٢٣٦ : ١
٦٣ : ٢		أرمينية :
البيت الحرام :		٢٣٦ : ١
٢٦١ : ١		أصهان :
بيت المقدس :		٤٣٥ ، ٣٢٧ : ١
١٥٩ ، ٤٥ ، ٣٩ : ١		الأيكة :
١٨٢ ، ٤٢ : ٢		١٦١ : ١
(ت)		أيلة :
تهامة :		١٥٩ : ١
٢١٩ : ١		(ب)
التنعم :		البحرين :
٢٠٤ ، ١٥٩ : ١		٢٤٠ : ١
(ج)		بدر :
الحجفة :		٢٠٠ ، ١٥٧ ، ٤٧ ، ٣٣ ، ٢٦ : ١
١٩٧ : ١		٢٤٥ ، ٩٥ : ٢
جزيرة العرب :		١٦٧ ، ٢٣ : ٣
٢١٩ : ١		برقة :
(خ)		١٥٩ : ١
الحبشة :		البصرة :
٢٨٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ : ١		٣٢٩ ، ٢٤٩ ، ٩٤٠ : ١
الحجاز :		٦٣ : ٢
٢٨٥ ، ٢١٩ : ١		٦ : ٣
٨١ : ٢		٤١٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ : ٤

طبرية :
 ١٥٩ : ١
 (ع)
 العراق :
 ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
 ٨١ : ٢
 عرفات :
 ١٩٥ : ١
 (ف)
 فارس :
 ١٥٧ : ١
 (ق)
 قباء :
 ١٥٧ : ١
 ١٩٧ : ٢
 (ك)
 الكعبة :
 ١٨٨ : ١
 ٢٦٦ ، ١٩٩ ، ٤٢ : ٢
 ٣٨٢ ، ٢٢ : ٣
 الكوفة :
 ٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ : ١
 ٦٣ : ٢
 ٣٧٠ : ٣
 ٤١٥ : ٤

الحديبية :
 ٢٩٧ ، ١٩٢ : ١
 حراء :
 ٢٠٧ : ١
 حنين :
 ٣٧ : ٤
 الحيرة :
 ٢٨٩ : ١
 (د)
 دانية :
 ٣٢٤ : ١
 دمشق :
 ٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ : ١
 (ش)
 الشام :
 ٣٣٠ ، ٢٨٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
 ٨١ : ٢
 ٢١١ : ٣
 ٤١٦ : ٤
 (ص)
 الصفا :
 ٢٦١ : ١
 ٢٠٢ : ٢
 ٢٧٤ : ٣
 (ط)
 الطائف :
 ١٩٧ ، ١٩٢ : ١
 ٣ : ٣

١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩

٤٧٢

٢ : ٣١ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

٣ : ٣٣

٤ : ٤٦

منى :

١ : ١٨٧

(ن)

نجد :

١ : ٢١٩

بجنان :

١ : ٢٠ ، ١٩٦

نبنوى :

١ : ١٥٩

(ي)

الجماعة :

١ : ٢٣٣

العين :

١ : ٢٤٠

(م)

مدین :

١ : ١٦٠ ، ٤٠٠

٣ : ٣٢ ، ١٤٧

المدینة :

١ : ٢٩ ، ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٨٨

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٣

٤ - ٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦١

٣٣١ ، ٣٣٠

٢ : ٣١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٤٠ ، ٢٠٤

٥٠٢ ، ٢٢٨

٤ : ٢٥٦

للروة :

١ : ٢٦١

٢ : ٢٠٢

مصر :

١ : ٤٢ ، ٢٢٥ ، ٣٢٩ ، ٤٦٢

مكة :

١ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ١٥٩

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧

٤ - فهرس الكتب*

إيجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني : .	(١)
١ : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٣١١	أبكار الأفكار للآمدي :
٢ : ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١	٤ : ١٣١
٣ : ٦٩ ، ٣٤٣	أحكام القرآن لابن العربي :
إيجاز القرآن للرمانى :	١ : ٤٠ ، ٤١
١ : ٥٤ ، ٥٧	اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني للسكي :
كتاب الإعلام للسبيلى = التعريف والإعلام	٢ : ٩٢
الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني :	الأدب المفرد للبخارى :
١ : ٢٠١	١ : ٣٣
الأفراد لابن فارس :	الأذكار للنووى :
١ : ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٠	١ : ٤٦٣
الأفعال للسرقسطى	الإرشاد لابن برجان :
١ : ٢٩٢	١ : ١٨
الأفعال لابن طريف :	٢ : ١٢٩
١ : ٢٩٢	الأزهية لأبي الحسن على بن محمد الهروى :
الأقصى القريب للتوخى :	٤ : ٢٤٥ ، ٣٧٨
٢ : ٣٤٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٨	أساس البلاغة للزغزورى :
٣ : ١٦٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣	٤ : ١٤٠
الإقناع لأبي جعفر بن الباذش	أسباب النزول للواحدى :
١ : ٣١٨	١ : ٢٢
الاكتفاء لأبي عمرو الداني :	إسفار الصباح ، ولم يذكر مؤلفه :
١ : ٣٤٧ ، ٣٤٨	٣ : ١٣٨

- الإكليل في الحديث لأبي عبد الله الحاكم
النيسابوري : ٢٠٨ : ١
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب
والقراءات في جميع القرآن : ٣٠١ ، ٦٣ : ١
- الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد
٣٠٦ : ٣
- ٤٤٠ : ٤
الاتصار لأبي بكر الباقلاني : ٢٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١٩١ : ١
- ٤٢٨ : ٤
أمالى ثعلب : ١٢٦ ، ٣٩ : ٣
- ٤٤١ : ٣
الاتصاف لابن النير : ١١ : ٤
- ٤٤٦ : ٣
الأنموذج للزحشرى : ٣٨٧ : ٤
- ٤٤٦ : ١
أمالى ابن الحاجب : ٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٥ : ٣
- ٤٤٦ : ١
أمالى ابن السيد البطليوسى : ٢٦١ : ٣
- ٤٤٦ : ١
أمالى ابن الشجرى : ٢١٢ ، ٢١٠ : ٣
- ٤٤٦ : ١
أمالى العز بن عبد السلام : ٢٩٧ : ٤
- ٤٤٦ : ١
أمالى المرتضى : ٥٦ : ٣
- ٤٤٦ : ١
أمالى المرتضى : ٣٠٤ : ١
- ٤٤٦ : ١
أمالى المرتضى : ٤٣٠ ، ٣٨٦ : ٣
- ٤٤٦ : ١
أمالى المرتضى : ١٣٧ ، ٤٥ : ٤
- (ب)
البارع لأبي علي القالى : ٢٩٢ : ١
- البحر لابن النير = تفسير ابن النير
بحر الأصول لبدر الدين الزركشى : ٩٠ : ٤

- البحر المحيط = تفسير أبي حيان
بحر المذهب في الفروع لأبي المحاسن عبد الواحد
ابن إسماعيل الروياني
٤٦٧ : ٢
البرهان لإمام الحرمين :
٦٦ : ١
٤١٤ : ٤
البرهان في تفسير القرآن ، للحوفي :
٣٠١ : ١
٢٢٢ : ٣
البرهان للزملكاني :
٩٥ : ٢
٤٢٦ ، ١٦٨ : ٣
٤٩ : ٤
البرهان لعزیزی :
٩٠ : ٢
٣٧٥ : ٣
البرهان للكرمانی :
٢٥٩ ، ١١٢ : ١
بستان العارفين لأبي الليث السمرقندي
٤٧١ ، ٤٥٧ ، ٣٢٦ : ١
المبسط للأستاذ أبي
٣٦٤ : ٢
٤٤٣ ، ٢٩٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥١ ، ٢١١ ، ١١٩ : ٤
المبسط للواحدى :
١٧١ ، ١٣ : ١
٥٠٦ ، ٤٠٩ : ٢
٣٩٠ ، ٣٣٨ : ٤
- البصائر لأبي حيان التوحيدي
٣٠٦ : ١
١٠٠ : ٢
بيان إعجاز القرآن للخطابي
١٠٦ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٠ : ٢
البيان لأبي عمرو الداني :
٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
(ت)
تاريخ بغداد للخطيب :
٢٧٧ : ١
تاريخ الطبري :
٢٤٢ : ٣
التاريخ الكبير للبخاري :
٤٨٠ : ١
التاريخ للظفري :
٢٨١ : ١
التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القبي
٣٢٥ : ١
التيان للزملكاني :
٤٢١ : ٢
٧٢ : ٤
التيان في آداب حملة القرآن للنوى :
٤٧٧ ، ٤٥٦ : ١
التحرير والتجوير لابن النقيب :
٣٤٠ : ١
التحفة لابن مالك :
٣٥٢ : ٤

- التذكرة لأبي حيان :
 ١٨٨ : ٤
 التذكرة لأبي علي الفارسي :
 ٢٧٩ : ٢
 ٣٨٩ ، ١٢١ : ٣
 ٣٥ : ٤
 الترقيص لمحمد بن علي الأزدي :
 ٣٨٩ : ٣
 التسهيل لابن مالك :
 ٣٥٧ : ٢
 ٤١١ ، ٣٠٥ ، ٢٤١ ، ١٩٤ : ٤
 تصاريف الأفعال لابن القوطيه = الأفعال
 التصريف لابن الحاجب :
 ٣٢١ : ١
 التعريف والأعلام لأبي القاسم السبلي :
 ١٥٥ : ١
 ٣٠٦ : ٢
 ٦٢ : ٤
 التمليق للقاضي حسين :
 ٤٧٧ : ١
 تمليق ابن فركاح على للرزوقي :
 ٢٤٦ : ١
 التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي :
 ٧٩ : ٢
 تفسير إسماعيل الضرير :
 ٨١ : ٢
 التفسير لإمام الحرمين = تفسير الجويني :
 تفسير البغوي :
 ١ : ٣٣٠ ، ٤٤٤
 ٢ : ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤
 تفسير ابن برجان :
 ٣٧٩ : ٤
 تفسير الجنيدى :
 ٣٦ : ٣
 تفسير الجويني
 ٤٥ : ١
 ٢٦٣ : ٢
 تفسير ابن حبيب النيسابورى :
 ٣١ : ٢
 تفسير الحوفى = البرهان
 تفسير أبي حيان : وهو المسمى البحر المحيط
 ٣٨٣ ، ٢٢٠ : ٣
 ٣٣٨ ، ٣٢١ : ٤
 تفسير الراغب الأصفهاني :
 ٣٣٠ ، ١٦٤ ، ٧٤ : ٢
 ٣٣٠ : ٤
 تفسير الرمانى :
 ٢٥٢ : ٢
 ٢٤١ : ٤
 تفسير الطبرى :
 ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤ : ١
 ٢٧٠ : ٤
 التفسير لأبي العالية :
 ١٨٦ : ٢
 تفسير عبد الرزاق :
 ١٦٤ : ٢

تفسير ابن عبد السلام :

٨٨ : ١

تفسير ابن العربي :

٢٦ : ١

تفسير العزيزي :

٣٤١ : ٢

تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز

تفسير الفخر الرازي :

١٩١ ، ١٧٤ ، ٣٦ ، ٣٥ : ١

٤٥٢ ، ٢٧٧ : ٣

تفسير القرطبي :

٢٧٨ ، ٢١٣ : ١

٢٥٢ : ٢

تفسير القشيري :

٢٠٨ ، ١٢١ : ٢

تفسير القفال :

٢٨ : ٣

تفسير الكواشي :

٢٧٢ : ٤

تفسير اللاوردي :

٢٢٩ : ١

تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصباني :

٣٨٥ : ٣

تفسير ابن مردويه :

١٩٠ : ١

تفسير ابن النير ، وهو المسمى بالبحر .

٢٦٧ ، ٨٦ : ١

٥٨ ، ٥٧ : ٢

٢٧٨ : ٣

تفسير ابن القتيب ، وهو المسمى بالتحريم

والتحير :

٣١١ : ١

التقريب لأبي بكر الباقلاني :

٢٨٧ : ١

١٢٨ ، ٥١ : ٢

التكلمة على الصحاح للصغاني :

٢٧٨ : ٤

التكميل والإتمام لابن عساكر :

١٥٥ : ١

٥٠٤ ، ٤٧٩ : ٢

التلخيص لإمام الحرمين :

١٠٣ : ٣

التلخيص للخطيب القزويني

١٠٩ : ٣

التمهيد لأبي عمر بن عبد البر :

٢٨٤ : ١

التمهيدات لأبي المطرف بن عميرة :

٧٢ : ٤

التنبيه لابن جني :

٣٤٧ : ٢

٢٥٦ : ٤

التنبيه للنيسابوري :

١٩٢ : ١

الهذيب للأزهري :

٢٩٢ ، ٢١٨ : ١

تهذيب الأفعال لابن القطاع :

٢٩٢ : ١

التوجيه لابن الحجاز :

٧٢ : ٣

توجيهات القراءات الشاذة لأبي البقاء العكبري :

٣٤١ ، ٣٣٩ : ١

التيسير لأبي عمرو الداني :

٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١

(ث)

كتاب الثمانية ، في القراءات (ولم يذكر اسم

مؤلفه) :

٣٢٩ : ١

(ج)

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي

الجامع لابن الأثير :

٢٣٢ : ٣

جامع البيان للطبري = تفسير الطبري

الجامع لابن عينة :

٤٣٩ : ١

الجامع للقزاز :

٢٩٢ : ١

جامع ابن وهب :

٢٢٢ : ١

جمال القراء لأبي الحسن علم الدين السخاوي :

٣٣١ : ١

كتاب الجمان في تشبيهات القرآن لأبي القاسم

البنداري :

٤١٤ : ٣

جمهرة ابن ذريرد :

٥٥ : ١

جواهر القرآن للغزالي :

٤٣٩ : ١

(ح)

حاشية ابن هشام الخضراوي على سيويه :

٢٣٦ : ٤

الحاوي الكبير للماوردي :

٢٦٦ : ٣

الحجة لأبي على الفارسي :

٣٣٩ : ١

٤٥ : ٣

حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي :

١٧١ : ٢

الحليات لأبي على الفارسي :

٢٧٨ : ١

(خ)

الخطريات لأبي الفتح عثمان بن جني :

٤١٢ ، ٣٣١ : ٢

٣٥٣ ، ١٠٣ : ٣

الخصائص لابن جني :

٢٧٩ : ٢

١٤٢ : ٤

خصائص القرآن للوزير المغربي :

٤٨٩ : ٢

الخط والهجاء لأبي بكر بن السراج :

٣٧٧ : ١

رفع المباني لأحمد بن عبد النور الماتقي :

٣٧٦ : ٤

رفع النوى بشرح التنبيه المدوّمارى

٢٤٦ : ١

الروض الأنف للسبلى :

٢١ : ٤

الروضة لأبى على المالكي :

٣٢٥ : ١

الروضة لأبى عمر الطلمسكى :

٣٢٤ : ١

رءوس المسائل للنوى :

٤٤٧ : ١

١٨٤ : ٣

(ز)

الزاهر لأبى الأنبارى :

٥٠٥ : ٢

(س)

سر الفصاحة للخفاجى :

٥٨-٥٧ : ١

سراج المریدین لأبى بكر بن العربى :

٣٦ : ١

سنن أبى داود :

٤٦٩ : ١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٢٤٦ : ١

سنن ابن ماجة :

٢٥٠ : ٢٤٧ : ١

كتاب السير للنوى :

٤٥٦ : ١

الخطابة لأرسطاطاليس :

١٥٤ : ٣

كتاب الخمسة لابن جبير :

٣٢٩ : ١

(د)

درة التأويل للرازى :

١١٢ : ١

درة العواص للحريرى :

٥١٢ : ٢

٣٥١ : ٤

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى :

٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٣١٠ : ٢

دلائل النبوة للبيهقى :

١٩٠ : ١

(ذ)

الذريعة للراغب :

٣٤٥ : ٣

(ر)

رحلة ابن الصلاح :

٤٨٣ : ١

رسالة ابن الحنابل فى نقد الحريرى :

٧٠ : ١

الرسالة للإمام الشافعى :

٢٨٧ ، ٢٨٤ : ١

٣٢ : ٢

شرح الجمل الصغير لابن عصفور :	(ش)
٣٩٢ : ٢	الشاطبية لأبي محمد القاسم الشاطبي :
شرح الحاجية للنيلي :	٣٢٣ : ١
٤٣٦ : ٢	الشافى للجرجاني؛ وهو أبو العباس أحمد بن محمد
شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك :	٤٥٦ : ١
٥٩ : ٢	الشامل لإمام الحرمين :
١٢ : ٣	٤٢٠ : ٢
١٣٩ : ٤	شرح الإمام لأبي الفتح القشيري :
شرح الدرة لابن جمعة الموصلی :	٤٢٨ : ٤
٢٤٣ : ٤	ح الإيضاح لابن الحجاز :
شرح رسالة الشافعي لأبي بكر الصيرفي	٣٧٠ : .
٥٣ : ٢	شرح الإيضاح للجرجاني :
شرح الكافية لابن مالك :	٢ : ٣٢٥ ، ٥٠٥
٥١٢ : ٢	شرح البرهان ^(١) ، واسمه التحقيق والبيان
٢٤ : ٣	للإياري (أبو الحسن علي بن محمد الصنهاجي)
٢٤١ : ٤	٤١٤ : ٤
شرح كتاب سيويه للصفار ، وهو أبو جعفر	شرح البزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد
ابن النحاس	البخاري :
٣٨٧ : ٢	٤٦٥ : ١
شرح مسلم للنووي :	شرح التسهيل لأبي حيان :
٣٥٢ : ٣	١٧١ : ٣
شرح القفص لابن الحاجب :	شرح الجمل لابن الحشاب :
٤٠٩ : ٢	٢٨٢ : ٤
شرح المقرب لابن عصفور :	شرح الجمل لابن أبي الريح :
٣٨٤ : ٣	١٣٦ : ٤
شرح الملحة للحريري :	
٢٣٦ : ٢	

(١) الجزء الأول منه نسخة بمكتبة مراد ملا ياستانبول ، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة ادول المرية ؛ والبرهان لإمام الحرمين .

شرح منهوكة أبي نواس لابن جني :

٢٦٤ : ١

شرح المذهب للنووي :

٣٣٣ : ١

١٢٨ : ٣

شمب الإيمان للبيهقي

٢١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ : ١

١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨١ : ٢

شفاء الصدور لابن سبع :

٤٥٤ : ١

١٥٤ : ٢

شواهد التوضيح لابن مالك :

٣٩٦ : ٤

(ص)

الصالح للجوهري :

٢٩٢ : ١

٢٤٨ : ٤

صحيح البخاري :

٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١١ ، ٢٠٦ : ١

٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ : ٢

٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ : ٣

٢٥٨ ، ٢٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ : ٤

٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ : ٥

٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ : ٢

٣٩٤ : ٤

صحيح الترمذي :

٣٠ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ : ١

٤٧١ ، ٤٧٤ : ٢

٦٧ : ٣

صحيح الحاكم :

٢٦٣ : ١

صحيح ابن حبان :

٢٠٧ : ١

٣٥ ، ١٢٨ : ٢

صحيح مسلم :

٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ : ١

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ : ٢

٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨ : ٣

٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٣٨٨ : ٤

٢٤٢ : ٥

(ض)

ضوء الصباح لتاج الدين محمد بن محمد

الإسفرائيني

٣٢٥ ، ٤٢٥ : ١

٨٩ : ٢

ضياء القلوب في التفسير لسليم الرازي :

٤٧٣ : ٣

(ط)

طبقات السبكي = طبقات الشافعية

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي :

٢٥٠ : ٤

طريق الفصاحة ، لابن النفيس :

٤٠٧ : ٣

(ع)

العالم في اللغة لابن سيد :

٢٩١ : ١

العجائب في تفسير القرآن للكرمانى :

١٦٥ : ١

٢٨٠ : ٣

كتاب العشرة في القراءات (ولم يذكر مؤلفه) :

٣٢٩ : ١

ابن عطية = المحرر الوجيز

كتاب العمدة لابن رشيقي :

٤٠٠ : ٣

العمدة للطرطوشى :

٣٧٤ ، ٣٠١ : ٢

٧٢ : ٣

عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل : لأبى

العباس المراكشى

٣٨٠ : ١

(غ)

الغرر للشرىف المرتضى : = أمالى المرتضى :

غريب الحديث لإبراهيم الحربى :

٤٧٩ : ١

غريب الحديث لأبى عبيد :

٣١٣ : ٣

غريب القرآن للخطابى :

٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١

غريب القرآن لابن دريد :

٢٧٩ : ٢

غريب القرآن لابن عزيز :

٢٩١ : ١

٢٧٩ : ٢

٢٤٨ : ٤

كتاب الغريبين للهروى

٢٩١ : ١

٢٨٥ : ٢

(ف)

فتاوى ابن الصلاح :

١٧٠ : ٢

فرائد اقلايد : (ولم يذكر مؤلفه) :

٦٤ : ٣

الفسر لأبى الفتح ابن جنى :

١٤٧ : ٢

٤٣ : ٣

فضائل القرآن لأبى عبيد :

٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٣ ، ٣٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ،

٤٨٣ ، ٤٦٩

فقه اللغة لابن فارس :

٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٦٥

١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦

٣٧٨ ، ٤٤٤

فك الأزرار لصفى الدين بن أبى المنصورى :

٦٠ : ٤

الفلك الدائر لعز الدين بن أبى الحديد :

٢٣٧ : ٣

فتون الأفتان لابن الجوزى :

٩٢ : ١

٣٧ : ٢

فهم الستن لأبي عبد الله الحارث :

٢٣٨ : ١

(ق)

قانون التأويل لأبي بكر بن العربي :

١٦ : ١

القد لأبي الفتح بن جني :

٢ : ٢٨٦ ، ٣٧٤

٣ : ٣١٠ ، ٥٠

٤ : ٢٢٠

القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

القطع والاستئناف للرجاج (١) :

١ : ٣٤٢

كتاب القواصم لابن العربي

٣ : ٢٥

القواعد الكبرى لعز الدين عبدالعزيز بن

عبد السلام :

١ : ٤٧٦

٣ : ٢٤١

القول الوجيز في استنباط علم البيان من

الكتاب العزيز

٣ : ١٧٠

ك

الكافي لأبي جعفر النحاس :

٢ : ٣٤٠

الكافي لأبي محمد إسماعيل المروى :

١ : ٣٣٠ ، ٣٤٨

الكافي لمحمد بن شريح الإشبيلي

١ : ٣٢٥ ، ٣٤٨

الكافي لمنصور بن فلاح النخعي :

٤ : ١٢٦

الكامل لأبي أحمد بن عدي

٢ : ١٥٨

الكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن

جبارة :

١ : ٣٢٤

الكامل للمبرد :

٢ : ٢٣٦

٣ : ٣٦٧ ، ٤١٤

٤ : ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٣٥

٣٧٣

الكتاب لسيبويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٨ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦٣

٥٠٦

٣ : ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢

١٥٤ ، ١٦٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٥

١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ، ٢٢٤ ، ٢٧٢

٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣

٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨

٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢

٤٢٤

كتاب الكتاب لابن درستويه :

٣٧٦ : ١

الكشاف للزخشرى :

١٧٤ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٢٤ ، ٦٣ ، ٤٩ : ١

٣١١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠١ ، ٢٩٨ ، ١٨٦

٤٩٢ ، ٣٥٨ ، ٣٤٧ ، ٣٢١ ، ٣١٧

٢٦٨ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٩٥ : ٢

٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٨٢

٣٥٠ ، ٣٤٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٢ ، ٣١٩ ، ٣١٧

٣٩٤ ، ٣٨٨ ، ٣٧٩ ، ٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤

٤٢٠ ، ٤١٨ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤٠٨ ، ٣٩٨

٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦

٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢

٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢

٥٠٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٣

٥٠٠ ، ٤٨٠ ، ٣٥٣ ، ٣٤٠ ، ٢٥٠ ، ١٢٠ ، ١١٠ ، ٩٠ : ٣

١٠٦ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٧٤ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦١ ، ٥١

١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٢٦ ، ١١٨ ، ١٠٩ ، ١٠٨

١٧٩ ، ١٧٧ ، ١٧٢ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٤

٢٠٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٨١

٢٣٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠١

٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠ ، ٢٤٨

٣١٢ ، ٣١٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٢٩١

٣٥٨ ، ٣٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠

٤١٩ ، ٤٠٣ ، ٣٩٠ ، ٣٧٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢

٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٦٧ ، ٤٤٩ ، ٤٤٠ ، ٤٢٤

٨٩ ، ٤٦٠ ، ٣٨ ، ٣٥٠ ، ٣٠٠ ، ١٩٠ ، ١١٠ : ٤

١٢٢ ، ١١٤ ، ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠١ ، ٩٣

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٩١ ،

٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،

٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،

٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٠ ،

٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ،

٣٧٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤١٢ ، ٤٤٠ ،

الكشاف القديم للزخشرى :

٣٤٧ ، ٣٠٤ ، ٧٢ : ١

٤١٧ : ٢

٢٨٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ : ٣

٢٨٥ ، ١٩٧ : ٤

الكشف والبيان للثعلبي :

٣٦٧ : ٣

الكشف لمحمد مكي القيرواني :

٣٣٩ ، ٣٣١ : ١

كشف المشكلات للأصبهاني :

٣٦٦ : ٣

كنز اليواقيت لأبي القاسم القشيري :

٤٢ : ٣

(ل)

الآلء الفريدة في شرح القصيدة ، للقاسى :

٤٦٠ : ١

كتاب اللامع العزيزى لأبي العلاء الممرى :

٥١٣ : ٢

الباب لأبي البقاء العكبرى (مخطوطة دار الكتب

الصرية) برقم ٤٢٣ .

٣٧٦ : ١

٢٤٧ ، ٢١٢ : ٤

(م)

ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد :

٢٨٨ ، ١٤٦ : ٣

ابن ماجه = سنن ابن ماجه

البتدا لابن خالويه :

٢٤٥ : ٢

٣٥٣ : ٣

٣٤٧ : ٤

الثل السائر لابن الأثير :

٢٢٢ ، ١١٧ : ٣

المجاز لأبي عبيد :

٢٩١ : ١

المجاز لعز الدين بن عبد السلام :

١٢٢ : ٢

مجمع البحرين للصاغاني :

٢٩٢ : ١

المحتسب لابن جنى :

٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٢ : ١

٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٥ ، ٢٠٩ ، ١٥٣ ، ١١٦ : ٣

٢٠٩ : ٤

المحرر الوجيز لابن عطية :

٣٠١ ، ٦٣ ، ٨ : ١

١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢ : ٢

٢١٨ ، ١٣٧ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ٦١ ، ٦٠ : ٤

المحصل في شرح المنصل لأبي البقاء :

٣٥٢ : ٤

المحكم لابن سيده :

٢٩٢ ، ٦٤ : ١

٤٧٦ : ٢

٣١٣ : ٣

٣٩٤ : ٤

الحلى لابن حزم :

١٢٨ : ٢

مختصر التقريب لأبي بكر الباقلاني :

٢٣ : ١

المدخل للبيهقي :

٤٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢١٧ ، ٨ : ١

١٦٢ : ٢

المرشد الوجيز لأبي شامة شهاب الدين :

٣١٩ ، ٢٨١ : ١

المسائل الخمس لابن فارس :

٢٥٨ ، ٢٣٧ : ١

مسائل نافع :

٢٩٣ : ١

المستدرک للحاكم :

٢٣٨ ، ٢٢٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ١٩٠ : ١

٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٢٦٣ ، ٢٥٦ ، ٢٤١

٢٩ : ٣

المستوفى لجمال الدين أبو سعد الفرغاني :

٣٥٩ : ١

٣٥٥ ، ٣٥٣ : ٢

٣١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٢ : ٤

المرشد لأبي نصر القشيري :

١٧٨ ، ١٧٧ : ٢

- المسند لأحمد بن حنبل: ١ : ٣٢ ، ٢٠٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ : ١
- المعجم للطبراني : ٢ : ١٥٩
- المسند للبراز : ١ : ١٩٠
- المسند لأبي داود الطيالسي : ٢ : ١٥٩
- معرفة القراء للحافظ شمس الدين الذهبي : ١ : ٢٤٢
- المسند لابن أبي شيبة : ١ : ٢٤٤
- معيار النظار في علوم الأشعار للزنجاني : ٣ : ١٠٣ ، ٤١٥
- المسند لابن أبي شيبة : ٢ : ١٣٢
- مغازي لمحمد بن إسحاق : ١ : ٤٣٢
- المشكل لمسكي بن أبي طالب القيسي : ١ : ٣٠١
- المغرب للطبراني : ٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨
- المصباح لأبي الكرم الشهرزوري : ١ : ٣٢٥ ، ٣١٨
- المغني لابن هشام : ٤ : ٣٧٠
- المصنف لابن أبي شيبة : ١ : ١٨٩ ، ٢٥٨ ، ٤٧٩
- مفتاح الباب المقفل لفهم الكتاب المنزل للحرالي : ١ - ٥
- المصنف لعبد الرزاق : ١ : ٤٧٩
- مفتاح العلوم للسكاكي : ١ : ٣١١ ، ٧٠
- المصنف لقاسم بن أصبغ : ١ : ٢١٢
- ٢ : ١٠٠ ، ٤٢٥ ، ٤٦٣
- معالم التنزيل للبغوي = تفسير البغوي : ١ : ٦٣ ، ٦٥
- ٣ : ١٨٢ ، ٣٤٩ ، ٤٢٤
- معاني القرآن للفراء : ٤ : ١٨٠
- المفرد في معرفة العدد للجعبري : ١ : ٢٦٦
- المعاني المبتدعة لابن الأثير : ٣ : ٣٤٣
- المفردات للراغب : ١ : ٢٩١
- المتمم لابن الحشاش : ٢ : ١٧٢ ، ٣٣٠
- ٤ : ٣٣٠

الفصل للمخشمري :

٢ : ٤٠٥ ، ٤٢٠

٤ : ٢٣٠ ، ٢٥٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥١

مقامات الحريري :

١ : ٧٠ ، ٤٨٤

المقاييس لابن فارس :

٢ : ٤٧٣

مقدمة التفسير لابن عطية :

١ : ٢١٦

٢ : ٩٧ ، ٩٨

المقرب لابن عصفور :

٢ : ٣١٨

٣ : ٨٤

المقنع لأبي عمرو الداني :

١ : ٢٤٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦

ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزبير :

٤ : ٢٠٣

مناقب الشافعي للإمام الرازي :

٤ : ٥٦

المنتخب للهمداني :

١ : ٣٠١

المنهاج لأبي عبد الله الحليمي :

١ : ٢٢٩

منهاج البلاء لحازم الاندلسي :

١ : ٥٩ ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١

٢ : ١٠١ ، ٤٠٨

٣ : ١٠٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٧

الموجز للأشعري :

٢ : ٨٣

الموعب لابن البناني :

١ : ٢٩٢

(ن)

الناسخ والمنسوخ لأبي الحسين أحمد بن جعفر :

٢ : ٣٧

الناسخ والمنسوخ للواحدى :

٢ : ٣٩ ، ٤١

نتائج الفكر في علل النحو للسيدي :

٣ : ٢٦٥

٤ : ٣١٩

نظم القرآن للجرجاني :

٢ : ٩٢

٣ : ١٩٣

نكت أبي الحسن الماوردي :

٢ : ١٦٢

نكت التنبيه لابن أبي الصيف :

١ : ٢٤٦

النهاية لابن الأثير :

١ : ٤٧٤

نهاية الإيجاز للفخر الرازي :

٢ : ٣٧٨ ، ٤٠٨

نواذر الأصول للترمذي :

١ : ٤٦٩

(هـ)

الهاءات لابن الانباري :

٣ : ١٢٧

(و)
الواقعات فی الفروع لعبدالعزیز بن أحمد الحلوانی:

٤٧٧ : ١

الوقف والابتداء للأنباری :

٢٩٤ : ١

(ی)

النبوع لابن ظفر :

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

یاقوتة الصراط لأبی عمر غلام ثعلب :

٢٩١ : ١

الواقیت لأبی عمر الزاهد :

٣٣٩ : ١

٢٤٢ : ٢

١٨٤ : ٣

٧٧ : ٤

الهدایة للمهدوی :

٣٣٩ : ١

٥ — فهرس الأشعار

١٠١: ٣، ٢٨٣: ٢	أبو دؤاد الإيادي	الرقباء
٢٤٨: ١	الكميت	معرب
١١٢: ٤	—	غرائبها
٥١٤: ٢	الحارث بن ظالم	القربا
٣٥٩: ٣	معاوية بن مالك بن جعفر	غضابا
٤٨: ٣	النابعة الدياني	الكتائب
٢٥٥: ٤	قيس بن الخطيم	الركائب
٢٩٨: ٤	ابن زبابة	فلايب
٣١٦: ١	—	المتغاي
٣: ٣	أبو ذؤيب الهذلي	ويموج
٣٠٠: ١	عبد الله بن الزبيري	رحا
٤٩٧: ٢	—	الجوانح
٣٣٤: ٢	جرير	راح
١٠٥: ٣	—	مليح
٤٩٤: ٢	مطيع	الضريح
٢٣٨: ٣	ابن عبدون	فصاح
١٢٥: ٣	ذو الرمة	باردا
٤٧: ٣	—	خالد
١١٦: ٤	—	مهند

٢٢٥: ٢	—	خمدُ
٤٦٥: ٢	—	في اليدِ
٥١٢: ٢	طرفة	أرقدِ
٨٥: ٣	—	معاهدِ
٤٨٧: ٢	—	والنادى
٤٢٨: ٤	—	نجدِ
١٨١: ١	—	السّورا
٣٩٤: ٣	امرؤ القيس	جرجراً
٥٠: ٣	النابعة الجعدى	مظهِراً
٣٩٣: ٢	—	قسراً
٥٠١ ، ٤٨٤: ٢	سودة بن عدى	الفقيرا
١٠٢: ٣	الأحوص	السمراؤُ
١٦٠: ٢	—	يسيرُ
٥١٢: ٢	الحزومى	مشهورُ
٦٨: ٣	ذو الرمة	القطرُ
٣١٢: ٣	صفية بنت عبد المطلب	الغبارُ
١٦٩: ٤	العروندس	السارى
١٠٥: ٣	—	ضامزُ
٦: ٣	جرير	بالتواقيس
٤٢٨: ٢	—	خميصُ
٤٨٣: ٢	الكلحبة	مقطعا

٢٦٨: ٢	—	ترجعُ
٣١١: ٣	الفرزدق	الطوالمُ
٤٦٠: ٣	—	يماصعُ
٤٢١: ٣	القاضي التنوخي	ابتداعُ
١١٧: ٣	—	الإيحافُ
٧٠: ١	الحريري	صروفُ
١١٥: ٣	أبو تمام	طرفا
٣١٤: ١	قتيلة بنت النضر	المحققُ
٤٩٦: ٢	المتنبى	الشقائقِ
٢٢٢: ٣	—	الخلائقِ
٣٨١: ٣	—	رازقِ
٤٨٧: ٢	—	حراقِ
١٦٧: ١	—	علا
٥١: ٢	الشاطبي	موثلا
١١٤: ٢	أبو نواس	الثقيلا
٣٠٩: ٣	أمية بن أبي الصلت	أبو الـ
٥: ١	—	صياقلُ
٤٩٤: ٢	—	الرَّجلُ
٣١٨: ٢	—	صولُ
٣٩٩: ٣	جرير	عاذلةُ
٥: ٣	امرؤ القيس	وحوملي
٦: ٣	امرؤ القيس	مكلاي

٣٠٧: ٢	امرو القيس	معجل
١٥١: ٣	حسان	السلسل
٢٨٩: ٣	امرو القيس	تنسلي
١١٤: ٣	—	حابل
٦: ٣	—	والنخل
٧٥: ٣	امرو القيس	صال
٢٥٩: ٣	—	قتلى
٣١٤: ٣	—	حال
٣٥٧,٥٥: ٣	النابعة الذياني	دما
٤٨٢: ١	الطرطوسى	مقيا
٧٣: ٢	ابن مفرغ الحميرى	غمامة
٤٦٥: ٣	المتنبى	نائم
٤٠٦: ٣	—	وتكرم
١٥: ١	—	كلام
٣١٦: ١	—	الكلام
٤٨٧: ٢	—	ذميم
١٩٤: ٤	البرج بن مسهر الطائى	النجوم
٢٦٧: ٢	ليد	حمامها
٣٠٧: ٢	عنقرة	بمحرم
٦: ٣	الفرزدق	الصوارم
٣٦١: ٣	—	النواسم
٣٦٣: ٣	عنقرة	الاسحم

٤٣٤: ٣	زهير	لم تقلم
٢٠٠: ٤	أبو محجن	فلسي
٦٨: ٣	طرفة	تهني
١١٤: ١	—	توعدون
٣١٤: ١	—	الكاتيف
٣١٥: ١	—	معنى
٤٢٦: ٢	أنيف بن قريبط	وحدانا
٥٠٣: ٢	—	رحمانا
١٢٧: ٣	حسان	جنونا
٣٩٩: ٢	القند الزماني	دانوا
٢٦١: ٢	—	يمين
٤٨٧: ٢	—	للقرائن
١٢: ١	—	العين
١٥٣: ٢	—	الامتحان
٤١٦: ٢	—	أودى بها
٤٢٣: ٢	المتنبي	ذكرناها
٤٨٣: ١	الإمام الشافعي	شاهدوه
٣١٤: ١	الفرزدق	المواليا
٣٨٩: ٣	المجنون	خياليا
٤: ١	—	خبايا
٥: ١	—	الكري
٣٦٩: ١	—	الأعلى

٦ — فهرس الأرجاز

٣٩٧، ٢٢٤: ٢	أبو النجم	شعري
٢٦٨: ٢	علي بن أبي طالب	حيدرہ
٢٦٨: ٢	رؤبة	مكور
٣٩٧، ٢٢٤: ٢	أبو النجم	شعري
٢٩٣: ١	العجاج	حقائقا
٤٣٨: ٢	شماہ الہذلیۃ	حنظل
٣٥٩: ٣	العجاج	والسمی

٧ - مراجع التحقيق

- إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ، مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر سنة ١٣٥٩ .
الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، طبع بمصر سنة ١٢٧٨ .
أحكام القرآن لابن عربي ، بتحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
الأدب المفرد للبخاري ، طبع الهند سنة ١٣٠٦ .
أسباب النزول للواحدي ، مطبعة هندية بمصر سنة ١٣١٥ .
أسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق هـ. ريتز ، مطبعة وزارة المعارف بإستانبول سنة ١٩٥٤ م .
إنجاز القرآن للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م .
إعراب القرآن للمكبري = إملاء مامن بن الرحمن
الأعلام لخیر الذين الزركلي ، للطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ .
الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
أمالی المرتضى ، للشريف المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٤ .
أمالی القالی ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ .
إملاء مامن به الرحمن للمكبري ، المطبعة اليمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .
إنباء الرواة على أنباء النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
الاتصاف لابن النير ، حاشيته على الكشف ، مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٣ م .
الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، مطبعة السنة المحمدية (بدون تاريخ)
الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ، مطبعة صبيح سنة ١٩٥١ .
البحر المحيط لأبي حيان ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
بديع القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق حنفي محمد شرف ، طبع مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ م .
البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .

- بغية الوعاة للسيوطي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بيان إعجاز القرآن للخطابي ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، مطبعة دار المعارف بمصر ، (من مجموعة ذخائر العرب رقم ١٦) .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٩ .
- تاج المروس للزبيدي ، القاهرة سنة ١٣٠٦ .
- تاريخ الإسلام للذهبي ، للقدس من سنة ١٣٦٧ .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، القاهرة سنة ١٣٤٩ .
- تاريخ الطبرى ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- تبيين كذب المفتري ، لابن عساكر ، القدس سنة ١٣٤٧ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ، حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .
- التعريف والإعلام للسهيلى ، مكتبة الأزهر سنة ١٣٥٦ .
- تفسير أبى حيان = البحر المحيط .
- تفسير الطبرى ، بتحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- تفسير الفخر الرازى ، بولاق سنة ١٢٧٩ .
- تفسير القرطبي ، طبع دار الكتب المصرية .
- تفسير ابن كثير ، مطبعة عيسى الحلبي .
- تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة حيدر آباد سنة ١٣٢٥ .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة عيسى الحاي سنة ١٣٧٣ .
- جذوة المقتبس للحميدى ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧١ .
- الجمهرة لابن دريد ، حيدر آباد سنة ١٣٥١ .
- حسن المحاضرة للسيوطي ، المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٧ .
- خزانة الأدب للبغدادى ، بولاق سنة ١٢٩٩ .
- الخصائص لابن جنى ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- خلاصة تذهيب الكمال للخزرجي ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .
- ابن خلكان ، المطبعة الميمنية سنة ١٣١٠ .
- الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٥٠ .

- درة الغواص للحريرى ، مطبعة الجوائب سنة ١٣٥٠ .
دلائل الإعجاز للجرجاني ، مطبعة المنار سنة ١٣٣١ .
الديباج المذهب لابن فرحون ، مطبعة المعاهد سنة ١٣٥١ .
ديوان رؤبة ، ليسك سنة ١٩٠٢ م .
ديوان الهذليين ، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ .
الرسالة للإمام الشافعى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٨ .
الرسالة الشافعية لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف
(مجموعة الذخائر رقم ١٦) :
رسالة ابن الخشاب فى نقد الحريرى ، الطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
روضات الجنات لمحمد باقر ، طبع المعجم سنة ١٣٤٧ .
سر الفصاحة للخفاجى ، الطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٢ م .
سنن أبى داود ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ .
سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٢ .
سيرة ابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة حجازى سنة ١٣٥٦ .
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ، القدس سنة ١٣٥١ .
شرح شواهد الشافعية لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد
محيي عبد الحميد ، مطبعة حجازى بالقاهرة .
شرح شواهد المغنى للسيوطى ، الطبعة البهية سنة ١٣٢٢ .
الصاحبى = ققه اللغة .
الصالح للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور المطاط ، دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٦ .
صحيح البخارى ، بحاشية السندى ، مطبعة عيسى الحلبي .
صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .
صفة الصفوة لابن الجوزى ، حيدر آباد سنة ١٣٥٦ .
الصلة لابن بشكوval ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
كتاب الصناعتين لأبى هلال العسكري تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،
مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧١ .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة
سنة ١٣٧٣ .

طبقات الشافعية للسبكي ، المطبعة الحسينية .

طبقات الصوفية للإسكافي ، تحقيق نور الدين شريعة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧١ .

طبقات القراء لابن الجزري ، نشره ح ، براجستراسر ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥٢ .

العمدة لابن رشيقي ، مكتبة هندية سنة ١٣٤٤ .

غرر القوائد = أمالي المرتضى .

غريب القرآن لابن عزيز السجستاني ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٥ .

الفائق للزغشري ، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٤ .

الفرق بين الفرق للبغدادى ، المعارف سنة ١٣٢٨ .

فضائل القرآن لأبي عبيد ، مصورة دار الكتب المصرية برقم ٢٠١٠١ ب .

فقه اللغة لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ١٣٢٨ .

الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد ، طبع الهند سنة ١٣٠٩ .

الفهرست لابن النديم ، نشرة فلوجل سنة ١٨٧١ .

فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .

قواعد التحديث للقاسمي ، مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٢٥ م .

الكتاب لسبيويه ، بولاق سنة ١٣١٦ .

كتاب الكتاب لابن درستويه ، بيروت سنة ١٩٢٧ م .

الكشاف للزغشري ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ .

كشف الظنون لحاجي خليفة ، وكالة المعارف بإستانبول سنة ١٣٦٠ .

الآلء الفريدة في شرح القصيدة للفاسي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٠ قراءات .

اللباب لأبي البقاء المكي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٤٢٣ نحو .

اللباب في الأنساب لابن الأثير ، القدس سنة ١٣٥٧ .

لسان العرب لابن منظور ، بولاق سنة ١٣٠٠ .

- لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٢٩ .
- المثل السائر لابن الأثير ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٥٨ .
- محاز القرآن لأبي عبيدة ، بتحقيق محمد فؤاد سزكين مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
- المختص لابن جني ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٧٨ قراءات .
- معاني القرآن للفراء ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٤ .
- معجم الأدباء لياقوت ، دار المأمون سنة ١٣٥٥ .
- معجم البلدان لياقوت ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ .
- معجم المطبوعات لسركيس ، مطبعة سركيس ١٣٤٦ .
- المرب للجوابليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦١ .
- المغني لابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .
- مفتاح العلوم للسكاكي ، المطبعة الأدبية بمصر .
- مفردات الراغب الأصبهاني ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٢٤ .
- المفضل للزمخشري ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
- المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف سنة ١٣٦١ .
- مقامات الحريري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- مقدمة التفسير لابن عطية ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٤ م .
- المنقح لأبي عمرو الداني ، طبع إستانبول سنة ١٩٣٢ م .
- الملل والنحل للشهرستاني ، مطبعة مخيمر سنة ١٣٧٥ .
- منار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٧٣ .
- الموشع للمرزباني ، السلفية سنة ١٣٤٣ .
- الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ، مكتبة هندية سنة ١٣١٥ .
- النجوم الزاهرة لابن قنبري ، مطبعة دار الكتب المصرية .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، المكتبة التجارية .
نقد الشعر لقدامة ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٥٢ .
نكت الهميان للصفدي القاهرة سنة ١٩١٠ م
النهاية لابن الأثير ، المطبعة العثمانية سنة ١٣١١ .
الهاشميات للكهيت، شركة التمدن سنة ١٣٣٠ .
يتيمة الدهر للشعالبي ، مطبعة الصاوي سنة ١٣٥٢
ابن يعيش على المفضل ، المطبعة المنيرية بمصر

